قضايا ونظرات

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

تقرير ربع سنوي | العدد الثلاثون | يوليو ٢٠٢٣

- **الذاكرة التاريخية والحضارية للأزمات الاقتصادية**

  د. نادية محمود مصطفى

- **الحرب التجارية الأمريكية - الصينية والتنافس على الهيمنة الاقتصادية**

  د. نسيبة أشرف

- **الأخلاق والمصالح والأزمة الاقتصادية العالمية: مدخل عمراني مقاصدي للعدل في الأزمات**

  د. مدحت ماهر

- **تشابك الداخل والخارج الأزمات في إيران ما بين الضغوط الداخلية والتدخلات الخارجية**

  د. سماح عبد الصبور

- **ألغاز الغاز: كيف تقاوم أوروبا العقاب الروسي؟**

  عمر سمير

مركز الحضارة للدراسات والبحوث
Civilization Center for Studies and Researches

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي

يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث

العدد الثلاثون - يوليو ٢٠٢٣

إشراف

أ. د/ نادية مصطفى

مدير التحرير

د/ مدحت ماهر

سكرتير التحرير

مروة يوسف

الموقع الإلكتروني: www.hadaracenter.com

المراسلات: alhadara1997@gmail.com

محتويات العدد

مقدمة التحرير| أزمة اقتصادية عالمية وتداعيات مركبة: رؤية حضارية ٣

رؤية معرفية ٦

د. نادية مصطفى، الذاكرة التاريخية والحضارية للأزمات الاقتصادية: نحو اقتصاد حضاري إسلامي عالمي..... ٧

ملف العدد: أزمة اقتصادية عالمية وتداعيات مركبة.. رؤية حضارية ٤٨

د. نسيبة أشرف، الحرب التجارية الأمريكية - الصينية والتنافس على الهيمنة الاقتصادية ٤٩

عمر سمير، ألغاز الغاز: كيف تقاوم أوروبا العقاب الروسي؟..... ٦١

ميار يحيى، إدانة الاستدانة: سياسات الإقراض الدولي بين الخارجي والداخلي.. حالات كاشفة..... ٧٢

أحمد عبد الرحمن خليفة، اقتصادات الخليج العربي في ٢٠٢٣: توقعات تباطؤ النمو وانعكاساته ٨٦

عبد الرحمن فهيم، باكستان بين المطرقة والسندان: أزمات السياسة والاقتصاد ٩٦

محمد جمال علي، تركيا في زمن الأزمات.. من الزلزال إلى الانتخابات ١٠٩

محمد علي إسماعيل، أبعاد اقتصادية للأزمة السياسية في تونس ١١٨

عمرو نبيل الحكمي، الأردن والتحولات الإقليمية والعالمية: السياسة الاقتصادية واعتباراتٍ متنوعة..... ١٢٦

د. سماح عبد الصبور، تشابك الداخل والخارج: الأزمات في إيران ما بين الضغوط الداخلية والتدخلات الخارجية..... ١٣٩

د. مدحت ماهر، الأخلاق والمصالح والأزمة الاقتصادية العالمية: مدخل عمراني مقاصدي للعدل في الأزمات ١٥٣

عروض كتب ١٦٦

مروة يوسف، الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين ٢٠٠١..... ١٦٧

د. شيرين حامد فهمي، فهم الأزمة باليونان: من الصعود إلى السقوط ١٧٣

محمد كمال محمد، الأمة وأزمة الثقافة والتنمية ١٧٨

مقدمة التحرير

أزمة اقتصادية عالمية وتداعيات مركبة:

رؤية حضارية

د. مدحت ماهر

مروة يوسف

تلتقي رؤى المراقبين للحالة العالمية العامة؛ على أن القرن الجديد ورث عن سابقه أزمة كبرى واسعة ومركَّبة، وأن عقديْه الماضييْن لم يزيدا هذه الأزمة العامة إلا وطأة وخطورة، وأن البعد الأبرز لهذه الأزمة يرد من عالم الاقتصاد واختلالاته وانهياراته. فنحن أمام أزمة اقتصادية عامةً تستقطر وراءها أزمات العالم وأقاليمه في شئون الأمن، والسياسة، والمجتمعات، والثقافات، وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومشروعات التنمية في دول الطبقتين الوسطى والدنيا عالميًّا، والصراعات المسلحة المنتشرة عبر أقاليم العالم. لقد شهد العقدان الأخيران (الأولان من القرن الحادي والعشرين) اطِّرادًا في تأزُّم الاقتصاد العالمي، واتِّساعًا في الأزمات الاجتماعية والثقافية والسياسية، عبر القارات المختلفة، ما تجلَّى في أزمة القيادة الغربية (الأمريكية) للنظام العالمي، وتحوُّلات في توازنات القوى، وإشكاليَّات مصاحبة في الأبعاد القانونية والأخلاقية للسياسة العالمية. في القلب من هذا يقع العالم الإسلامي، على الأغلب في موقع المفعولية لا الفاعلية، والمتعرِّض لتداعيات الأزمة في أقطاره وفي علاقاتها البينيَّة وفي المساحات المجتمعية والإنسانية والأمنية.. هذه الصورة جديرة بالمتابعة والمراجعة، واستمرار الرصد والتحليل، والتفسير والاستيعاب، سعيًا وراء رؤى عملية، واسترشادات واقعية.

ففي عالم القوى الكبرى، تتواصل التوتُّرات والتناوشات بين الغرب والشرق؛ وبين الولايات المتحدة والصين، وبين أوروبا وروسيا، لا سيما على ضفاف الحرب الأوكرانية؛ ما أدَّى إلى ارتفاع معدَّلات التضخُّم، وإشكالات ضخمة في معدَّلات النمو في هذه الدول ذاتها، فضلًا عمَّا ألْقت به هذه الصراعات على بقية العالم من أزمات في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن.

كما يتَّضح في زيادة معدَّلات الاستدانة من الخارج في هذه الدول، وما يترتَّب عليها من أعباء حالية ومستقبلية متزايدة.

وفي هذا الإطار، يلاحظ ندرة العناية بموقع العالم الإسلامي وأقاليمه وأقطاره في هذه الأزمة المركبة، وما يشترك فيه مع الحالة العالمية، وما يختصُّ به بناءً على ظروفه الواقعيَّة وذاكرته التاريخيَّة.

في هذا العدد نطلُّ على نماذج من أقطار العالم الإسلامي وتفاعلاتها مع الأزمة الراهنة؛ في: مجتمعات المغرب العربي، ومجتمعات الخليج، وفي باكستان، وتركيا، وتونس، والأردن، وإيران، وإندونيسيا وماليزيا...

فثمَّة موجات من التضخُّم والغلاء، وتردِّي أوضاع العملات، وتباطؤ في نمو مجتمعات شهدت انتعاشًا من قبل، وثمة دول ومجتمعات تقع بين مطرقة السياسة وسندان الاقتصاد، وأخرى بين زلازل طبيعية، وقلاقل من صنع البشر، وثالثة تعاني آثار الحصار أو التدخل الخارجي، أو اضطرابات المجتمع والسياسة... وهكذا.

وفي هذا السياق وأمام ملاحقة الفكر الغربي لمثل هذه الأزمات بالبحث والتحليل والاستيعاب، واستلهام العبرة، وطرح الرؤى الإصلاحية، تتجلَّى أهمية طرح رؤى إسلامية للتعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية، تجمع بين الاقتصاد السياسي الدولي للمصالح، وتضارباتها، وبين الدور المفقود والدور المنشود للقيم والأخلاق في هذه التدافعات.

وللأزمة الاقتصادية العالمية الحالية أبعاد عديدة، يظهر في صدارتها: التوترات والنزاعات التجارية والاقتصادية بين القوى الكبرى، وتزايد معدَّلات التضخُّم عالميًّا، وارتفاع أسعار مصادر الطاقة، وتباطؤ نموِّ الاقتصاد العالمي وأثره على ارتفاع معدَّلات البطالة، وتراكم أزمات الديون لا سيما على الدول الفقيرة، وتداخل السياسي والاقتصادي والمجتمعي، والكوارث الطبيعية والصراعات السياسية، والداخلي والإقليمي والعالمي.

فبالنسبة للتضخُّم، تتصاعد نسبُه عالميًّا للعام الثاني على التوالي في ظلال الحرب الروسية الأوكرانية واستمرار تداعيات وباء كورونا؛ ما يكثِّف من حدَّة الأزمة العالمية على المجتمعات، مع زيادة أسعار الغذاء والاحتياجات الأساسية لكافَّة الطبقات، وزيادة معدَّلات ونطاقات الفقر. وتختلف نسب التضخم في الأقاليم المختلفة، فعلى سبيل المثال يبلغ معدل التضخم في عام٢٠٢٣ داخل دول المغرب العربي ١٣٪ بزيادة عن المستوى العالمي (٦,٥٪)؛ مما يفاقم من الأعباء على المجتمعات المغربية وانخفاض مستوى المعيشة وزيادة نسب الفقر في الدول الثلاث (الجزائر - تونس - المغرب)، فكيف تتعامل المجتمعات مع هذا الموجات من الغلاء التي ترجِّح التقارير أن تستمرَّ حتى العام القادم ٢٠٢٤؟

ومن جانب آخر، يتباطؤ النموُّ الاقتصادي العالمي مع انزلاق مزيد من البلدان في غمرة الركود، خاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ويتوقَّع صندوق النقد الدولي في أواخر ٢٠٢٢، أن ينخفض النمو العالمي إلى ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٣. ويرتبط بذلك ارتفاع معدَّلات البطالة العالمية ليصلَ إلى ٥,٨٪ لعام ٢٠٢٣؛ مما يجبر مزيدًا من العمَّال على قبول وظائف منخفضة الأجر ومحفوفة بالمخاطر تفتقر إلى الحماية الاجتماعية في مقابل استمرار هيمنة السياسات الرأسمالية. وتختلف نسب تأثُّر الدول بالبطالة وتباطؤ النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال وبالرغم من أن الخليج العربي يُعَدُّ من الأقاليم المستقرة اقتصاديًّا نوعًا ما، فإن أثر الأزمة الاقتصادية يبرز في تفاعل مجتمعات مجلس التعاون الخليجي مع تلك الأزمة؟ وما هي سياسات مواجهتها؟ وكيف ستتعامل مع العمالة الوافدة في ظلِّ تباطؤ النمو؟

ووفقًا لتقرير معهد التمويل الدولي تراكمت الديون عالميًّا لتبلغ ٣٠٠,١ تريليون دولار في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢؛ أي إن نسبتها بلغت ٣٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويصل حجم الدين للدول الصغيرة والفقيرة إلى ٩٧ تريليون دولار. ومن المتوقَّع خلال عام ٢٠٢٣ أن تتعرَّض البلدان النامية لأزمة ديون كارثية، ستتفاقم بفعل اندماج التضخُّم السريع مع تباطؤ النمو وارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع أسعار العملات الأجنبية لا سيما الدولار؛ ما يعني أن جهود تخفيف أعباء الديون ستتعرَّض لتعثُّرات شديدة، ويرجَّح أن تحدث موجةٌ جديدةٌ من التخلُّف عن السداد؛ حيث توقَّع البنك الدولي في عام ٢٠٢٢ أن تواجه نحو ١٢ دولة تخلُّفًا عن السداد في عام ٢٠٢٣، بما ينتج عن ذلك من تراجعات في نوعية حياة مواطنيها؛ ومن تلك الدول الأرجنتين، وأنجولا، وإثيوبيا، وكينيا، وجمهورية الكونغو.

تطرح حالة الديون العالمية العديد من الأسئلة حول سياسات الإقراض؛ سواء من قبل المؤسسات المالية العالمية أو من جهة الدول المقرضة (مثل الصين)، وأثر هذا على حالة التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية والفقيرة، وكذلك على التوازنات العالمية وتغيُّر التحالفات العالمية والتبعية السياسية والاقتصادية للدول المقترضة.

تُعاني باكستان تداعيات الأزمة العالمية، ضمن أزمة سياسية متَّصلة، ومع انخفاض العملة الوطنية وتضخُّم وَصَلَ إلى مستويات غير مسبوقة منذ عقود، والضغوط على الاقتصاد عقب فيضانات صيف ٢٠٢٢ المدمِّرة والنقص الكبير في مصادر الطاقة، إلى جانب أعباء

الدين الخارجي؛ سواء للصين أو صندوق النقد الدولي الذي ما زال يفرض شروط رفع الدعم شرطًا لتقديم جزء من القرض المتَّفق عليه مع الحكومة الباكستانية، كل ذلك يدفع بالباكستانيّين إلى براثن الفقر، وبين الأزمات السياسية والاقتصادية تحاول الحكومة الباكستانية التعامل مع تلك التحديات.

أما تركيا فيحمل عام ٢٠٢٣ لها الكثير من الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنسانية. فقد دخلت البلاد هذا العام محمَّلةً بتبعات الأزمة العالمية من ارتفاع الأسعار وزيادة نسب التضخُّم؛ حيث بلغ مستوى التضخُّم إلى ٨٥٪ عام ٢٠٢٢، واستقطاب سياسي بين الرئيس التركي ومعارضيه حول الانتخابات في منتصف العام الحالي، ثم جاء زلزال فبراير ٢٠٢٣ ليُضيف أزمات أكبر على الاقتصاد والوضع الاجتماعي.

يطرح النموذجان الباكستاني والتركي التساؤل عن تأثير الكوارث الطبيعية على الأزمات الاقتصادية للدول في ظلِّ أزمة عالمية مستعرة، فيما نجد نموذجًا كالأردن -على سبيل المثال- يشهد احتجاجات متصاعدة بالفعل عام ٢٠٢٣، في مناطق مختلفة من البلاد، وموجة احتجاجات متصاعدة وإضرابات، تركَّزت في جنوب المملكة ذي الصبغة العشائرية؛ بسبب رفع الحكومة أسعار الطاقة (سبع مرات منذ بداية عام ٢٠٢٢، وست عشرة مرة منذ ٢٠٢٠).

أما إيران فتُعاني من أزمة اقتصادية تبدو الأصعب منذ الثورة الإسلامية ومنذ انتهاء حربها مع العراق أواخر الثمانينيَّات، ترجع بشكل أساسي لأثر العقوبات الأمريكية والأوروبية وتداعياتها؛ ترافقها أزمة اجتماعية كبيرة واضطرابات تشهدها البلاد منذ سبتمبر ٢٠٢٢، لتستحكم حلقات الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الإيرانيّين مع بدايات عام ٢٠٢٣، فهل يُعَدُّ الاتفاق الإيراني السعودي الأخير محاولةً للفِكاك من تلك الأزمة؟

في دول جنوب شرق آسيا -خاصة إندونيسيا وماليزيا- فإن اقتصادها يشهد تداعيات الأزمة العالمية مع ارتباطها بتحولات داخلية سياسية واقتصادية وإقليمية خاصة بالدور الصيني في المنطقة، وتصاعد التوتر بين الولايات المتحدة والصين، فكيف تتعامل تلك الدول مع الأزمة العالمية وتداعياتها في ظل تلك التحولات؟

تطرح هذه الحالة العالمية ونماذجها المتنوعة سؤال الأخلاق والمصالح، والمنظورات التي تحكم السلوك والسياسة الاقتصادية الدولية؟ بين المنظور الرأسمالي الليبرالي السائد، والبحث عن منظورات أخرى بديلة وعادلة.

ولا شك أن هذه الأزمة ليست الأولى من نوعها؛ سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو النماذج القطرية. فقد مَرَّ العالم بأزمات عدَّة متكرِّرة وتجاوزَها، وتخطَّت الدول أزمات اقتصادية ربما كانت أكثر قتامةً من الأزمة الحالية؛ ومنها على سبيل المثال أزمة الأرجنتين في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢، أو أزمة اليونان في ٢٠١٠.

وعليه يقدِّم هذا العدد من "قضايا ونظرات" عرضين لكتابين يتناول كل منهما أزمة دولة من هاتين الدولتين؛ في كونها سوابق تاريخية قريبة للأزمات الاقتصادية القُطرية، يمكن أن تستفيد منها الدول التي تواجه أزمات مشابهة، ويقدِّم أيضًا في المقابل عرضًا لإسهام مهمٍّ نابع من منظور حضاري حاول تقديم بديل من أرضية مختلفة عن الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الغربية وهو كتاب «الأمة وأزمة الثقافة والتنمية».

رؤية معرفية

الذاكرة التاريخية والحضارية للأزمات الاقتصادية:

نحو اقتصاد حضاري إسلامي عالمي

أ. د. نادية محمود مصطفى*

لا تكفُّ الأذن منذ ٢٠٢٠ عن سماع كلمة أزمة اقتصادية مالية عالمية؛ مقرونة بوباءٍ عابر تارة، وبحرب إقليمية منذ عدوان روسيا على أوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢ تارة أخرى. حقيقة تداعيات الحربيْن: ضد الوباء، وكل من روسيا أو أوكرانيا ضد بعضهما البعض، تداعيات ذات آثار اقتصادية ومالية على أرجاء العالم المختلفة وعلى أوطاننا العربية والإسلامية بصفة خاصة. ولكن يظل السؤال القائم هو: ما معنى "عالمية"؟

هل هي أزمة اقتصادية عالمية، أم هي في الواقع أزمة للنظام الرأسمالي العالمي؟

من أين نشأت؟ ولماذا؟ وما مسئولية بقية أرجاء العالم في الاندلاع والاتساع من ناحية وفي كيفية الإدارة لتقييد الأزمة أو انفلاتها من ناحية أخرى؟ والأهم بالطبع ما الوزن النسبي للأضرار والأعباء عبر العالم؛ هل من خاسر أكبر، هل من مستفيد؟ من استطاع الصمود وابتكار العلاج أو -على الأقل- التكيُّف، ومَن لم يستطع؟ وأخيرًا: ما المآل وأين المخرج؟

ويُطِلُّ من بين جميع هذه الأسئلة، ويظل الحاضر بقوة واللازم استدعاؤه في النهاية -بل منذ البداية- سؤال مهم هو: ما موقع أمتنا وأوطاننا من هذه الأزمة؟

فنحن لا نهتم بـ"العالمي" بصفة عامة لذاته فقط، ولكن لأن الأمة حاضرة في العالم تؤثر وتتأثر بأنماط مختلفة وَفق كل مرحلة من مراحل تطور النظم العالمية.

إن لهذا السؤال المركَّب إجابات متعددة بتعدد زوايا النظر؛ من نظارات قوى النظام الرأسمالي الغربي (دول وغيرها) المهيمن منذ قرن بقيادة أمريكية أو منذ قرون سابقة بقيادات أوربية استعمارية، أو من نظارات القوى الكبرى (روسيا والصين) أو الإقليمية (تركيا وإيران والبرازيل والهند) المُتحديَّة لهذه الهيمنة سواء بحثًا عن نظام عالمي جديد أم للمشاركة في الهيمنة الرأسمالية (ولو المتحورة) القائمة ولكن بشروطٍ جديدة**.

ولكن يظل للعملة وجه آخر مختلف تمامًا لا تستدعيه الحملات الإعلامية أو البيانات الرسمية أو اللقاءات العالمية، فيظل قائمًا وصاعدًا لدى الاتجاهات الفكرية والمدنية والشعبية (غير الرسمية)؛ وهي الاتجاهات الناقضة لأساس وجود هذا النظام الرأسمالي العالمي المهيمن، وما يفرزه من أزمات في شكل دورات متلاحقة يتكيف في كلٍّ منها بعد وطأة أزمة شديدة، ولو على حساب بقية أرجاء العالم.

فتقدم هذه الاتجاهات تحليلات نقدية تثويرية تستهدف "التغيير العالمي" وتنطلق من مقولتين: **الأولى** أن هذه الأزمات ليست عالمية إلا بقدر تأثيراتها السلبية، لأنها أزمات تفرزها ميكانيزمات كلٍّ من النظام الرأسمالي العالمي (ومن قلب مراكزه الأساسية)، ونظام توازن القوى العالمي اللصيق به وتسقطهما من أعلى على أرجاء العالم، في حين أن هذه الأزمات ناجمة عن طبيعة منطلقات النظامين وآلياتهما

* أستاذ العلاقات الدولية المتفرغ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ورئيس مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

** انظر بحوث ملف العدد.

وأدواتهما في إدارة المصالح والحفاظ على الهيمنة على كافة الأصعدة (العسكرية والاقتصادية والثقافية...). ورغم الآثار المتعددة للأزمات، يظل وصفها بأبعاد اقتصادية ومالية بالأساس مما يعني فصلًا وتمييزًا بين هذه الأبعاد وغيرها من الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية، في حين أن جميع هذه الأبعاد متحاضنة.

والثانية: أن هناك أزمات إقليمية وعبر إقليمية حادة ذات أبعاد خارجية واضحة تعاقبت عبر القرن العشرين وحتى الآن (فضلًا عن قرون سابقة) ولم تلقَ اهتمامًا كافيًا، بذريعة أنها ليست عالمية! فبرغم أن أسبابها نابعة من كافة أشكال وروابط التبعية، وكان لها تداعيات شديدة على مَواطن حدوثها سياسيًّا واجتماعيًّا وإنسانيًّا، ولكنها تظل من منظور "الكِبار" غير عالمية؛ لأنها لا تمسُّ مباشرةً وبشكل سلبي المصالح العليا لقوى النظام المهيمن، بل يمكن لهذه القوى أن تديرها على نحو يقيد امتداداتها السلبية إلى مراكز هذا النظام الرأسمالي العالمي، بل أيضًا على نحو يحُول أحيانًا دون إيجاد حلول سريعة أو جذرية لها ما دام قد تم احتواؤها وتقييد امتداداتها.

وفي المقابل -أي مقابل موجات أزمات النظام الرأسمالي العالمي المتلاحقة- فإن الأمة التي تتناوب عليها الأزمات من داخلها أيضًا في حاجة إلى رؤية استراتيجية عن كيفية مقاومة آثار هذه الأزمات الخارجية أو المناعة ضدها إذا أمكن.

ولقد تعددت المؤشرات منذ منتصف السبعينيات عن تغيير الوضع العالمي للعالم الإسلامي وحضوره بقوة في قلب التحولات العالمية سلبًا أو إيجابًا؛ ومن أهم هذه المؤشرات: تنامي أدبيات الاقتصاد السياسي الإسلامي وخبراته العملية بأبعادها الخارجية والداخلية، وأبعادها التاريخية أو المعاصرة؛ ذلك لأننا أضحينا -وبصورة متزايدة- ضحايا أساسيين للأزمات المتكررة للنظام الرأسمالي العالمي.

بعبارةٍ موجزة، فإن هذه الحالة القائمة أو النقدية لما يسمى "أزمة اقتصادية عالمية" تدفعنا إلى نطاق ما يُسمى "الاقتصاد السياسي العالمي من منظورات مقارنة"[(١)]. ولكن من مدخل محدد وهو "الأزمات الاقتصادية العالمية" من منظورات مقارنة ذات نماذج معرفية متنوعة لا بدَّ أن تختلف في التوصيف والتحليل والتفسير وزوايا الاهتمام الفكري والعملي في آنٍ واحد، ومنها الحضاري الإسلامي.

وبناءً على التقديم السابق، يتَّضح مغزى عنوان الدراسة "الذاكرة التاريخية والأبعاد الحضارية للأزمات الاقتصادية"، وهي الدراسة التمهيدية للملف الراهن، الذي تتناول دراساته مباشرةً أبعاد الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، كما تتصدى آخر دراساته لإشكالية القيم والأخلاق في هذه الأزمة الراهنة على نحو يستقصي حقيقتها الحضارية -أي منظومية أبعادها المختلفة وتشابكها- من منظور إسلامي قيمي مقارنةً بالمنظور الوضعي الواقعي الذي يركز على بُعد دون آخر مع إسقاط أولوية القيم والأخلاق.

ومن ثم، فإن منطلق الورقة المعرفي والفكري من ناحية، ومنهاجية عرض مكوناتها الموضوعية من ناحية أخرى، تطرح منظومة الأسئلة التراكمية التالية:

(١) ما موضع الأزمة العالمية الاقتصادية الراهنة من أزمات النظام الرأسمالي العالمي خلال القرن العشرين، وما قبله من قرون نشأةٍ ونموٍّ وذروةٍ، ثم بداية تراجع النظام الرأسمالي العالمي وخُبُوِّه؟

(٢) هل الأزمات العالمية أزمات اقتصادية بالأساس؟ أين موضع الأبعاد الأخرى للظاهرة الاجتماعية والإنسانية التي تضربها هذه الأزمات؟ لماذا تتغلب الأبعاد الاقتصادية المالية للنظم بدرجة أساسية، أين الأبعاد الحضارية للأزمات العالمية؟!

(٣) ألا تحتاج الأزمات الاقتصادية العالمية إلى النظر والتدبر في سياق أوسع وأشمل تاريخيًّا في إطار دورة الحضارة أو الدولة، وكذلك في إطار يجمع هذه الأزمات بمنظومة من الظواهر اللصيقة (مثل الحروب الكبرى والصغرى وحالة القوى المهيمنة الكبرى وحالة التابعين)

(١) د. نادية مصطفى، نحو اقتصاد سياسي دولي من منظور إسلامي مقارن: خريطة الإشكاليات، قضايا ونظرات، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/m1ct1، ص١٢ - ٢٨.

على صعيد نفس النظام العالمي الرأسمالي، أو النظام العالمي الإسلامي في دورته الحضارية من الذروة إلى التراجع؟

(٤) هل النظام الرأسمالي العالمي يمر -في ظل هيمنة أمريكية متدهورة الآن- بنهايات دورة الهبوط التي بدأت منذ قرن (بعد الحرب العالمية الأولى)، وبعد أن أخذت دورة الصعود قرنين (السادس عشر والسابع عشر) ودورة الذروة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؟

(٥) وما الآفاق أمام العالم الإسلامي بعد مرحلة المخاض الشديدة الراهنة منذ نصف قرن تقريبًا؟ وماذا تقدم لنا الذاكرة التاريخية عن دورة قيادته الحضارية للعالم وعن طبيعة النظام العالمي خلال دورة الصعود والهبوط لهذه القيادة على حد سواء؟ وكيف انعكست الرؤية الإسلامية على النموذج النظري والتطبيقي للاقتصاد العالمي في ظل هذه الدورة؟ هل تقدم هذه الذاكرة نماذج مختلفة الدلالة عن النماذج في ظل ذروة النظام العالمي الرأسمالي؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة التي تجمع بين المعرفي والتطبيقي، وبين المعاصر والتاريخي، وبين الداخلي والخارجي تستدعي وتتطلب منظومة متشابكة من المقارنات من رؤى وضعية واقعية وأخرى إسلامية، وتقع في قلب هذه المنظومة **أمور منهاجية هامة تمثِّل خيوطًا ناظمة عبر الدراسة:**

* الذاكرة التاريخية، الغربية والإسلامية.

* الرؤى المعرفية التأصيلية المقارنة هي ميزان الواقع التاريخي والمعاصر.

* إشكالية العلاقة بين الاقتصاد وغيره من أوجه الظاهرة الاجتماعية، هل هي علاقة منظومية أم علاقة بين سبب ونتيجة؟ بعبارة أخرى: هل نتحدث عن اقتصاد مادي أم اقتصادي حضاري؟

* ما منطق العلاقة من القيم/ الأخلاق من جانب، ومن القوة والمصلحة من جانب آخر؟

* وأخيرًا، إشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي.

إنَّ الذاكرة التاريخية، وخاصة للأبعاد الحضارية للأزمات الاقتصادية (العالمية وغيرها) تلعب دورًا هامًّا على صعيدين: من ناحية التنظير لدورات الصعود والهبوط (للدول، الإمبراطوريات، الحضارات)، على نحو يزيد من القدرة على فهم الأزمات السيارة والراهنة المعاصرة؛ لأن هذه الأزمات ليست مفاجئة؛ ولأنها تبدأ داخلية وإقليمية حتى تصبح عالمية وفي مسار تاريخي ممتد. ومن ناحية أخرى: التخطيط الحضاري الرشيد لكيفية التغيير إصلاحًا وتجديدًا، وليس استبدالًا بسرعة وفجائية.

والجدير بالذكر هنا أنَّ دوافع وأهداف هذا الاستدعاء للذاكرة التاريخية ومنظومة الأبعاد الحضارية للأزمات الاقتصادية (في هذه الدراسة التمهيدية) إنما ترتبط بحال العالم الإسلامي الراهن ومآله وآفاق إصلاحه بالأساس، وليس إصلاح النظام الرأسمالي العالمي الراهن فقط. فإن هذه الذاكرة تبيّن أن الوضع المتردّي الحالي لهذا العالم ليس مفاجئًا، فهو نتاجُ تراجعٍ ممتد بعد ذروة حضارية صاعدة، كما أنه ليس حتميًّا ونهائيًّا، ولكن يمكن تجاوزه والتغلب عليه وَفق شروط السنن الإلهية. كما تبين الذاكرة التاريخية من ناحية أخرى أن طبيعة النظام الرأسمالي العالمي ليست هي الطبيعة الوحيدة العالمية للنظم العالمية، فلقد سبقته نظم حضارية مختلفة مرَّت بدورتها الحضارية، ومن ثم فإن هذا النظام الرأسمالي ليس حتميًّا ونهائيًّا.

وعلى ضوء هذه الأهمية للذاكرة التاريخية، نجد أنها يجب ألا تنفصل، بل تؤسس لرؤية استشرافية لمستقبل التغيير العالمي.

وتسعى الدراسة للبحث عن إجابات استكشافية للأسئلة وَفق المنهاجية التالية:

- من خلال مجموعات من النماذج التاريخية المتنوعة، زمنيًّا وحضاريًّا.

- مقرونة بمجموعات من التعليقات والإشكاليات المنهاجية المتصلة بالمقارنة بين نموذجين معرفيين وحضاريين: الإسلامي والرأسمالي الغربي، انعكسا -سواء في مراحل صعودهما أو هبوطهما- على نمط الأزمات من حيث أسبابُها وآثارها.

- وتُقدَّم هذه النماذج المقارنة وَفق تقسيم مرحلي تاريخي جامع بين تقسيمات التاريخ الغربية ونظائرها الإسلامية، على نحو يراعي أساسًا دورة صعود وهبوط كلٍّ من الحضارتين، ويتجاوز التصنيفات التقليدية التاريخية الإسلامية أو الغربية وَفق تواريخ الحروب الكبرى، ويستدعي بالأساس "الأزمات الكبرى" الاقتصادية وغيرها في سياق كل مرحلة أو نظام تاريخي.

- وأخيرًا، تهدُف إلى إبراز الفروق بين أنماط الأزمات وَفق "النموذج الحضاري".

أولًا- النظام الحضاري الإسلامي العالمي: موضع الاقتصاد وأزماته من دورة الصعود ثم دورة التراجع:

بالنظر إلى أدبيات التاريخ الإسلامي، من رؤية إسلامية أو استشراقية، نلحظ تغلُّب الاهتمام بالتاريخ السياسي (الداخلي والخارجي، الشامل والجزئي) على حساب التواريخ الاقتصادية والاجتماعية[١]، وتبرز الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية الثقافية على صعيد أنماط أخرى من التواريخ[٢]. ولكن، يظل السؤال المركَّب التالي قائمًا (كما سبقت الإشارة): ما وزن استدعاء الأزمات الاقتصادية بأبعادها الداخلية والخارجية؟ وما أنماط هذه الأزمات وكيف تطورت طبيعتها على مر التاريخ الإسلامي الحضاري صعودًا وهبوطًا؟ ومن ناحية أخرى: هل ظهر الربط بين الأبعاد السياسية-الاجتماعية والأبعاد الاقتصادية لهذه الأزمات؟ وكيف ظهر الربط بين أبعادها الداخلية والخارجية؟ وهل تطورت أنماط هذه الروابط من مرحلة إلى أخرى قوة أو ضعفًا؟ ويعكس هذا السؤال المركب الإشكاليات المنهاجية لدراسة الأزمات الاقتصادية في التاريخ الإسلامي ودلالاتها المقارنة مع نظائرها في التاريخ الغربي، وذلك على ضوء "الرؤية المعرفية الإسلامية" والمنظور الحضاري الإسلامي الذي يستبطنها والذي يحكم التفاعلات والسياسات بين الدول الإسلامية وغيرها. وخاصة فيما يتصل بمركزية دور القيم والأخلاق في هذه الممارسات مقارنة بأدوار عناصر القوة الاستراتيجية المادية[٣]. بعبارة أخرى، فإن هذه الإشكاليات المنهاجية تتصل بمنظومات ثلاث متداخلة، كما سبقت الإشارة: القيمي/المادي، الداخلي/ الخارجي، الاقتصادي/ الحضاري.

إذن، فنحن لا نبحث في مجال الاقتصاد الإسلامي أو الاقتصاد السياسي الإسلامي فقط أو الاقتصاد السياسي الإسلامي العالمي فقط، ولكن نبحث عن الاقتصاد الحضاري الإسلامي العالمي.

إنَّ التأصيل الإسلامي والممارسات الإسلامية لا تعرف فصلًا جامدًا بين الداخلي والخارجي، أو بين مركز الخلافة ومكوناتها، كما أنَّ البُعد السياسي للاقتصاد أو البُعد الاقتصادي للسياسة حاضران في قلب التأصيل والخبرة الإسلامية وفي ترابطهما مع أبعاد أخرى

---

(١) انظر: د. نادية مصطفى، مدخل منهاجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي، في: د. نادية مصطفى (تحرير)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦)، الجزء السابع، ص١٩ - ٨٥.

(٢) انظر: مركز الحضارة للدراسات والبحوث (تحرير)، النظم السياسية في التاريخ الإسلامي (أ)، سلسلة مشروع النظم السياسية من منظور حضاري مقارن (٢)، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ودار الكتاب المصري اللبناني، ٢٠٢٢).

(٣) انظر في هذا على سبيل المثال من مداخل متنوعة وعلى نحو متراكم:

- د. سيف الدين عبد الفتاح، مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية، في: د. نادية مصطفى (تحرير)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق، الجزء الثاني.

- د. نادية مصطفى، الهجمات الحضارية على الأمة وأنماط المقاومة: بين الذاكرة التاريخية والجديد منذ الثورات العربية، في: مجموعة باحثين، أمتي في العالم: المشروع الحضاري الإسلامي: الأزمة والمخرج، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١٧)، ص٥٥ - ٨٨.

- مدحت ماهر: معادلة القوة والمصلحة والأخلاق والقانون في السياسة العالمية: التنظير والتطبيق من منظورات مقارنة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٢٣)، الفصل الأول.

اجتماعية وثقافية؛ حيث إن الظاهرة الاجتماعية في الرؤية الإسلامية تتَّسم بالشمول والكلية وعدم الاجتزاء أو اختزال أبعادها المركبة، ومن ثم عدم إعطاء أولوية مطلقة وحتمية لأحد الأبعاد على حساب الأخرى. وانعكست هذه الرؤية بالطبع على الممارسات والخبرة. وفي المقابل، فإنَّ منظومات هذه الثنائيات الثلاث هي نتاج الاقتصاد السياسي الدولي من رؤية غربية، والذي اقترن بخبرة النهضة الأوربية الحديثة منذ القرن السادس عشر الميلادي (كما سنرى لاحقًا).

ومن ثم -وهو الأهم- فلا وجود للسؤال التقليدي في أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي الغربية، ألا وهو: أيهما الذي يؤثر على الآخر، السياسة أم الاقتصاد؟ والسؤال الأكثر ملاءمةً لرؤية إسلامية هو: ما نمط تفاعل البُعدين وكيف يؤثر أحدهما على الآخر ومتى يبرز تأثير أحدهما على الآخر في إطار أكثر كليةً يستدعي منظومة القيم الضابطة لكلٍّ من البُعدين، أو السُّنن الشارحة أو المقاصد المستهدفة أو الأحكام الملزمة... والقيم والسنن والمقاصد والأحكام تصبغ الظاهرة المعنية بصبغتها، حيث يضحى لمفهوم الاقتصاد ذاته وفلسفته معنًى مختلف عن نظيره "الغربي الوضعي"؛ نظرًا لصعود الأبعاد القيمية الدينية والثقافية والحضارية في فَهْم وتشكيل هذه الظاهرة الاقتصادية دون انفصال عن السياسة، ومن دون انفصال أيضًا بين الداخلي والخارجي، وسعيًا نحو إدارة الأوضاع القائمة وإصلاحها لتكون أكثر عدالةً وإنسانية[١].

بعبارة أخرى، إذا كان تطوُّر التنظير الغربي وصل إلى التمييز بين: الاقتصاد السياسي الدولي التقليدي الذي يقتصر على العلاقة بين السياسي والاقتصادي، وبين المفهوم النقدي الأوسع الذي يشمل الأخلاقي والثقافي والمجتمعي، فإنَّ منظورًا حضاريًّا إسلاميًّا يرفض هذا التمييز، بل يؤصل له كذلك.

فالاقتصاد السياسي باعتباره ظاهرة متَّصلة بالمعايش والحاجات والموارد والثروة والمال، لم يكن في عزلة -في التأصيل الإسلامي أو الخبرة الإسلامية- عن غيره من مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية؛ نظرًا لشمول الرؤية الإسلامية عن الظاهرة المجتمعية[٢]. ومن ناحية أخرى، فإن الأجزاء الخاصة بالأموال في الفقه هي الباب الأكبر، مقارنة بأبواب العبادات والسياسات، بل إن مسائل فقه الجهاد والقضاء بدَورها غير منفصلة عن فقه الماليات؛ ممَّا يتبيَّن معه شمول العقلية الفقهية. ومن هنا، أهمية القراءة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للخبرة الإسلامية وعدم الاقتصار على تواريخ الحروب والتواريخ السياسية للممالك والسلاطين[٣].

وبالطبع، وحيث إن هذا الموضوع ليس محلًّا للدراسة التفصيلية، فنكتفي باستعراض نماذج من بعض الخبرات النوعية والزمنية عبر هذه القرون العشرة الهجرية.

تهتدي عملية البحث في هذه الخبرات التاريخية بعدة موجهات، من قبيل:

---

(١) انظر: د. نادية مصطفى، نحو اقتصاد سياسي دولي من منظور إسلامي مقارن: خريطة الإشكاليات، مرجع سابق، ص١٢- ١٥.

(٢) انظر: د. نادية مصطفى وأحمد شوقي، الاقتصاد السياسي الدولي: بين الاقتراب النظمي والسياسة الخارجية وبين التغيير العالمي، في: أ. د. نادية مصطفى (محرر)، العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١٦) ، ص١٢٤٣ - ١٢٧٨.

(٣) قدَّمت مشروعات جادة علمية اجتهاداتٍ في قراءة التاريخ الإسلامي للنُّظم السياسية أو التواريخ الاقتصادية الاجتماعية لعالم المسلمين؛ انظر على سبيل المثال:

- مركز الحضارة للدراسات والبحوث (تحرير)، النظم السياسية في التاريخ الإسلامي (أ)، مرجع سابق.

- خليل إينالجيك ودونالد كواترت (محرران)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المجلد الأول (١٣٠٠- ١٦٠٠)، ترجمة: د. عبد اللطيف الحارس، (بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٧)؛ المجلد الثاني (١٦٠٠-١٩١٤)، ترجمة: د. قاسم عبده قاسم، (بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٧).

- Charles Issawi, An Economic History of the Middle East and North Africa, (Routledge, London, 2010) .

- أين موضع "القوة الاقتصادية" وأدوات القوة الاقتصادية الخارجية في تحديد موضع "الدول الإسلامية الكبرى" من التوازنات العالمية ومن إدارة العلاقات الخارجية للأمة؟
- كيف يمثِّل "الجانب المادي" إلى -أو انطلاقًا من- الجانب القيمي الأخلاقي مكونًا أساسيًّا في القوة أو الضعف؟
- كيف تفاعل الجانب الاقتصادي تأثيرًا وتأثرًا مع سياسات الحروب والدبلوماسية في التقاليد الإسلامية؟
- كيف اقترنت سياسات الفتوح والعمران والوحدة بسياسات اقتصادية ومالية، وما نظائرها التي اقترنت بها سياسات الدفاع والجمود والتراجع والانقسام؟
- وكيف كانت عمليات الاسترداد "الغربية"، ثم الاحتلال والتجزئة نتاج "القابلية للانحدار ثم القابلية للاستعمار من الداخل على نحو مكَّن للخارج؟ ومن ثم: هل التبعية ناتجة عن أسباب خارجية نُظمية عالمية بالأساس (وَفق مُنظِّري التبعية)، أم ناتجة عن أسباب داخلية بالأساس (وَفق مُنظِّري الواقعية والليبرالية)، أم تقدم الخبرة الإسلامية جديدًا بشأن إشكالية العَلاقة بين الداخلي والخارجي في عمليات القوة والنمو والاستقلال أو الضعف والتخلف والتبعية؟

وهذه الموجِّهات مستخلَصة من طبيعة رؤى إسلامية فكرية متعاقبة عن أسباب صعود الحضارات (والدول) وسقوطها، وهي ليست رؤى نظرية، ولكن تقوم على استقراء واقع المسلمين على ضوء سنن وقواعد الأصل القرآني وفي الخبرة النسقية (أي الممارسة النبوية والخلافة الراشدة)[١].

وفيما يلي نقدِّم نماذج لأزمات اقتصادية اجتماعية ذات سياقات داخلية وخارجية سياسية وعسكرية متنوعة أيضًا.

[١] مرحلة النبوَّة في مكة والمدينة والعهد الراشدي:

عن بناء وتأسيس النظام الاقتصادي وامتداداته في هذه المرحلة أستعين بما أسماه د. مدحت ماهر "نظام السياسة"[٢].

ويتَّضح من **منهج النبوة في التأسيس والبناء** أن أمور الاقتصاد والمال (موارد ونفقات) كانت سارية فيما يتَّصل بالبنى والأدوات ونظم التعامل المختلفة (القيادة، والوزارة والإمارة والقضاء، والجيش، وأعمال الأموال وعمَّالها). وأكتفي هنا بالنقل عن عنوانين ذوي دلالة مباشرة عن الاقتصاد والمال، الأول هو "أعمال الأموال وعمَّالها":

"في إطار عملية التغذية المتبادلة بين مجالات السياسي؛ على النحو السابق في الإمارة والقضاء والحرب، عزَّزتِ السياسةُ الجانب الماليَّ للدولة وتعزَّزت به. فمن أمارات "**الدولة**" البارزة جدًّا: إنشاء حق جهة الحكم في اقتطاع أجزاء من أموال الأفراد من جهة، والاختصاص

(١) انظر على سبيل المثال:

- محمد عمر شابرا، علل العالم الإسلامي المعاصر: المسببات والعلاج في ضوء نظرية العمران لابن خلدون (ترجمة: علياء وجدي)، في: د. رفعت العوضي ود. نادية مصطفى (تنسيق علمي وإشراف)، أسامة أحمد مجاهد وأمجد أحمد جبريل وعلياء وجدي (مراجعة وتحرير)، أعمال مؤتمر "الأمة وأزمة الثقافة والتنمية"، (القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بجامعة القاهرة بالاشتراك مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ومركز الدراسات المعرفية، ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٧)، المجلد الأول، ص٣٩١-٤٣٢.

- محمد هيشور، سنن القرآن في قيام الحضارات وسقوطها، (هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦).

- عبد الحليم عويس، دراسة لسقوط ثلاثين دولة إسلامية، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/rXGXo

(٢) د. مدحت ماهر الليثي، "نظام السياسة" في العهد النبوي والراشدي: في منهاج البناء والحركة والتجديد السياسي من منظور حضاري، في: مركز الحضارة للدراسات والبحوث (تحرير)، النظم السياسية في التاريخ الإسلامي (أ)، مرجع سابق، ص٥٦ - ٩٠.

برعاية المال غير المخصوص بالأفراد أو الجماعات المحدودة، والقيام عليه، ولم يكن ذلك سائدًا بصورة منتظمة في الحياة القبلية. وقد جاء الإسلام بالزكاة تشريعًا مركزيًّا واجبًا -ركنًا من أركان الإسلام- ليقررّ هذا المعنى ويطورّه ضمن المنطلق الإيماني الذي أضْفاه على الحياة، وضمن حكم أخرى غير سياسية. وقد أَوْلَتِ السياسةُ النبوية أمرَ المال العام والعلاقة بين المال والشأن العام عنايةً بارزة؛ فقد سمَّى القرآنُ المالَ عامَّةً "مال الله"، فهو مالِكُ كلِّ شيء، وأشار كذلك إلى الملكية البشرية بنسبة الأموال إلى الناس، وعرف المال العام في السُّنَّة والسيرة بمال الله ومال المسلمين.

ولم يعيِّن الرسول (صلى الله عليه وسلم) مكانًا مخصوصًا لجمع المال إلاَّ متأخِرًا، فلم يكن يختزن المال عنده أو يبيِّته لليوم التالي، بل يقسمه في يومه، كما روى أبو داود عن عوف بن مالك...[١].

ومما يدخل في التكوين الإداري في العهد النبوي تعيينه لرجال جمع الأموال وصرفها وتوصيلها، وما منحهم من المهام، وما قام به هو (صلى الله عليه وسلم) من تحديد طرق التحصيل وطرق التوصيل"[٢].

والعنوان الثاني هو السياسة العامة:

"لم تكن أكثر وظائف السياسة النبوية جديدة على العرب من مراعاة الشئون (الأمنية - القضائية - الحربية...)، ولكن المنطق النبوي لها بدا جديدًا تمامًا؛ حيث الْتقى الدينيُّ المنزَّل بالسياسي الْتقاءً خاصًّا؛ فالرئيس السائس في هذه الحالة نبيٌّ يُوحَى إليه، ما يقوله وما يفعله تشريع لوقته ووقائعه، ولتقعيد القواعد العامة الصالحة والمُصلحة لما بعده من أزمان وأحوال.

باشر النبيُّ (صلى الله عليه وسلم) الوظيفةَ الرعائية العامة؛ في التصدِّي لاحتياجات الناس من الضروريات والحاجيات، والعمل على تدبيرها بأساليب تعاونية أو عبر فريضة الزكاة، أو الموارد الناتجة عن الحروب (الفيء والغنيمة). ومن ناحية أخرى، تصدَّر النبي (صلى الله عليه وسلم) للقضاء بين الناس، وسمح للمتصدِّرين والكبراء بالقضاء بين يديه، وأوضح أصول التقاضي والمقاضاة والحكم بين الناس بالعدل. وشمل قضاؤه المسلمين وغير المسلمين، كما حكمَ على مَن فعل الفاحشة من اليهود بالرجم، وحكم بالقتل قصاصًا، وبالقطع وبالجَلْد، وبالتغريب (النفي أو الحبس)، وبالغرامات والتعويضات، وبإثبات النسب ونفيه... وهكذا.

ومن ناحية ثالثة، أصدر النبي (صلى الله عليه وسلم) القرارات العامة المهمَّة؛ بإجلاء قبائل كبني قينقاع وبني النضير من اليهود، وهدم مبانٍ كمسجد الضرار، ومنع مبادلات الذهب والفضة والأقوات الأساسية إلَّا بنظام محدَّد، وتحديد سنٍّ أو علامة للالتحاق بالجيش، وجمع الزكاة، ونظَّم العيدين الإسلاميَّيْن، ووضع قواعد أخلاقية وتشريعية للأسواق وطبَّقها، وكذا الزواج والطلاق والميراث والمعاملات المالية... وغيرها. ومن ناحية رابعة، عيَّن أفرادًا في وظائف مختلفة بشكل شبه دائم أو مؤقَّت لأداء مهمَّة معيَّنة، فعيَّن كتبَةً وسفراء ورسلًا لنقل رسائله أو قراراته، وآخرين منفِّذين لها، ووظَّف عُمَّالًا على أموال الصدقات، وآخرين لجمعها، وآخرين لتنفيذ العقوبات. ومن ناحية خامسة، أقام سياسة خارجية بين تحالفات سياسية وتدافعات عسكرية، وأعدَّ الجيش وجهَّزه واستكمل نقصَه من طاقة الإيمان والعُدَّة والعدد، وخطَّط للمعارك، واستشار في ذلك ونزل على رأي غيره المخالف لرأيه كما تقدَّم، وقسَّم جيشَه، وأرسل عيونَه تستطلع له أخبار العدو وأحواله، واستعمل الردع والحرب النفسية والدعاية ضدَّ العدو، والتضييق عليه بتخريب موارده.

في الظاهر، لم تشهد الدولة النبوية خطةً تنموية واضحة على النمط المعاصر، ولا خطة حمائية من الصراع الداخلي أو انتشار الجريمة أو مكافحة الفقر أو ما شابه. فما معنى السياسة إذن؟

---

(١) المرجع السابق، ص٨٨، ٨٩.

(٢) المرجع السابق، ص٨٩.

الحقيقة أن هذا أمر يحتاج إلى تدبُّر شديد لعموم سياسته (صلى الله عليه وسلم). فقد انصبَّت بالأساس على العنصر البشري؛ فآوى المهاجرين، وصالح الأنصار وصهر ما بين الفريقين بالرابطة العقيدية، وغذَّى في المجتمع روح الرعاية والمشاركة العامة أمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر، وأتاحها لهم وتفاعل مع ما يشاركون به تشجيعًا وتأكيدًا، وفي المقابل حذَّر من اللامبالاة. وجمع ذلك المعنى وما يستلزمه من تدافع وإصلاح الفساد ومنعه في نموذج تمثيلي يوضح أهمية المشاركة -وخاصة بالمعارضة عند بروز الخلل في المجتمع والمسئولية الجماعية- في قوله (صلى الله عليه وسلم): "**مَثَلُ القائِمِ علَى حُدُودِ اللَّهِ والواقِعِ فيها، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا علَى سَفِينَةٍ، فأصابَ بَعْضُهُمْ أعْلاها وبَعْضُهُمْ أسْفَلَها، فَكانَ الَّذِينَ في أسْفَلِها إذا اسْتَقَوْا مِنَ الماءِ مَرُّوا علَى مَن فَوْقَهُمْ، فقالوا: لو أنَّا خَرَقْنا في نَصِيبِنا خَرْقًا ولَمْ نُؤْذِ مَن فَوْقَنا! فإنْ يَتْرُكُوهُمْ وما أرادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وإنْ أخَذُوا علَى أيْدِيهِمْ نَجَوْا، ونَجَوْا جَمِيعًا**".

وكانت المشاركة المالية في الشأن العام الأكثر بروزًا؛ شجَّع عليها وتقبَّلها، وجعلها علامة إيمان ومقابلها قرينة نفاق. أنعش نفوس الفقراء بأول موارده المالية، حتى إذا دخلوا في المجتمع بكفاف أو كفاية، طوَّر سياسة توزيع الثروات على العدل دائمًا والمساواة في محلها. لكن البارز أن أكثر نفقته (صلى الله عليه وسلم) كانت على الناس لا على أبنية أو ما إليه؛ لأنه تسلَّم جماعات مغرقة في الفقر المدقع، حتى إذا تجاوز هذه المرحلة بنهاية عهده (صلى الله عليه وسلم) انتقل خلفاؤه إلى نفقات أخرى. أقام نُظم اتصال بين الأقاليم عبر الرجال (البريد)، وحاسب العاملين في إدارته، وعذر وعزل. والخلاصة أنه لم يترك سياسة نظرية إلَّا وطبَّقها بقيمها ومقاصدها وأصولها التشريعية والأخلاقية في مجتمعه، فصار مجتمعه من بعده (صلى الله عليه وسلم) وعاءً لإنتاج سياسات عامة عمرانية وتنموية استمرَّت لمئات السنين وإلى اليوم"[١].

وعن مرحلة نظام السياسة في العهد الراشدي[٢]: يقول د. مدحت إنها مرحلة الاتباع والاجتهاد في نفس الوقت؛ حيث نجد أن أمور الاقتصاد والمال لم تكن أيضًا في تطويرها وتنميتها بمنأى عن أمور السياسة والحرب والاجتماع. والمجمل عن هذا العهد الراشدي من نظام السياسة أنه وَفق د. مدحت تطور "من مرحلة تثبيت الأركان والانتقال من النبوة إلى الخلافة، فمرحلة تطوير البنيان وتوسعة العمران، ثم مرحلة حفظ ميزان الاستمرار ومدافعة اختلال الاستقرار، إلى مرحلة تقليل الخسائر ووأد الفتنة وممانعة الانحدار التام في المبادئ، وصولًا إلى رأب الصدع، خاصة فيما عُرف بعام الجماعة ٤١هـ الذي اختُتم به العصر الراشدي"[٣].

وعن الخصائص المتصلة بأمور الاقتصاد والمال في عهد كلٍّ من الخلافات الأربع (وإن لم تنفصل في ذاتها عن أمور السياسة والحرب) يشير د. مدحت إلى ما يلي:

<u>عن عهد أبي بكر الصديق</u> نقلًا عن د. مدحت: "يأتي اتخاذُه القرارَ الأخطر بفتح الجبهات مع المرتدين والمتنبئين ومانعي الزكاة أيضًا، ليكشف أنه كان يعمل على نقل الأوضاع المضطربة إلى حال الثبات؛ بالثبات أولًا على المبدأ، مع الاجتهاد ثانيًا في الوسائل، من: استعمالٍ كثيف للشورى، وتلقٍّ للنصائح، وتفويض للسلطات، واستصلاح للقادة، واستعمال متمكِّن لموازين المصالح والمفاسد، مع علم غزير بما تتيحه الشريعة من صلاحيات العفو أو المعاقبة، والمواجهة والمهادنة (وهي غير المداهنة)، والتشوف العام إلى هداية الناس وتحقيق السلام والأمان"[٤].

<u>وعن عهد عمر بن الخطاب</u> يقول د. مدحت: "لكن المزية الكبرى لعهد عمر هي جلاء التطبيق العملي لثلاثة أمور: تطبيق القيم

---

(١) المرجع السابق، ص٩٥ - ٩٧.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص١١١ - ١٦٧.

(٣) المرجع السابق، ص١١٦.

(٤) المرجع السابق، ص١١٧.

السياسية وإعلائها، وتطبيق فقه المصلحة باتساع، وترسيخ مأسسة الوظائف الإدارية"[١]...

"ومن ثمَّ، فعهد عمر عهد توسُّع وتعمُّق في العمران، زادتْه الفتوحات التي افتتحها أبو بكر وتوسَّع عمر فيها، ثراءً وَحَرَجًا في آنٍ واحد. فأما الثراء، فقد ضم عهد عمر جغرافية حضارية واسعة؛ حيث هضمت دولته دولة الفرس وحضارة الساسانيين كاملة، وأجزاءً من حضارة الروم، فضلًا عن ممالك العرب الشمالية وممالك أفريقية بدائية. وضمَّت دولة عمر غير مسلمين كثيرين، ضُمُّوا إلى أهل الذمَّة وجرت عليهم أحكام أهل الذمَّة؛ ومن ثم استفادت بهم السياسة العُمَرية كثيرًا، لا سيما في عالم الوسائل والمؤسسات والفنون الإدارية العامة. وأما المقصود بالنتائج الحرجة فقد كان للأمر سلبياته. فقد دخلت على السياسة الإسلامية أفكار وقيم ونزوعات مخالفة أو حائدة عن روح الإسلام وما أسَّسه الرسول ومضى عليه أبو بكر وعمر، خاصة أثر الشكليات؛ من مظاهر الأبهة والترف والاستمتاع بالدنيا، والطبقية السياسية، والتوسُّع في الاستصلاح على تخوم القيم وفي المساحات الرمادية المخيفة، التي عادة ما تبرَّر بالاضطرار أو الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة. ومن هنا تباينت سياسة عمر في الحالات المختلفة"[٢].

وعن عهد عثمان بن عفان، يقول د. مدحت فيما يتصل بموضوعنا: "ومن الناحية السياسية، فقد اشتمل عهده على تطورات مهمَّة، لعلَّ أبرزها: العناية بزيادة تعيين اختصاصات العاملين في الدولة، وتقسيم العمل عليهم وتحديد قواعده؛ ومن ثم استقرَّ العديد من المسائل الفنية في كلٍّ من السياسة المالية والقضائية والخارجية. ومع زيادة مساحة الدولة وعدد سكَّانها وكثرة مواردها أصبحت سمة لأكثر الأمور: كثرة الموارد، وكثرة النفقات، وكثرة الأعمال الإدارية، وكثرة العاملين في الدولة، وكثرة الاعتراضات عليهم، وكثرة الاجتهادات، وكثرة الاختلافات[٣]... لكن الشيء الأبرز هو جريان سُنَّة النقص، وتحول الكثرة إلى التكاثر، والروعة الدينية إلى التحضُّر الدنيوي. وقد بدأت بذور النقص في عهد عثمان، فجاراه واجتهد في حياطته بالسياسة المرنة حتى لا تفضي إلى مصادمة السُّنن. واستعمل عثمان ذكاءه السياسي وسَعة صدره أكثر مما استعمل المصادمة والحزم، فدامت خلافته على ذلك اثنتي عشرة سنة وانتهت بقتله.

وإذا كان عمر قد أدار أزمات الجوع كعام الرمادة، وقدَّم نموذج الخليفة المتفقِّر اختيارًا، فإن عثمان أدار أزمات الغنى وقدَّم نموذج الخليفة الثري المستغني المتزهِّد؛ نموذجًا ربما لم يرِد مثله ولا يطابق نموذَجي العمرين: عمر بن الخطاب أو عمر بن عبد العزيز، اللذين انخلعا من المال أصلًا وأفقرا أيديهما. فعثمان احتفظ بالمال وامتلكه، ولكن استعمله فيما يستعمله الزاهدون. وهذا فارق مهم لم يفطن إليه الكثيرون؛ ومن ثم لم تتبيَّن لهم مزية عثمان ومغزى رشادة خلافته والميزة النسبية له بين الخلفاء الأربعة..."[٤].

"وقد أنشأ عثمان أول أسطول بحري ضمن استكماله لسياسة الفتوحات التي وسَّعت نطاق الدولة كثيرًا فوق ما تركه عمر، وتسبَّبت في غزارة الموارد المالية، وإثراء كثير من المسلمين من الحكام والمحكومين؛ ما أفرز مشكلات الحضارة وأجرى سُننها التي أشار إليها ابن خلدون"[٥].

وعن عهد علي بن أبي طالب، فقد جاء في غمار الفتنة التي ابتلى الله بها المسلمين خلال خلافة عثمان. وكانت في جزء منها تتصل بأمور السوية والعدل. "ومن ثم جاء عهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه في غمار الفتنة، واستمرَّ خمس سنوات انتهت بمقتله جرَّاء اتساع الفتنة وتعدُّد رءوسها. وأبرز ما ميَّز هذا العهد سياسيًّا ممارسةُ الحكم في ظلِّ أزمة شرعية من البداية؛ الأمر الذي لم يكن في العهود الثلاثة

(١) المرجع السابق، ص١١٩.
(٢) المرجع السابق، ص١٢١.
(٣) المرجع السابق، ص١٢٢.
(٤) المرجع السابق، ص١٢٣.
(٥) المرجع السابق، ص١٢٤.

السابقة"[١]. إذن، هل كان لأزمة الشرعية أثر على الاقتصاد والعمران؟

وعن محصلة العمران والتنمية وإدارة التحولات الاجتماعية والاقتصادية في عهد النبوة ثم العهد الراشدي، وفي ارتباط مع التحولات السياسية والعسكرية يقول د. مدحت:

"إذا كان العمران المادي وتنمية الأحوال الحضارية التي تتطلَّبها سَعة حصة الدولة وتكاثر المنتمين إليها، وتعدُّد الحاجات وتفنُّن الصنائع واختلاف الطبائع قد كان عند أدناه في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) ما أتاح المجالَ لبيان بناء الإنسان والتركيز عليه باعتباره الأَوْلى والمقصود من النبوة ورسالتها وعصرها؛ فإن عهد الراشدين كان مجالًا لهذه التنمية، ولإدارة النموّ والتحوُّل الاجتماعي والاقتصادي الذي بدا تارةً أشبه بالأمر الواقع والواجب مجاراته، وتارة أخرى أشبه بالأزمة الواجب إدارتها ومقاومة آثارها الضارَّة وتجنُّبها إنْ أمكن[٢]...".

"... معلوم أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يقول لأصحابه وأمَّته إنه لا يخشى عليهم في مستقبلهم من الفقر، إنما من الثراء وكثرة الأموال، ليس تفضيلًا للفقر على الغنى؛ إنما تحذيرًا من أثر الابتلاء الناعم والمحبَّب للنفوس، وأنه يفتح باب التنافس الاجتماعي فتنطبق سُنَّةُ الأولين: بسطة، فتنافس، فتباغض وتدابر، فصراع وهلاك ونهاية. وقد كان الراشدون منتبهين لذلك؛ فضرب الأربعة المثال من أنفسهم للزهد في الدنيا والحرص في التعامل مع معطياتها المتزايدة والمغرية، وبلغ عمر وعلي رضي الله عنهما في ذلك المثال الأبلغ. ولكن إدارة التوسُّع في حياة الناس كانت محدودة بحدود الحلال والحرام، وأنه لا يحقُّ للقائد السياسي أن يحرِّم على الناس حلالًا أحلَّه الله تعالى. ولم يكن ذلك هو التحدِّي الوحيد أمام سياسة الراشدين؛ فقد كان النبي (صلى الله عليه وسلم) نفسه حريصًا على إغناء الناس، وقد كان جلُّ أتباعه شديدي الفقر مادِّيًّا أولًا، وألَّا يكون المال دُولةً بين طبقة غنية، بل يتحرَّك بين الجميع وخاصة الطبقات المحرومة. ومن ثم فقد حرص الراشدون أيضًا على إغناء الناس، لا سيما الفقراء، لكن تيَّار التحوُّل وحدود التحليل والتحريم لا تمكِّن دائمًا من الوزن الطبقي، وتجعل مطلب العدالة الاجتماعية وإدارة النمو والتحوُّل معضلة ثقيلة ومجالًا حرجًا"[٣].

"والملاحظ أن الراشدين رضي الله عنهم اتفقوا في معظم سياساتهم، لكنَّ قدرًا من التنوع برز بينهم، والتنويع بين الراشدين من كمال سياستهم لا ممَّا يُتَّخَذُ مجالًا للمعارضة بينهم. فعهد عثمان -مثلًا- ورث من عهد عمر دولةً قوية آخذةً في الثراء، فبخلاف عمر أدار عثمان سياسة يمكن وصفها بالكرم والإكرام ومراعاة سَعة الأحوال. ولم يعنِ ذلك تدليلًا ولا بذخًا، إنما التوسعة بلوازمها وبمستحقَّاتها من ضرورة الزكاة كاملة مثلًا..."[٤].

"وكذلك رجع علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) إلى سياسة أبي بكر (رضي الله عنه) في التسوية في العطاء، وألغى اعتبارات عمر رضي الله عنه للسابقين في الإسلام أو الهجرة[٥]... وسوَّى بين السادة والموالي، وربط بين موارد الدولة ومقاصد سياستها، لا سيما العمارة، فقال للأشتر النخعي في رسالته الشهيرة: "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج؛ لأن ذلك يدرك بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أضرَّ بالبلاد وأهلك العباد..." إلخ كلامه النفيس المنسوب إليه في هذه الرسالة"[٦].

وفي إطار هذا النظام الإسلامي الوليد والممتد إبَّان إمامة الرسول ثم خلافاته الراشدة، ورغم التزام الأنظمة الاقتصادية

---

(١) المرجع السابق، ص١٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص١٦٢، وانظر التفصيل: ص١٦٣- ١٦٦.

(٣) المرجع السابق، ص١٦٣.

(٤) المرجع السابق، ص١٦٦.

(٥) المرجع السابق، ص١٦٦.

(٦) المرجع السابق، ١٦٧.

وامتداداتها الخارجية بقواعد وأسس ومبادئ الإسلام وأحكامه وما أنتجته من عمران، فإن هذه الأنظمة واجهت أزمات اقتصادية كانت لها دلالاتها الداخلية في دولة الإسلام بأمصارها وفي خارجها.

ومن أهم وأشهر الأمثلة على هذه الأزمات[١] كانت الأزمة المترتبة على حصار قريش وحلفائها الاقتصادي على المدينة، ولم تبدأ أحوال المسلمين المعيشية في التحسُّن إلا بعد غزوة الخندق. والمثال الثاني كان في عام الرمادة (١٨هـ) في عهد الفاروق عمر (رضي الله عنه)، منتجة الجفاف والقحط والجوع، وهو الأمر الذي واجهه عمر بن الخطاب بمجموعة من الإجراءات من بينها المبادرة إلى طلب مواد التموين والإغاثة من الأمصار، وتأخير جمع الزكاة، والطلب من جميع المسلمين التوجه إلى الله بالاستغفار والدعاء ليرفع الشدة. كذلك أزمة الطاعون في عهد عمر أيضًا.

كانت هذه الأزمات بالأساس أزمات من فعل الطبيعة أو حصار الأعداء أو عواقب الحروب، ولم تكن قد ظهرت بعدُ بصورةٍ جلية أزماتُ الترف والفساد والظلم والسياسات الفاشلة أو تغلُّب الأعداء.

وفي هذا يقول ابن خلدون عن خلفاء رسول الله إن عهدهم عهد استمساك ومواصلة وليس ملكًا وحضارة (كما حدث بعد ذلك مع الخلافة الأموية والعباسية)، "**فلما استحضر رسول الله استخلف أبا بكر على الصلاة؛ إذ هي أهم أمور الدين، وارتضاه الناس للخلافة؛ وهي حمل الكافة على أحكام الشريعة، ولم يجر للملك ذكر لما أنه مظنة للباطل ونحلة يومئذٍ لأهل الكفر وأعداء الدين. فقام بذلك أبو بكر ما شاء الله متَّبِعًا سنن صاحبه، وقاتل أهل الردة حتى اجتمع العرب على الإسلام. ثم عهد إلى عمر فاقتفى أثره وقاتل الأمم فغلبهم، وأذن للعرب بانتزاع ما بأيديهم من الدنيا والملك، فغلبوهم عليه وانتزعوه منهم. ثم صارت إلى عثمان بن عفان ثم إلى عليٍّ رضي الله عنهما. والكل متبرِّئون من الملك منكبُّون عن طرقه، وأكد ذلك لديهم ما كانوا عليه من غضاضة الإسلام وبداوة العرب؛ فقد كانوا أبعد الأمم عن أحوال الدنيا وترفها، لا من حيث دينهم الذي يدعوهم إلى الزهد في النعيم، ولا من حيث بداوتهم ومواطنهم وما كانوا عليه من خشونة العيش وشظفه الذي ألفوه...**"[٢].

[٢] مرحلة الخلافات الأموية، والعباسية، والعصر المملوكي:

وما إنْ بدأ الملك العضود ابتداءً من الخلافة الأموية حتى بدأت بالتدريج وبطريقة متصاعدة أنماط أخرى من الأزمات ترتبط بعواقب الملك والترف، أي عواقب الحضارة (في المفهوم الخلدوني) "الحضارة غاية العمران ونهاية لعمره وأنها مؤذنة بفساده". واقترن ذلك كله باتساع الجغرافيا الحضارية لدول الخلافة من ناحية وامتداد واتساع علائقها مع غير المسلمين من الأمم والدول بأشكال مختلفة وأدوات مختلفة، على نحو بدأ معه تأثير الخارجي على الأمة يتخذ أشكالًا متعددة، وتزايدت آثاره السلبية بالتدريج، ولكن ظلَّت السلطنات والإمارات قادرةً على مواجهتها إلى حين بداية انقلاب الدورة الحضارية منذ القرن السادس عشر تحت تأثير مجموعة عوامل داخلية وخارجية.

أ) الخلافة الأموية: معضلة ما بين الفتوحات والرخاء وبين الملك العضود

في ظل الخلافة الأموية، وعلى ضوء طبيعة النظام السياسي وتطوراته وعلائقه الخارجية في ظل هذه الخلافة "العربية" التي لم تمتد لأكثر من قرن[٣]، فإن الوضع الاقتصادي الداخلي وامتداداته الخارجية (دون انفصال عن الداخلي) اتَّسم بعدة خصائص انعكست على

---

(١) راجع: د. زين بن محمد الرماني، الأزمات الاقتصادية عبر التاريخ الإسلامي، موقع قصة الإسلام، ١٥ مايو ٢٠١١، تاريخ الاطلاع: ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/N2xo7

(٢) نقلًا عن: د. مدحت ماهر الليثي، "نظام السياسة" في العهد النبوي والراشدي، مرجع سابق، ص١٢٥ - ١٢٦.

(٣) د. ريهام خفاجي، النظام السياسي للدولة الأموية، في: مركز الحضارة للدراسات والبحوث (تحرير)، النظم السياسية في التاريخ الإسلامي، مرجع سابق، ص١٧١-٢٦٠.

نمط الأزمات.

فلقد أسست هذه الخلافة، منذ استخلاف معاوية لولده يزيد، بداية مبكرة لملك عضود، وهو الأمر الذي كان لا بد أن يؤثر -وفق د. ريهام- على الواقع الاجتماعي والاقتصادي. "وتزامن ذلك مع تغييرات متتالية في المكونات الاجتماعية للدولة الإسلامية؛ نتيجةَ التوسع في الفتوحات، وتزايد الروافد الحضارية لها. كما شهدت الفترة الأموية استحداثًا لجملةٍ من مؤسسات الدولة ترعى وظائفها وتقوم عليها. وتفاعلت في هذا السياق القوى المجتمعيةُ مع المؤسسات الناشئة للقيام على الأمور، بجانب تدافع بعضها مع البعض لرسم المساحات وتحديد الصلاحيات. واكتسى الواقع الفكري والفقهي بالتأصيل -رفضًا أو قبولًا- لهذا الحراك السياسي والاقتصادي. ومن ثم، تكتسب الدولة الأموية أهميتها؛ لكونها مثَّلت رحلة تأسيسية لنظام سياسي وبناء اجتماعي واجتهادات فقهية وتيارات فكرية متباينة بدرجة ملحوظة عن نظيرتها في عهد النبي وخلافته الراشدة، وذات تأثير عميق على ما تبعها...

وتُعَدُّ الدولةُ الأمويةُ خلطتْ عملًا صالحًا وآخر فاسدًا؛ فقد أرستْ دعائمَ قويةً لمؤسسات الحكم والإدارة، وتوسعت في الفتوحات وتعريب الأمصار، إلا أنها أصَّلت أيضًا لمُلك عَضوض شكَّلته سُلطوية سياسية ناجمة عن الأهواء والطموحات الشخصية، تزامنت مع استعادة تدريجية لنعرات قبلية انخرطت في شبكة نفعية مع دائرة الحكم، وأسَّست لتوظيف آليات العنف والقمع والمال السياسي. كما لم يُحسن الأمويون إدارة الروافد الحضارية والبشرية المنضمَّة إليهم بفعل الفتوحات، فاستُقطبتِ الأمَّةُ بين قُطبَي شبكاتِ مصالح مستفيدة من استمرار الحكم من جانب، وبين معارضةٍ مشتَّتة غير ناضجةِ المشروعِ البديلِ أو قدراتِ التمكينِ من جانب آخر. وتتَّفق الدراسة مع أطروحة المفكِّر عبد الحليم عويس في كون افتقار الدولة الأموية لمشروع سياسي جامع عجَّل بنهايتها، مقابل دعوة الثورة العباسية الناجحة لتوظيف مظاهر التنوُّع في المجتمعات الإسلامية في إطار رؤية إدماجية"[١].

وفي سياق التفاعلات بصفة خاصة بين مؤسسات المجتمع والسلطة الحاكمة، تبرز د. ريهام تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحالة الازدهار المالي والعنصر البشري ودرجة العدالة التوزيعية للثروات التي تحققت من الفتوح أساسًا[٢]. كل ذلك في نطاق وعلى ضوء انعكاسات التحول في أسس الشرعية وقيم الحكم، فمع الاحتفاظ بهُوية إسلامية واضحة واستقلال القضاء والعلماء، ظهرت من جانب ملامح الإخلال بمنظومة الحرية والعدالة من مرجعية إسلامية، وهيمنة القوة وتعسفها، وانتهاك قواعد المساواة وإحياء النعرات القَبَلية، كما ظهرت من جانب آخر خلفيات التحول للمُلك العضود تحت تأثير محفزات اجتماعية ودوافع سياسية، وفي نفس الوقت استمرت الفتوح الإسلامية شرقًا وغربًا[٣].

ولقد تأثرت الأوضاع الاقتصادية بهذه الخصائص السياسية الكبرى وخاصة التوجهات الخارجية نحو الفتوح. وأرجعت د. ريهام الازدهار المالي إلى الفتوحات من ناحية والتجارة الخارجية من ناحية أخرى ثم الزراعة من ناحية ثالثة[٤]. وفي هذا تقول د. ريهام:

- "لا يمكن إغفال حدوث نقلة نوعية في مستوى المعيشة وازدهار التدفقات المالية خلال فترة الحكم الأموي. فبفضل توسع الفتوحات، ازدادت أموال الغنائم والفيء وما شابهها. وفي المقابل، تكلَّفت الفتوحات الأموية المتواصلة مبالغ طائلة لتوفير رواتب الجند، التي أشرف على توزيعها عرفاء القبائل، ونفقات الصناعات الحربية، وخاصة صناعات السفن والصناعات البحرية لارتباطها باستهداف الإمبراطورية البيزنطية عدو المسلمين الأول حينها...

(١) المرجع السابق، ص١٧٣.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص٢٠٣ - ٢١٣.

(٣) المرجع السابق، ص١٨٩- ٢٠٢.

(٤) المرجع السابق، ص٢٠٦ - ٢٠٩.

- تميَّزت النفقات الإدارية بدرجة من اللامركزية في تحديدها، بحيث تُركت لولاة الأمصار. وفي المقابل، جرت العادة على عودة فوائض بيت المال من الأمصار المختلفة إلى دمشق؛ عِوَضًا عن إنفاقها في مناطقها. وهو ما أثار حفيظة أهالي الأمصار، وكان أحد مطالبهم التي تعهَّد بها في أواخر الحكم الأموي يزيدُ بن الوليد ولم يتسنَّ له تحقيقه. وظهرت لأول مرة نفقات الضمان الاجتماعي في صورة رقاع يتلقَّى أصحابها بموجبها سلعًا عينية، وتطوَّرت لاحقًا لتصبح أحد البنود الرئيسية في ميزانية الدولة. ويمكن ربطها مع المبدأ الذي أرساه معاوية بن أبي سفيان عن تبادل المنافع مع العامة مقابل ولائهم.

- زاد الأمويون بصورة كبيرة في الإنفاق الترفي، ولا مجال لمقارنتهم بزهد الخلفاء الراشدين. وبالرغم من تقييم البعض لهذا السلوك كتوجُّه عام نحو الترف في المجتمع نتيجة تدفُّق الأموال، فإن دور خلفاء بني أمية كان يُفترض أن يكون قدوة شأنَ سابقيهم من الراشدين. ولا يعتدُّ بكون الأمويين أقلَّ من العباسيين في الترف، أو توسُّع الأمويين في الفتوحات بما تكلَّفته، فالشاهد من السلوك المترف هو إقرارهم بمسلك مختلف عن منهج الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين في الزهد، وتكريس غياب الشفافية في الإنفاق. وهو الأمر الذي سار العباسيون فيه على درب الأمويين"[١].

وعن التجارة تقول د. ريهام: "تطورت التجارة الخارجية بصورة لافتة في عهد الدولة الأموية؛ بسبب الموقع المتوسط للدولة الإسلامية، ولرغبة الحكام وطبقة من الرعية في اقتناء السلع والكماليات نتيجة تحسن الأحوال المعيشية. ولفترة وجيزة، تركَّزت التجارة باتجاه الغرب، خاصةً مع وجود تبادل مع الدولة البيزنطية في ظل هدنة قصيرة، وكذلك خروج جُلِّ النزاعات والمعارضة السياسية من مناطق الشرق. ورصدت علا أبو زيد الأثر السلبي لفشل المسلمين في إسقاط القسطنطينية، وإخفاق ابن نصير في اجتياح أوربا، فالنجاح الجزئي وتنازعهم مع الدولة البيزنطية أنهى الدور التجاري المحوري للبحر المتوسط لمدة ستة قرون وحوَّله لجبهة قتال. إلا أن المسلمين استطاعوا موازنة هذا الدور بإنعاش التجارة في مناطق الشرق الأقصى، وخلق التعاون بين الخليج العربي والبحر الأحمر كمنافذ تجارية للشرق. بينما تدهورت الأوضاع في أوربا الحبيسة؛ مما غيَّر مسارها التاريخي نحو الإقطاع، وأدَّى لانعزالها عن التأثير في العالم الخارجي"[٢].

وعن الزراعة: "حدث تطور زراعي غير متوازن بين مناطق الدولة الأموية؛ فازدهرت الأقاليم الغربية في الشام والجزيرة الفراتية، وزاد خراجها، وتطورت نُظم الري بها نتيجةَ الاستقرار السياسي وخصوبة الأراضي وازدهار حركة العمران البشري. بينما تدهورت الأجزاء الشرقية بسبب عدم الاستقرار السياسي وكثرة الحروب. وعقب الهدوء النسبي بها، اهتم الحَجَّاج ومن تلاه من الولاة ببناء السدود وتمهيد الطرق. كما اتبعوا سياسة نقل القبائل إلى الأراضي الموات لإصلاحها وتعميرها. واجتهد ولاة الأقاليم بصورة عامة في تطوير الزراعة في مناطقهم وسد العجز في احتياجاتها الزراعية"[٣].

خلاصة القول أن مجمل عناصر القوة الاقتصادية الأموية ارتبطت بالفتوح والتجارة والزراعة، إلا أنه تناوبتها بعض الأزمات الداخلية أساسًا نتيجة تأثيرات الصراعات السياسية الداخلية على المكانة والنفوذ. ولم تكن التهديدات الخارجية من البيزنطيين لتؤثر على عناصر القوة هذه.

ولكن في المقابل، وإلى جانب الأزمة السياسية الداخلية، تضيف د. ريهام آفتين أخريين؛ الآفة الأولى: غياب مشروع علمي أو نهضة حضارية متكاملة؛ وذلك لانشغال الأمويين بالصراعات السياسية لتثبيت حكمهم وتركيزهم الشديد على التوسع في الفتوحات كلما هدأت

(١) المرجع السابق، ص٢٠٦ - ٢٠٧.

(٢) المرجع السابق، ص٢٠٨.

(٣) المرجع السابق، ص٢٠٩.

المعارك الداخلية، إلا أن الأمويين استطاعوا إرساء مقومات مادية وفكرية لنهضة حضارية تالية[١].

والآفة الثانية (التي مثَّلت منطلقًا لأزمات اقتصادية داخلية) هي -وَفق د. ريهام: فقدان "العدالة التوزيعية والشفافية والمساءلة بالتوازي مع تواتر توظيفها للمال السياسي في ضمان الولاء والتأييد. واستغلَّ الولاة أحيانًا تنفيذ المشروعات الزراعية من عدمه كأداة للضغط السياسي"[٢]. ورغم أن اللامركزية المحدودة في إنفاق فوائض بيت المال قد أثارت حفيظة أهالي الأمصار، فإنَّ أوضاعهم لم تصل للتأزم الاقتصادي بسبب نفقات الضمان الاجتماعي، ولكن مقابل الولاء[٣].

ومن ثم يمكن القول إن الأزمات الاقتصادية من الداخل والخارج لم تكن مستحكمة. ورغم تعدد حركات المعارضة (المسلحة غالبًا) للنظام الأموي (من خوارج، وثورة الحسين بن علي وملحقاتها، وثورة أهل المدينة، وثورة عبد الرحمن بن الأشعث في العراق، وثورة زيد بن علي بن الحسين)، فهي لم تنجح لأسباب كثيرة سياسية وفكرية وأيضًا اقتصادية من ناحية، كما لم تؤزِّم حالة الازدهار المالي والاقتصادي للنظام الأموي، سواء في مركزه أو أمصاره من ناحية أخرى[٤].

وظلَّت المظالم من عدم شرعية النظام وقيم حكمه ذات جذور سياسية بالأساس، وإن تجلَّت أبعاد اقتصادية واجتماعية أيضًا. فرغم التوسُّع الجغرافي والعمران المادي، فإنَّ انتهاك مبادئ العدالة والمساواة كرَّست عدم شرعية الإنجاز. أما المحاولة الفريدة للإصلاح من الداخل التي بدأها عمر بن عبد العزيز والتي قامت على الحق والعدالة وردِّ المظالم المتعددة في الأمصار وتحقيق التنمية وتأمين حقوق العباد، فلم تنجح هذه المحاولة القصيرة الأمد في تغيير طبيعة النظام[٥].

ب) الخلافة العباسية: معضلة ما بين البنيان العمراني وبين اللامركزية

وفي ظل الخلافة العباسية، وعلى ضوء طبيعة النظام السياسي وتطوراته وعلائقه الخارجية في ظلِّ هذه الخلافة الممتدة قرابة الأربعة قرون، ما بين قرنَي قوة ومركزية وقرنَي تراجع ولا مركزية، فإن الوضع الاقتصادي الداخلي وامتداداته الخارجية اتَّسم بعدة خصائص انعكست على نمط الأزمات.

وتمثِّل هذه الخلافة -نقلًا عن دراسة موسوعية حولها[٦]- "حلقة هامة من حلقات تجديد عنفوان حضارة الأمة الإسلامية، فقبلها وبعدها استمرَّ الإسلام حاضرًا بقوة في الفعالية الحضارية العالمية، واستمرَّ مرجعيةً لحياة البشر ومُشكِّلًا رئيسيًّا لنظرتهم للكون ومعيارًا أساسيًّا لبنائهم وتقييمهم للنظم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واستمر المسلمون قوة تضعف وتقوى، ولكنهم ظلُّوا رقْمًا هامًّا في المعادلات الدولية، ونموذجًا رئيسيًّا ومختلفًا للحكم بمعايير ذلك العصر. فمع كوْن الحكم المطلق هو سمةَ العصور الوسطى، فإن التجربة السياسية الإسلامية مكَّنت المجتمعات من أن تكون أكثر فعالية وحيوية وتجدُّدًا، وأطلقت قدرات الأمة بشكل غير مسبوق بالنظر إلى السياق الزمني، وأيضًا بالنظر إلى الخط التاريخي الممتد لما بعد دولة الخلافة.

من أهم التناقضات التي جسَّدتها دولة الخلافة العباسية ما بعد العصر الأول، ذلك التزامن الفريد من نوعه بين الوهن السياسي على

---

(١) المرجع السابق، ص٢١٢.

(٢) المرجع السابق، ص٢١٢-٢١٣.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص٢٠٦.

(٤) المرجع السابق، ص٢٢٦ - ٢٤٠.

(٥) المرجع السابق، ص٢٤٠ - ٢٤٤.

(٦) مركز الحضارة للدراسات والبحوث، النظام السياسي لدولة الخلافة العباسية، في: مركز الحضارة للدراسات والبحوث (تحرير)، النظم السياسية في التاريخ الإسلامي، مرجع سابق، ص٢٦١- ٥٥٦.

المستوى المركزي للدولة وبين التقدُّم الحضاري بتجلياته العسكرية والثقافية، الاقتصادية والمجتمعية للأمة، كمجتمعات وكنُظم حكم فرعية في كثير من ربوعها. ومن ثم تعدَّدت المراكز الحضارية الإسلامية ومراكز القوة السياسية للمسلمين"[١].

وتقدِّم هذه الدراسة نموذجًا يبرز التفاعل بين كافة المتغيرات في تشكيلها للنظام العباسي انطلاقًا من فرضية أن المتغير الثقافي متغلغل في عملية التفاعل[٢]، وهو الأمر الذي يساعد على فهم حالة الوضع الاقتصادي الداخلي وامتداداته الخارجية من منظور حضاري إسلامي يتجاوز المناهج التقليدية لدراسة التاريخ السياسي الإسلامي.

ويظهر هذا الجانب الاقتصادي على كافَّة مستويات الدراسة: مراحل تطور الدولة منذ قيامها، ومؤسسات ووظائف وقوى النظام، والحاضنة المجتمعية والعمرانية للنظام واللحمة الثقافية للأمة، وأخيرًا العلاقة بين المركز وبين أطراف دولة الخلافة. كما يحتضن تقديم هذا البعد الاقتصادي إطارًا ثلاثي النظر في نظام الخلافة وهو (الشرعية، والعدل، والقوة)[٣].

وعن الوظيفة العمرانية وتكامل أدوار الأمة والسلطة[٤]، نشير نقلًا عن هذه الدراسة الموسوعية إلى الآتي:

"**ابتعدت الدولة العباسية عن اقتصاد الحرب** الذي كان يغلب على فترة الدولة الأموية؛ حيث كان معظم دخل بيت المال يأتي من موارد مرتبطة بالفتوحات، مثل الجزية والخراج والغنائم. ومع تخلِّي العباسيين عن سياسات الفتح كان لا بد من تغييرات جذرية في هيكل اقتصاد الدولة الإسلامية يوفِّر موارد جديدة لخزانة الدولة بعيدًا عن الفتوحات. فكانت **الزراعة والتجارة** المصدريْن الجديدين للدخل وتلاءمتا مع سياسة التعايش والسِّلم مع الدول غير الإسلامية. وساعد على ذلك أن العراق -رغم تراجع مكانته السياسية وثقله العسكري إبَّان الدولة الأموية لعدم ثقة المركز به- شهد تناميًا في موارده الزراعية، وحدثت به طفرة اقتصادية كانت بمنزلة التمهيد لانتقال مركز السلطة له لاحقًا. كما أن موقع بغداد جعل منها ملتقى الطرق التجارية العالمية. ويمكن هنا ملاحظة أنه لا تلازم بين تراجع المكانة السياسية أو المعارضة للمركز، وبين تدهور الأوضاع الاقتصادية. ففكرة عقاب المناطق المغضوب عليها اقتصاديًّا من قِبل المركز لم تكن رائجة في دولة الخلافة، كما أن درجة الاستقلالية التي تتمتَّع بها الأطراف وطبيعة أدوات الاتصال في ذلك العصر لم تكن تسمح للمركز -حتى لو أراد- أن يمارس عقوبات، أو يهمِّش اقتصاديًّا الأطراف والمناطق المناوئة للسلطة..."[٥].

"**بحلول القرن الثالث الهجري، أصبح التاجر الغني أحد أهم ممثلي الحضارة الإسلامية**، خاصة وأن حضارة المسلمين تعقَّدت وتشابكت وكثُرت مطالبها. وكان نشاط التجار المسلمين في القرن الرابع الهجري مظهرًا مميزًا من مظاهر أبهة الإسلام. وصارت تجارة الدولة الإسلامية هي الأهم في داخل الدولة، وهي الأولى على مستوى العالم، وتجوب سفن المسلمين وقوافلهم أنحاء العالم. وكانت كلٌّ من الإسكندرية وبغداد هي التي تحدِّد الأسعار العالمية على الأقل في البضائع الكمالية منها، إن لم يكن أغلبها. وأدَّى عُلُوُّ شأن التجار المسلمين إلى تراجع دَور غيرهم، خاصة التجار اليهود. وقد فتح المسلمون طرقًا تجارية جديدة، مثل فتح الطريق التجاري إلى بلاد الروس في الشمال في القرن الرابع الهجري، كما اتَّسعت الممالك التي تخطب ودَّ التجار المسلمين في الصين شرقًا. **وكان من آثار هذا المدِّ التجاري ازدهار وعلوُّ مكانة الجاليات المسلمة في ممالك غير المسلمين**، وكان يرأس هذه الجاليات مسلم، ولا يقبلون حكم غير المسلمين فيهم، ولا يتولَّى حدودهم ولا يقيم عليهم شهادة إلَّا مسلمون، حتى وإن قلَّ عددهم. وذلك ما كان قائمًا في بلاد كثيرة، مثل: الخزر والسرير واللان وغانا

---

(١) المرجع السابق، ص٢٦٣.

(٢) المرجع السابق، ص٢٦٦.

(٣) المرجع السابق، ص٢٦٨.

(٤) انظر: المرجع السابق، ص٤٤٤ - ٤٨٠.

(٥) المرجع السابق، ص٤٤٤.

وكوغة وصيمور (في الهند)، وفي الصين، وأيضًا في كوريا. وذلك مع ملاحظة **أنه في هذه الفترة تراجعت السلطة الفعلية لمركز الخلافة في بغداد، فإن الحضارة الإسلامية ظل لها حضور واضح على الساحة الدولية سياسيًّا عبر استمرار الجهاد ومقاومة تدخل الخارج، و اقتصاديًّا عبر الهيمنة على التجارة العالمية، وثقافيًّا عبر استمرار النهضة العلمية المتميزة عن غيرها من الحضارات في ذلك العصر**"[١].

و"... في العصر الذهبي للدولة العباسية، يمكن الربط بين السياسة المالية للعباسيين وبين أهداف دعوتهم المعلنة عن إقامة العدل وتفعيل مفهوم الأمة. فإذا كان التطبيق سياسيًّا وإداريًّا قد انعكس في رفض القبلية كأساس للحياة السياسية وتأكيد المساواة والتعاون مع الموالي بتوسيع إشراكهم في الإدارة والجيش، فإنه انعكس اقتصاديًّا وماليًّا في إعادة النظر في الخراج عبر إدخال خراج المقاسمة بدل خراج الوظيفة في السواد، وإنهاء مشكلة تحويل الأراضي الخراجية إلى عشرية بترسيخ مبدأ فرض الخراج على كلِّ من يمتلك أرضًا خراجية بغضِّ النظر عن الأصل والدين.

ولكن ظلَّت بعض المساوئ المرصودة في كتاب "الخراج" لأبي يوسف، مثل الظلم الذي يتعرَّض له أهل الخراج من قِبل بعض العمَّال ومطالبتهم بما ليس واجبًا عليهم، وتعذيبهم من أجل الجباية والتعامل ببعض الوجوه بما لا يقرُّه الإسلام. وهي مثالب لم يحدِّد أبو يوسف مدى انتشارها"[٢].

وفي المقابل، وبالنظر إلى المشاكل الاقتصادية في العصر العباسي الثاني ومراحله الأخيرة[٣]، فإن هذه المشاكل لم تكن عائدة لنقص الموارد بل بالأساس لسوء الإدارة وعدم رشد الأولويات في الإنفاق و انتشار الفساد في دواوين الدولة العباسية[٤].

ولقد كان الوجه الآخر لتطور الأوضاع الاقتصادية الداخلية مجموعة من التحولات المجتمعية المتصلة بالقاعدة المجتمعية العريضة للنظام العباسي الجديد من ناحية، والبنى الاجتماعية التي انعكس عليها هيكل البناء الاقتصادي للدولة (تجار، جند، إقطاع...)[٥].

وقدَّمت الدراسة الموسوعية خلاصاتٍ هامةً بشأن العَلاقة بين البُعدين الاقتصادي والاجتماعي والبُعد السياسي للخلافة في المركز وعلى صعيد الأمة، مفادها التالي:

من ناحية، "تشير عملية رصد التطورات الاقتصادية على المستوى الكلي للأمة الإسلامية إلى تكاملها وتعاضدها من منطلق مكاني، ففي وقت التراجع الاقتصادي (أو السياسي والعسكري) الذي تعاني منه منطقة أو مناطق من دولة الخلافة، نجد صعودًا أو ازدهارًا أو مقاومة في منطقة أو مناطق أخرى؛ لتستمر الحياة والتجدُّد يدبَّان في أوصال تلك الأمة على امتداد جغرافيا وتاريخ المسلمين"[٦].

ومن ناحية أخرى، وبعد استتباب الأوضاع واستقرار الداخل والعلاقة مع الخارج، انفتح باب اللهو والترف والنعيم فاتَّسمت الدولة بمظاهر النعيم والترف، وخاصة على مستوى الخلفاء والأمراء والنخب، كما انتقل الناس نقلة نوعية في مستوى المعيشة، وخاصة في مدن جديدة (بغداد العاصمة الجديدة). إلا أن مظاهر عدم التوزيع المتكافئ للثروات ظل قائمًا وفي تزايد.

---

(١) المرجع السابق، ص٤٤٥ - ٤٤٦.

(٢) المرجع السابق، ص٤٥٤.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص٤٥٢ - ٤٦٣.

(٤) المرجع السابق، ص٤٦٣.

(٥) المرجع السابق، ص٤٦٤- ٤٦٩.

(٦) المرجع السابق، ص٤٦٨.

وفي المقابل، وعلى الرغم من التدهور السياسي الذي أصاب مركز الخلافة في العصر العباسي الثاني، استمرَّ ازدهار علوم الطب والعمارة والتاريخ والتفسير والفقه واللغة[١]، كما ظلت اللُّحمة الثقافية الحضارية الإسلامية للأمة قائمة ممثلة وعاءً جامعًا رغم انقسامات السياسة وصراعات الحكم بحيث -نقلًا عن الدراسة- "يمكن اعتبار الدولة العباسية أول تجسيد واقعي للُّحمة الحضارية لأطياف الأمة الإسلامية قبل أن تكون حلقة من حلقات الوحدة السياسية للمسلمين... مع تنوع الشعوب التي انتشر فيها الإسلام... وأصبح الإسلام هو ما يُبقي الخلافة موحدة..."[٢].

وعلى ضوء التفاصيل التاريخية الشارحة لهذه اللُّحمة وسياسات وأدوات تحقيقها[٣]، تأتي الخلاصة التالية في الدراسة:

"وفي سياق اللُّحمة الثقافية الحضارية، لا يمكن الحديث عن وجود دول مستقلَّة عن الخلافة (سواء بشكل كامل أو مع الاعتراف الرمزي) باعتبارها تعبيرًا عن حركات قومية، بل ظلَّت في داخل إطار ثقافي وحضاري واحد. فعلى سبيل المثال، فإن الفرس والديلم عندما أقاموا دولًا لهم قام قادتهم وحكَّامهم بمجرد الاستقرار على عروشهم بالاندماج طوعًا في الثقافة العربية والتأثر بها، مع استمرار خصوصيتهم الثقافية المحلية.

كما أنه لا يمكن النظر إلى ظهور الدويلات وانقسام الوحدة السياسية بوصفه مؤشِّر ضعف على الإطلاق؛ إذ في مقابل تراجع قوة المركز ظهرت قوة الأطراف، وليس طرفًا واحدًا، بل ظهرت في أحيان كثيرة قوى فتية إسلامية متعدِّدة ومتزامنة في نفس الوقت. ومن المظاهر الإيجابية الأخرى لبزوغ دول إمارات التغلب إحياء النماء والرفاهية الاقتصادية لكثير من المناطق التي بدأت تعاني من التحلل السياسي لمركز الخلافة"[٤].

ومن أهم أنماط الأزمات الاقتصادية التي شهدها العصر العباسي: تلك المترتبة على تدهور التجارة تحت تأثيرات الصراعات الداخلية، وظهر ذلك مثلًا خلال سيطرة البويهيين؛ حيث تكررت أزمات في بغداد تمثلت في الاضطرابات والهبَّات الشعبية بعد أن أضحت الضرائب والإقطاع هي المصدر الرئيسي للثروة ولموارد الدولة في تلك الفترة[٥].

وفي المقابل فلقد حرص الخلفاء -كما بان في عصر الرشيد مثلًا- على تنظيم أمور الخراج والجزية والغنائم والصدقات، إلا أن موارد الدولة تراجعت بعد ذلك نتيجة استئثار عمال الأقاليم بكثير من الخراج. ومن ثم فإن استمرت الحالة الاقتصادية جيدة إلا أنها لم تكن بنفس انتعاش وازدهار الفترة الأولى[٦]. وتوالت بعد ذلك مظاهر التراجع الاقتصادي بأشكال مختلفة خلال العصر العباسي الثاني وما شهده من أزمات داخلية[٧].

ومن نماذج الأزمات الاقتصادية الداخلية ما ذكره د. زيد بن محمد الرماني[٨] عن الأزمات في أمصار الدولة العباسية في ظل إمارات وسلطات التغلب المتتالية، ومنها:

---

(١) راجع: المرجع السابق، ص٤٧٦ - ٤٨١.

(٢) المرجع السابق، ص٤٨٢.

(٣) انظر التفاصيل التاريخية لهذه المقولة عن الإسلام واللحمة الحضارية للأمة في: المرجع السابق، ص٤٨٣ - ٤٩٣.

(٤) المرجع السابق، ص٤٩٢.

(٥) المرجع السابق، ص٤٤٨.

(٦) المرجع السابق، ص٤٥٢ - ٤٥٣.

(٧) المرجع السابق، ص٤٥٤ - ٤٦٣.

(٨) د. زين بن محمد الرماني، الأزمات الاقتصادية عبر التاريخ الإسلامي، مرجع سابق.

ما ذكره المقريزي في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة"[١] عن مجموعة الأزمات الاقتصادية التي وقعت في مصر خلال الدولة الإخشيدية (٣٣٨ - ٣٤٣هـ)، (٣٥٢- ٣٥٨هـ)، وكان من أهم أسبابها نقص مياه النيل وكثرة الفتن الداخلية والحروب بين الجند والأمراء، وتفشي الوباء والأمراض، واقترنت هذه الأزمات أحيانًا باحتجاجات الرعية على الغلاء.

كما وقعت أزمات أخرى خلال العصر الفاطمي في عصر الحاكم والظاهر والمستنصر، وكان من أبرز هذه الأزمات وأكثرها قسوةً على الناس ما عُرف بالشدة المستنصرية (٤٥٧- ٤٦٣هـ)، وتعددت أسبابها ما بين نقص مياه النيل وما بين ضعف الدولة الاقتصادي وما بين الاحتكار والطمع. كما شهد عهد الدولة الأيوبية أزمات ومجاعات أخرى[٢].

وبقدر ما أفاضت حوليات التاريخ الإسلامي في وصف أبعاد هذه الأزمات، يُعَدُّ المقريزي من أهم مَن قدَّم تفسيرًا متعدد الأسباب لهذه الأزمات في العصر العباسي والمملوكي من بعده؛ ومن الأسباب السياسية: ضعف الدولة وسلطتها وعدم معالجة الأوضاع الاقتصادية المختلة لتضمن تحقيق العدالة خلال الأزمة، ومن الأسباب الاقتصادية المالية: الاحتكار -وخاصة من جانب أصحاب السلطة- والمضاربة في الأسعار، ومن أهم الأسباب الطبيعية كان نقص مياه النيل. وكان لكل هذه الأزمات، وَفق كافة التفسيرات، آثارها الأمنية والمجتمعية فضلا -بالطبع- عن الآثار الاقتصادية. ولكن ماذا عن التأثيرات أو التفاعلات المتبادلة مع الخارج (البُعد العالمي) خلال هذه الأزمات؟

ولقد اقترنت هذه الأزمات الداخلية -لأسباب طبيعية أو سياسية أو اقتصادية- بامتدادات خارجية تتصل بروابط العلاقة بين مكونات الأمة ومع غير المسلمين، ومن أهم النماذج التي يمكن استدعاؤها: آثار الحروب الصليبية في قلب الشام ومصر كانت سياسية أكثر منها حضارية أو اقتصادية، أما آثار كلتا الهجمتين المغوليتين (منذ جنكيز خان حتى هولاكو) فلقد امتدت عبر الفضاء الإسلامي الحضاري ابتداءً من تركستان الغربية حتى الشام مرورًا بخراسان والأناضول. وبقدر ما كان لهذه الهجمات الممتدة زمنيًّا أيضًا عبر العصر العباسي حتى إسقاط الخلافة العباسية (١٢٥٦م/ ٦٥٦هـ) من آثار متعددة اقتصادية، بقدر ما كان لتأثيرها على خط الحرير آثار سلبية مركبة ثقافية واجتماعية وسياسية ساهمت في إضعاف الكيان الحضاري الإسلامي الآسيوي وجعلته نهبًا بعد ذلك لأطماع إمارة روسيا التي نَمَتْ بالتدريج بالتوسع غربًا أولًا ثم بالتوسع جنوبًا وشرقًا بالتدريج منذ القرن ١٦م/ ١٠هـ على حساب هذا الكيان الحضاري الإسلامي الآسيوي المقسَّم بين سلطنات وإمارات متنافسة، سواء في القوقاز أو آسيا الوسطى، كما جعلته نهبًا بعد ذلك للالتفاف البرتغالي من الجنوب بعد عصر الكشوف الجغرافية وضعف سلطنة المماليك في مصر والشام[٣]، ليبدأ عصر الاستعمار الأوربي الغربي (كما سنرى).

وكان لسقوط الخلافة العباسية دلالاته السياسية الكبرى، فرغم أن عصر الخلافة اللامركزية كان ممتدًّا قبل سقوطها، فإنَّ الأمة

---

(١) انظر حول أسباب هذه الأزمات: المرجع السابق؛ كذلك انظر قراءة لهذا الكتاب وكتاب محمد بن محمد بن خليل الأسدي، التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار، في: نادية محمود مصطفى: تقرير عن "ندوة الفكر السياسي في التراث العربي والإسلامي (القاهرة ٣- ٤ مايو ١٩٩٧)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٣، ١٩٩٧، ص١٧٢ - ١٨٠.

انظر أيضًا تفسير ابن خلدون "لخراب العمران"، وعن قراءة حضارية لهذا التفسير الجامع لمجموعة عوامل سياسية اقتصادية واجتماعية مسئولة عن صعود وسقوط الحضارات (وفي طياتها الأزمات الكبرى)، انظر: محمد عمر شابرا، علل العالم الإسلامي المعاصر: المسببات والعلاج في ضوء نظرية العمران لابن خلدون، مرجع سابق، ص٣٩١- ٤٣٣.

(٢) حول طبيعة النظم السياسية لهذه الدول الموصوفة بإمارات التغلب وعلاقتها بالمركز العباسي، انظر: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، الخريطة السياسية لدول إمارات التغلب في العصر العباسي، في: مركز الحضارة للدراسات والبحوث (تحرير)، النظم السياسية في التاريخ الإسلامي، مرجع سابق، ص٥٨٧ - ٦١٢.

(٣) انظر حول هذين المفصلين التاريخيين من الهجوم على الأمة قراءة من منظور حضاري في: نادية مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٥)، الجزء الثاني، ص٣٥٥ - ٤٠٥.

شهدت فراغًا من دَور الخلافة لمدة قرنين تقريبًا. فرغم محاولة المماليك مع بداية عصرهم تدارك هذا الأمر شكليًّا فإنَّ الفراغ لم يتم ملؤه إلَّا مع دخول الدولة العثمانية طور الدور العالمي منذ ١٤٥٣م، ثم بعد ضمِّ مصر والشام (كما سنرى). ولكن يظل للعصر المملوكي دلالاته الاقتصادية الداخلية والخارجية أيضًا، ممزوجة بالدلالات السياسية، على حد سواء[١].

ج) العصر المملوكي: معضلة العلاقة بين "الجهاد الدفاعي" وبين تدهور موارد الدولة: زيادة التأثير الخارجي السلبي

وفي ظل العصر المملوكي، بعد سقوط الخلافة العباسية ١٢٥٨م/ ٦٥٦هـ، في نفس الوقت الذي بدأت فيه أيضًا مرحلة بناء وتوسيع الدولة العثمانية في الأناضول قبل أن تنتقل منذ (١٤٥٣- ١٥٢٠) إلى ذروة الدور العالمي.

شهدت مصر والشام والحجاز خلال العصريْن المملوكيين: الأول (المماليك البحرية) والثاني (المماليك البرجية)، أزمات اقتصادية متكررة، أفاضت العديد من الدراسات[٢] -نقلًا عن المقريزي وابن خلدون وغيرهما- في وصف هذه الأزمات المتكررة وأسبابها وعواقبها. والملاحظ من واقع هذه الدراسات أنها تُجمِع على نفس منظومة الأسباب التي كانت وراء الأزمات المتكررة عبر إمارات التغلب في مصر خلال العصر العباسي، وهي: أسباب سياسية، مثل حال الدولة وطبيعة ودرجة قوة حكامها أو ضعفهم، وطبيعة سياسات الدولة المالية والاقتصادية ومدى حرصها على حماية ودعم الأوضاع الاقتصادية وخاصة المتصلة بالزراعة وأسعار المحاصيل وإدارة الاحتكار، ومن الأسباب الطبيعية كان حالة فيضان النيل زيادة أو نقصًا والآفات والظواهر الطبيعية الأخرى التي تُلحِق ضررًا بالزراعة ويترتب عليها انتشار الغلاء والأوبئة.

ومن الملاحظ أن الدراسات عن العصر المملوكي الثاني (عصر المماليك البرجية) قد أعطت الأولوية للأسباب السياسية المتمثلة في الفساد الإداري والمالي وبيع الوظائف والاضطرابات الداخلية التي كانت تزيد من تداعيات الأسباب الطبيعية وتعجز عن إدارتها؛ حيث كانت استجابات الدولة ضعيفة لا تتناسب مع مظاهر الأزمات مثل الغلاء، ولذا كانت آثار هذه الأزمات في مجموعها وخيمة على حالة المجتمع وقوة الدولة مما دفع إلى مزيد من الاحتجاجات التي كانت تواجهها السلطة بمزيد من القمع والتسلط لمنع تكرارها.

ومن الملاحظ أيضًا أن قراءة المقريزي وتحليله لأسباب الأزمات في العصر المملوكي (ما يزيد عن ١٢٠ أزمة)، وكذلك ابن خلدون، لم تقتصر على مجموعة الأسباب المادية المشار إليها فقط، ولكن قرنها بالانحطاط والانهيار الأخلاقي[٣].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: عيسى محمود عسود العزام، الأزمات الاقتصادية في مصر خلال العصر المملوكي الأول (٦٤٨- ٧٥٤هـ/ ١٢٥٠- ١٣٨٢م)، مجلة الدراسات الاجتماعية، مجلد ١٢، عدد ٢، ٢٠٠٧.

- ـــــــــــــــــــــ، الأزمات الاقتصادية في مصر خلال العصر المملوكي الثاني (٧٨٤- ٩٢٣هـ/ ١٣٨٢- ١٥١٧م)، مجلة دراسات تاريخية، مجلد ٢٨، العدد ١٠٥- ١٠٦، ٢٠٠٩، ص٢٠٣- ٢٥٤.

- عثمان علي محمد عطا، الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (٦٤٨- ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ - ١٥١٧م)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢).

(٣) انظر: أحمد سيف النصر: قحط وغلاء وانحطاط أخلاقي... أزمات اقتصادية مصرية بعيون المقريزي، ١ مارس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/JMj4g

وحول موضع هذا البعد القيمي الأخلاقي انظر أيضًا:

- محمد عمر شابرا، علل العالم الإسلامي المعاصر: المسببات والعلاج في ضوء نظرية العمران لابن خلدون، مرجع سابق.

- محمد هيشور، سنن القرآن في قيام الحضارات وسقوطها، مرجع سابق.

- د. نادية مصطفى، تقرير عن "ندوة الفكر السياسي في التراث العربي والإسلامي"، مرجع سابق.

وبهذا، فإن المقريزي، بالإضافة إلى ابن خلدون، تجاوزا التفسير التقليدي الذي يُرجِع التأزم إلى غضب الله سبحانه وتعالى فقط، كما تجاوزا التفسير المادي الذي يرجعه للأسباب المادية فقط. ولكن شخَّص كل منهما الأسباب المادية التي تنافي كل سنن العمران وخاصة الاستبداد والفساد والظلم وفشل السياسات، وأضاف ما يتصل بالعنصر البشري من قيم وأخلاق. ومن هنا يتَّضح مغزى عنوان كتاب المقريزي الأشهر "إغاثة الأمة في كشف الغمة"، والذي يعني أن الأسباب المادية ليست حتمية بالضرورة ولا يمكن الفكاك منها، ولكن العامل البشري في الإدارة من ناحية ومدى التزامه بقواعد الاجتهاد والرشادة وامتثاله لأحكام الشرع واستيعابه لسنن العمران من ناحية أخرى يمثلان سبلًا فعالة لإدارة الأزمات مهما استفحلت. ولقد قدم المقريزي مقارنات بين حالات ونماذج من الإدارة الرشيدة ونماذج من الإدارة الفاسدة، تبين هذه النماذج أن نقص مياه النيل وعواقبه ليس بلا علاج يساعد على علاج الأزمات وتخطيها (المقارنة بين إدارة الحاكم بأمر الله الرشيدة للأزمة وبين فشل إدارة المستنصر بالله التي أدت للأزمة الأسوأ في تاريخ مصر المملوكية (هلاك ثلثَي سكان مصر). كما أوضحت مقارنته بين عصر المماليك الأول (البحرية) وعصر المماليك الثاني (البرجية) استشراء الأزمات في العصر الثاني؛ نظرًا لما ساد من سوء تدبير الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد.

ولكن الملاحظ أيضًا من ناحية أخيرة، أن العامل الخارجي وتأثيراته لم يكن قائمًا في التفسيرات المختلفة. كما لم يتضح إذا ما كان لهذه الأزمات الاقتصادية داخل مصر والشام المملوكية آثار على علائقها الخارجية مع غير المسلمين.

<u>إذن، ماذا عن هذا العامل الخارجي؟</u>

إذا كان المماليك قد استطاعوا توحيد مصر والشام والحجاز بعد تصفية بقايا الإمارات الصليبية وبعد التصدي للمغول، فلقد استطاعوا أيضًا التحكم في طرق التجارة والمواصلات الدولية، ومن ثم جني ثروات طائلة من ضرائب التجارة العابرة للسلطنة، وإقامة دولة قوية عسكريًّا واقتصاديًّا.

ولكن، من ناحية أخرى كان للأوضاع الداخلية امتدادات في العلاقات الخارجية للمماليك في فترة قوة جهادهم ومرابطتهم على الثغور المتاخمة للإمارات الصليبية حتى تصفيتها في الشام، وكذلك الثغور المتاخمة للمتوسط شمال مصر في مواجهة الإمارات الأوربية البحرية. إلا أن القوة السياسية والعسكرية الجهادية لم تكن تعني -وخاصة في العصر المملوكي الثاني (٧٥٤ - ٩٢٣هـ/ ١٣٨٢ - ١٥١٧م)- استقرارًا ورخاءً اقتصاديًّا مستمرًّا لأهل مصر والشام؛ حيث تكررت الأزمات الاقتصادية (كما سبقت الإشارة) دون حل؛ ممَّا أدى بعد ذلك إلى انهيار الدولة المملوكية حين توافرت معاول الهدم المباشرة مع الضم العثماني.

فلقد انهارت الدولة المملوكية نتيجة أزماتها الاقتصادية، الداخلية والخارجية على حد سواء، ثم أمام الامتداد العثماني نحو الجنوب والالتفاف البرتغالي من البحار الجنوبية والهجوم الإسباني واللاتيني المتصاعد على شمال مصر المتوسطي. ويمكن أن نرصد في منظومة أسباب هذا الانهيار التأزم في ثلاثة جوانب أساسية ذات أبعاد خارجية[١]:

من ناحية: المكوس المفروضة على التجارة الأوربية العابرة للأراضي المصرية نحو الشرق برًّا وبحرًا كانت مصدر ثراء كبير للمماليك في العصر المملوكي الأول، بقدر ما أضحت مصدر ضعف بعد كساد التجارة العابرة في العصر المملوكي الثاني.

فإذا كان قطاع التجارة بصفة عامة -نقلًا عن د. عثمان علي عطا- قد تدهور نتيجة لتدهور الزراعة والصناعة في ظل حكم المماليك

(١) انظر هذه الأبعاد الاقتصادية الخارجية في سياقاتها الداخلية السياسية والاقتصادية في العصرين المملوكي الأول والثاني في: نادية مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن، مرجع سابق، الجزء الأول، ص١١٣- ١٩٦.
وانظر أبعاد التأزم الاقتصادي الثلاثة في: نفس المرجع، الجزء الثاني، ص٣٥٥ - ٤٠٥.

الجراكسة (البرجية) ونتيجة ارتفاع الضرائب والمكوس ومصادرة أموال التجار ودخول الأمراء مجال احتكار السلع الاستراتيجية، فلقد انعكس ذلك كله على تجار أوربا، وتجارتهم العابرة من وإلى الشرق عبر مصر، الأمر الذي مثَّل دافعًا من دوافع اكتشاف رأس الرجاء الصالح؛ مما أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة وكساد الأسواق مما فاقم من الأزمة الاقتصادية واحتضار الدولة[١].

ومن ناحية أخرى: تجسَّدت القوة العسكرية المملوكية في جانب منها في قوة بحرية لإدارة الهجمات المتبادلة مع الإمارات الأوربية المتوسطية وخاصة البندقية. ومن أهم مجالات التجارة المملوكية-الأوربية، وقت السلم ولم تنقطع وقت الحرب، شراء المماليك الأخشاب والحديد اللازم لصناعة السفن العسكرية والتجارية من أوربا، كما كانت الثروة من الذهب والفضة والتوابل مصدرها الشرق عبورًا نحو الغرب.

بعبارةٍ أخرى، كان للمماليك تجارة خارجية تمثل نشاطًا رئيسيًّا للقوة العسكرية والاقتصادية المملوكية، فضلًا عن تمتعها بأهمية عالمية بالغة في مجال تجارة التوابل، نظرًا لأهمية موقع مصر الجغرافي بالنسبة للسفن التجارية القادمة من المتوسط أو من الشرق الأقصى. وكانت هذه التجارة والضرائب عليها أحد أهم مصادر الثروة المملوكية، حتى بدأ تدهورها -كما سبقت الإشارة- بعد تدهور قطاعَي الزراعة والصناعة. وارتبط بهذا التدهور التجاري تدهور نقدي ومالي مقترنًا بنوع من التدخل الخارجي أو الامتيازات الخارجية؛ فلقد بدأ دخول السلع الأجنبية وزيادة الاستيراد ومنافسة العملات الأجنبية وخاصة الدينار البندقي[٢].

ومن ناحيةٍ ثالثة: اقترنت هذه التغيرات بتغيرات أخرى فيما يُعرف بظاهرة "الفندق"، والتي عبَّرت بدَورها عن تراجع القوة المملوكية عسكريًّا واقتصاديًّا في مواجهة الخارج على نحو انعكس على وضع "غير المسلمين" من التجارة الداخلية[٣].

ويقدم "نموذج الفندق" وتطوره في العصر المملوكي نموذجًا خاصًّا عمَّا يمكن وصفه بـ"التفاعل السلمي المقاوم"؛ أي التفاعلات المملوكية عبر المتوسط مع الممالك الإفرنجية التي تشابكت فيها تأثيرات الحروب مع الدبلوماسية والعلاقات السلمية التجارية.

"ابتداءً من القرن التاسع الميلادي حتى منتصف القرن الثاني عشر لم تكن التجارة بين مصر وهذه الدول إلا تجارة ساحلية، حيث تكوَّنت جاليات تجارية في مدن وسواحل وبنادر البحر المتوسط دون أن تتمكَّن من الحصول على حق إقامة فندق. وكان ينظِّم مقام هؤلاء التجار عقد أمان إسلامي للفرد أو الجماعة. وبالرغم من أنَّ استمرار هذه العلاقات كان يدل على وعي سلاطين مصر بأهمية توطيد العلاقات التجارية على نحو يخدم ولا يضر مصالح مصر السياسية والعسكرية، إلا أنه لم تظهر جماعات أجنبية مستقرة تتمتع بحقوق مؤسسية الفندق، ولكن ومنذ منتصف القرن الثاني عشر الميلادي تراجعت تدريجيًّا السياسة الإسلامية التقليدية في قصر نشاط التجار الأوربيين على السواحل حيث تطورت ثم اكتملت أبعاد المؤسسة الفندقية حتى أصبحت تمثل ذروة المؤسسات التجارية والمعاملات الدولية والعمود الفقري للمعاهدات التي عقدتها مصر مع الممالك الأوربية المتوسطية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين. ولقد صاغت بنود هذه المعاهدات التصريح للتجار القادمين من دار الحرب بمزاولة أعمال التبادل باعتبار أنها لا تضر الإسلام والمسلمين، كما صاغت حدود هذه الأعمال التي تحكمها القوانين الإسلامية والشروط التي طالبت بها دول هؤلاء التجار. وكان من أهم تلك المعاهدات تلك التي عقدت مع البندقية والتي ترجع إلى القرن الثالث عشر الميلادي، ثم تلتها ست معاهدات أخرى في القرن ١٤م (١٣٠٢، ١٣٤٤، ١٣٥٥، ١٣٦١، ١٣٦٦، ١٣٧٥) وثلاث معاهدات في القرن الخامس عشر ميلاديًّا (١٤١٥، ١٤٢٢، ١٤٤٤) وذلك نظرًا لازدهار العلاقات التجارية

(١) ممدوح مكرم، الأسباب الاقتصادية لسقوط دولة المماليك، موقع إضاءات، ١٦ يوليو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/6dHpy

(٢) المرجع السابق.

(٣) نادية مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص٣٥٥ - ٤٠٥.

بين مصر والبندقية أواخر القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي وأوائل القرن التاسع هجريًا الخامس عشر ميلاديًا[١]....

وإذا كان البعض[٢] قد رأى أن معاهدات القرنين الرابع عشر والخامس عشر ميلاديًا (كما سبق ورأى البعض في معاهدات المماليك خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر ميلاديًا) تشتمل على بدايات "الامتيازات الأجنبية التي وردت في معاهدات الباب العالي (السلطان العثماني مع البلاد الصديقة)، وإذا كان البعض الآخر[٣] قد أشار في معرض تقويمه لأبعاد قوة المماليك العسكرية والاقتصادية والدينية أنه من الأمور المشكوك فيها بقوة أنَّ المماليك قد رأوا مبدأ الحرب المقدسة (الجهاد) بنفس طريقة الفقه التقليدي؛ إلا أنه بالنظر إلى السياق الزماني والمكاني لهذه المعاهدات ولحالة الطرف المملوكي وأهدافه من ورائها يمكن القول إن هذه الممارسات المملوكية على صعيد العلاقات السلمية التجارية انطلقت من وضع القوة والمناورة وليس الضعف والخضوع، كما أنها كانت تخدم وتدعم المصالح السياسية والعسكرية المصرية في مواجهة الأعداء من الشرق والغرب على حدٍّ سواء"[٤].

إلا أنه سرعان ما تغيَّر وضع الفندق وقواعده مع تراجع القوة المملوكية، على نحو فتح الطريق لخبرة أخرى بعد سقوط المماليك.

وأخيرًا، فإن اهتمام العديد من الدراسات بالأزمات الاقتصادية في العصر المملوكي (أسبابها وآثارها المتعددة) كان اهتمامًا بالاقتصاد السياسي للصعود والهبوط المملوكي من منظورات مادية واقعية أسدلت الستار أو أهملت الدور الجهادي ثم المرابط للمماليك ضد الصليبيين والمغول والممالك الأوربية المتوسطية حماية لمصر والشام من الشرق والشمال. وفي المقابل كانت هناك دراسات أخرى لنفس المجال ولكن من منظور حضاري أوسع، كان من أبرزها تراثيًا المقريزي والأسدي وابن خلدون، والتي جمعت بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تفسيراتها سواء للعمران أو لخراب العمران.

خلاصة القول عن هذه المرحلة أنه يمكن من هذه القراءة في نماذج من أزمات عصور الخلافات المتتالية أن نخلص إلى:

(١) تعدد أنماط الأزمات ما بين أزمات طبيعية (الجفاف والجوع والأمراض)، وأزمات ما قبل وما بعد حروب ممتدة، وأزمات فساد وفشل سياسات.

(٢) لم تكن الأزمات قرينة مراحل الضعف والتراجع الحضاري العام فقط، ولكن كانت مقترنة أيضًا بمراحل صعود وقوة سياسية وعسكرية تقدر على الاستجابة لهذه الأزمات وتجاوزها. وعلى العكس، ففي مراحل الضعف كانت الأزمات المتكررة دون استجابة وراء السقوط.

(٣) اقترنت بعض الأزمات بالتدافع والتداول الحضاري بين أقوام المسلمين (العرب، الترك، الفرس)، ثم لاحقًا بينهم وبين غير المسلمين منذ بداية الهجمة الأوربية الثانية مع بداية القرن السادس عشر.

(٤) التراجع الحضاري الشامل في الأمة كان نتاج منظومة عوامل متداخلة وليس هزائم عسكرية فقط أو اقتصادية فقط؛ فلم تكن الحروب الصليبية أو الهجمة الأوربية الحديثة نتاج الاقتصاد فقط، كما لم تكن الهجمة المغولية من قبلها ذات تأثيرات عسكرية فقط.

---

(١) حول مزيد من التفاصيل، انظر:

- د. صبحي لبيب، الفندق ظاهرة سياسية واقتصادية قانونية، في: د. رءوف عباس (محرر)، مصر وعالم البحر المتوسط، (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص٢٨٦-٢٩٨.

(٢) المرجع السابق، ص٢٩١-٢٩٢.

(3) Aziz Suryal Atiya, The Crusade in later Middle Ages, (London: Methuen, 1938), pp. 20-21.

(٤) لمزيد من التفصيل انظر: د. نادية مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص٣٨٩ - ٣٩١.

فلقد كان لكلٍّ من الهجمات الثلاث الشاملة على العالم الإسلامي تداعيات حضارية شاملة، ولكن استطاعت الأمة في البداية استيعابها وتجاوزها، وخاصة الاقتصادية منها. فلقد كان النظام الاقتصادي الإسلامي -كمكون من مكونات النظم الإسلامية الحضارية- ذا قواعد وأسس وأركان شرعية تنوَّعت تطبيقاتها عبر عصور الخلافة (كما سبقت الإشارة) ما بين الفعالية والاختلال[١]. ثم بدأ الاختلال في الزيادة تدريجيًّا ضمن منظومة الاختلال والتراجع الحضاري التي بدأت دورتها منذ القرن السابع عشر كما سنرى.

(٥) كانت الأبعاد الخارجية لممارسات القوة الاقتصادية الإسلامية حاضرة في شكل منح أو منع، وكانت التجارة الدولية حاضرة أيضًا بين المسلمين وغير المسلمين، سواء وقت السلم أو الحرب، وكانت تحكمها قواعد وأسس إسلامية تطبق بفعالية في مراحل القوة والصعود. لكن لم تكن الأبعاد العالمية (العولمية) قد تبلورت بعدُ بصورة كافية، سواء من حيث تأثير الخارج على المسلمين أو العكس.

والجدير بالملاحظة أن الأدبيات التي قرأت فيها عن الأزمات الاقتصادية الإسلامية أو عن الأبعاد الاقتصادية للنظم السياسية الإسلامية لم تتحدث عن تأثيرات عالمية، ولكن عن تأثيرات وتأثرات خارجية.

- فهل يعني هذا أن الاقتصاد الإسلامي الحضاري لدول الخلافات لم يكن ذا طابع عالمي مثلما أضحى الاقتصاد الرأسمالي الغربي بعد ذلك؟ ولماذا؟

والمقصود بالعالمي هنا أن ينعكس طابعه وجوهره -عنوة أو إراديًّا- على اقتصاديات العالم الأخرى (غير المسلمة، لأن المسلمة كانت تقع في نطاق الخلافة وأحكام الإسلام)؛ مثلًا: هل سقوط بغداد أمام المغول وسقوط المماليك أمام العثمانيين كان ذا تداعيات "عالمية اقتصاديًّا"؟

- أم أن طبيعة الاقتصاد الإسلامي ذاته لم تكن تتطلب امتدادات خارج دولة الخلافة؟

أم أن امتدادات مركز كل خلافة، بالفتوح والغزوات أو بالعلاقات السلمية، لم تكن شرطًا لبقاء النظام الاقتصادي الإسلامي في المركز أو الأمصار؟ حيث كانت الفتوح الوسيلة لتحقيق الدعوة وكانت الدعوة هي الدافع، وكان إرساء النظام الإسلامي وبناء حضارة وعمران في الأراضي المفتوحة هو الهدف والغاية، وكان تطبيق شرع الله في إدارة الموارد (الخراج والفيء والزكاة والصدقات) هو المنطلق والقاعدة؟ وذلك على عكس طبيعة النظام الرأسمالي العالمي حيث الاعتماد على الخارج -كما سيتضح لاحقًا.

- أم أن طبيعة العصر في القرون العشرة الهجرية الأولى من حيث وسائل المواصلات والاتصالات لم تسمح باعتماد متبادل أو تأثير وتأثر سريع وواسع النطاق؟ أم أن لكل عصر مفهومه عن "العالمية"، فلم تكن "عالمية" عصور الصعود والازدهار الحضاري الإسلامي هي نفس "عالمية" النظام الرأسمالي العالمي، كما لم تكن الفتوح الإسلامية مناظرة لحملات الاستعمار الأوربي المتعاقبة منذ القرن السادس عشر (لماذا؟)[٢]؟ وهنا ننتقل إلى المرحلة الثانية في الدراسة.

ثانيًا- دورة صعود النظام الغربي الحضاري الحديث ودورة هبوط النظام الإسلامي الحضاري واستعماره وتجزئته (١٥٠٠ - ١٩١٤)، دورة تأزم النظام الرأسمالي وتكيفه (١٩١٤- .....)

إن تاريخ النظام العالمي الحديث -أي الغربي الحضاري العالمي- كتبته وسادت عليه حتى وقت قريب أقلام ورؤى المركزية الغربية

(١) انظر تفاصيل السياسات المالية والاقتصادية الشرعية منذ التأسيس النبوي والعصر الراشدي وعبر الخلافات المتتالية حتى ما قبل العثمانية في: مركز الحضارة للدراسات والبحوث (تحرير)، النظم السياسية في التاريخ الإسلامي، مرجع سابق.

(٢) حول طبيعة هذه الفتوح انظر: هيو كيندي، الفتوح العربية الكبرى: كيف أثر انتشار الإسلام على تغير العالم، ترجمة وتقديم وتعليق: قاسم عبده قاسم، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٧).

المعرفية ومنظورات علومها الاجتماعية والإنسانية الحديثة، الوضعية الواقعية العلمانية. ولقد بدأت أوربا نهضتها الحديثة وتوالت مراحل تكوينها في إطار عدة ثورات متنوعة؛ وهي ثورة الكشوف الجغرافية، الثورة العلمية، الثورة الفكرية سياسيًّا واقتصاديًّا، ثورة الإصلاح الديني والحرب المذهبية، الثورة الفرنسية.

ولقد ساهمت آثارها في تشكيل طبيعة النظام الحضاري الأوربي أولًا، ثم الغربي العالمي منذ خمسة قرون في دورة من الصعود، سواء من الناحية المالية والثروة (ثورة الكشوف الجغرافية)، أو الناحية المعرفية (التنوير والحداثة والعلمانية)، أو من الناحية العقلية (العلم بعيدًا عن الغيبيات)، أو من الناحية السياسية (التحرُّر من أشكال حكم الملكيات والإقطاعيات والكنيسة المستبدة التي تحكم باسم الله)، أو الاقتصادية (الرأسمالية التجارية ثم الصناعية بعد الإقطاع الزراعي)، أو التحرر للإنسان في ظل مبادئ الثورة الفرنسية العلمانية التنويرية.

وفي ظل خبرة التفاعلات الأوربية-الأوربية وداخل كل دولة أوربية من ناحية، وتفاعلاتها مع العالم الخارجي من ناحية أخرى، تأسست طبيعة هذا النظام الأوربي ثم الغربي على قواعد: العلمانية، الرأسمالية، الاستعمار؛ مما انعكس على ممارسات إمبراطورياته المتعاقبة (الإسبانية - البرتغالية - الهولندية - الفرنسية - البريطانية ثم الأمريكية) تجاه بعضها البعض وتجاه غيرها من الأمم المسلمة وغير المسلمة؛ حيث حملت هذه الإمبراطوريات معها إلى العالم (وخاصة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر) دورة الاستعمار نماذج لتنظيم الدول على غرار الدولة القومية: نماذج تبشيرية اجتماعية وأخلاقية على غرار ما يسمَّى التمدن الغربي، نماذج الإنتاج والتجارة لخلق أطراف تابعة خادمة للمركز الرأسمالي التجاري ثم الصناعي سواء كمصدر للموارد (الرقيق، الذهب والفضة، المواد الأولية) أو كسوق لتصريف المنتجات.

وكان نشر جميع هذه النماذج، سواء بالإكراه والقسر العسكري أو المعنوي، يثير مواجهة حضارية وليس عسكرية أو سياسية فقط مع الأمم المستهدفة ودولها، وعلى رأسها الأمة الإسلامية وإمبراطوريتها العثمانية (التي وصلت عند بداية النهضة الأوربية في القرن السادس عشر الميلادي إلى ذروة قوتها)، والإمبراطوريتان المسلمتان الأخريان: المغولية الهندية، والفارسية الصفوية اللتان كانتا في بداية تشكلهما.

ومن ثم، فإن تاريخ تلك القرون (منذ القرن السادس عشر) ذو صيغة هامة متمثلة في المواجهة بين نموذجين حضاريين، أحدهما في القمة والآخر صاعد[١].

وبقدر ما أشرنا من قبلُ إلى رؤى فكرية إسلامية عن صعود وسقوط الحضارات بالتطبيق أساسًا على الحضارة الإسلامية، بقدر ما أدلى فلاسفة الحضارة الغربية بدلوهم في تقديم رؤى متنوعة عن هذه الدورة، وفي قلبها حال الاقتصاد وما يحكمه من القيم والأخلاق[٢].

إذن في هذه المرحلة الثانية من الدراسة التي تستدعي المواجهة بين نموذجين حضاريين، أحدهما في دورة صعود وآخر يبدأ من ذروة القوة دورة هبوط، فإن الجمع بينهما -على عكس المرحلة الأولى التي اقتصرت على صعود النموذج الحضاري الإسلامي في ظلِّ العصر النبوي والراشدي والخلافات التالية فقط- يعني أمورًا هامة بالنسبة لموضوع دراستنا[٣]: من ناحية أن المواجهة بين الإمبراطورية العثمانية

(١) انظر التفاصيل في: د. نادية مصطفى، التطور التاريخي للنظم الدولية من نظام الإمبراطوريات الكبرى إلى نظام الدول القومية، في: د. نادية مصطفى (تحرير)، مدخل في علم السياسة، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٣)، ص٣٠٩-٣٦٧.

(٢) انظر على سبيل المثال: قراءة في فلسفة كلٍّ من ماركس وشبنجلر وتوينبي في: محمد هيشور، سنن القرآن في قيام الحضارات وسقوطها، مرجع سابق، ص٨٩ - ١١٠.

(٣) انظر شرحًا لذلك في: نادية مصطفى، مرجع سابق، ص٣١٠ - ٣٢٠.

أساسًا وبين عدة إمبراطوريات أوربية متعاقبة ومتزامنة، تعني انكشافًا أكبر للبُعد العالمي في النظام الدولي. ومن ناحية ثانية، وحيث إن هناك سرديتين لهذه المواجهة، فإن الجمع بينهما ضروري وهامٌّ لفهم ماهية "التاريخ العالمي" وفي نفس الوقت ماهية ما يسمَّى "أزمات اقتصادية عالمية". وهل بدأت أزمات الأمم والحضارات تأخذ طابعًا عالميًّا منذ أن تأسس وصعد النظام الحضاري الغربي وتوالت موجاته التوسعية خارج أوربا في العالم القديم والعالم الجديد؟ ومن ناحية ثالثة، المقابلة بين قيم وأخلاق اقتصاديات مرحلة تأسيس الدولة الإسلامية في عصر النبوة ثم الخلافة الراشدة، وبين نظائرها في مرحلة تأسيس نظام النهضة الأوربية الحديثة (الكشوف الجغرافية والاستعمار الماركنتيلي والعلاقات مع العثمانية) قبل بلوغ ذروتها العالمية مع الاستعمار منذ القرن التاسع عشر، فإذا كانت الفتوح الإسلامية -وَفق بعض المستشرقين المنصفين[١]- نجحت بسرعة وعلى نطاق واسع في إحداث تغيير دائم في مصائر المناطق والشعوب التي فتحتها سلمًا أو بالتجارة، والتي رأت في الفاتحين سادةً أفضل من سادتهم القدامى؛ فما الذي تكشف عنه تواريخ الكشوف الجغرافية للعالم الجديد واستعمار العالم القديم في فترة صعود أوربا الحديثة؟

وفيما يلي خريطة بعض النماذج الشارحة عبر المراحل الكبرى التي تحوَّلت عبرها المواجهة الحضارية النظمية بين النظام الإسلامي العثماني والنظام الغربي (عبر خمسة قرون) وموضع الاقتصاد سلبًا أو إضافة لعناصر قوة كل نظام، ومن ثم موضع الأزمات الاقتصادية من دورة صعود طرف وتدهور طرف آخر.

(١) بدأت هذه المواجهة بين النظامين بحدثين هائلَيِ التأثير على العلاقات التجارية والمالية، وهما احتضار طريق الحرير من أقصى الشرق إلى القسطنطينية من ناحية، واكتشاف رأس الرجاء الصالح والعالم الجديد من جانب إسبانيا والبرتغال من ناحية أخرى. ولكلٍّ من الحدثين سياقاته السياسية والعسكرية المنجدلة معه، سواء من حيث الأسباب أو العواقب على التوازنات بين النظامين العثماني الإسلامي والأوربي، ثم توالت بعد ذلك متغيرات اقتصادية أخرى عبر المراحل التالية.

(٢) ومن المراحل المقترحة للتقسيم[٢] - في مقابل مراحل تقسيم الخبرات التاريخية الغربية خلال القرون الخمسة الأخيرة- ما يلي[٣]:

---

(١) انظر قراءة في كتاب "الفتوحات العربية الكبرى" لهيو كيندي، وكتاب "إنسانية الإسلام" لميشيل بوازار، تبرز أسانيد المؤلفين التاريخية عن حضارية هذه الفتوح في: نادية مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن، مرجع سابق.

(٢) مدحت ماهر، العلاقة بين الاقتصاديات الدولية والسياسات الدولية: المنظورات الكبرى ودلالة الخبرات التاريخية، قضايا ونظرات، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠١٦، ص٥.

(٣) حول تواريخ هذه المراحل الاقتصادية والاجتماعية انظر على سبيل المثال:

- Charles Issawi, An Economic History of the Middle East and North Africa, (London: Routledge, 2010), p.1.

- خليل إينالجيك ودونالد كواترت (محرران)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية (مجلدان)، مرجع سابق.

- الحبيب الجنحاني، المجتمع العربي الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية، عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٣١٩، سبتمبر ٢٠٠٥).

- الحبيب الجنحاني، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦)، ص٢٤٦.

- محمود لاشين، الفاروق عمر والخراج: لماذا حلت الأموال الأميرية محل الخراج: دراسة للأوضاع المالية في مصر أثناء السيطرة العثمانية، (القاهرة: الفتح للإعلام العربي، ١٩٩٠)، ص١٧٣.

- نجمان ياسين، تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين، (الموصل: بيت الموصل، ١٩٨٨)، ص٣٤٠.

- الحبيب الجنحاني، التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع صدر الإسلام، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٥)، ص٢٠٣.

- د. نادية مصطفى، التحليل النظمي للتاريخ الإسلامي ودراسة العلاقات الدولية: الأنماط التاريخية وقواعد التفسير، في: د. نادية مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن، مرجع سابق، ص٣٥٠-٤١٧.

- مرحلة الكشوف الجغرافية ونهوض الدول القومية الأوربية والصعود العثماني (القرنان ١٦ و١٧): ففي حين كان الواقع الأوربي وتوازنات القوى المتحولة تؤسِّس للمذهب الماركنتيلي وتعبِّر عنه وتبرر العلاقة بين السياسي الخادم للاقتصادي على صعيد العالم؛ حيث أضحت السياسات الاقتصادية التجارية الخارجية للدول تعظم من قوة الدولة وقدراتها. في المقابل كان الفكر الخلدوني يعكس حالة[١] العالم الإسلامي في هذه الآونة. فكان يعبر عن أزمة اقتصاد سياسي داخلي وبيني وخارجي، ويحاول التنظيرُ ترشيدَ الحركة من خلال منظور عمراني يدعو لغلِّ يد الدولة عن الأسواق والجبايات والتدخل الجائر في المعايش والصنائع والمكاسب لإضرارها بالرعايا والعمال والتجار. كذلك دعا المقريزي -تلميذ ابن خلدون- لـ"إغاثة الأمة بكشف الغمة"؛ أي بتصحيح سياسات التدخل السياسي في التسعير والإنتاج والسياسات المالية، وهو تيار يبدو معاكسًا للماركنتيلية -ليس داخليًّا فقط ولكن خارجيًّا أيضًا، يضع ثقته في آليات المجتمع الاقتصادي الحر. وتقدم الخبرات التاريخية العملية والفكرية **نماذج متنوعة من التأصيل والتطبيق لكيفية إدارة الدولة الإسلامية لاقتصادها داخليًّا وخارجيًّا.**

- مرحلة الثورة الصناعية في غرب أوربا وتراجع الخطر العثماني على أوربا منذ بداية القرن ١٦ والتوجه الأوربي نحو الاستعمار وظهور التنافس على الأسواق والموارد (القرن الـ١٨)، وهي مرحلة صعود فكر الليبرالية الرأسمالية في نفس الوقت الذي تراجعت فيه مظاهر الفكر الاقتصادي الإسلامي إزاء النزعة العسكرية العليا للدولة العثمانية وأمام حالة الانحدار الحضاري عبر أرجاء العالم الإسلامي وأمام التدخلات الخارجية المتعددة المستويات، وخاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي (عصر التنظيمات العثمانية).

- مرحلة الاستعمار الأوربي في مظلة من الاستشراق المعرفي ونهب الثروات وإعادة تشكيل الهياكل والقوانين والأطر الاقتصادية في العالم الإسلامي ولس فقط السياسية والثقافية. وهي مرحلة امتزج فيها الهدف السياسي والاقتصادي والثقافي لحركة القوى الاستعمارية، وكذلك أدواتها المتنوعة في إطار من هيمنة مفهوم القوة الصراعية الجبرية القهرية. ولقد كانت الدراسات الاستشراقية المتعلقة بالمجتمعات واقتصادياتها وطرق التجارة، سواء للمجتمعات الشرقية القديمة أو العالم الجديد لتكون رأس حربة الاستغلال الاستعماري الشامل. ولقد كشفت دراسات ما بعد الكولونيالية الخلفيات والأطر المعرفية والفلسفية التي روَّجها الاستشراق حول رسالة الرجل الأبيض وعبئه الحضاري لتحديث الآخر البربري المتخلف حضاريًّا. **إذن، كيف كان قدر التراجع الحضاري؟ وهل قاوم المسلمون الاختراق الاقتصادي سواء في شبه القارة الهندية، أو إيران القاجارية أو مصر والشام الكبير أو شمال أفريقيا أو أفريقيا جنوب الصحراء، بل كذلك في البلقان وشرق أوربا والمركز العثماني؟ هل يمكن تقديم معرفة جديدة من و اقع إعادة قراءة هذه التواريخ مقارنةً بتواريخ الصعود الأوربي الحديث؟ لتصبح بدَورها معرفة لخدمة سلطة التغيير والنهوض الحضاري من جديد؟**

- مرحلة تغير التوازن العالمي ابتداءً من بداية القرن العشرين وفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية: وهي المرحلة التي شهدت، وخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ انخفاضًا في الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية الدولية التي كانت حاضرة في الفترة ما بين الحربين (دوافع اندلاع الحربين الاقتصادية وعواقبهما وآثارهما على توازنات القوى العالمية) دون أن تلقى الاهتمام الكافي من مؤسسي علم العلاقات الدولية الواقعيين أو المثاليين. إلا أن صعود أهميتها بوضوح اقترن بالدور الذي لعبته دراسات الاقتصاد السياسي الدولي في الصراع ضد الشيوعية وفي تأكيد الهيمنة الأمريكية. ولقد سادت هذه المرحلة المدارس الغربية صعودًا وهبوطًا، ولم يكن العالم الإسلامي

---

(١) انظر على سبيل المثال:

- محمد عمر شابرا، "علل العالم الإسلامي المعاصر: المسببات والعلاج في ضوء نظرية العمران لابن خلدون (ترجمة علياء وجدي)" (في) د. رفعت العوضي ود. نادية مصطفى (تنسيق علمي وإشراف)، أسامة أحمد مجاهد وأمجد أحمد جبريل وعلياء وجدي (مراجعة وتحرير)، مرجع سبق ذكره. صص٣٩١-٤٣٢.

- أحمد بو ذروة، الاقتصاد السياسي في مقدمة ابن خلدون، (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٤) ص٢٢٤.

-كما سبق التوضيح- في مقدمة التحليل إلا موضوعًا للتفاعلات، كما كان غائبًا عن الأبعاد التنظيرية، سواء من منظورات غير غربية، أو من منظور إسلامي بصفة خاصة.

- وأخيرًا، المرحلة الراهنة (منذ نهاية الحرب الباردة وبداية القرن الواحد والعشرين) من تجدد الاهتمام بأزمات نظام الهيمنة الغربي وتراجعه ومستقبل التوازن العالمي الجديد من ناحية، وتجدد الاهتمام من ناحيةٍ أخرى بالفكر والتنظير الإسلامي للاقتصاد بصفةٍ عامة والاقتصاد السياسي بصفة خاصة، مع بعض الإرهاصات حول الأبعاد الدولية وموضع العالم الإسلامي من هذه التحولات العالمية بأبعادها المختلفة، وخاصةً أزماتها الاقتصادية.

(٣) وعبر مراحل هذه القرون الخمسة، ومن واقع خبرات ذاكرتها التاريخية التفصيلية يمكن أن نشير إلى النماذج التالية؛ ابتداءً من مركز النظام الإسلامي الدولي (الدولة العثمانية)، ومركز النظام الأوربي الدولي، وصولًا إلى النظام المعاصر.

النموذج الأول: أزمة احتضار طريق الحرير بعد زهوه:

كان لطريق الحرير دور هامٌّ في التواصل الحضاري بين حضارتين شرقية زاهرة وغربية آفلة (خلال العصور الوسطى)؛ فلقد كان أعظم طرق العالم القديم الذي عبره الإسكندر الأكبر ثم جنكيز خان، ولو في اتجاهين معاكسين على التوالي، ومن قبلهما بالطبع أباطرة الصين وتجَّارها في محاولة للوصل بين الشرق الأقصى والمتوسط.

وبقدر ما كان هذا الطريق أعظم الطرق التجارية القديمة في العالم، فلقد كان أيضًا أكثرها أهميةً كطريق لتبادل الأفكار والتقنيات والتفاعل الديني والاجتماعي والثقافي بين شعوب هذا الامتداد الجغرافي الحضاري. ولقد ابتُلي هذا الشريان الحضاري، الذي وفَّر -وَفق خليل إينالجيك- الأمن والسلامة للمسافرين بين الشرق والغرب، بآفات الحروب والثورات ونهب قطَّاع الطرق، وظلَّت كياناته السياسية مقسَّمة متنافسة حتى أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر الميلادي في ظلِّ حكم المغول (الذين أسلموا واستقروا). وبزوال دولة المغول انتهت أدوار طريق الحرير الإيجابية. وعند سقوط القسطنطينية في منتصف القرن الخامس عشر (١٤٥٣م) لم تقُم لطريق الحرير قائمة. ولذا، كانت الكشوف الجغرافية فتحًا من غرب أوربا لطرق بحرية جديدة، ليس إلى العالم الجديد فقط، ولكن نحو الصين حول أفريقيا وآسيا عبر بحارهما الجنوبية. وبذا أَفَلَتِ الطرق البرية وازدهرت الطرق البحرية[١]، بما حمله ذلك من تغيُّر أنماط التوسعات الأوربية (الماركنتيلية التجارية) والاقتصاديات العثمانية وامتداداتها الخارجية. فماذا عن هذا النموذج العثماني؟

النموذج الثاني: التاريخ الاقتصادي-الاجتماعي للدولة العثمانية:

ويقدم كتاب تاريخ الدولة العثمانية الاقتصادي والاجتماعي بجزأَيْه خبرات هامة لهذا النموذج من حيث بناء عناصر القوة الاقتصادية في سياقاتها السياسية الفاتحة، ومن حيث تراجع هذه العناصر وتأثيراتها الخارجية في ظل تراجع الدور العثماني العالمي وتأزمه تحت موجات الهجوم الأوربي المضاد ومشروع تقسيم الدولة العثمانية منذ بداية القرن الثامن عشر (١٦٩٩)[٢].

وأنقلُ اقتباسًا عن مقدمات هذين الجزأين ما يلي:

".... قبل عام ١٨٠٠، لم تكن التجارة العالمية بين الدولة العثمانية وأوربا محكومة بتكاليف النقل فحسب، وإنما أيضًا بالصراعات

(١) إبرين فرانك، ديفيد براونستون: طريق الحرير، ترجمة: أحمد محمود، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط٢، ٢٠٠٩)، ص١٣ - ١٧.
- خليل إينالجيك، دونالد كواترت (محرران)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية (المجلد الثاني ١٦٠٠-١٩١٤)، مرجع سابق، ص٢٩ - ٣٠.
(٢) حول السياق السياسي والعسكري الدولي، انظر: د. نادية مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن، مرجع سابق، الجزء الأول، ص١٩٧ - ٣٤٩.

المتكررة بين هذين العالمين المتنافسين دينيًّا وثقافيًّا، وحروب الحدود المستمرة، ونشاطات القراصنة. ومع ذلك، فإن الحاجات الاقتصادية المتبادلة الإلزامية فرضت على كلا الجانبين الحفاظ على علاقات تجارية ودية حتى خلال أوقات الحرب، وكان السلطان -الإمام- يمنح الضمانات الضرورية للإقامة، والانتقال والتجارة في الأراضي العثمانية بحسب مبدأ الأمان الإسلامي، فقط لغير المسلمين من دار الحرب الذين يقدمون تعهدًا "بالصداقة والنية الحسنة". ونتيجة لذلك، فإن الدول أو الأفراد المعتبرين أعداء للإسلام كانوا يحرمون من تلك الضمانات الرسمية، ويمكن استعباد مثل هؤلاء الناس.

.... إن المبدأ الأساسي للامتيازات هو دائمًا "أمان" أعطي رسميًّا من قِبل رئيس الجماعة الإسلامية في مقابل التعهد بالصداقة من قِبل غير المسلمين، وغالبًا ما كان العثمانيون يميلون إلى تفسير مثل هذا التعهد على أنه نوع من التحالف.

... وعلى قاعدة التعهد "بالصداقة"، توقع العثمانيون، رغم أن ذلك لم يكن معبرًا عنه في الوثيقة، حصول رعاياهم على امتيازات متبادلة، وقد استفاد الرعايا العثمانيون غير المسلمين مثل: اليهود، والأرمن، واليونان والسلاف بشكلٍ خاص، من الحماية المعطاة للعثمانيين في الخارج وأنشأوا منذ القرن الخامس عشر، جاليات تجارية مزدهرة...

... توقع العثمانيون، وبشكل رئيسي، من منحهم الامتيازات الحصول على امتيازات سياسية من الدول المستفيدة؛ أي فرصة الحصول على حليف ضمن العالم المسيحي...

واستفاد العثمانيون أيضًا من علاقاتهم التجارية مع أوربا؛ فقد حصلوا على سلع نادرة واستراتيجية...

... اعتبرت المنافع المالية الناتجة عن هذه التجارة أحد أكثر نواحيها أهمية، فقد قدمت الرسوم الجمركية مبالغ نقدية كبيرة كانت الخزانة الإمبراطورية في أمسِّ الحاجة إليها...

... وفي ظل الامتيازات منح الأجانب غير المسلمين الإذن بالتنقل والتجارة الحرة في الأراضي العثمانية. لكن لم يسمح عمليًّا لأعضاء الدول الأجنبية إلا بالإقامة فقط في بعض المرافئ بأحياء محددة أو خانات ضمن هذه المرافئ. وتمتعوا في إزمير، وحلب وغلطة بدرجة عالية من حرية الحركة".

هذا، ولقد استهل خليل إينالجيك أحد محرري الكتاب مقدمة الجزء الثاني منه[١]، بالقول إن دراسة الأحداث السياسية تسبق قيام مؤلفي الكتاب على دراسة الاقتصاد والمجتمع في مراحل تطور العصر العثماني.

ومن ناحية أخرى، بيَّن كيف أن القوة العثمانية، السياسية والعسكرية، قد أحيت التجارة الشرقية بين الهند والشرق الأوسط، وحافظت على العالم الإسلامي طيلة أربعة قرون من الأخطار الخارجية التبشيرية والاستعمارية، وفي نفس الوقت فلقد كان للدور العثماني العالمي وجه آخر؛ حيث يشير خليل إينالجيك"[٢]:

"... وهناك حقيقة تاريخية مدوَّنة حتى في مناهج التاريخ المدرسية؛ ألا وهي: إن الأوربيين تعلموا كافة العلوم، ابتداءً من علم الرياضيات وحتى فنون النسج والأصباغ ونظم الشركات غير الخاصة وغيرها من حضارة الشرق الأدنى، ودون إدراك هذا المفهوم لا يمكن فهم وإدراك ما يسمى بـ"المعجزة الأوربية"، واعتبارًا من عام ١١٥٠ منحت الدول الإسلامية امتيازات التجارة الحرة للأوربيين في البلدان الإسلامية.

ومن دون شك، فقد لعب العثمانيون دورًا في تطوير الاقتصاد الرأسمالي الأوربي، وذلك بتوسيع امتيازاتهم الرأسمالية... وباختصار

(١) خليل إينالجيك، دونالد كواترت (محرران)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية (المجلد الثاني ١٦٠٠-١٩١٤)، مرجع سابق، ص٢٥-٣٥.
(٢) المرجع السابق، ص٢٩ - ٣٠.

يمكن القول: إنه لا يمكن فهم تطور أوربا الحديثة بغضِّ النظر عن الحضارة الإسلامية والتعاون الإسلامي، وسوف يجد القارئ تفاصيل كل ذلك في هذا الكتاب".

وفي المقابل، في حين بدأ الدور العثماني العالمي في التراجع عسكريًّا وسياسيًّا، وبدأ عصر الإصلاحات أو التنظيمات، فإن اتجاهات الاقتصاد العالمي سجلت نموًّا أوربيًّا متسارعًا نتيجة اختلال الميزان التجاري لصالح أوربا الرأسمالية؛ الأمر الذي أثر سلبًا على الدولة العثمانية، التي كانت تواجه مشاكل تتفاقم؛ وهو الأمر الذي انعكس على التجارة والضرائب والجمارك والعُملة العثمانية[١].

بعبارةٍ موجزة: فإن المدخل لتفاصيل العلاقات الاقتصادية والتجارية العثمانية مع العالم هو حالة العلاقات السياسية وميزان القوة السياسية، كما أنَّ حالة هذه العلاقات الاقتصادية هي أيضًا مؤشر، أو مدخل للتأثير في حالة العلاقات السياسية، ولقد كان وضع التجار الأجانب والامتيازات العثمانية وهجرات السكان، ووزن العملات محورًا أساسيًّا في هذا الجانب من التعارف.

ومن الواضح، أن هذا المدخل أي "الاقتصاد السياسي الدولي" "للتعارف" ودَوره في تشكيل علاقات القوى العالمية في العصر العثماني، هو مدخل اقتصادي حضاري عالمي؛ أي لا يمكن لجانب واحد منه الاقتصادي أو السياسي أن يشرح حقيقة علاقات القوى هذه.

ويوجز خليل إينالجيك هذا المدخل في عبارات واضحة وشاملة تشرح بيسر تفاصيل ممتدة عبر أكثر من أربعة قرون، تفاعل خلالها الاقتصاد والسياسة داخليًّا وخارجيًّا، وهي الآتية[٢]:

"علاقات الدولة بالغرب التي تكثفت بعد القرن السادس عشر. لقد كانت الدولة العثمانية أول إمبراطورية آسيوية تشهد تأثير نهوض أوربا وتوسعها البارزين في الحقلين الاقتصادي والعسكري. وبينما كان الغرب التجاري مهتمًّا بالحفاظ على السوق العثماني واستغلاله كأمر حيوي للاقتصاد الغربي، فإن كلًّا من إمبراطورية آل هابسبورغ والإمبراطورية الروسية، مستفيدتين من التطورات الجديدة في التكنولوجيا العسكرية، بدأتا سياسة عدوانية لغزو وتقسيم الإمبراطورية العثمانية.

في هذه المرحلة الجديدة، غيَّرت الهيمنة الأوربية وضع الإمبراطورية العثمانية، من السيطرة إلى التبعية المتزايدة. وفي محاولة للخروج من هذه الأزمة، سعى العثمانيون أولًا إلى إصلاح مؤسستهم العسكرية، ثم تنظيماتهم الإدارية. لذا، ظهر بالنسبة للعثمانيين ما يمكن تسميته المسألة الغربية؛ أي محاولة مجتمع إسلامي تقليدي أن يحدد إلى أي مدى بإمكانه أن يتبع الطرق الغربية.

ترافقت هذه التغييرات العسكرية والإدارية مع تسارع وتيرة الاستيراد من الغرب.

... من التطورات الأكثر أهمية في المرحلة التي تلت المرحلة التقليدية، ظهور "الليبرالية" العثمانية في الموضوعات الثقافية والاقتصادية، وقد توسعت الامتيازات التجارية لتطال كل الدول الأوربية.

... وفي القرن العثماني الأخير، استُؤنفت الليبرالية بالقضاء على الإنكشارية عام ١٨٢٦، وهي التي كانت تحمي امتيازات النقابات الحِرَفية، وبالمعاهدة الإنكليزية-التركية عام ١٨٣٨. لقد ضعفت مساعي الحكومة لتوجيه الاقتصاد، تدريجيًّا من الآن فصاعدًا، بعد أن كادت تؤدي إلى تدميره في أواخر القرن الثامن عشر. إلا أن الحكومة سعت مجددًا في القرن التاسع عشر، للتدخل والحماية.

... إلا أن الحروب وخسارة الأراضي استمرت في تدمير شبكات التجارة وتشكيل شبكات جديدة؛ ما أثر وبشكل عميق في النشاطات الزراعية والصناعية في أعقاب ذلك.

---

(١) المرجع السابق، ص٣٦ - ٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص٤٧-٤٨.

... لقد سعينا لعرض تفسير للوقائع الاجتماعية والاقتصادية في محيطها العالمي".

ومن واقع هذه الرؤية النُّظمية الشاملة عن هذا النموذج العثماني في عصري القوة والتراجع لا بدَّ من التنبيه على أمرين هامين؛ لما لهما من دلالاتٍ معاصرة:

الأمر الأول: هو أنه كان للقوة الاقتصادية العثمانية الداخلية تأثيرات خارجية؛ حيث تم استخدامها كأداة منح أو منع لبناء التحالفات المضادة ضد أكثر الأعداء تحديًا "الهابسبورج مثلًا". ومن هنا، بدأت سياسة منح الامتيازات التجارية والمالية للبوربون (فرنسا) وَفق معاهدة سليمان القانوني معهم ١٥٣٥. إلا أنه بمرور الوقت تحولت هذه الامتيازات -مع توالي الهزائم العثمانية وفرض الشروط الخارجية عليها (١٧٧٦، ١٨٣٩، ١٨٥٨)- إلى أدوات تدخل مالية ودينية وثقافية وتجارية، استعدادًا للحظة المواتية للتقسيم الكامل لما تبقَّى من الدولة العليَّة في البلقان والشام[١].

ورغم أن الاستجابة لشروط هذه التدخلات أطلق عليها العثمانيون مصطلح "التنظيمات" والإصلاحات، فإن القراءة التفصيلية في بنودها وتداعياتها تبيِّن بوضوح كيف أنها كانت ما أسماه البشري "الإصلاح الضال غير الرشيد؛ لأنه يتم تحت ضغط الهزيمة الخارجية والضغوط التدخلية الخارجية"، ولقد بدأ هذا السيناريو منذ تصفية اقتصاد دولة محمد علي (معاهدة بلطة ليمان ١٨٣٨ ثم معاهدة لندن ١٨٤٠)[٢].

بعبارة أخرى، لم تحدث التداعيات الاقتصادية والاجتماعية على النموذج العثماني جرَّاء أزمة عالمية اقتصادية، ولكن جرَّاء هزائم عسكرية متوالية وفشل سياسات داخلية مفروضة من الخارج؛ لأنها كانت سياسات تقييد واستبدال وليس إصلاح...

الأمر الثاني: أن الأزمات الاقتصادية النُّظمية في مركز النظام العثماني لا يجب أن تمنع النظر إلى أزمات جزئية إقليمية ونوعية تناوبت على شعوب الأمة، وخاصة في مراحل الحروب وتراجع القوة العثمانية.

على سبيل المثال وليس الحصر:

- أزمات الاستدانة الخارجية من إسماعيل خديوي مصر (تحت السيادة العثمانية حتى ١٩١٤) التي انعكست سلبًا على استقلال أصول مصر وخاصةً قناة السويس.
- أزمات الشام الكبير في ظل حكم الاتحاد والترقي منذ ١٩٠٨.
- الأزمات الاقتصادية الطاحنة في بعض دول البلقان (البوسنة) التي أدَّت إلى اندلاع أزمة البلقان ١٨٧٥ ثم الحربين البلقانيتين (١٩١٢ - ١٩١٣).
- أزمات التهجير القسري لمسلمي البلقان والقوقاز قبل الحرب العالمية الأولى، وبعدها أزمات أخرى طاحنة في آسيا وأفريقيا من جرَّاء الاستعمار الأوربي كما سنرى لاحقًا.

(١) انظر تفاصيل هذا المنحنى من المنح الاقتصادي والمالي إلى التدخل الخارجي في: د. نادية مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن، مرجع سابق، الجزء الأول، ص٤٢١ - ٤٦٤.

(٢) انظر تفاصيل الأبعاد الخارجية للتنظيمات العثمانية في: المرجع السابق، الجزء الأول، ص٤٦٥ - ٥٢٩.

النموذج الثالث: أزمات النظام الرأسمالي الاستعماري الأوربي: ذروة صعود النظام الأوربي واستكمال دورة هبوط النظام العثماني (القرنان الثامن عشر والتاسع عشر):

لم يكن الصعود الاقتصادي والعسكري الأوربي، ابتداءً من الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر ووصولًا إلى ذروة استعمار العالم القديم وتقسيمه خلال القرن التاسع عشر، خيرًا كله للبشرية جمعاء ولا عمرانًا أو حضارة رشيدة، ولكنه اقترن بأزمات حادة داخل أوربا وخارجها. فبعد موجات الاستئصال لشعوب العالم الجديد ونهب ثرواته التي كانت مصدر قوة لأوربا، جاءت موجات استعمار العالم القديم المتتالية مسببة أزمات اقتصادية متنوعة لشعوب هذا العالم، إلا أنها صبَّت جميعها في عافية النظام الرأسمالي الأوربي ليصبح عالميًّا بعد أن انضمت إلى مساره الولايات المتحدة واليابان.

ومن أهم الأزمات الاقتصادية الإقليمية والنوعية، التي أحاط بها تنافس القوى الاستعمارية، تلك التي تعاقَب فيها الاستعمار الماركنتيلي (نقاط ارتكاز ونفوذ ساحلية، والحصول على امتيازات تجارية وفتح أسواق بكافة الأدوات: العشيرة، الجندي، القسيس، التاجر)، ثم الاحتلال العسكري المباشر في آسيا وأفريقيا[١].

ونذكر من أبرزها:

(١) حربَي الأفيون الأولى والثانية في الصين (١٨٤٠ - ١٨٦٠).

(٢) أزمات إعادة هيكلة الاقتصاد الهندي وإعادة توزيع ثرواته من المسلمين المغول إلى الهندوس؛ لكسر شوكة مقاومة المسلمين باعتبارهم الأكثر تهديدًا لاستقرار السلطة الاستعمارية البريطانية في ذلك الوقت.

(٣) أزمات الشعوب المسلمة في القوقاز وآسيا الوسطى أمام التمدد الإمبراطوري القيصري وسياسات الروسنة والتهجير القسري[٢].

(٤) استجلاب الرقيق من غرب أفريقيا، وتدمير حضارات الممالك الإسلامية الكبرى في السودان الكبير[٣].

إن جميع هذه الأزمات أزمات حضارية؛ فلم تكن اقتصادية فقط ولكن ذات تداعيات إنسانية بأوسع معانيها... وتحتاج كل منها وغيرها (ما قبلها وبعدها) إلى دراسة تفصيلية تنفض الغبار عن تاريخ الاقتصاد السياسي الدولي لشعوب العالم الإسلامي في ظل الاستعمار وما بعده. قد تكون دراسات "ما بعد الكولونيالية أو الاستشراق الجديد الرشيد ساهمت في ذلك، ولكن ما الجديد من منظور حضاري إسلامي؟

الجديد سيتمثل في: كيف تكون القيم والأخلاق ميزانًا للأداءات الاقتصادية والحروب، ومن ثم كيف يتم استدعاؤها في تفسير دورات الصعود والهبوط للأمم والإمبراطوريات؟

فإذا كان بول كيندي في دراسته لدورة صعود وسقوط الإمبراطوريات الأوربية الكبرى خلال خمسة قرون قد أعطى الأولوية في تفسيره

---

(١) قارن مع الفتوح الإسلامية المتتالية وسياسة العمران التي أعقبتها في البلدان المفتوحة عنوة أو سلمًا، ومن ثم قارن مع طبيعة أنماط الأزمات وأسبابها في إطار القرون العشرة الهجرية الأولى.

(٢) انظر: د. نادية مصطفى، عن الذاكرة التاريخية الحضارية للنظام الآسيوي الدولي: تطور أنماط العلاقات بين القوى الإسلامية وأنماط التدخلات الخارجية: من الفتوح والوحدة إلى الاستعمار والتجزئة، قضايا ونظرات- العدد السادس والعشرون - يوليو ٢٠٢٢، متاح على موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث، عبر الرابط التالي: https://cutt.us/p7DMO.

(٣) انظر: د. نادية مصطفى، أفكار حول أبعاد استراتيجية حضارية من الذاكرة التاريخية لأفريقيا قارة الإسلام، قضايا ونظرات، العدد السابع والعشرون، أكتوبر ٢٠٢٢، متاح على موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث، عبر الرابط التالي: https://cutt.us/nuYN4.

لهذه الدورة للعامل الاقتصادي الناجم عن الأعباء المتراكمة لهذه الإمبراطوريات نتيجة التوسع الجغرافي[١]، فإن تفسيرات أخرى من منظور حضاري إسلامي -كما سبقت الإشارة- استدعت ما يتصل بالقيم والأخلاق وتجلياتها من عدمه في الصعود أو السقوط.

النموذج الرابع: أزمات الحربين العالميتين والحرب الباردة واستحكام أزمة النظام الرأسمالي العالمي وتداعياتها منذ بداية الألفية الثالثة

سرعان ما بدأ السحر ينقلب على الساحر منذ نهاية القرن التاسع عشر، منذ أن أفرزت الوحدة الألمانية من عقر دار أوربا، محفزات جديدة للصراع الأوربي-الأوربي الاستعماري الذي لم ينقطع أبدًا طوال قرون، متخذًا أشكالًا عدة بين إمبراطوريات متعاقبة سواء على ساحة أوربا أو خارجها.

- وانبثقت الأزمة من داخل أوربا ذاتها، وتبلورت خلال سنوات الحرب العالمية الأولى في شكل قروض ومعونات ومبيعات سلاح متدفقة من الولايات المتحدة لكل من الطرفين المتحاربين، حتى خرجت أوربا من الحرب، دولًا منتصرة وأخرى مهزومة، وقد تداعت اقتصادياتها وزاد اعتمادها على الولايات المتحدة.

- ورغم أن أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) قد بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، تحت تأثير تجدد الدماء في عروق الاقتصاديات الأوربية بعد عقد من تسويات الحرب العالمية الأولى، فإن تداعياتها على العالم لم تكن اقتصادية مالية فقط، ولكن عسكرية وسياسية بدرجة واضحة.

فلقد اندفعت اليابان تحت تأثير عواقب الأزمة نحو تدعيم التوسع الخارجي في شرق آسيا (الصين ومنشوريا) الذي وصل إلى قمته إبَّان الحرب العالمية الثانية، في نفس الوقت الذي بدأت فيه الصين تنفض عن نفسها آثار الانقسامات والامتيازات الأجنبية، وتحاول إعادة وحدتها التي تمَّت مع انتصار الثورة الشيوعية على الحركة الوطنية الصينية بعد حرب أهلية مدمرة.

بعبارةٍ أخرى، لم يعد النظام الدولي نظامًا أوربيًّا فقط، ولكن أضحى عالميًّا بمشاركة القوى غير الأوربية (الولايات المتحدة واليابان) التي مثلت تحديا اقتصاديًّا وعسكريًّا وسياسيًّا متزايدًا "للعصر الأوربي".

- في نفس الوقت، وتحت وطأة تسوية معاهدة فرساي ١٩١٩ على ألمانيا، انبثق من داخل أوربا تَحَدٍّ أيديولوجي واقتصادي وعسكري من عقر دار أوربا: النازية والفاشية. ولقد حال اهتمام فرنسا وبريطانيا بالسلام والرخاء دون الاستجابة السريعة المناسبة ضد النازية واستعداداتها العسكرية وطموحاتها القومية.

وألحقت سنواتُ الحرب العالمية الثانية بأرجاء العالم أزماتٍ اقتصاديةً متنوعة[٢]، وهكذا بدأت تتجلى في صورة معاصرة الآثار السلبية العالمية لأزمات وحروب النظام الرأسمالي. والجدير بالإشارة أن الدول الاستعمارية (فرنسا وبريطانيا) عبَّأت موارد مستعمراتها في الهند وأفريقيا -شمالها وجنوبها- لدعم مجهودها الحربي ضد ألمانيا في الحربين العالميتين؛ الأمر الذي زاد من سوء الأوضاع الاقتصادية في هذه

(١) انظر قراءة في هذا الكتاب ومنظوره الاقتصادي المادي مقارنة بالمنظور الحضاري الإسلامي للتاريخ وموضع القيم والأخلاق منه في: نادية مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن، مرجع سابق، الجزء الأول، ص٣٧ - ١١٢.

(٢) انظر على سبيل المثال آثار هذه الأزمات على اقتصاد مصر وحركتها الوطنية ضد بريطانيا في: طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥- ١٩٥٣، (القاهرة: دار الشروق، ط٢، ٢٠٠٢)، الباب الثالث (الحركة الوطنية والصراع الاجتماعي ١٩٤٨- ١٩٤٩) ص٢٥٥- ٣٠٨، الباب الخامس (عنفوان الصراع الوطني والاجتماعي ١٩٥٠- ١٩٥١)، ص٣٥٥- ٥٥٨.

الدول ولكن على النحو الذي اقترن بتصاعد المطالبة بالاستقلال[١].

- ومع تبلور الأبعاد العالمية للعلاقة بين أزمات الاقتصاد الرأسمالي وحروبه، الناجمة عن الصراع بين الدول الرأسمالية، سعيًا من كلٍّ منها للحفاظ على الهيمنة في الاقتصاد السياسي العالمي؛ تم وضع نظام مالي عالمي لإدارة النظام الرأسمالي العالمي وتوابعه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو نظام كرَّس القيادة الأمريكية لهذا النظام من خلال ثلاث مواد رئيسية نصَّت عليها اتفاقية بريتون وودز، وقامت على تنفيذها مؤسسات هذا النظام، هذه المواد الثلاث هي: تثبيت قاعدة الاعتماد على الذهب والتحويل من الدولار إلى ذهب، قابلية تحويل العملات الأساسية إلى ذهب، تأكيد أسعار الصرف الثابتة للعملات.

- ولقد بدأت أزمات دورة الهبوط في الاقتصاد السياسي الغربي العالمي تتوالى منذ السبعينيات، وكان لكل دورة من الأزمات سياقاتها السياسية والعسكرية[٢].

فلقد بدأ ظهور التحدي من الشرق (اليابان، الاتحاد السوفييتي، الصين الشيوعية)، على الرغم من كل مؤشرات التفوق الشامل لدى الولايات المتحدة (الإمبراطورية الجديدة وريثة أوربا الاستعمارية)، إلا أن مؤشرات التحدي بدأت تظهر أيضًا من عقر دار الغرب بعد أن أخذت أوربا تستعيد حيوية اقتصادياتها خلال ربع قرن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. واقترن بأزمات إعادة البناء الأوربي بعد الحرب العالمية الثانية أزمات مقاومة الاستعمار الاقتصادية والعسكرية، ثم موجات الاستقلال عن الاستعمار الأوربي وتصفيته عبر قارتَي آسيا وأفريقيا.

- ومن ثم بدأت حقبة جديدة من الأزمات الاقتصادية النوعية الإقليمية عبر أرجاء الدول الحديثة الاستقلال في ظل عمليات التحول الداخلية والإقليمية التي صاحبت عمليات بناء الدول الحديثة الاستقلال في ظل حرب باردة مستعرة ألقت بظلالها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي صاحبت هذه العمليات؛ حيث ظلَّت الأخيرة -وفي ظل عسكرة متزايدة الانتشار على صعيد هذه الدول- تتأرجح من استراتيجيات التنمية الاشتراكية إلى الرأسمالية، ومن ثم فشلت سياسات الاعتماد على الذات التي تألَّقت طموحاتها خلال الستينيات كسياسات عدم الانحياز والحياد.

- وخلال السبعينيات تداخلت ثلاث أزمات عالمية بوضوح شديد، أبرزت ما أضحت عليه عالمية أزمات الدول والنظم الرأسمالية في ثوب جديد (بعد ثوب الاستعمار التقليدي وتصفيته)، وهو ما سمِّي "النظام الاقتصادي العالمي الجديد". وشغلت الدعوات إليه ومبادرات تفعيله طيلة عقدين، وحملت جميعها مؤشرات لتحدي الهيمنة الأمريكية على النظام، إلا أن الولايات المتحدة استطاعت التكيف مع كل أزمة والخروج منها.

الأزمة الأولى: ما عُرف بأزمة قاعدة الدولار[٣]. والمقصود بها الأزمة التي صاحبت التدابير الاقتصادية التي قادها الرئيس الأمريكي نيكسون ١٩٧١ من طرفٍ واحد، والتي أدخلت تعديلات على قواعد بريتون وودز، وذلك بإلغاء قاعدة التحويل الدولي المباشر من الدولار

(١) انظر تفاصيل هذه العلاقة بين الأبعاد السياسية والاقتصادية في الفترة (١٩١٤- ١٩٤٥)، (في) د. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة، ٢٠٠٢).

(٢) انظر تفاصيل العلاقات الاقتصادية الدولية وأبعادها السياسية في:

ملف خاص من مجلة الفكر الاستراتيجي العربي: "العالم الثالث من الحرب الباردة إلى الحرب الباردة الجديدة"، أكتوبر١٩٨٦. ونُشرت في إطاره دراسة د. نادية محمود مصطفى بعنوان: القوتان الأعظم والعالم الثالث (من الحرب الباردة إلى الحرب الباردة الجديدة).

(٣) حول موضع هذه الأزمة من علاقة الولايات المتحدة بالنظام العالمي المالي: انظر على سبيل المثال: John Authers، ماذا حدث بعد انفصال نيكسون عن الذهب منذ ٥٠ عامًا؟ ١٧ أغسطس ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/CbKT0.

إلى الذهب.

ومع فشل كافة الإصلاحات في إعادة العمل بالقاعدة، فرض الأمر الواقع الأمريكي نفسه على النظام المالي العالمي منذ ١٩٧٣، حيث ظل العمل بهذا النظام قائمًا منذ ذلك الوقت؛ أي عدم التحويل المباشر من الدولار إلى الذهب، ومن ثم سرى نظام تعويم العملات الورقية وعدم ثبات سعر صرفها مقارنةً بالدولار. وترجع تلك التدابير من طرفٍ واحد إلى انخفاض احتياطي الذهب الموجود لدى الولايات المتحدة من ناحية، ومن ناحيةٍ ثانية انخفاض نصيبها من التجارة الدولية، وأعباء حرب فيتنام على الاقتصاد الأمريكي من ناحيةٍ ثالثة.

ولذا كانت هذه الأزمة مؤشرًا على بداية مواجهة الاقتصاد الأمريكي صعوبات، بعد أن وصل إلى ذروته عقب نهاية الحرب العالمية الثانية.

والأزمة الثانية: هي أزمة تأميمات البترول العربي في ليبيا والعراق (١٩٧٠- ١٩٧١)، ثم الحظر البترولي الشامل الذي صاحب ودعم حرب أكتوبر ١٩٧٣. ولم تقتصر آثار هذا الحظر، ثم ارتفاع أسعار البترول بعد إلغائه، على الغرب فقط، ولكن على دول العالم الثالث، على نحو ترتبت عليه أزمات اقتصادية ومالية منتشرة.

وإذا كانت المراكز الغربية قد استطاعت بدرجاتٍ متفاوتة التكيُّف مع هذه الأزمة وتوابعها، فإن العكس حدث مع الجنوب. ولم تنجح الدعوات بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد سواء على مستوى حوار الشمال الجنوب، أو الجنوب -الجنوب[١] (القروض، الاستثمارات، التكنولوجيا، التجارة) في الاستجابة لمطالب الجنوب بنظام أكثر عدالةً وتكافؤًا. وظلت اقتصاديات الدول النامية -المتخلفة- ترفل في الأزمات الهيكلية الناجمة عن الفشل الداخلي في ظل العسكرة أو الاستبداد من ناحية وروابط التبعية للنظام الرأسمالي من ناحية أخرى. فلم تكن أزمة حظر البترول وأسعاره منبعها الدول المنتجة فقط، ولكن الرغبة في التحرر من قيود الشركات الكبرى السبع المالكة لحقوق التنقيب والإنتاج.

ولم تتوقف بعد ذلك الأزمات المالية والاقتصادية، وخاصةً في دول الجنوب، الناتجة عن الخلل في نظام الإمدادات البترولية أو الأسعار، وخاصة في ظل الحروب الإقليمية مثل: الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨١ - ١٩٨٩)، وحرب الخليج الأولى (١٩٩٠ - ١٩٩١)[٢].

الأزمة الثالثة: أزمة تشديد العقوبات والمواجهة مع الاتحاد السوفييتي في فترة الحرب الباردة الجديدة، أو بمعنى آخر حرب تصفية الاتحاد السوفييتي وتفكيكه (١٩٨٥ - ١٩٩١). وكانت السياسات الأمريكية، ومن ورائها الأوربية الغربية، ذات آثار واضحة على شرق أوربا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي، وهو الأمر الذي مثَّل أحد أضلع المنظومة المركبة لانهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة بلا حرب، وبداية ما عُرف بعصر الهيمنة الأمريكية الأحادية (١٩٩١ - ٢٠٠١). فلقد كان الاقتصاد في قلب هذه المنظومة[٣].

- **وفي ظل هيمنة أحادية أمريكية (١٩٩١- ٢٠٠١) ثم بداية تراجعها (٢٠٠١- ٢٠١٦)**، مع استمرار المقاومة للحفاظ على الهيمنة الغربية بصفة عامة وفي قلبها الهيمنة الأمريكية، توالت أيضًا أزمات عالمية ولم تنتهِ أبدًا مسلسلات الأزمات النوعية والجزئية، بل حَمِيَ وطيسها مع احتدام استخدام أدوات القوة العسكرية الصلدة الأمريكية لتأكيد هذه الهيمنة الأحادية والحفاظ عليها في مواجهة تأكد

(١) انظر على سبيل المثال:

زينب عبد العظيم محمد، العلاقات بين دول الجنوب- الجنوب، دراسة سياسية في دور البترول في علاقات الدول النامية البترولية وغير البترولية (١٩٧٣-١٩٨٥)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩، إشراف أ. د. نادية محمود مصطفى، أ.د. ودودة بدران.

(٢) د. أحمد الرشيدي (محرر)، الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١).

(٣) انظر رؤية كلية عن هذه المنظومة المركبة في: نادية مصطفى، عرض كتاب "أزمة الحرب الباردة: أفكار حول تاريخ الحرب الباردة وحول أسباب نهايتها، المستقبل العربي، المجلد ٢٠، العدد ٢٢٢، أغسطس ١٩٩٧، صص١٣٧ - ١٤٥.

صعود التحدي من الشرق، والتحدي أيضًا مما عُرِف بالإرهاب العالمي أو الثورات العربية والحروب عليها من جانب الثورات المضادة.

ومن تداعيات حرب الخليج الأولى (١٩٩٠ - ١٩٩١): الحصار الاقتصادي لنظام صدام حسين، الذي عانى منه ملايين من الشعب العراقي في أزمة اقتصادية طاحنة لم تنَل من الإنسان العراقي فقط ولكن من مقدرات دولته البترولية والزراعية والصناعية. وإذا كانت هذه أزمة محدودة النطاق، إلا أن تداعياتها على النظام العربي كله كانت شاملة وممتدة، في نفس الوقت الذي كان النظام الرأسمالي العالمي يحتفل بانتصار نموذجه الحضاري على نظيره المعادي الشيوعي. وفي نفس الوقت الذي أخذت فيه أيضًا اقتصاديات دول الجنوب تلهث وراء قطار العولمة الاقتصادي (سياسات الليبرالية الجديدة).

ومن الدلائل الأولى المبكرة في الثمانينيات على عواقب هذا النمط من التنمية الليبرالية في دول الجنوب (مع عدم توافر مقوماتها الرشيدة) ما عُرف **بأزمة ديون أمريكا اللاتينية**، التي ضربت الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا، وكانت فاتحةً لتحولات في الاستراتيجيات التنموية للدول اللاتينية بعد أن رزحت اقتصادياتها تحت أعباء الروابط الرأسمالية المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. واقترنت هذه التحولات الاقتصادية اللاتينية بدورات من تداول السلطة بين اليمين واليسار بعد أن استقرت مرحلة الانتقال الديمقراطي ووأد الانقلابات العسكرية برعاية أمريكية.

ولم تكن **أفريقيا** بعيدة بدَورها عن الأزمات الاقتصادية الحادة التي أفشت الجوع حتى الموت، ولم تكن الطبيعة بمفردها المسئولة؛ فلم يكن التصحر والجفاف نتاج الطبيعة فقط، ولكن نتيجة السياسات الفاشلة في إدارة هذه الأمراض المزمنة التي لم تفاجئ القارة، سواء في ظل انقلابات عسكرية أو حروب أهلية قبلية أو طائفية أو تدخلات خارجية وروابط تبعية رأسمالية ظلت تفرّغ أفريقيا من ثرواتها المعدنية بل البشرية كذلك، ودون مواجهة حقيقية لأزمات أفريقيا الهيكلية بالأساس.

وفي المقابل، في أقصى جنوب شرق آسيا، كانت ماليزيا نموذجًا حيًّا من العالم الإسلامي يؤسس ويحصد نتاج استراتيجية تنموية حضارية طيلة عقدين من منتصف السبعينيات، حتى كان ما عُرِف بأزمة جنوب شرق آسيا المالية (١٩٩٧ - ١٩٩٨) التي عصفت -تحت تأثير مناورات رءوس الأموال الأجنبية بالأسواق الماليزية، ليس بالنموذج التنموي فقط ولكن بالنموذج السياسي أيضًا (نظام مهاتير محمد)، وعلى نحوٍ أوقف أو عطَّل من استمرار نمو هذا النموذج على نحو كان يمكن أن يغير التوازن في جنوب شرق آسيا بين ما هو مالاوي وما هو صيني بصورة أو بأخرى[١].

- **وفي العقد الأول من الألفية الجديدة (٢٠٠١- ٢٠١١)، وفي ذروة النشوة الغربية الرأسمالية بالانتصار على النموذج السوفييتي الشيوعي، استمرت الاستراتيجية الغربية بقيادة أمريكية في تحصين "الهيمنة الأحادية" من التهديدات والتحديات.**

فبعد موجة تحديات البلقان وأوربا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى والخليج والصراع العربي الإسرائيلي في التسعينيات، وجميعها كانت ذات أبعاد تعكس تأزُّمًا اقتصاديًّا إقليميًّا، قفزت إلى الصدارة حربان إقليميتان دمويتان: العدوان الأمريكي على أفغانستان ٢٠٠١ ثم على العراق ٢٠٠٣. ورغم التركيز على أبعادهما العسكرية والسياسية بالأساس، فإن أبعادهما الاقتصادية لم تكن أقل خطورة، وخاصةً بالنسبة لشعوب هاتين الدولتين وجوارهما الإقليمي[٢]. في المقابل، استمر المجتمع الصناعي العسكري الأمريكي والغربي في الإنتاج والضخ

---

(١) حول هذه الأزمة انظر: سلوى دعادر -إشراف: د. زينب عبد العظيم، الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا بين حالتي ماليزيا وإندونيسيا، حولية أمتي في العالم (١٩٩٨)، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩).

(٢) انظر عددين من "أمتي في العالم" عن الحربين:

- تداعيات اليوم الأمريكي: الحادي عشر من سبتمبر، أمتي في العالم، العدد الخامس، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٣).

- الحرب على العراق وتداعياتها على الأمة، أمتي في العالم، العدد السادس، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٥).

في هاتين الحربين، وهذا رغم كل الانتقادات من الداخل الغربي لعواقب هاتين الحربين على أعباء الاقتصاد الأمريكي وإنهاك قدراته، ناهيك بالطبع بالوجه الآخر للانتقادات الخاص بأهداف وغايات هاتين الحربين المتصلة بالتوازن العالمي.

- وفي مقابل هذه الأزمات الاقتصادية النوعية التي كان يتم استدعاؤها أحيانًا بوازع "الإنسانية" فقط، ارتفعت الأبواق عاليًا وبشدة وباستمرار مع **أزمة ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ المالية**، وهي نتيجة أزمة انهيار سوق العقارات في الولايات المتحدة وتداعياتها على البنوك والشركات المالية الكبرى. إنها في واقع الأمر أزمة في مركز النظام العالمي، ولما لهذا المركز من تأثيرات خارجية أضحت أزمة عالمية سرعان ما تم التكيف معها أمريكيًا وتجاوزها في موجة جديدة من موجات تكيف النظام الرأسمالي مع أزماته، وليبدأ خطوات تالية في مسيرته بعد أن سحقت الأزمة في طريقها مصالح الطبقة المتوسطة في أمريكا وخارجها.

- والمشهد الأخير الذي يمكن التوقف عنده **مشهد العقد (٢٠١١- ٢٠٢٠)**، وهو يقدم المزيد من المؤشرات عن تكاثر أزماتنا وتفاقمها -في الجنوب بصفةٍ عامة، والعالم الإسلامي بصفةٍ خاصة- تحت وطأة تزايد التدخلات الغربية الرأسمالية بأدوات القوة الصلدة والمرنة على حد سواء؛ ولو عبر استمرار عشرات الحروب الأهلية والهجرات ذات الآثار الاقتصادية والمالية والاجتماعية المدمرة على شعوبٍ عدة.

فلقد كانت موجات الثورات العربية والحروب المضادة عليها، منذ ٢٠١١ وحتى الآن[١]، والتي تحولت إلى حروب أهلية ممتدة في سوريا واليمن وليبيا والسودان، ذات آثار اقتصادية واجتماعية مدمرة على شعوب هذه المنطقة[٢]، كانت تلك التطورات في نفس الوقت الذي تصاعد فيه العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني الذي لم تتوقف مقاومته رغم حصار غزة ورغم تفاقم الاستيطان والقسر في الضفة الغربية. ولم تكن العواقب الاقتصادية والاجتماعية بالهينة على هذا الشعب رغم استمرار مقاومته... ولا تحوز هذه الأبعاد الاقتصادية المتأزمة الانتباه الدولي اللازم إلا بقدر ما يصدر أحيانًا من صوت لمنظمات الأمم المتحدة أو منظمات المجتمع المدني الدولي الإغاثية. وفي المقابل، لا تتوقف التحليلات والتحذيرات والتهديدات أحيانًا حين يتصل الأمر بسياسات الإقراض والاستثمار الغربي في دول هذه المنطقة. فلقد وصلت هذه الدول جميعها وغيرها من دول الجنوب في آسيا وأفريقيا، إلى حافة الهاوية الاقتصادية نتيجة ارتفاع القروض والعجز عن السداد وتقييد المنح والمعونات، فضلًا عن تراجع الاستثمار الخارجي ووضع شروط مجحفة لعودته تصل إلى "شراء أصول دول ومراقبة الدين الخارجي"[٣].

ولقد كانت **أزمة كورونا**[٤] **من ناحية والحرب الروسية على أوكرانيا من ناحيةٍ أخرى** ذات عواقب اقتصادية وخيمة على جميع هذه الاقتصاديات المنهكة أصلًا، ليس بسبب الثورات فقط ولكن بسبب السياسات الفاشلة في الدول، التي وإن لم تندلع فيها حروب أهلية،

---

(١) انظر عددين من فصلية "قضايا ونظرات" عن الأوضاع الإقليمية العربية في هذا الإطار:

-"شبكة التحالفات والتحالفات المضادة الراهنة في المنطقة العربية"، فصلية قضايا ونظرات، العدد العاشر، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، يوليو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/HyCDlJu.

- "حال ومآل مجتمعاتنا بعد سبع سنوات من الثورات وتوابعها"، فصلية قضايا ونظرات، العدد الحادي عشر، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/ELT1TPz.

(٢) انظر حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية في هذا السياق: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، ماذا تبقى من الربيع؟ مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية (دراسة حالة مصر وتونس والمغرب)، ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/jj0makQ.

(٣) انظر ملف العدد "الأزمة الاقتصادية وتداعياتها: أزمة مركبة".

(٤) انظر: مركز الحضارة للدراسات والبحوث (تحرير)، د. نادية مصطفى (تقديم)، جائحة كورونا: سياسات وأزمات عالمية وإقليمية، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢١)، متاح على Kindle amazon عبر الرابط التالي: https://2u.pw/vtrqH39.

إلا أن استراتيجياتها الاقتصادية الفاشلة حالت دون تفادي الآثار الخارجية السلبية المتفاقمة. وما كان للخارج أن يتمكن إلا إذا مكَّنه الداخل من ذلك. هكذا يقول لنا التاريخ.

بعبارة أخرى، مع بداية العقد الثالث من الألفية الثالثة انجدلت الأزمات الاقتصادية الداخلية والإقليمية التي تمتد عبر أرجاء العالم مع أزمة اقتصادية عالمية بدأت بالكورونا، واستمرت مع "حرب أوكرانيا" التي يمكن وصفها بأنها إرهاصات الحرب العالمية الثالثة.

- **وهنا ارتفع الحديث عن عالمية الأزمة لأنها تضرب "الكبار"، وتختبر التحولات العالمية وتوازنات القوى الدولية الجديدة.**

حيث أضحت مصادر الغاز والطاقة لأوربا محل تهديد على نحوٍ يختبر السياسات الجماعية الأوربية وفعاليتها، وحيث أضحى الدولار يواجه تحديه الأكبر مع تغير مؤشرات الاقتصاد الأمريكي نحو "انحدار"، سواء داخليًّا أو خارجيًّا: مثلًا أكبر مديونية لأمريكا في تاريخها، وحيث أضحى الاقتصاد الروسي يُحارب الحصار الغربي بأدوات وسياسات وتحالفات جديدة، وحيث تأكدت مركزية الدور الصيني الإقليمي والعالمي في تحدي الولايات المتحدة، اقتصاديًّا وأمنيًّا، وفي اختبار مدى تماسك عُرى العلاقات الأورو-أطلنطية ... إن جميع هذه الأبعاد الأوربية، الأمريكية، الروسية، الصينية، هي أضلاع مربع السياسات العالمية الراهنة التي تمر بتحولاتٍ مفصلية.

ودائمًا -كما يقول لنا التاريخ- مثل هذه المراحل الانتقالية بين نظامين عالميين والتحولات من هيكل قوة عالمية إلى آخر، تشهد علاقة وطيدة من التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية العالمية، وفي قلبها نظائرها الإقليمية وعبر الإقليمية ذات الصلة. فلنقارن -مثلًا- بين هذه السنوات منذ ٢٠٢٠ وبين ما قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية وخلالهما، من حيث المؤشرات الاقتصادية العالمية: (مثلًا التدفقات المالية بكافة أنواعها)، ماذا ستقول لنا هذه المقارنة عن الأزمة الراهنة: موازين التجارة الدولية، مبيعات السلاح، التحالفات الاقتصادية الغربية (الاتحاد الأوربي، ومنظمة التعاون الاقتصادي الغربي، مؤسسات النظام المالي الرأسمالي ... في مقابل الأخرى الصاعدة: البريكس -مثلًا- وطموحاته الحالية وعلى رأسها استبدال صندوق عملة جماعية جديدة بالدولار رمز الهيمنة الأمريكية)، نموذج السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية العالمية لكلٍّ من المراكز الدولية المتنافسة، أنماط إدارة الصراعات العالمية بينهم ووزن الأدوات الاقتصادية على صعيدها.

- وفي المقابل، وكالمعتاد تتسارع وتيرة السياسات الإصلاحية أو التكيفية للنظام الرأسمالي الغربي العالمي، سواء على مستوى المركزيْن الأوربي والأمريكي أو على مستوى العلاقات بينهما ومع غيرهما من الحلفاء في الشرق والغرب...

وتتعدد المؤشرات على الأبعاد المتحاضنة لهذا التكيف، ولعلَّ أحدثها مثلًا:

- مؤتمر باريس في يونيو ٢٠٢٣ عن إصلاح النظام المالي العالمي استجابةً لأزمة ديون الجنوب (قارن مع نظرائه، نادي لندن ونادي باريس، في أواخر السبعينيات...).

- ومؤتمر ميونخ السنوي للأمن الدولي ٢٠٢٣، ومناقشته مشاكل الدفاع العسكري الأوربي التي كشفت عنها تحديات حرب أوكرانيا...

- مفاوضات توسيع حلف الأطلنطي شرقًا، ومؤتمر الناتو الدوري في لتوانيا (يوليو ٢٠٢٣).

- مظاهرات باريس (يونيو-يوليو ٢٠٢٣)، ضد العنصرية في فرنسا كموجة ثانية بعد موجة مناظرة في الولايات المتحدة في نهاية إدارة ترامب. وهاتان الموجتان من مؤشرات أزمة الديمقراطيات الغربية من داخل مجتمعاتها. والتي فجرتها عوامل عديدة من بينها موجات الهجرة المتتالية عبر نصف قرن التي أيقظت العنصرية الهيكلية في مجتمعات أوربية.

إن هذه الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية المتلاحمة دليل على أنها أزمة حضارية شاملة يمربها النظام الرأسمالي العالمي. ويزيد من وطأة هذه الأزمة الثلاثية ما أصاب حاضنتها الأخلاقية القيمية من تدهور:

الحقيقة أنه لا تكف الأقلام الناقدة عن الكشف عن لا أخلاقيات الممارسات الرأسمالية منذ بدايات هذا النظام وعبر حلقاته المتوالية تاريخيًّا، ليس تجاه شعوب العالم فقط، ولكن تجاه شعوب الغرب الرأسمالي نفسه، حيث تسود الممارسات مقولتَا "البقاء للأقوى" والغاية تبرر الوسيلة، والأولوية للمصالح والقوة ولا موضع للأخلاق في حماية الأمن والمصالح... وغيرها من مقولات الوضعية الواقعية التي جسَّدتها عموم الخبرة الحضارية الغربية.

إلا أن الأمر ومنذ عقود، أضحى يتَّصل بأخلاقيات وقيم وأعراف "الناس" على الصعيد الفردي والمجتمعي، حيث يتم الإسقاط المتوالي لأركان "الفضيلة" ليس الدينية فقط، ولكن "الإنسانية" بصفة عامة. الأمثلة عديدة ومتراكمة عن مسار هذا الانحدار الأخلاقي المصاحب للأزمات الاقتصادية الرأسمالية (ما الفارق مع نظائرها في الخبرة الحضارية الإسلامي السابق تناولها؟)

ولقد وصل هذا المسار إلى ذروته الراهنة، مع تقنين زواج الشواذ والتربية وَفق ما يسمَّى ثقافة اختيار النوع. فضلًا عما يتصل بالذكاء الاصطناعي وأبعاده الأخلاقية والإنسانية.

إذا كان النموذج الحضاري الإسلامي قد ارتبطت أزماته ومسار انحداره بضعفٍ اقتصادي ومالي إلى جانب السياسي والعسكري، فضلًا عن تدهور أخلاقي وقيمي، فماذا عن هذا النظام الرأسمالي العالمي الذي تزداد عناصر قوته المادية وتتهاوى نُظمه الأخلاقية والقيمية... ما المآل بالنسبة له وللعالم؟

وأمام هذا النظام الرأسمالي العالمي الذي تتصارع أبعاده الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأخلاقية، في محاولة للخروج من المرحلة الراهنة لأزمته المعاصرة، نجد جنوبًا تصارع نظمه -وخاصةً الفاشلة- من أجل البقاء، ولو على حساب دمار الشعوب. إنه جنوب تلفظ نظمه المتحجرة أنفاسها، ولكن تظل مراكز مضيئة منه تقاوم من أجل النهوض والتجدد الحضاري الشامل.

فمن أين الخلاص له من مأزق أزماته الداخلية، وتداعيات الأزمات العالمية المتلاحقة عليه؟

هل ساعدت القراءة في هذه الدراسة للأبعاد الحضارية للذاكرة التاريخية للأزمات الاقتصادية للنظامين المتتاليين العالميين الإسلامي ثم الغربي الرأسمالي في البحث عن إجابة: على ضوء فقه أدق للواقع، وعلى ضوء رؤية تجديدية للفكر، وعلى ضوء إجراءات ووسائل تطبيقية أكثر فعالية ورشادة؟

الخاتمة: كيف المخرج؟

إذا كانت أوربا القارة العجوز تحاول في أطرها الجماعية النجاة بنفسها من ضغوط الداخل والخارج على حدٍّ سواء، وإذا كانت الولايات المتحدة تحارب بكافة الأسلحة دفاعًا عن الهيمنة انطلاقًا من القوة الصلدة المغلفة بقوةٍ ناعمة، وإذا كانت روسيا تتشبَّث في إطار قومي أصولي بطموحات استعادة المجد السابق، مهما كانت التكلفة. وإذا كانت الصين تسير بتؤدة الثعبان وقوة التنين تبني تحالفات وقواعد قوة منتشرة بأساليب القوة الناعمة أساسًا المحاطة بأساليب القوة الصلدة...

إذن، أين المخرج أمام العالم الإسلامي في قلب الجنوب اللاهث؟ أين المخرج من الأزمة الاقتصادية المالية العالمية التي اندلعت من مركز النظام الرأسمالي، والتي تقترن (مثل سابقاتها التاريخية) بمشهد للتحول العالمي والانتقال نحو نظام عالمي ذي هيكل قوة جديد وأجندة قضايا عالمية جديدة وأدوات قوة شديدة التغير في عصر الذكاء الاصطناعي. وفي الوقت نفسه الذي تلتحف فيه العنصرية والقومية والأيديولوجيا الرأسمالية والأصوليات الدينية بأردية متغيرة لتلائم العصر....

في وسط كل تلك السياقات، لم تتوقف أنماط المقاومة الحضارية للشعوب للخلاص من قيودٍ عديدة، ومن أجل عالم أكثر إنسانية وعدالة.

لا تكفي خبرات القرون الخمسة الأخيرة بمفردها ودلالاتها المعاصرة لتقديم إجابة وافية، فإن الذاكرة التاريخية للأبعاد الحضارية للأزمات امتدَّت بنا إلى القرون العشرة الأسبق. والدلالات المعاصرة لخبرات هذه القرون بدورها ذات أهمية بالنسبة لحال ومآل العالم الإسلامي الراهن. وتتلخص هذه الدلالات في الآتي:

أنماط أزمات عالم المسلمين في مراحل الصعود والتراجع، ووَفق الرؤية الإسلامية ليست أنماطًا صاعدة أو هابطة فقط، فهي أنماط شرطية؛ أي تتتابع وَفق سنن شرطية، سواء فيما يتَّصل بأسبابها أو آثارها أو سبل علاجها.

- وهي ليست اقتصادية بحتة أو قيمية بحتة. وهي ليست اقتصادية منعزلة عن سياقاتها الاجتماعية والسياسية والثقافية، كما أنها ليست نتاج ضغوط خارجية فقط، ولكن عوامل داخلية بالأساس (طبيعية وبشرية)؛ ذلك لأنها أزمات تتفاعل أسبابها في تحاضن دائري، كما أن الأبعاد القيمية الأخلاقية حاضرة إلى جانب الأبعاد المادية.

- قد كانت الأزمات حاضرةً في مراحل الصعود بقدر حضورها في مراحل التراجع أو الهبوط، ومناط الاختلاف بالأساس كان في نمط ومناط الاستجابة، فهو من الداخل، وكان حاضرًا قويًّا قادرًا على إدارة التحدي في المِصر الواحد أو بين الأمصار لعلاج الأسباب الداخلية بالأساس (طبيعية، حروب، فساد). ولم تكن تأثيرات الخارج معجزة أو مانعة عن مواجهة الأزمة؛ حيث لم يكن اقتصاد الأمة في مرحلة الصعود يعتمد على الخارج، ولم يتوقف نموه -بحكم طبيعته- على امتدادات خارجية، عكس النظام الرأسمالي منذ نشأته.

بعبارةٍ أخرى، بقدر استقلال وقوة نُظمنا الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة الصعود الحضاري كانت قدراتها على الاستجابة لوطأة الأزمات وتجاوزها كبيرة. إلا أنه كلما تناقصت وضعفت الاستقلالية والقوة والوحدة زاد اندماجنا في اقتصاد عالمي (ولو بالتدريج منذ أربعة قرون)، واستحكمت روابط تبعيتنا لنظامٍ رأسماليٍّ عالمي. ومن ثم أضحت أزماتنا تأخذ منحًى آخر يتأثر بقوة بالخارج، وإن ظل المحك هو الداخل وما آل إليه تحكُّم قوى الفساد والظلم والاستبداد المتحالفة مع قوى ومصالح الخارج على الأوطان. ومن هنا تراكم الفشل في التصدي للأسباب الداخلية والخارجية لأزماتنا.

ولذا؛ من الجدير بالتذكرة أن "الخارجي" ليس هو السبب الأصيل في أزماتنا الاقتصادية، على امتداد أوطان ودول الأمة، فلقد كان حاضرًا دائمًا بتهديداته وتحدياته عبر تاريخنا، تاريخ مراحل القوة والوحدة، ولكن استطعنا بدرجات متنوعة إدارة أزماتنا وتحييد تدخلاته العسكرية والثقافية بل الاقتصادية أيضًا، وذلك بفضل منظومات أدوات وكيانات الداخل وأدوارها الحضارية، ولو في ظل ملك عضود.

ومن ثم، فإن وزن تأثير الخارجي على أزماتنا الحضارية لا يقاس بطبيعته فقط، ولكن مقارنةً بطبيعة الداخل، فإن الأخير هو مناط المقاومة للأزمات أو الاستكانة للتدخلات الخارجية لتوظيفها.

وفي المقابل، فإن أزمات النظام الرأسمالي العالمي -الذي اتَّضح كيف أن امتداداته الخارجية هي مناط استمراره قويًّا- تخضع بدَورها لتفسيرات متعددة وسيناريوهات متنوعة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مآلات النظام ذاته الذي دخل مرحلة خبو وتراجع في هيمنته ومركزية قيادته الغربية-الأمريكية. ومن ثم دخول العالم مرحلة تداول حضاري جديدة من حضارة غربية رأسمالية إلى حضارة...؟

إن مشاركة أمتنا العربية الإسلامية في عملية التداول الجارية الآن تتطلب شروطًا سننية عدة ليتحقق من جديد النهوض الحضاري لهذه الأمة. فهي أمة باقية، وليست كالأمم الأخرى تنوء الآن بالأزمات الطاحنة، أزمات تمثل ذروة منحنى التدهور المستمر منذ خمسة قرون. والعامل المحفز والمستمر لهذا الانهيار الحضاري الآن هو الظلم والفساد وعدم الشرعية السياسية للنظم، والتآكل الأخلاقي

والقيمي للمجتمعات، في ظل تفشي الجهل والفقر والمرض. ومن ثم، فإن إصلاح الإنسان، وليس ضخ الأموال، هو مناط التجديد الحضاري وحل الأزمات الحضارية وفي قلبها الأزمات الاقتصادية.

ولقد تعددت الكتابات الفكرية والأكاديمية الراهنة[١] عن "المنهاجية الإسلامية ومعالجة الأزمة الاقتصادية العالمية"، "الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمة العالمية"، "دور النظام والمؤسسات المالية الإسلامية في حماية الاقتصاديات الإسلامية من الأزمات"، "الاقتصاد الإسلامي كبديل عن الاقتصاد الرأسمالي في حل الأزمات الاقتصادية"، "الحل الإسلامي لأسباب الأزمة الاقتصادية العالمية"... إلخ. ولكن يظل السؤال قائمًا: أين موضع هذه الدراسات من التطبيق الفعال والتأثير الملموس؟ ولماذا رغم تعدد الاجتهادات ما زلنا نخوض -شعوبًا ونظمًا- في بحور الأزمات المتعاقبة التي تهدد أجيالًا قادمة ثقافيًا وصحيًا وتعليميًا، بل وجوديًا؟ هل لأن جميعها ما زالت أفكارًا نظرية لا متسع لتطبيقها لأسبابٍ كثيرة وعلى رأسها الأسباب السياسية، أم لأنها تركز على علاج أزمة النظام الرأسمالي في حين يجدر الاهتمام بمناطنا الداخلي أولًا؟

ومن ثم، نظل ندور في حلقاتٍ مفرغة ونحن نجتهد لفهم "الأزمة العالمية الراهنة"، دون أن نعمل لكسر هذه الحلقة المفرغة لإخراج العالم كله من أسر هذه الرأسمالية المتوحشة التي تفترس الإنسان في كل مكان في العالم، لدرجة وصلت بنا الآن إلى مواجهة سيناريوهات قوى عالمية، منظورة وغير منظورة، تتحدث صراحةً عن أن تخفيض عدد سكان الكرة الأرضية ضرورة حتمية وبأساليب متنوعة. هل منها أزمات الأمراض العابرة، والمجاعات المتراكمة والممتدة، والحروب الأهلية الطاحنة عبر الأقاليم.... إلخ ؟!

لقد قدم لنا أعلام تراث فلسفة التاريخ الإسلامي، أمثال الأسدي، المقريزي، ابن خلدون، مسالك العلاج بقدر ما قدموا شروحات الأسباب (كما سبق البيان)، وقدم لنا أعلام الفكر الإسلامي الحضاري المعاصر تراكمًا اجتهاديًا منضبطًا بظروف العصر عن الأسباب والمخارج أيضًا[٢].

وبالطبع تنوع هؤلاء الأعلام من حيث الأولويات: سياسية، أم اقتصادية، أم تربوية... ولكن اجتمعوا بوضوح على أولوية الداخل، وعلى أولوية القيم والأخلاق والوعي الحضاري بالذات والتجديد.

أُضيف هنا خلاصة لما سبق تناوله بمزيد من التفصيل[٣]: أن التغيير العالمي من أجل عالم أكثر عدالة وإنسانية ليس مطلب شعوب العالم الإسلامي فقط، بقدر ما هو مطلب شعوب العالم أجمعها... وهذا يتطلب رؤية شاملة حضارية تؤكد اندماجية وتكاملية ثلاثية (القوة - القيم - المصالح) على مستوى الأمم والجماعات والشعوب وليس الحكام والساسة وأصحاب الثروات والعسكر فقط.

فهذه الرؤية الحضارية الشاملة للتغيير تتسع لكثير من مساحات وفرص العمل والتأثير من "غير الكبار"، ومن خلال إعادة النظر في أدوات وعناصر القوة القادرة على إحداث تغيير وتجديد في الأمم وعبر حدودها.

إن الغاية في العالم الإسلامي هي الإصلاح وليس التغيير العنيف الدموي الاستئصالي، والحاجة ماسة إلى دولة تقود مشروع النهوض

---

(١) انظر على سبيل المثال، د. رفعت العوضي، ود. نادية مصطفى (تنسيق علمي وإشراف)، أسامة أحمد مجاهد وأمجد أحمد جبريل وعلياء وجدي (مراجعة وتحرير)، أعمال مؤتمر "الأمة وأزمة الثقافة والتنمية"، (جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بالاشتراك مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ومركز الدراسات المعرفية، ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٧).

(٢) انظر: د. نادية محمود مصطفى، نحو بناء مشروع استراتيجي لنهوض حضاري وسطي .. دراسة استكشافية في مشروعات نهضة الأمة، في: مشروع النهوض الحضاري ونماذجه التطبيقية، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، الخرطوم: منتدى النهضة والتواصل الحضاري، ٢٠١١)، (الجزء الأول).

(٣) د. نادية مصطفى، الهيمنة العالمية: من مداخل اقتصاد سياسي دولي مقارنة، قضايا ونظرات، العدد السادس، يوليو ٢٠١٧، ص١٦-١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/vLaBcOW.

والتجديد، على مستوى الأوطان وعبر الأقاليم، حتى يعم الأمة كلها، والحاجة أمسُّ إلى نموذج حكم رشيد، يستند إلى شرعية ومشروعية من المجتمع ويستند إلى عناصر قوة اقتصادية وعسكرية تكون قادرة على تحقيق استقلالية تفاعلية مع الدول الأخرى.

الحمد لله

يوليو ٢٠٢٣

ملف العدد

أزمة اقتصادية عالمية وتداعيات مركبة: رؤية حضارية

الحرب التجارية الأمريكية - الصينية والتنافس على الهيمنة الاقتصادية

د. نسيبة أشرف*

مقدمة:

تبدو العلاقات الأمريكية الصينية أقرب للمواجهة منها إلى المنافسة في الآونة الأخيرة، وهو ما دفع الكثيرون للحديث بأن العالم على أعتاب حربٍ باردةٍ جديدةٍ توشك أن تندلع بين القوتين الاقتصاديتين العظميين، والتي تتجلى أبرز مظاهرها في السنوات الأخيرة في حرب تجارية ضارية تتهم فيها الولايات المتحدة الصين بالقيام بممارسات تنتهك قواعد منظمة التجارة العالمية، وترد عليها الصين برفضها للهيمنة ولعقلية الحرب الباردة التي تتعمد إثارة التوترات(١). ومن ثم، يتبادل أكبر اقتصادان في العالم فرض رسوم جمركية على بضائع بعضهما البعض تصل قيمتها لمليارات الدولارات. وبينما تنشغل العديد من الاتجاهات الأكاديمية والسياسية بمدى فعالية أو عجز التعريفات الجمركية في تحقيق نتائجها وتأثيرها على اقتصاد الدولتين، ومدى نجاح أو فشل آليات الاعتماد المتبادل في تذويب الخلاف بين الاقتصادين العالميين في ظل انعدام الثقة بينهما، يُرجع البعض الأسباب الحقيقية لتلك الحرب التجارية إلى التنافس على الهيمنة الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، والذي يرافقه تنافس عسكري وجيوسياسي، وحتى تنافس على تقديم أنماط مختلفة للقيادة الإقليمية والعالمية.

لقد شهدت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين عبر تاريخها العديد من التقلبات والمنعطفات، تمثل آخرها في الأزمة التي يُمكن وصفها بالحرب التجارية. ففي عام ٢٠١٨، رفعت الولايات المتحدة -دون تمهيد- التعريفات الجمركية على ما يقرب من ٥٠٪ من الواردات من الصين، حيث زادت متوسط التعريفة الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية من ٣ إلى أكثر من ١٢٪، وهو ما أدى إلى رد فعل مماثل من الصين التي فرضت هي الأخرى تعريفات جمركية على واردات الولايات المتحدة، ورفعت متوسط التعريفة الجمركية الصينية على صادرات الولايات المتحدة من أقل من ١٠٪ إلى أكثر من ١٨٪. ويُطلق على هذه الأنواع من التبادل لفرض التعريفات اسم "الحرب التجارية"، ويتأثر بها النظام الاقتصادي الدولي والتجارة الدولية بشكلٍ ملحوظ. ويكمن خلف ذريعة الحرب التجارية، التنافس بين أكبر اقتصادين في العالم من أجل الهيمنة والمكانة والثروة العالمية، **فالولايات المتحدة تتهم الصين بانتهاج سياسات تجارية غير عادلة مثل:**

أ- سرقة الملكية الفكرية: حيث اتهمت الولايات المتحدة الصين بسرقة الملكية الفكرية الأمريكية، مثل الأسرار التجارية وبراءات الاختراع، وادعت أن عمليات الاختراق والسرقة الإلكترونية لشبكات الكمبيوتر الخاصة بالشركات الأمريكية توفر للحكومة الصينية وصولًا غير مصرح به إلى الأسرار التجارية الأمريكية والمعلومات التجارية الحساسة(٢). فقد قدرت تكلفة سرقة الصين للملكية الفكرية الأمريكية عام ٢٠١٨ بنحو ٢٢٥-٦٠٠ مليار دولار سنويًا للولايات المتحدة، وهو ما أدى في أكتوبر ٢٠١٨ إلى اعتبار الصين أخطر تهديد للولايات الأمريكية من قبل شركة تكنولوجيا الأمن السيبراني الأمريكية استنادًا إلى سجلاتها الخاصة بمحاولات التسلل إلى قطاعات متعددة من

---

* مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

(١) مونيكا ميلر جوشوا تشيتهام، "وزير الدفاع الصيني يقول إن الحرب مع الولايات المتحدة ستكون كارثة لا تحتمل،" بي بي سي عربي، ٤ يونيو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/world-65801322

(2) Marianne Schneider-Petsinger, Jue Wang, Yu Jie and James Crabtree, US- China strategic competition: The Quest For global Technological Leadership, (London: Chatham House, November 2019), available at: https://bit.ly/3PXUEpD

الاقتصاد الأمريكي من جانب الكيانات الصينية.[١]

ب- التلاعب بالعملة: فقد اتهمت الولايات المتحدة الصين بالتلاعب بعملتها اليوان لجعل صادراتها أقل تكلفةً مقارنةً بالواردات الأمريكية الأكثر تكلفةً، وهو الأمر الذي أعطى الشركات الصينية ميزة غير عادلة في السوق العالمي -وفقًا للإدعاءات الأمريكية. ولعل أحد أبرز أسباب التوتر في العلاقات الأمريكية الصينية هو بداية تصنيف بعض الدول، على رأسها الصين، لعقودها التجارية بالعملة المحلية. ومع نية الصين تصنيف جميع عقود مبادرة الحزام والطريق باليوان الصيني، فإن وضع الدولار كعملة احتياط أصبح معرضًا للخطر. فقد كان استخدام الدولار الأمريكي كعملة احتياط وتقييم ما يقارب من ٧٠٪ من التجارة العالمية خاصة العقود الكبيرة لواردات النفط من أهم أسباب التفوق الاقتصادي للولايات المتحدة. علاوة على ذلك، كانت غالبية العمليات الدولية للبنوك يتم تقييمها بالدولار الأمريكي، على الرغم من أن الدولار لم يكن هو العملة المحلية المستخدمة لدى البائع ولا المشتري.

ج- الوصول إلى الأسواق: فقد اتهمت الولايات المتحدة الصين بعدم منح الشركات الأمريكية وصولًا عادلًا إلى أسواقها، مما جعل من الصعب على الشركات الأمريكية التنافس مع الشركات الصينية في الصين. كما اتهمت الولايات المتحدة الصين بفرض رسوم جمركية أعلى على الواردات الأمريكية، وبالقرصنة المدعومة من الدولة، والاستحواذ على شركات التكنولوجيا الفائقة في الولايات المتحدة وأوروبا، والتمييز ضد الشركات الأجنبية. في المقابل، نفت الصين هذه الاتهامات، واستكملت جهودها التي بدأتها منذ حوالي عقدين لتقليل اعتماد اقتصادها على الصادرات. فعلى سبيل المثال، تمكنت الصين من خفض حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي من ٣٠٪ في ٢٠٠٧ إلى أقل من ٢٠٪ في عام ٢٠١٧. علاوة على ذلك، نجحت الصين أيضًا في تخفيض حصة الصادرات إلى الولايات المتحدة من ٩٪ من اقتصاد الصين إلى ما يزيد قليلًا عن ٤٪[٢].

ويُركز التقرير، بعد استعراضه لأهم ملامح الحرب التجارية الأمريكية الصينية، على أبعاد هذا التنافس على الهيمنة الاقتصادية والذي يتخذ أشكالا عدة تتراوح بين التنافس على الريادة في المجال التكنولوجي، والتنافس على مسارات حيوية هامة ومناطق النفوذ الاقتصادي والجيوسياسي، وأخيرًا التنافس فيما يتصل بإرساء قواعد للنظام المالي والاقتصادي العالمي.

ويُختتم التقرير باستشراف مآلات تلك المنافسة على الدول النامية والمتوسطة أو الصغرى، وعلى شعوب تلك الدول التي عادةً ما تنال النصيب الأكبر من الآثار السلبية لتنافس القوى الكبرى.

أولا- التنافس على الريادة في المجال التكنولوجي: حرب الرقائق الإلكترونية:

أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ في خطابٍ له عام ٢٠٢١ أن "الابتكار التكنولوجي قد أصبح الساحة الرئيسية للمنافسة العالمية، وأن المنافسة على الهيمنة التقنية ستتصاعد بشكلٍ غير مسبوق في السنوات القادمة"[٣]. في هذا الإطار، يؤكد الكثيرون أن الخلاف الحالي بين الولايات المتحدة والصين "أكبر اقتصادين في العالم" يتجاوز فكرة الحرب التجارية والتعريفات الجمركية والأعمال الانتقامية المتبادلة، وأن الدافع الرئيسي لهذه المواجهات هو السباق على التفوق التكنولوجي العالمي، حيث تدخل الولايات المتحدة والصين في سباقٍ من أجل الهيمنة

(1) Pablo Fajgelbaum, Pinelopi Goldberg, Patrick Kennedy, Amit Khandelwal, and Daria Taglioni, The US-China Trade War and Global Reallocations, (World Bank Development Research Group, January 2022).

(2) Anjala Kalsie, Ashima Arora, US-China trade war: The tale of clash between biggest developed and developing economies of the world, Management and Economics Research Journal, Vol. 5, September 2019.

(3) Robert D. Atkinson, How to Win the U.S.-China Economic War: The first step is calling it what it is, Foreign Policy, 8 November 2022, available at: https://bit.ly/44PqlG1

الاقتصادية والتكنولوجية على المدى الطويل.

في هذا السياق، تعتبر الولايات المتحدة تحقيق الصين للتفوق التكنولوجي بمثابة تهديد خطير للقدرة التنافسية الأمريكية والغربية في مجال التكنولوجيا الفائقة. في المقابل، تعمل القدرة التكنولوجية للصين بدعم كبير من الحكومة الصينية، على إعادة تشكيل النظام التكنولوجي والاقتصادي العالمي، حيث لا يقتصر طموح بكين على تطوير واستخدام أحدث التقنيات، ولكن يتجاوز ذلك لوضع معايير التقنية الدولية[١]، كما تقوم الصين بشن هجمات مباشرة واسعة النطاق على التكنولوجيا الأمريكية وقدرات الصناعة. وقد مثلت كل من خطة بكين الوطنية متوسطة وطويلة الأجل لعام ٢٠٠٦ لتطوير العلوم والتكنولوجيا، واستراتيجية "صنع في الصين ٢٠٢٥" التي أُطلقت عام ٢٠١٥ بهدف توسيع قطاع التكنولوجيا الفائقة في مجالات مثل الفضاء والروبوتات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثلت الاستراتيجيتين الضربتين الأولتين للتفوق التكنولوجي الأمريكي. حيث حدد كلاهما التقنيات الرئيسية التي سعت الصين من خلالها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، ودعمت كلاهما القيود المفروضة على وصول الشركات الأجنبية إلى الأسواق في الصناعات الرئيسية، وانتشار سرقة الملكية الفكرية على نطاقٍ واسع، ونقل التكنولوجيا القسري، والإعانات الحكومية الهائلة المقدمة للشركات الصينية[٢].

انطلاقًا من تلك المبادرات، بدأت الصين بتطوير قدراتها في مجال التكنولوجيا عالية التقنية، ممَّا منحها ميزة نسبية في المجالات العسكرية والاقتصادية وفي مجال الفضاء الخارجي، حيث تساعد استثمارات الصين في التكنولوجيا المبتكرة على دمج هذه القدرات وغيرها من التقنيات ذات الاستخدام المزدوج في المجال العسكري. كما قامت بكين بتعزيز قدراتها في مجالات مثل الطائرات من دون طيار، ونشر استخدام التقنيات الرقمية والأتمتة، وركزت بشكلٍ خاص على الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي، وتقنيات الكم، وجمع البيانات الضخمة. وبالرغم من استمرار التحديات التي تواجهها بكين في تطوير صناعة التكنولوجيا الفائقة وزيادة حصتها في السوق في مواجهة شركات أمريكية عملاقة، تحاول الحكومة زيادة قدرة الصين في منافسة عمالقة الصناعة من خلال طرح عدة شركات مثل "شاومي" و"هواوي" و"علي بابا"، وغيرها.[٣]

وتتنوع مجالات التنافس الأمريكي الصيني في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فعلى سبيل المثال يثير طريق الحرير الرقمي الذي يُعتبر جزءً من مبادرة الحزام والطريق التي أعلنتها الصين في عام ٢٠١٣ مخاوف الولايات المتحدة، إذ يمر هذا الطريق بالبلدان الأقرب إلى الصين عبر تقنيات المعلومات والاتصالات، ويمنح الصين دورًا في التنمية التكنولوجية لدول جنوب شرق آسيا[٤]. كما تحتدم المنافسة بين الصين والولايات المتحدة على تطوير تكنولوجيا الجيل السادس بعدما تصدرت الصين الريادة في مجال تكنولوجيا الجيل الخامس، عن طريق العملاق الصيني شركة هواوي التابع للحكومة الصينية، وهو ما أدى لاستهدافها بالعقوبات الأمريكية. أيضًا تُعتبر الهجمات السيبرانية من أهم ملفات المواجهة بين الولايات المتحدة والصين في ظل الاتهامات الأمريكية لجهات سيبرانية مدعومة من الصين بشن هجمات سيبرانية على مواقع بنى تحتية حيوية أمريكية ومواقع عسكرية بهدف التجسس الإلكتروني وسرقة معلومات عسكرية هامة[٥]، بالإضافة لاتهام الولايات المتحدة

(١) المرجع السابق.

(2) Marianne Schneider-Petsinger, Jue Wang, Yu Jie and James Crabtree, US- China strategic competition, Op. cit., p. 13.

(3) Mesut Özcan, "Will China Become the World's Technology Superpower?", The National Interest, 11 February 2023, available at: https://bit.ly/3pNStdw

(٤) زينة مالك عربي، أثر التنافس التكنولوجي ما بين الصين وأمريكا على مستقبل النظام الدولي، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، يونيو ٢٠٢٣)، متاح عبر الرابط التالي: https://www.bayancenter.org/2023/05/9670

(٥) واشنطن تعلن تعرضها لهجوم سيبراني واسع مدعوم من الصين استهدف بنى تحتية حيوية، فرنسا ٢٤، ٢٥ يونيو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3Dg67JK

الصين بقرصنة الأسرار التكنولوجية للشركات الأمريكية.

ويُركز التقرير على واحدة من أهم مجالات التنافس التكنولوجي الأمريكي الصيني و أبرز ساحاته في الفترة الأخيرة، وهو التنافس حول الرقائق الإلكترونية أو ما يُعرف بحرب الرقائق الإلكترونية.

في هذا الإطار، فإن هناك ثمة حرب تدور رحاها بين الولايات المتحدة والصين حول الرقائق الإلكترونية، تحاول فيها الأولى الحفاظ على ريادتها التكنولوجية، وتكافح الثانية لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وتكمن أهمية الرقائق الإلكترونية أو أشباه الموصلات في كونها سلعة استراتيجية تدخل في صناعة كل شيءٍ تقريبًا، وتقف وراء كل منتج ذكي في العالم، بدءً من الهواتف المتحركة، ومرورًا بالسيارات، وصولًا إلى نظم التسلح الاستراتيجي، بما في ذلك الأسلحة النووية، فخبراء الصناعة وأشباه الموصلات يُشيرون إلى أن هناك ما يتجاوز ١٠٠ مليار رقاقة يتم استخدامها يوميًا في جميع أنحاء العالم(١).

وتُعد تلك الحرب اختبارًا حقيقيًا لقدرة واشنطن على الحفاظ على هيمنتها الدولية الآخذة في الانحسار، وقدرة بكين على مواصلة الصعود لقمة الاقتصاد العالمي، حيث ستلعب نتائج تلك الحرب دورًا رئيسيًا في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي. وتُعد الولايات المتحدة الدولة الرائدة في سباق أشباه الموصلات في السوق العالمية، التي بلغت قيمة حصتها السوقية أكثر من ٢٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وهي أيضًا تقوم بتصدير أشباه الموصلات بنسبة ٥٠٪ من السوق العالمية، حيث تعد أشباه الموصلات أكبر صادرات الولايات المتحدة. من ناحيةٍ أخرى، أصبحت الصين الآن مشاركًا رئيسيًا ناشئً في سباق أشباه الموصلات، حيث تتوسع فيها تلك الصناعة بشكلٍ متنامٍ منذ عام ٢٠١٥(٢).

وكانت الولايات المتحدة قد وسعت خلال الأعوام الأربعة الماضية، حربها الاقتصادية على الصين، من خلال التعريفات الجمركية، وضوابط التصدير، والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، وأدرجت الإدارة الأميركية في عام ٢٠٢٠، الشركات العاملة في صناعة التكنولوجيا بالصين ضمن قائمة سوداء، يحظر على الشركات الأمريكية وتلك التابعة لحلفائها التعامل معها، كما صعّدت إدارة الرئيس بايدن حربها الاقتصادية بشكلٍ كبير في أكتوبر ٢٠٢٢، من خلال سن عقوبات بتقييد عملية تصدير أشباه الموصلات المتقدمة ومعدات صناعة الرقائق إلى الصين. ووضعت الولايات المتحدة ضوابط تصدير شاملة بحيث يصعب على الشركات بيع الرقائق ومعدات تصنيعها والبرامج التي تحتوي على التكنولوجيا الأمريكية إلى الصين، كما حظرت ومنعت المواطنين الأمريكيين والمقيمين الدائمين من دعم وتطوير إنتاج الرقائق في مصانع معينة في الصين، وفي الوقت ذاته قامت بتقديم ٥٣ مليار دولار كمنح وإعانات للشركات التي تصنع أشباه الموصلات في الولايات المتحدة(٣).

في المقابل، كرست الصين أفضل عقولها ومليارات الدولارات لتطوير تكنولوجيا أشباه الموصلات الخاصة بها، في محاولة لتحرير نفسها من قيود الرقائق الأمريكية. وقد حفَّزت الجهود الأمريكية لإعاقة تقدم الصين في تكنولوجيا الرقائق الإلكترونية الرئيس شي جين بينج إلى السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال، تحت ما أسماه، في مؤتمر الحزب الشيوعي الأخير أكتوبر ٢٠٢٢، "النزعة القومية التكنولوجية في الصين"، حيث يتم تعبئة جميع الموارد الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في التكنولوجيا، من خلال تشجيع الشركات المملوكة للدولة ومعاهد البحوث والشركات الناشئة في القطاع الخاص على

(١) أزمة الرقائق الالكترونية وأزمة أشباه الموصلات، المدونة، ٢١ سبتمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3JYHMvy

(٢) هل ربحت الصين حرب الرقائق الإلكترونية مع الولايات المتحدة؟، سكاي نيوزعربية،" ٢٤ مارس ٢٠٢٣ متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/46SHjF2

(٣) المرجع السابق.

ابتكار تقنيات بديلة عن الأجنبية[١].

كما قدمت الصين شكوى لمنظمة التجارة العالمية بخصوص الاتهامات والممارسات الأمريكية ضدها، ورفعت تأمين سلاسل التوريد إلى أعلى أولوياتها، وعملت على تعزيز قدراتها التكنولوجية. ومع إعلان شركة "هواوي تكنولوجيز" مؤخرًا نجاحها باستبدال آلاف المكونات الإلكترونية الداخلة في تصنيع هواتفها، والتي كانت تحظرها الولايات المتحدة الأمريكية، ببدائل صينية، يبرز التساؤل حول ما إذا كانت الصين قد اقتربت خطوات من تحقيق الاكتفاء الذاتي في صناعة الرقائق الإلكترونية. فقد أوجدت هواوي بدائل صينية محلية لأكثر من ١٣ ألف مكون في منتجاتها التي تأثرت بالعقوبات التجارية الأمريكية، وأعادت تصميم أربعة آلاف من لوحات الدوائر الكهربائية لمنتجاتها[٢]. وتُخطط الصين لضخ استثمارات بقيمة نحو ١٤٣ مليار دولار في صناعة الرقائق المحلية، في خطوة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من أشباه الموصلات ولمواجهة التحركات الأمريكية التي تستهدف إبطاء التقدم التكنولوجي الصيني. حيث تتضمن خطط بكين إعفاءات ضريبية وحزم حوافز لمدة ٥ سنوات، وإعانات وقروض لدعم أبحاث وإنتاج أشباه المواصلات، في حين استثمرت هواوي ٢٣,٨ مليار دولار في البحث والتطوير خلال ٢٠٢٢.

ولا تقتصر محاولات الولايات المتحدة على تقييد وصول الصين لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال صناعة الرقائق الإلكترونية على الإجراءات الوطنية أو الحرب التجارية الثنائية بينهما، بل تمتد الضغوط الأمريكية لتشمل الدول الأخرى التي تستطيع إنتاج تكنولوجيا الرقائق أو تصميمات الرقائق أو خطوط الإنتاج نفسها، مثل هولندا واليابان اللتان تمتلكان تكنولوجيا إنتاج وتصميم الرقائق، وتايوان وكوريا الجنوبية اللتان تمتلكان خطوط إنتاج الرقائق. وفي هذا الصدد، تسعى الولايات المتحدة لتحويل الضوابط أحادية الجانب إلى ضوابط متعددة الأطراف، من خلال إشراك أكبر الدول المنتجة لأشباه الموصلات في العالم، ولاسيما اليابان وهولندا، من أجل ضمان تأمين سلاسل توريد أشباه الموصلات ومنع الصين من الوصول إلى الطليعة في هذه التكنولوجيا. ففي مارس عام ٢٠٢٢، اقترحت الولايات المتحدة تشكيل تحالف (Chip 4) كجزء من مخطط أوسع يهدف إلى تعزيز أمن ومرونة سلاسل توريد أشباه الموصلات، وذلك عن طريق تقليل اعتماد العالم على الرقائق المصنوعة في الصين، وتشمل المبادرة اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وكلها تتفوق في قطاعات معينة من صناعة أشباه الموصلات. حيث يهدف التحالف إلى إعادة هيكلة سلسلة التوريد العالمية لأشباه الموصلات، بحيث تصبح أقل اعتمادًا على الصين من خلال تنويع قدرات التصنيع جغرافيًا بعيدًا عن بكين، وحماية الملكية الفكرية للشركات من الدول الأعضاء، وتنسيق ضوابط محددة على الصادرات فيما يتعلق بالصين[٣].

ومن النقاط الجديرة بالذكر أيضًا العلاقات الأمريكية التايوانية، وهي تقوم على الاعتماد المتبادل والمكثف في مجال صناعة الرقائق الإلكترونية؛ حيث تصدر الولايات المتحدة إلى تايوان ٤٥٪ من معدات تصنيع أشباه الموصلات وبدورها، تصدر تايوان إلى الولايات المتحدة منتجات رقائق بلغت قيمتها في ٢٠٢٠ حوالي ٢٨,٨ مليار دولار. وتعد شركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات المحدودة (TSMC) أكبر شركة في العالم في صنع أشباه الموصلات، حيث تُسهم بحوالي ٦٠٪ من الإنتاج العالمي، إلى جانب ٩٠٪ من الرقائق المتقدمة على مستوى العالم[٤].

(1) Anjala Kalsie, Ashima Arora, US-China trade war, p. 8.

(٢) هل ربحت الصين حرب الرقائق الإلكترونية مع الولايات المتحدة؟"، مرجع سابق.

(٣) موزة المرزوقي، حرب الرقائق.. اختبار رئيسي لهيمنة أمريكا الاقتصادية، ترينذز للبحوث والاستشارات، ٢٣ فبراير ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3NTEACP

(4) Leading semiconductor foundries revenue share worldwide from 2019 to 2022, by quarter, Statista, 14 March 2023, available at: https://bit.ly/44tVsac

لذا تعتمد الولايات المتحدة على تايوان في إنتاج الرقائق، والتي تم تصميمها وصناعة معدات إنتاجها مسبقًا في الولايات المتحدة واليابان وهولندا. كما تعد صناعة أشباه الموصلات المحطة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في تايوان، حيث توظف هذه الاستثمارات ٨ آلاف عامل تايواني سنويًا، بحجم ملياري دولار. وبسبب التوتر المتصاعد بين الصين وتايوان من جهة والولايات المتحدة والصين من جهةٍ أخرى، فإن شركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات تريد توسيع وجودها؛ حتى يكون كيانها ممتدًا عبر القارات في حالة حدوث أي مشاكل في سلاسل الإمداد، وبالفعل بدأت الشركة بناء مصنعها في الولايات المتحدة، وتعتزم بناء مصانع في أوروبا واليابان، وذلك في إطار ما صار يُطلق عليه "دبلوماسية الرقائق الإلكترونية"[١].

في هذا الإطار، أشارت رئيسة تايوان تساي إنغ وين في مجلة فورين أفيرز، إلى أن صناعة الرقائق في الجزيرة هي "درع سيليكون" يسمح لتايوان بحماية نفسها والآخرين من المحاولات العدوانية من قبل الأنظمة التي قد تتسبب في تعطيل سلاسل التوريد العالمية. ومن ثم، يمكن فهم اهتمام الولايات المتحدة بالدفاع عن تايوان حيث أهميتها الخاصة لصناعة الرقائق وبالتالي إدراك تأثير تعرضها لخطر الغزو الصيني ليس فقط على الريادة الأمريكية في مجال الرقائق ولكن على الاقتصاد العالمي ككل[٢].

كما كثفت واشنطن من ضغوطها على شركة ASML الهولندية، وهي واحدة من الشركات الرئيسية في العالم التي تُصنع آلات تصنيع الرقائق المتطورة والتي تحرص الصين على الوصول إليها وتعد من أكبر عملائها، حيث حاولت واشنطن قطع الإمدادات عن الشركات الصينية، خشية أن يبدأ رواد التكنولوجيا الصينية تصنيع أشباه الموصلات الأكثر تقدمًا في العالم، والتي لها تطبيقات ذكاء اصطناعي عسكرية ومتقدمة. وفي حالة اليابان، تُجري الولايات المتحدة محادثات مستمرة بشأن قيود التصدير الأكثر صرامة للحد من بيع تكنولوجيا تصنيع أشباه الموصلات إلى الصين. وقد استضاف الرئيس الأمريكي بايدن رئيس الوزراء الياباني "فوميو كيشيدا" في ١٣ يناير ٢٠٢٣ لإجراء محادثات متعمقة حول طرق وبدائل منع وصول الصين للتكنولوجيا اليابانية في صناعة الرقائق[٣].

ثانيًا- التنافس على مناطق النفوذ والممرات الحيوية:

يُعد التنافس على السيطرة على مناطق النفوذ الاقتصادي والجيوسياسي والممرات الحيوية التي تمثل شرايين رئيسية للتجارة العالمية، أحد أبرز سمات التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين. فمن ناحية، احتدم التنافس وتنامى التوتر مؤخرًا بين واشنطن وبكين في منطقة شرق آسيا، وعلى وجه التحديد ثار النزاع وتراشق الاتهامات بين الطرفين بخصوص كلٍ من بحر الصين الجنوبي وتايوان. كما ازدادت حدة التنافس بين الطرفين حول بسط النفوذ في قارة أفريقيا والشرق الأوسط، خاصةً بعد عودة اهتمام الولايات المتحدة بهما في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية.

١- التنافس على النفوذ في شرق آسيا:

يُعتبر بحر الصين الجنوبي من أكثر الممرات المائية في العالم إثارةً للخلافات والنزاعات السياسية، حيث تتنافس على السيطرة عليه دول عدة بسبب أهميته الاقتصادية. وتكمن أهميته في أن ثلث بضائع العالم تمر من خلاله لتُنقل من جنوب الصين وشرق آسيا إلى غرب آسيا وأفريقيا وأوروبا، عبر كلٍ من مضيق تايوان ومالاكا. ويحتوي البحر كذلك على ثروة سمكية

(١) انظر:
- Diksha Madhok, World's top chip maker mulls global expansion with plants in Europe, Japan, CNN Business, 13 January 2023, available at: https://bit.ly/3rtH82V

- توتر برز إلى الواجهة من جديد .. ماذا يحدث في مضيق تايوان؟، قناة الجزيرة على موقع يوتيوب، ١٣ أبريل ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://youtu.be/WogQ-ayK8Cw

(٢) موزة المرزوقي، حرب الرقائق.. اختبار رئيسي لهيمنة أمريكا الاقتصادية، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

كبيرة، إضافةً إلى ١١ مليار برميل من النفط، و١٩٠ تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي غير المستخرج والذي تحتاج إليه دول المنطقة بشدة لاقتصاداتها[١]. وتتنازع على السيطرة المباشرة على البحر سبع دول هي ماليزيا، وبروناي، والفلبين، وأندونيسيا، وفيتنام، والصين، بالإضافة إلى تايوان. حيث تُحاول تلك الدول باستثناء الصين وتايوان تحديد حدود مياهها الإقليمية والاقتصادية وفق تعريفات معينة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في حين تلجأ الصين وتايوان إلى ما يقولان إنها حقوق تاريخية لهما في البحر وفق ما يُعرف بخط القطاعات التسعة، وتتنازعان فيما بينهما على تلك الحدود أيضًا، ويسمح هذا الخط للصين بالسيطرة على حوالي ٩٠٪ من البحر. كما تسعى الصين لبناء قواعد عسكرية على جزر داخل البحر كانت مغمورة بالماء فيما يُعرف بالجزر الصناعية، وهو ما يسمح للصين بزيادة نفوذها. في المقابل، تحرص الولايات المتحدة على بقاء بحر الصين مياه دولية، تسمح بحرية حركة الملاحة، بما يضمن ما تُسميه عمليات حرية الملاحة والتي تمر وفقها المدمرات الأمريكية في بحر الصين، ومنها ما يمر بالقرب من الجزر الصناعية التي بنت الصين قواعدها عليها. من ثم، بالإضافة إلى النزاع بين الدول المطلة على البحر، يُعتبر بحر الصين الجنوبي مثار نزاع بين الولايات المتحدة التي تدعي أن تحركاتها في البحر تستهدف الحفاظ على حرية الملاحة، وبين الصين التي تنفي اتهام الولايات المتحدة لها بعرقلة الملاحة في البحر وتتهمها في المقابل بإثارة التوترات في المنطقة[٢].

من ناحيةٍ أخرى، تعتبر تايوان رقمًا صعبًا في موازين القوى الدولية، والتنافس بين القوتين العظميين الولايات المتحدة والصين في هذا النطاق الاستراتيجي. فبالرغم من اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة الصين الواحدة، إلا أنها تُعلن بشكلٍ مستمر دفاعها عن تايوان في حال تعرضت لأي هجوم، وهو ما تعتبره الصين تدخلا في شؤونها الداخلية واستفزازا صريحًا من واشنطن. وقد أثارت زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي لتايوان في أغسطس ٢٠٢٢، والتي أعقبتها بعدة أيام زيارة وفد من الكونجرس للعاصمة التايوانية تايبيه، أثارت توترًا كبيرًا بين البلدين، وهو ما دفع الصين للرد بأكبر مناوراتها العسكرية على الإطلاق حول تايوان واتهام سفارة الصين في واشنطن الولايات المتحدة بإثارة المواجهة بين الجانبين والتدخل في الشؤون الداخلية للصين[٣].

وتتضح أهمية تايوان في التنافس الاستراتيجي الصيني الأمريكي من الآتي: أصبح مضيق تايوان -الذي يُعتبر جزءً من بحر الصين الجنوبي- مؤخرًا مسرحًا متجددًا للتوتر الصيني الأمريكي. حيث يعد المضيق أحد أهم الممرات الملاحية في العالم وقنوات الشحن الدولية الرئيسية، كما يعتبر طريقًا رئيسيًا للسفن التي تحمل البضائع من أكبر الدول المصنعة الآسيوية مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية نحو الأسواق الغربية، فقد مرت منه حوالي ٨٨٪ من سفن الحاويات في العالم فقط خلال عام ٢٠٢٢. وتعتبر الولايات المتحدة وحلفاؤها الجزء الأكبر من المضيق مياهًا دولية، ومن ثم تقوم العديد من الطائرات الحربية الأمريكية بالتحليق فوقه بسبب رفضها لمحاولات الصين السيطرة عليه، بينما تعتبره الصين من مناطق نفوذها الاقتصادي وتريد وضع حدود لنشاط السفن العسكرية الأجنبية فيه[٤].

٢- التنافس على النفوذ في أفريقيا والشرق الأوسط:

على مدى العقدين الماضيين تزايدت المنافسة الأمريكية الصينية على النفوذ في القارة الأفريقية، خاصةً في ظل تعزيز

(١) تصاعد التوتر بين الصين والولايات المتحدة، برنامج ما وراء الخبر، قناة الجزيرة على موقع يوتيوب، ١٢ يونيو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://youtu.be/cCASfi8Jrqs

(٢) كثير من الدول تتصارع عليه.. تعرف على أهمية بحر الصين الجنوبي، قناة الجزيرة على موقع يوتيوب، ٢٨ فبراير ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://youtu.be/W7LItpLqY4U

(٣) محمود جمال، إدارة التنافس.. الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين في ٢٠٢٣، القاهرة الإخبارية، ٢٣ يناير ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3rlNy3W

(٤) كثير من الدول تتصارع عليه.. تعرف على أهمية بحر جنوب الصين، مرجع سابق.

الصين لوجودها في أفريقيا منذ تسعينيات القرن الماضي ونشاطها في التنقيب واستكشاف النفط والاستثمار في البنية التحتية، وصولًا إلى مبادرة الحزام والطريق لإحياء طريق الحرير التي أعلن عنها الرئيس الصيني شي جين بينج عام ٢٠١٣، وإطلاق الصين مجموعة من المبادرات للتنمية والاستثمار، مثل الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري وطريق الحرير البحري لربط الصين بالوجهات التجارية التي تمتد من شرق آسيا إلى روسيا وأوروبا وتشمل منطقة الشرق الأوسط وشرق أفريقيا.

وقد حدث ذلك بالتزامن مع انسحاب الولايات المتحدة جزئيًا من أفريقيا لتُركز على منافسة الصين في محور شرق ووسط آسيا، قبل عودتها ثانيةً للاهتمام بالقارة الأفريقية. من ثم، أضحت أفريقيا والشرق الأوسط من بؤر التنافس المشتعلة بين الولايات المتحدة والصين، وتتعدد أنماط بسط النفوذ من كلتا القوتين ما بين إرسال المساعدات التنموية إلى الاتفاقات الاستثمارية وحتى الأمن والدفاع. وتُرفق الصين مساعداتها في إطار القوة الناعمة باستثمارات مكثفة، ومشاريع اقتصادية ومنح وقروض شرطها الأساسي تحقيق المكاسب، على عكس الولايات المتحدة التي تربط المساعدات الاقتصادية بضرورة تحقق الديمقراطية وإحراز تقدم في ملفات حقوق الإنسان وغيرها من الشروط، بل وتفرض العقوبات على عددٍ من دول القارة في حالة عدم تحقيقها لتلك الشروط وهو ما أدى لتنامي النظرة العدائية تجاه الولايات المتحدة في تلك الدول.

في المقابل، ينظر البعض إلى نهج الصين في أفريقيا باعتباره أكثر تهديدًا وخطورةً من الدول الأخرى التي تقدم مساعداتها باليمين وتأخذ أضعافها باليسار، حيث يعتمد نمط الصين أولا على تحقيق المكاسب الاقتصادية ثم يتطور بعد ذلك إلى كسب النفوذ[١].

ويمكن فهم تنامي الاهتمام الصيني بالشرق الأوسط، من خلال تتبع الصعود الاقتصادي للصين والذي اعتمدت فيه على الخارج لتأمين موارد النفط والمواد الخام اللازمة للصناعة. من ثم، توجهت الصين إلى منطقة الشرق الأوسط بوصفها من أهم مناطق العالم ذات الموارد الاستراتيجية المهمة، ساعدها على ذلك إجادتها لاستخدام مزيج من الأدوات الاقتصادية والقوة الناعمة. ففي مجال التجارة، تجاوز النشاط التجاري الصيني نظيره الأمريكي مع أفريقيا والشرق الأوسط، حيث تُعتبر الصين من أكبر الشركاء التجاريين لقارة أفريقيا، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين ٢٨٢ مليون دولار عام ٢٠٢٢[٢]. وفي المقابل تتفوق الولايات المتحدة على الصين في مجالات التعاون العسكري والأمني مع الدول الأفريقية، فبالرغم من المحاولات الصينية لتطوير قدراتها الدفاعية والأمنية، إلا أن ميزانية الدفاع الأمريكية تتجاوز نظيرتها الصينية بفارقٍ كبير، إلى جانب التفوق الجوي الأمريكي مقابل الصيني.

ويُنظر لتنامي النفوذ الاقتصادي الصيني في الشرق الأوسط باعتباره تهديد للنفوذ الأمريكي التقليدي في تلك المناطق، فعلى مدى عشرات العقود استأثرت الولايات المتحدة والدول الغربية بغالبية العقود التجارية والاقتصادية في منطقة الخليج والشرق الأوسط. وقد دفع تنامي النفوذ التجاري والاقتصادي للصين في الشرق الأوسط الولايات المتحدة الى إحياء سبل التعاون والتقارب مع الدول الأفريقية في ظل توسع الوجود الاقتصادي الصيني في القارة الأفريقية من شمالها إلى جنوبها[٣].

في هذا الإطار، جاءت القمة الأفريقية -الأمريكية في ديسمبر ٢٠٢٢، متزامنة مع القمم الثلاث "السعودية - الصينية، والخليجية - الصينية، والعربية - الصينية"، فضلا عن زيارة

(١) الصين في إفريقيا.. نفوذ متزايد وتنافس محموم مع القوى الكبرى، سكاي نيوز عربية، ١٠ يناير ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3rq4SF3

(٢)حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا يسجل مستوى قياسيا في ٢٠٢٢، اليوم السابع، ١٣ يناير ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/44KiEk7

(٣) هل يستفيد العرب من التنافس الصيني الأمريكي في أفريقيا والشرق الأوسط؟، بي بي سي عربي، ١٥ يناير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3NSqd1w

الرئيس الصيني شي جين بينج للسعودية قبل عدة أيام من نفس الشهر، والتي تم اعتبارها "أكبر حدث دبلوماسي صيني مع العالم العربي" سعيًا من الطرفين إلى تعزيز التعاون الاقتصادي في المنطقة. وهو ما دفع واشنطن للإعلان أثناء القمة الأفريقية - الأمريكية التزامها تقديم ٥٥ مليار دولار لأفريقيا حتى عام ٢٠٢٥ لدعم مشاريع تطوير البنى التحتية ودعم كل من الطاقة النظيفة والزراعة والاقتصاد الرقمي في الدول الافريقية. وفي العام نفسه، كانت القمة العربية - الأمريكية، حيث اجتمع الرئيس الأمريكي جو بايدن في زيارته إلى الرياض، في يوليو ٢٠٢٢ مع قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والأردن ومصر والعراق، وأعلن خلالها عن تخصيص واشنطن مليار دولار في صورة مساعدات للأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[١].

ثالثًا- تأسيس نظام مالي و اقتصادي بديل:

مثلت القوة الاقتصادية الصينية المتنامية تهديدًا لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الاقتصادي العالمي[٢]، خاصةً في ظل السعيً الصيني لتأسيس نظام مالي واقتصادي بديل عن نظام بريتون وودز الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية[٣]. ذلك النظام البديل الذي رأى البعض أنه يستهدف، في أدنى تقدير، منع منافسي الصين -وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية- من تحدّي الهيمنة الإقليمية الصينية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[٤]. وهنا تدعي الصين أن تمددها الاقتصادي يُراعي العدالة والتعاون وعدم الاستغلال، بالإضافة لتأكيدها على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول ومحاولة إبراز أن تمددها الاقتصادي سيتم من خلال الدولة، وليس من خلال التأثير على بيئة السلطة الداخلية. وذلك في محاولة لإظهار الفرق بين نمط تمددها الاقتصادي والهيمنة الاقتصادية الغربية[٥].

وقد اتبعت الصين عددًا من الاستراتيجيات من أجل تأسيس نظام اقتصادي ومالي بديل عن النظام الذي أسسته الولايات المتحدة. **فمن ناحية**، تصدرت الصين مجموعة من القوى الصاعدة التي تضغط من أجل إبداء رأي أكبر في كيفية عمل المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، كما تدعو لإعادة هيكلة المؤسسات السياسية والمالية العالمية مثل مجلس الأمن الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتكون أكثر تعبيرًا عن التحول العالمي للقوة ومكانة الصين الجديدة في هذا التحول. في هذا السياق، تدفع الصين بأن سعيها في هذا المسار يتأسس على مطالب مشروعة، حيث لم تعد حصص التصويت المخصصة لفرادى الدول في عمليات صنع القرار في صندوق النقد الدولي تعكس النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، أو الأهمية النسبية للصين على وجه الخصوص. وبالمثل، فإن حق النقض (الفيتو) للولايات المتحدة وقصر منصب المدير الإداري على أوروبا يبدو للكثيرين أمرًا عفا عليه الزمن[٦].

من ناحيةٍ ثانية، بدأت الصين في تطوير مجموعة منافسة

---

(١) المرجع السابق.

(2) See:

- Aaron L. Friedberg, A Contest for Supremacy: China, America, and the Struggle for Mastery in Asia, (New York: W.W. Norton, 2011), pp. 139-142, available at: https://bit.ly/3OeRRHl

- Hugh White, The China Choice: Why America Should Share Power, (Victoria, Australia: Black Inc., 2012), available at: https://bit.ly/46SGigu

- Yan Xuetong, Ancient Chinese Political Thought, Modern Chinese Power, (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2011), pp. 1-300.

(3) Aaron L. Friedberg, A Contest for Supremacy: China, America, and the Struggle for Mastery in Asia, Op. cit., p. 157.

(4) Ibid., p. 20.

(٥) مالك عوني، هل تؤسَّس طرق الحرير لصعود إمبراطورية صينية أم أفولها؟ السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية ٢١٤، رقم ٥٣، (أكتوبر ٢٠١٨).

(٦) نسيبة أشرف، مقاومة الهيمنة في النظام العالمي: دراسة في أنماط ونماذج مقارنة منذ نهاية الحرب الباردة، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٢٦٤.

أو موازية من المؤسسات الدولية، والتي من شأنها إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي من وجهة النظر الصينية، فأنشأت مجموعة من الكيانات والتكتلات الاقتصادية وأطلقت مجموعة من المبادرات المختلفة. وقد شغلت **منظمة شنغهاي** وتكتل "بريكس" أنظار العالم، ولفتت انتباه الولايات المتحدة والغرب عمومًا، نظرًا إلى أدوار التكتلين في سحب البساط من التكتلات الغربية. وقد أثار انضمام السعودية لمنظمة شنغهاي للتعاون بصفة شريك للحوار الانتباه للأهمية المتزايدة للمنظمة وثقل دور الصين الاقتصادي عالميًا، وذلك بالنظر للتحالف التاريخي بين السعودية والولايات المتحدة[١]. كما أعلنت الصين عن اتفاقها التجاري المسمى **بالشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية (RCEP)**[٢] والذي يُعد بمثابة منافس للشراكة العابرة للمحيط الهادئ (TPP)[٣]، والتي دعت إليها الولايات المتحدة عام ٢٠١٦ قبل أن تسحب توقيعها عليها لاحقًا (علمًا أنها بمثابة توسيع مضاف لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية العابرة للمحيط الهادئ التي وقعتها كل من بروناي، وتشيلي، ونيوزيلاندا، وسنغافورة في ٢٠٠٥)[٤]. ففي عام ٢٠١٢، ومن خلال قمة شرق آسيا في كمبوديا، تم عرض الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية بوصفها اتفاقية تجارة حرة بين الآسيان وشركائه للتجارة الحرة - أستراليا، ونيوزيلندا، والصين، وكوريا الجنوبية، واليابان، والهند. ويتمثل هدف اتفاقية التجارة الحرة في تحقيق شراكة اقتصادية شاملة وتبادل للمنافع مما يستلزم التجارة في السلع والخدمات، وتعزيز الاستثمار والمنافسة الإقليمية مع تقليل الحواجز التجارية مثل التعريفات.

في هذا الإطار، مكن عدم مشاركة الولايات المتحدة في مثل تلك الشراكة الاقتصادية الإقليمية، الصين من تحديد معايير اتفاقيات التجارة الحرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما تُمكن تلك الشراكة، الصين من إقامة علاقات متعددة الأطراف مع جيرانها، والتي كانت سيصبح من الصعب تطويرها إذا تم تفعيل الشراكة عبر المحيط الهادئ. ومن ثم، فإن اتفاقية تجارة حرة تتجاهل المصالح الأمريكية في المنطقة، سوف تمكن الصين من التأثير في إقليمها على حساب الولايات المتحدة.

وإلى جانب الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية، أنشأت الصين **بنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيوية (AIIB)**[٥]، والذي ساعد الصين على المساهمة في كتابة قواعد التجارة في القرن الحادي والعشرين من خلال استثمارات ضخمة في البنية التحتية. مثل الموانئ والطرق والسكك الحديدية ومحطات الطاقة، إلخ[٦]. وقد أدى افتتاح بنك آسيا للبنية التحتية للاستثمار، بدعم من ٢٠ دولة، إلى إنشاء منافس لبنك التنمية الآسيوي[٧].

من جانبها، تُجادل الصين بأنها لا تحاول استبدال النظام المالي الحالي بل تحسينه. وتشير إلى تقديرات العجز البالغ ٨

(١) انضمام السعودية لمنظمة شنغهاي للتعاون بقيادة الصين، DW، ٢٩ مارس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/4PSpT

(2) Regional Comprehensive Economic Partnership.

انظر تفاصيل حول تطورها ومضمونها في:

- الصين واتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، الصين اليوم، ٣ ديسمبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/44LcNLr

(3) Trans-Pacific Partnership.

(٤) اتفاق الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ هو اتفاق تمَّ إقراره بمبادرة من الرئيس الأمريكي باراك أوباما وتوقيعه في مايو ٢٠١٥ بعد مفاوضات استمرت سنوات، وكان يضم ١٢ بلدًا مطلًّة على المحيط الهادئ، تمثل حوالي ٤٠٪ من الاقتصاد العالمي وهي الولايات المتحدة وأستراليا وكندا واليابان وماليزيا والمكسيك ونيوزيلاندا وبيرو وسنغافورة وفيتنام وشيلي وبروناي. وقد انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق إثر تولي الرئيس دونالد ترامب الرئاسة في مطلع ٢٠١٧، انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3NS3XVq

(٥) بنك دولي تأسس في عام ٢٠١٤، وقامت الصين بإنشائه برأس مال ٥٠ مليار دولار ويضم أكثر من ٣٥ دولة ليس من بينها الولايات المتحدة، والتي تخشى أن ينافس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الآسيوي وهو بنك إقليمي للتنمية تأسس عام ١٩٦٦ لتعزيز التنمية الاقتصادية في دول آسيا والمحيط الهاديء من خلال القروض والمساعدات التقنية، انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3NX3dhE

(6) Ibid.

(7) Beijing's challenge to the world of Bretton Woods, Financial times, 30 October 2014, available at: https://bit.ly/44KGgoV

مليارات دولار في تمويل مشاريع البنية التحتية الآسيوية للتأكيد على الحاجة إلى مصادر تمويل إضافية تتجاوز ما يمكن توفيره من قبل كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، وغيرها من المنظمات متعددة الأطراف القائمة. يجدر القول إنه بالإضافة لعدم مشاركة الولايات المتحدة في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، فإنها لم تكن قادرة على منع حتى حلفائها التقليديين مثل انجلترا وأستراليا من الانضمام. وهو الأمر الذي يُدلل على الثقل الاقتصادي المتزايد للصين عالميًا، والذي تعجز الولايات المتحدة عن احتوائه.

هذا بالإضافة إلى مبادرة طريق الحرير الجديد والمسماه **بمبادرة "الحزام والطريق"**، والتي أعلن الرئيس الصيني شي جين بينج، عنها خلال انعقاد "دورة منظمة شنغهاي للتعاون" في سبتمبر ٢٠١٣. وتتمثل تلك المبادرة في مشروع صيني ضخم يرمي إلى ربط الصين بأوروبا الغربية عبر آسيا الوسطى وروسيا. كما يمكنها من الوصول بحرًا إلى أفريقيا وأوروبا عبر بحر الصين والمحيط الهندي، وذلك من خلال شبكة هائلة من البنى التحتية للنقل والاتصالات، والمبادلات التجارية، والتعاون الثقافي.

في هذا الإطار، يمكن فهم مبادرة الحزام والطريق ليس فقط باعتبارها مبادرة تهدف لتعزيز قدرة الصين على استثمار فوائضها المالية الضخمة، وتعزيز قدرتها على الدخول إلى الأسواق، وتمديد نفوذها الاقتصادي بطول طرق الحرير التي يتم تطويرها عبر تلك المبادرة؛ حيث يبدو أن لتلك المبادرة آثارًا أخرى مثل تعزيز انتشار القوة في المناطق التي تسهدف الصين التمدد خلالها، بما يُتيح بناء الشراكات المستقبلية بتوجيه صيني لتنظيم التفاعلات الإقليمية بعيدًا عن هيمنة أي طرف منافس للصين.

ومن ناحيةٍ ثالثة، تشتد المنافسة الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة مع تشجيع الصين الدول للتخلي عن هيمنة الدولار على المعاملات الدولية، سواء من خلال اتفاقات التبادل بالعملات الوطنية بينها وبين بعض الدول، وكذلك دعمها إطلاق عملة بديلة ضمن تحالف البريكس[١]. وقد تزايد عدد الدول المنضمة لمبادرة بكين الخاصة باستخدام العملة المحلية في التبادل التجاري الثنائي، بدلا من الدولار وأحدثها البرازيل. ويأتي هذا في إطار عدة اتفاقيات أبرمتها الصين في السنوات الأخيرة مع عدة دول لتقليص التعامل بالدولار وإضعافه، ومن تلك الدول روسيا وباكستان وإندونيسيا وبنجلاديش ولاوس ومؤخرًا البرازيل[٢].

وتسعى الصين لتعزيز الدور الدولي لعملتها اليوان، مستفيدةً من الأوضاع الحالية الخاصة بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة وحلفاؤها على روسيا، حيث بدأت روسيا التعامل باليوان في مواجهة حرمانها من التعامل بالدولار نتيجة العقوبات[٣].

خاتمة:

تمتد تأثيرات الحرب التجارية الصينية الأمريكية، والتنافس بين البلدين على الهيمنة الاقتصادية بأبعاده المتنوعة لتشمل الاقتصاد العالمي ككل، ولكنها تتميز بكونها تأثيرات غير متكافئة. حيث ينال نصيب الأسد من التأثيرات السلبية لهذا التنافس الشعوب في مقابل الدول، والدول النامية أو الصغرى والمتوسطة في مقابل الدول الكبرى. وحتى على مستوى الدول الكبرى أطراف النزاع، يدفع الأفراد والشركات ضريبة الحرب التجارية، حيث تشير الدراسات إلى أن الشركات الأمريكية والمستهلكين دفعوا تقريبًا التكلفة الكاملة للرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على الواردات من الصين، ومن غيرها

(١) هل فشلت واشنطن في خنق بكين اقتصاديا؟، سكاي نيوز عربية، ١٧ أبريل ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3OfvaTi

(٢) في حرب اليوان والدولار.. أين يقف طموح الصين؟، سكاي نيوز عربية، ١ أبريل ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3Q1pfmb

(٣) أحمد مصطفى، العملة الصينية تزحف نحو التعاملات العالمية فهل يدهسها الدولار؟، INDEPENDENT عربية، ١ مارس ٢٠٢٣ متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3PYmHVT

من دول العالم في عام ٢٠١٨[١].

بيد أن الدول النامية ستكون الخاسر الأكبر، لاستمرارها في حلبة التبعية وعدم الاستفادة من زيادة القيمة المضافة لثرواتها من البشر أو الموارد الطبيعية، وحتى في حال التوصل لاتفاق بشأن الخروج من هذه الأزمة، فإن الاتفاقيات ستُصاغ لصالح القوى الكبرى[٢]. فقد أثرت الحرب التجارية على معدلات النمو والبطالة وأرباح الشركات في العديد من الاقتصاديات المرتبطة بالدول المتصارعة تجاريًا، مما رفع من التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاديات الناشئة حول العالم[٣].

فكما هو متوقع، تدفع فاتورة هذه الأزمة الدول الصاعدة والنامية، حيث تتم إعادة تشكيل خرائط السلطة والثروة في العالم بعيدًا عن التفكير في مصالح الدول الصغرى، ناهيك عن الشعوب التي تدفع كعادتها فاتورة حرب لم تخضها. فالاقتصادات العربية على سبيل المثال، والتي تعتمد بشكلٍ كبير على الواردات من تلك الدول ستتأثر بشدة في ظل حرب العملات القائمة حاليًا، وهو أمر شديد السلبية بالنسبة للمشروعات التي تأمل في تنمية ونهضة تكنولوجية، أو الاهتمام بالنواحي الإنتاجية والبعد عن الأنشطة الريعية.

(١) من الخاسر في الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة؟، بي بي سي عربي، ١٥ مايو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3rmZtOW

(٢) حرب العملات بين أميركا والصين.. سؤال وجواب، الجزيرة نت، ٨ سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3XUdQXl

(٣) ماذا تعنى الحرب التجارية بين أمريكا والصين وانعكاساتها على اقتصاد العالم؟، اليوم السابع، ١٣ مايو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3pUqE3d

ألغاز الغاز: كيف تقاوم أوروبا العقاب الروسي؟

عمر سمير*

مقدمة

من أهمِّ أبعاد الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية التي أفرزتْها الحرب الروسية الأوكرانية: التوترات والنزاعات التجارية والاقتصادية بين القوى الكبرى - تزايد معدلات التضخُّم عالميًّا - ارتفاع أسعار مصادر الطاقة - تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وأثره على ارتفاع معدلات البطالة - تراكم أزمات الديون لا سيما على الدول الفقيرة... إلخ.

وفي ظل تداخل السياسي والاقتصادي والمجتمعي، مع تكرُّر الكوارث الطبيعية والصراعات السياسية، والعوامل الداخلية والإقليمية والعالمية، تصبح أزمة الطاقة -التي تسبَّبت بها الحرب- واحدةً من الظواهر الجديرة بالتناول خاصة بالنسبة للدول الأوروبية التي استخدمت روسيا الغاز كسلاح لعقابها على دعم أوكرانيا أو كردٍّ على العقوبات الأوروبية عليها، فيما تحاول أوروبا وحلفاؤها الالتفافَ على هذا العقاب بالبحث عن زيادة وارداتها من الغاز من مورِّدين جُدد أو مضاعفة وارداتها من مورِّدين قُدَامَى بخلاف روسيا وحلفائها الإقليميّين، أو تخفيض اعتمادها على الغاز بما يؤثِّر في مركب الطاقة الأوروبي نفسه وبالتبعية في كل دولة على حدة.

شهدت العديد من الدول الأوربية تغيُّرًا كبيرًا في سياسات الطاقة ومعدَّلات تضخُّم عالية واحتجاجات على ارتفاعات فواتير الطاقة، تطْرح هذه الورقة تساؤلًا رئيسيًّا حول آثار العقوبات الروسية المتعلِّقة بصادرات غازها إلى أوروبا وكيفية مقاومة أوروبا لهذه العقوبات؟ وهل قامت هذه البلدان الأوروبية بتنسيق استجابة جماعية ضد هذه العقوبات الروسية أم تصرَّفت كوحدات سياسية شبه مستقلَّة عن الاتحاد الأوروبي كوحدة دولية يفترض أن لها سياسة موحدة أو أن مثل هذه السياسة هدف رئيسي له، ومدى نجاح تلك المقاومة حتى الآن في مجابهة تلك العقوبات.

طبيعة العقوبات والعقوبات المتبادلة على قطاع الطاقة الروسي:

منذ مارس عام ٢٠١٤ بعد ضم شبه جزيرة القرم وعدم تنفيذ اتفاقيات مينسك؛ فرض الاتحاد الأوروبي مجموعة من العقوبات على روسيا، تضمَّنت -بحسب المجلس الأوروبي- عددًا من الإجراءات التقييدية ضد روسيا، بما في ذلك العقوبات الفردية والعقوبات الاقتصادية والإجراءات الدبلوماسية[1].

وبعد بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في ٢٨ فبراير ٢٠٢٢، أضاف الاتحاد الأوروبي المزيد من تلك العقوبات إلى التدابير التي كانت مفروضة على روسيا، إذ فرض الاتحاد الأوروبي خمس حزم جديدة من العقوبات ضد روسيا، بما في ذلك الإجراءات التقييدية المستهدفة (العقوبات الفردية) والعقوبات الاقتصادية والتدابير الدبلوماسية. كما تبنَّى الاتحاد الأوروبي أيضًا عقوبات ضدَّ بيلاروسيا ردًّا على مشاركتها في غزو أوكرانيا. وبحسب بيانات الاتحاد حول العقوبات، فالهدف من العقوبات الاقتصادية هو فرض عواقب وخيمة على روسيا لأفعالها، وإحباط القدرات الروسية على مواصلة العدوان بشكل فعَّال. كما تستهدف العقوبات الفردية الأشخاص المسؤولين عن دعم أو تمويل أو تنفيذ الإجراءات التي تقوِّض سلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها واستقلالها، أو الذين يستفيدون من هذه الإجراءات. بشكل عام فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على ٨٠ كيانًا

---

* باحث في العلوم السياسية.

(1) European Council, EU restrictive measures against Russia over Ukraine (since 2014), available at: https://bit.ly/3Pu8tvG

و١٠٩٣ فردًا، وتشمل القائمة[١]:

١. الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ووزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف.

٢. الأوليجاركية المرتبطين بالكرملين مثل رومان إبراموفيتش.

٣. ٣٥١ عضوًا من مجلس الدوما الروسي الذين صوَّتوا لصالح الاعتراف بدونيتسك ولوجانسك في ١٥ فبراير ٢٠٢٢.

٤. أعضاء مجلس الأمن القومي، وكبار المسؤولين والعسكريين، ورجال الأعمال البارزين (أي الأشخاص النشطين في صناعة الصلب الروسية وغيرهم ممَّن يقدِّمون الخدمات المالية والمنتجات العسكرية والتكنولوجيا للدولة الروسية).

٥. الجهات الفاعلة في مجال المعلومات المضلِّلة.

٦. أفراد محدَّدون من عائلات بعض المذكورين أعلاه.

ما يهمُّنا هنا هو العقوبات الاقتصادية بشكل عام والعقوبات على قطاع الطاقة على وجه التحديد، ففيما يتعلَّق بالعقوبات الاقتصادية، فرض الاتحاد الأوروبي في يوليو وسبتمبر ٢٠١٤، عقوبات اقتصادية تستهدف التبادلات مع روسيا في قطاعات اقتصادية محدَّدة.

في مارس ٢٠١٥ قَرَّرَ قادةُ الاتحاد الأوروبي مواءمة نظام العقوبات القائم مع التنفيذ الكامل لاتفاقيات مينسك، والتي كان من المقرَّر إجراؤها في نهاية ديسمبر ٢٠١٥. وبما أن هذا لم يحدث فقد مَدَّدَ المجلس العقوبات الاقتصادية حتى ٣١ يوليو ٢٠١٦. ثم تم تمديد العقوبات الاقتصادية على التوالي لمدة ستة أشهر في كل مرة منذ يوليو ٢٠١٦. وكان قرار تمديدها يُتَّخَذُ في كل مرة بعد تقييم تنفيذ اتفاقيات مينسك. وتم تمديد العقوبات الاقتصادية حتى ٣١ يوليو ٢٠٢٣. وبحلول ٢٣ يونيو كنا بصدد الحزمة الحادية عشرة من العقوبات ردًّا على الغزو الروسي لأوكرانيا، تستهدف هذه العقوبات قطاعات المال والتجارة والطاقة والنقل والتكنولوجيا والدفاع[٢].

شملت العقوبات المالية: حظر التعامل بنظام SWIFT لعشرة بنوك روسية، وفرض بعض القيود على وصول روسيا إلى أسواق رأس المال والأسواق المالية في الاتحاد الأوروبي، وحظر المعاملات مع البنك المركزي الروسي، وحظر توريد الأوراق النقدية المقوَّمة باليورو إلى روسيا، كما شملت حظر توفير محافظ العملات المشفَّرة للأشخاص الروس.

وشملت العقوبات على قطاع الطاقة[٣]:

١. حظر استيراد النفط والفحم من روسيا.

٢. تحديد سقف أسعار النقل البحري للنفط الروسي.

٣. حظر تصدير السلع والتقنيات في قطاع تكرير النفط إلى روسيا.

٤. حظر الاستثمارات الجديدة في قطاع الطاقة والتعدين الروسي.

لم يتعرَّض الاتحاد الأوروبي لقطاع الغاز بعقوبات قوية، فقد وردتْ عقوبات محدودة على هذا القطاع في السنة الأولى للحرب تشمل الشركات العاملة في التنقيب عن النفط والغاز والموارد المعدنية واستكشافها وإنتاجها في مناطق محددة تم ضمها من قبل الروس مثل القرم وسيفاستبول والتي كان يجري تمديدها عامًا بعد عام حتى ٢٣ يونيو ٢٠٢٣ بحسب الحزمة العاشرة من العقوبات[٤].

أي إنه ضمن ١١ حزمة من العقوبات جاء الغاز في مواضع

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه العقوبات يمكن مراجعة تقرير "شرح عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد روسيا"، الصادر عن مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة، الأونروا)، بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠٢٢، https://bit.ly/3r7hn8b

(2) European Council, Timeline - EU restrictive measures against Russia over Ukraine,available at: https://bit.ly/3PrVHOf

(3) European Council, EU restrictive measures against Russia over Ukraine (since 2014), Op. cit.

(4) European Council, Crimea and the city of Sevastopol: EU extends sanctions over Russia's illegal annexation by one year,

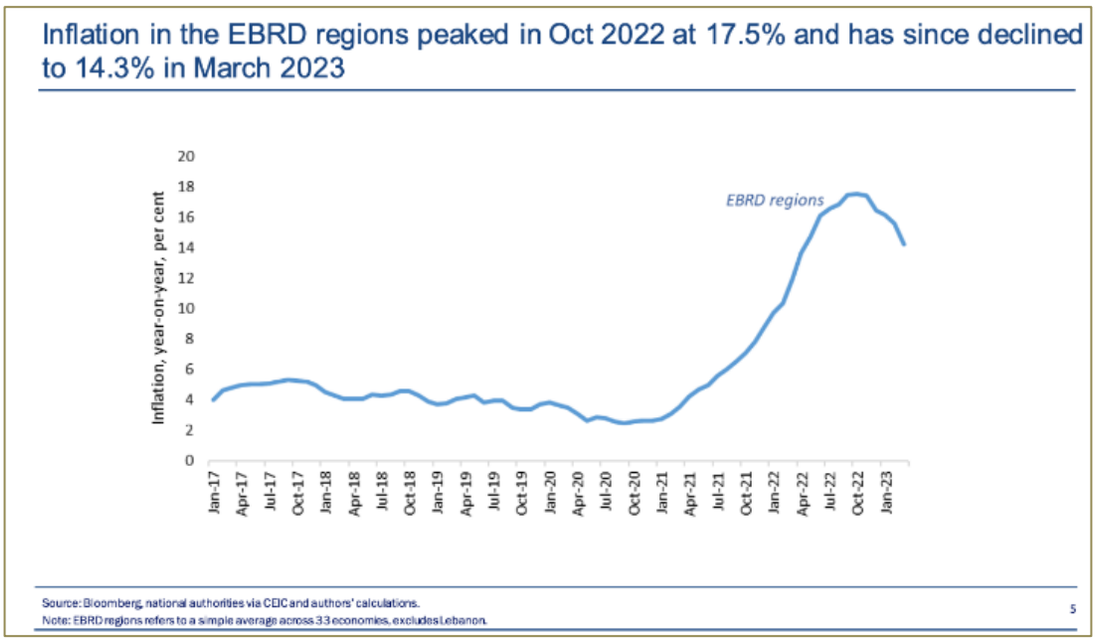

هامشيَّة جدًّا وبعقوبات هزيلة شملتْ فرضَ قيودٍ على الشركات لمنعها من المساعدة في توفير سعة تخزين الغاز للروس في القرم وبعض المناطق المحتلَّة وذلك ضمن الحزمة العاشرة للعقوبات في ٢٥ فبراير ٢٠٢٣، وبعد هذه الحزمة قدَّم المجلس حظرًا لتوفير سعة تخزين الغاز مع قيامه باستثناء جزء من مرافق الغاز الطبيعي المسال، من أجل حماية أمن إمدادات الغاز في الاتحاد الأوروبي، وتجنُّب تسليح روسيا لإمدادات الغاز ومخاطر التلاعب بالسوق[1].

وبالتالي فإن هذه العقوبات كانت تستثني الغاز الروسي بشكل مباشر، وبشكل أو بآخر القطاع الزراعي الذي تسهم روسيا فيه بحصة عالمية كبيرة وبالذات من صادرات الحبوب والزيوت، وكان هذا التعامل بمثابة محاولة من الاتحاد الاوروبي ومؤسساته لتجنُّب الضرر الكبير الذي يمكن أن ينجم عن عقوبات على تلك القطاعات، سواء على أوروبا نفسها، فلا يعقل أن تعاقب أوروبا نفسها، أو على الدول الأخرى التي تفترض أوروبا قدرتَها على إلزامها بتنفيذ تلك العقوبات سواء في أفريقيا أو حلفاء أوروبا والناتو في العالم، من المحيط الهندي ودول جنوب شرق آسيا إلى أمريكا الشمالية وأستراليا وكذلك بعض دول الشرق الأوسط والمنطقة العربية الحليفة والرديفة.

تأثير العقوبات على التضخم في أوروبا:

أدَّت هذه العقوبات لارتفاعات كبيرة في أسعار الطاقة بكلِّ أنواعها في الأشهر التالية لتطبيقها، إذْ قادت لارتفاعات كبيرة للتضخُّم في قطاع الطاقة، وهو الذي انعكس بقوة على أسعار السلع الأخرى، فجميع السلع إمَّا منتجة بالطاقة أو منقولة بها، وبالتالي تتأثَّر بأسعارها بسرعة كبيرة، إذ يدخل الغاز في عملية إنتاج الكهرباء وفي العديد من العمليات الإنتاجية وليس فقط في التدفئة المنزلية أو الطهي.

وتؤثِّر أسعار الطاقة العالمية في التضخُّم بشكل كبير ارتفاعًا وانخفاضًا، حتى إن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في أحدث تقاريره يعتبر الوصول لتضخُّم يقترب من ١٥٪ إنجازًا، إذ يشير الرسم أعلاه وفقًا لتقرير صادر عن البنك في مايو ٢٠٢٣ إلى أنه مع اعتدال أسعار الطاقة ، بدأ التضخُّم في الانخفاض، حيث بلغ متوسطه ١٤,٣ في المائة في مناطق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مارس ٢٠٢٣. وفي معظم الاقتصادات في مناطق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ، كان التضخم

(1) European Council, EU adopts its 10th package of economic and individual sanctions, press release, 25 February 2023, available at: https://bit.ly/46oer7p

Press release, 20 June 2022, available at: https://bit.ly/3r3kSgd

(على أساس سنوي) أقل في مارس منه في فبراير[١]، وهو كذلك إذا ما قورن بالأشهر الأخيرة من العام الماضي حين وصل التضخُّم إلى ١٧ ونصف في المائة وهو معدل غير مسبوق في أوروبا في العقود الأخيرة، فحتى الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٩ أو أزمة كورونا لم تتسبَّبا بمثل تلك المعدَّلات المرتفعة من التضخُّم.

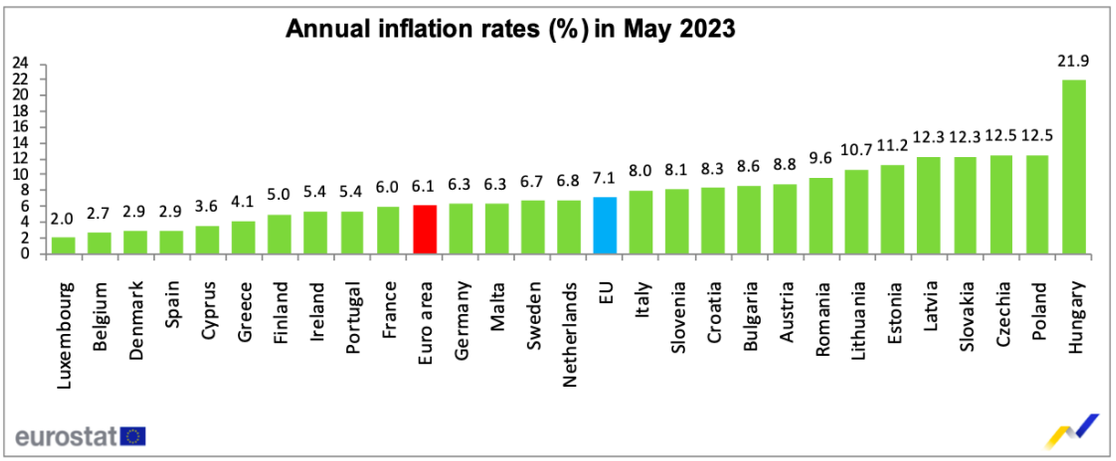

وبحسب الرسم أعلاه يمكن القول بأن معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو بلغ ٦,١٪ في مايو ٢٠٢٣، وهناك تفاوت شديد بين دول الاتحاد الأوروبي في معدلات التضخم، فقد تمَّ تسجيل أدنى المعدَّلات السنوية في لوكسمبورج (٢,٠٪) وبلجيكا (٢,٧٪) والدنمارك وإسبانيا (٢,٩٪)، فيما تم تسجيل أعلى المعدلات السنوية في المجر (٢١,٩٪) وبولندا والتشيك (١٢,٥٪).

وبشكل عام، تشير تقديرات مركز الإحصاء الأوروبي "يوروستات" إلى أنه مقارنة بشهر أبريل، انخفض التضخم السنوي في ٢٦ دولة من الأعضاء وارتفع في دولة واحدة، وبينما انخفض التضخم السنوي إلى ٦,١٪ في منطقة اليورو، فإنه يصل إلى ٧,١٪ في مجمل دول الاتحاد الأوروبي[٢]. وهذا يؤكِّد أن دول أوروبا الشرقية والتي كانت جزءًا من الاتحاد السوفييتي السابق هي الأكثر تضرُّرًا بمؤشِّر معدَّلات التضخم، حيث لا تزال تعتمد على روسيا بشكل كبير.

وبحسْب بعض التقارير، هناك كلفة ضخمة للنمو الاقتصادي والأمني في أوروبا، فالحرب تضرب بمعولها إمدادات الطاقة والتجارة الخارجية وسلاسل التوريد، وتدفع معدَّلات التضخم إلى الصعود، بينما أضْحت أوروبا بين خيارات مُرَّة، ورغم تفاوت التقديرات لتكاليف الحرب الروسية في أوكرانيا، وارتداد تأثير العقوبات الغربية الواسعة ضد موسكو على اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي الـ ٢٧، فإنَّها تبدو ثقيلة حتى في أدنى مستوياتها. ووفق تقديرات متباينة حتى نهاية إبريل ٢٠٢٢، فإن النمو الاقتصادي الأوروبي قدر أنه سيتعرض لخسارة تراوح بين ٠,٥٪ و١٪ من ناتجه المحلي خلال العام ٢٠٢٢، أي ما يتراوح بين ٨٩٥ مليار دولار و١,٧٩ تريليون دولار، وذلك وفقًا لتقديرات مصلحة الإحصاء الأوروبي "يورو ستات" لحجم الناتج المحلي الإجمالي للكتلة الأوروبية بنحو ١٧,٩ تريليون دولار في ٢٠٢١، ويضاف إلى ذلك كلفة إعادة إعمار أوكرانيا المقدَّرة بنحو ٦٠٠ مليار دولار[٣].

(1) EBRD, REGIONAL ECONOMIC PROSPECTS, GETTING BY High inflation weighs on purchasing power of households, May 2023, available at: https://bit.ly/3OrYQ0e

(2) Eurostat, Annual inflation down to 6.1% in the euro area Down to 7.1% in the EU, 69/2023 - 16 June 2023, available at: https://bit.ly/42Vrr1n

(٣) العربي الجديد، خسائر أوروبا من الحرب الروسية بأوكرانيا تتجاوز تريليوني دولار، ٩ مايو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

ولا تزال تقديرات تلك الكلفة مختلفة بين المؤسسات الأوروبية والعالمية، حيث تتداخل العديد من المعطيات فالأمر لا يرتبط فقط بواردات النفط والغاز وطبيعة العلاقات الاقتصادية مع روسيا قبل الحرب وبعدها، بل يرتبط أيضًا بعوامل أخرى في غاية الأهمية يجب أخذها في الحسبان مثل تكاليف إيواء اللاجئين الأوكرانيّين في الدول الأوروبية، والمساعدات التي ستدفعها أوروبا لمواطنيها من محدودي الدخل والفقراء لمقابلة فواتير أسعار الطاقة المرتفعة، كذلك تأثيرات الحرب على تكاليف الأمن والدفاع في دول الاتحاد الأوروبي والتي ضاعف الكثيرُ منها إنفاقَه العسكري، وهو ما يعني زيادة التمويل عبر الاستدانة، فألمانيا تنوي تحديث جيوشها بنحو تريليون دولار، وهناك تكاليف استثمار في دول الاتحاد الأوروبي، خصوصًا الكبيرة، بزيادات كبيرة في ميزانية الدفاع، بسبب مستقبل الخطر الأمني والعسكري الروسي، حتى في حال انتهاء الحرب وموافقة موسكو على الانسحاب من أوكرانيا. بينما تسود مخاوف واسعة من حالة عدم اليقين بشأن توقيت انتهاء الحرب، وبالتالي توقُّف النزيف المالي والاقتصادي الأوروبي.

وإذا كنا بصدد قطاع الطاقة وحده فإن تقريرًا لوكالة بلومبيرج صادر في ٢٥ فبراير ٢٠٢٣، يشير إلى أن ألمانيا وحدها تواجه تحديًا بقيمة تريليون دولار لِسَدِّ فجوة هائلة في الطاقة لديها، وهذا المبلغ أكبر بكثير من مبلغ ٢٧٥ مليار دولار الذي خصَّصته من أجل التخلُّص نهائيًّا من أزمة الطاقة التي تواجهها حاليًّا. وتشمل تلك التكاليف استثمارات في تحديث شبكات الطاقة، وفي الجيل الجديد من التقنيات لإدارة التخلُّص التدريجي من محطات الطاقة النووية والفحم، والتعامل مع الطلب المتزايد من السيارات الكهربائية وأنظمة التدفئة، والوفاء بالتزامات وتعهُّدات ألمانيا المناخية[١].

العالم الإسلامي كمصدر بديل للغاز الروسي:

من بين الدول العشر الأكثر امتلاكًا لاحتياطيَّات الغاز الطبيعي في العالم يمكننا أن نجد ستة منها من دول العالم الإسلامي، وهي: إيران التي تحتلُّ المرتبة الثانية، بكمية تبلغ ٣٢ تريليون متر مكعب، لكنها على خلاف جذري مع الغرب، سواء بسبب الملف النووي أو بسبب تدخُّلاتها في المنطقة العربية، ويتركَّز أغلب احتياطي الغاز الإيراني في المناطق الجنوبية على سواحل الخليج العربي، ثم قطر جار إيران التي تشارك معها حقل فارس الهائل للغاز، إضافة إلى امتلاكها حقل الشمال، وتحل ثالثًا على القائمة، وبحجم احتياطيَّات يصل إلى ٢٤,٧ تريليون متر مكعب، وهي إحدى أكبر دول العالم تصديرًا للغاز المسال، وبدأت مؤخَّرًا في زيادة إنتاجها بهدف الوصول إلى ١٢٦ مليون طن من الغاز المسال سنويًّا، مقارنة بحجم إنتاجها الحالي الذي يناهز ٧٧ مليون طن، ما جعلها الهدف الأبرز لأوروبا لتوقيع صفقات توريد الغاز بديلًا عن روسيا، لكن العقبة تكْمن في أن قطر تفضِّل العقود طويلة الأمد، وهو الأمر غير المناسب لأوروبا. ثم تأتي تركمانستان لتحلَّ رابعًا على القائمة بإجمالي احتياطيَّات يبلغ ١٩,٥ تريليون متر مكعب، ورغم ذلك لا يزال الإنتاج ضعيفًا رغم إنتاجها نحو ٥٩ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠، ذهب أغلبه للصين، والباقي لجيرانها في وسط آسيا، ثم تحل السعودية في المركز السادس، ولديها نحو ٨,٥ تريليونات متر مكعب، وبدأت مؤخَّرًا تطوير بنيتها المتعلِّقة بهذا الملف استجابة لتنامي حجم الطلب في السوق العالمية، تليها الإمارات العربية المتحدة في المركز السابع، التي تفيد التقارير بأنها تمتلك احتياطيَّات من الغاز تتعدَّى ٨ تريليونات متر مكعب، وفي المركز الثامن نجد نيجيريا، باحتياطيَّات تبلغ ٥,٨٥ تريليونات متر مكعب[٢].

وبالرغم من أن العالم الإسلامي وفي المركز منه الأقطار

https://bit.ly/3COwwOC

(1) Petra Sorge and Josefine Fokuhl, Germany Faces $1 Trillion Challenge to Plug Massive Power Gap, Bloomberg News, 25 February 2023, available at: https://bit.ly/44cOeXq

(٢) تقرير يرصد الدول العشر الأكثر امتلاكا لاحتياطيات الغاز الطبيعي في العالم، الجزيرة نت، ٤ مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3CISyCl

العربية تعيش في موقع المفعولية وليس الفاعلية السياسية في النظام الدولي، إلا أن العديد من بلدانه استفادت بشدَّة من أزمة الطاقة تلك وبالتحديد دول الخليج العربي المنتجة للغاز والنفط بالإضافة لإيران والجزائر ونيجيريا وليبيا وجزئيًّا مصر.

وفي بداية الحرب كان البعض يجادل بأن الاجتياح الروسي لأوكرانيا وضع العديد من الدول العربية المصدِّرة للطاقة في موقف سياسي ملتبس، لكنه في المقابل عزَّز مركزيَّتها في اقتصاد الطاقة العالمي، وربما يؤدِّي في النهاية إلى جَنْيِ مكاسبَ سياسية واقتصادية خصوصًا في المديَيْن، القصير والمتوسط، فاتجاه أوروبا لتعويض واردات الطاقة الروسية، مثَّل فرصة للدول العربية المصدِّرة للطاقة لتكسب حصصًا جديدة لكنه يحمل في نفس الوقت مخاطر اندلاع حرب أسعار بين المنتجين للطاقة.[١]

تشير التقارير إلى أن قطر وتركمانستان ومصر والجزائر ونيجيريا أصبحت تنتج غازًا طبيعيًّا أكثر من المعتاد بعد العزلة الجيوسياسية، التي فرضها الغرب على روسيا وإيران بسبب الحرب، وبالتالي فإن هذه الدول التي زادت من إنتاجها حقَّقت استفادة بالمعنى الاقتصادي الآني، سواء من حيث الأسعار المرتفعة أو الزيادة الكبيرة التي حصلت في الكميات المصدَّرة، وإن كان البعض يشير إلى أن زيادة صادرات الطاقة علامة تخلُّف اقتصادي، حيث كان بالإمكان الاستفادة من هذه الموارد في التصنيع أو الاحتفاظ بها للأجيال القادمة.

فعلى سبيل المثال، في العام السابق على الحرب وفَّرت قطر حوالي ٥٪ من الطلب الأوروبي على الغاز، حيث بلغت صادراتها ٢٣ مليار متر مكعب، وفقًا لبيانات ستاندرد آند بورز جلوبال، وكانت أكبر أسواقها إيطاليا (٦,٦ مليارات متر مكعب) والمملكة المتحدة (٦,٢ مليارات متر مكعب) وبلجيكا (٣ مليارات متر مكعب) وإسبانيا (٢,٧ مليار متر مكعب) وبولندا (٢,٤ مليار متر مكعب)، في حين أن قطر ستستفيد في المدى المتوسط من توجُّه أوروبا نحو الغاز الطبيعي المسال ليحلَّ محل غاز خط الأنابيب الروسي، فمن المرجَّح أن يؤدِّي تسريع انتقال الطاقة وتعزيز أمن الإمدادات في أوروبا على المدى الطويل إلى انخفاض الطلب على الغاز بسرعة أكبر في العقد الرابع من الألفية وبداية من العام ٢٠٣٠.[٢]

بعد ثمانية أشهر من الحرب أصبح الغاز المسال القطري بمثابة ركيزة رئيسيَّة لواردات أوروبا، في ظلِّ سعيها لإيجاد مورِّدين لتعويض نقص الإمدادات الروسية، وسلَّمت قطر إلى الاتحاد الأوروبي ١٦٪ من إمدادات الغاز الطبيعي المسال خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٢٢، لتحتلَّ المرتبة الثانية لأكبر مورِّدي أوروبا بعد الولايات المتحدة وقبل روسيا، حيث إنه بعد سلسلة من الانتقادات الأوروبية الحادَّة سابقًا لقطر على خلفية استضافتها لكأس العالم مع عدم الاستجابة لبعض الاستفزازات الأوروبية، رأينا كيف تودَّدت دولُ الاتحاد الأوروبي إلى قطر بصفة متزايدة، وهو ما ظهر جليًّا خلال الزيارات الرسمية إلى الدوحة التي قام بها العديد من رؤساء الدول والحكومات الأوروبية، أواخر عام ٢٠٢٢، من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى المستشار الألماني أولاف شولتس، مرورًا برئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال. ففي سياقٍ مَثَّلَ فيه الغاز الطبيعي المسال في ٢٠٢٢ ما يقرب من ٤٠٪ من واردات الغاز الأوروبية، مقابل ٢٢٪ عام ٢٠٢١ تزايدت أهمية قطر بشدَّة[٣].

وبالنسبة للجزائر، فقد سجَّلت إيراداتُ صادرات الغاز الجزائري في ٢٠٢٢ إلى دول الاتحاد الأوروبي قفزة كبيرة بنحو ٨٢٪، إذْ أسْهمت الأزمة الروسية الأوكرانية واشتعال أسعار الطاقة في استفادة خزانة البلاد من التصدير إلى السوق الأوروبية، وبحسْب تقريرٍ حديثٍ لوكالة الطاقة الدولية، فقد

---

(١) ناصر التميمي، تداعيات الحرب الأوكرانية على الدول العربية المصدِّرة للطاقة، مركز الجزيرة للدراسات، ١٩ أبريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3XrDimD

(2) Claudia Carpenter and Meghan Gordon, Feature: Qatar leverages its LNG goals with gas diplomacy amid war, Standard and Boars Global, available at: https://bit.ly/3PvRngV

(٣) موقع الطاقة، دينا قدري، بالأرقام.. الغاز المسال القطري يُغري أوروبا لتعويض الإمدادات الروسية، موقع الطاقة، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/44ks4mu

ارتفعت إيرادات الجزائر من صادرات الغاز لدول الاتحاد الأوروبي إلى ٢٠ مليار دولار خلال العام الماضي، مقابل ١١ مليار دولار في ٢٠٢١، وحازت إيرادات صادرات الغاز الجزائري حصة ٥٪ من إجمالي فاتورة واردات أوروبا، ولكن رغم ارتفاع القيمة - جرَّاء زيادة أسعار الغاز- تُعَدُّ النسبةُ متراجعةً عن عام ٢٠٢١ والبالغة ٩٪[١].

أما بالنسبة لمصر، فتُشير التقارير إلى أنه بالرغم من عدم امتلاكها احتياطيَّات كبيرة من الغاز الطبيعي مقارنة بالمورِّدين الرئيسيِّين للاتحاد الأوروبي، لكنها ضاعفت مداخيلها من صادراته بنسبة كبيرة بلغت ١٧١ بالمئة في ٢٠٢٢ مقارنة بالعام الذي قبله، وبلغت صادرات الغاز الطبيعي في ٢٠٢٢، نحو ٨,٤ مليارات دولار مقارنة بنحو ٣,٥ مليارات دولار خلال ٢٠٢١، أي قرابة ٥ مليارات دولار مداخيل إضافية. وحتى وإن لم تتجاوز الصادرات ٨ ملايين طن مقارنة بـ ٨٤ مليون طن من الصادرات القطرية، لكن مصر وضعتْ نفسها ضمن قائمة الدول المموِّنة لأوروبا بالغاز، خاصة ضمن تحالف شرق المتوسط للغاز. وكثَّفت مصر بالتعاون مع شركات أجنبية التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط، وأعلنت نهاية ٢٠٢٢ عن اكتشاف حقل غاز بحري وصفته بالكبير، والذي تقول وسائل إعلام غربية إن حجمه يبلغ ٣,٥ تريليونات قدم مكعَّب بالإضافة لحقل ظهر للغاز الذي بلغت احتياطيَّاته ٣٠ تريليون قدم مكعب[٢].

كما استفادت تركيا أيضًا من هذه الحرب بتحوُّلها إلى وسيطٍ قويٍّ ومؤثِّر في المفاوضات الدولية مع روسيا حول الغذاء والطاقة وبالتحديد عبر اتفاقات الحبوب، والتي تمَّ التوصُّل إليها في ٢٢ يوليو ٢٠٢٢ ولا يزال يتم تجديدها، ما مثَّل الإنجاز الأكبر للدبلوماسية التركية منذ اندلاع الحرب وحتى الآن، ولولا مثل هذه الاتفاقيَّات لحدثت مجاعات كبرى جرَّاء الارتفاع الحادِّ في أسعار الحبوب، ولكان المتضرِّر الأكبر من هذه الأزمة هي دول العالم الإسلامي وبالذات تلك الواقعة في قارة أفريقيا أكبر المتأثِّرين عالميًّا بالاضطراب في سلاسل الإمداد والتوزيع جرَّاء الحرب.

وعلى مستوى الطاقة، فمن منظور تاريخي كانت أوروبا وتركيا، أكبر المستهلكين للغاز الروسي، لكن بعدما خرجت أوروبا من القائمة بعد غزو روسيا لأوكرانيا العام الماضي، تحوَّلت تركيا على رأس هذه القائمة واستفادت من علاقاتها القوية بروسيا بأسعار تفضيلية والحصول على استثناءات بتأجيل بعض المستحقَّات لروسيا ولعب دور الوسيط في تصدير الغاز الروسي إلى بعض البلدان، ففي ٣ يناير ٢٠٢٣ وقعت اتفاقية لتصدير ما يقرب من ١,٥ مليار متر مكعب سنويًّا لمدة ١٣ عامًا من محطات التصدير والمرافق التركية إلى بلغاريا ضمن محاولة للالتفاف على العقوبات الأوروبية على قطاع الطاقة الروسي، لتتحوَّل تركيا -تدريجيًّا- إلى مصدر لتزويد الدول الأوروبية بإمدادات الغاز المسال[٣]. كذلك فإنها ضاعفت من جهودها في استخراج الغاز المحلي بعدما عزَّزت موقعَها في شرق المتوسِّط باتفاق استراتيجي لترسيم الحدود البحرية مع ليبيا في عام ٢٠١٩.

وفي إطار بحث ألمانيا عن بدائل لإمدادات النفط الروسية، فإنها استطاعت مؤخَّرًا باتفاق مع كازاخستان في ٢٠ يونيو ٢٠٢٣ أن تؤمِّن صفقةً للحصول على النفط الكازاخستاني لمصافيها من النفط الخام بمعدَّل ١٠٠ ألف طن من الخام شهريًّا[٤].

(1) IEA, Europe's energy crisis: What factors drove the record fall in natural gas demand in 2022?, 14 March 2023, available at: https://bit.ly/3CN1iHn

(٢) ٣ دول عربية استفادت من أزمة الغاز الأوروبية في ٢٠٢٢ (تحليل)، وكالة الأناضول للأنباء، ٢ يناير ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3peQDSZ

(٣) هبة مصطفى، اتفاق لتوريد الغاز المسال من تركيا إلى بلغاريا.. وخبير: بإذن روسي، موقع الطاقة، ٣ يناير ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3pnx8Yd

(4) Bloomberg News, Germany Secures a Deal to Get Kazakh Oil for Crude-Starved Refinery, 20 June 2023, available at: https://bit.ly/3PyM4gP

من الاقتصاد في استهلاك الغاز إلى تضاعف فاتورته: أية استجابات موحَّدة؟

يطرح البعض تساؤلًا حول وجود طبيعة المقاومة الأوروبية لهذا الوضع الطاقوي، وهل هي مقاومة منفردة أو موحَّدة؟ للإجابة على هذا السؤال علينا مراجعة المؤسسات والتقارير الأوروبية والدولية المعنيَّة بملف الطاقة، وكذلك مراجعة التصريحات الأوروبية المتضاربة بشأن التعامل مع الحرب الروسية الأوكرانية والعقوبات على روسيا وتأثيراتها.

بحسْب دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي فإنه في عام ٢٠٢٢ واجهتْ منظومةُ الطاقة في أوروبا أزمةً غير مسبوقة، فقد انقطع عنها ما يزيد عن ٨٠٪ من إمدادات الغاز الروسي اللازم لأغراض التدفئة والعمليات الصناعية وتوليد الكهرباء، وارتفعت أسعار الجملة للكهرباء والغاز بنحو ١٥ ضعفًا منذ أوائل عام ٢٠٢١، ممَّا أثَّر تأثيرًا حادًّا على الأُسر المعيشيَّة والشركات. وقد كان مرجَّحًا أن تزداد المشكلة سوءًا، فأوروبا حين إصدار الدراسة كانت على وشك أن تواجه أول فصل شتاء لها بدون الغاز الروسي، الأمر الذي ينطوي على مخاطر حدوث ارتفاع أكبر في الأسعار ونقص في الغاز وركود اقتصادي كبير(١).

يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي اتَّخذ عدَّة مسارات للتعامل مع أزمة الغاز الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية، أولها هو تعزيز وراداته من مصادر تقليدية غير روسيا وحلفائها وهو ما يعني التوجُّه أكثر نحو الغاز الطبيعي المُسال الذي يُعَدُّ الخيارَ البديلَ الأساسي، لكن ازدادت تكلفة الغاز الطبيعي المُسال بأكثر من الضعف منذ الغزو الروسي لأوكرانيا. بحسب دراسة صندوق النقد الدولي(٢)، وثانيها العودة لاستعمال الفحم والطاقة النووية في تراجع عن الالتزامات البيئية السابقة لغالبية دول الاتحاد، وثالثها تسريع وتيرة التحول نحو المصادر الجديدة والمتجدِّدة للطاقة.

أما عن **سياسة خفض الطلب** فبالرغم من تراجع الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي في ٢٠٢٢ بنسبة ١٣٪ سمحت باقتصاد ٥٥ مليار متر مكعب، ما يعادل نحو إجمالي صادرات الجزائر، تشير التقارير إلى أن فاتورة استيراد الغاز الأوروبية ارتفعت من ١٢٠ مليار دولار في ٢٠٢١ إلى ٣٩٠ مليار دولار في ٢٠٢٢ ويعد هذا أثرًا مباشرًا للحرب الروسية الأوكرانية، وإذا كانت الطاقات المتجدِّدة لعبت الدورَ الأساسيَّ في تراجع الطلب أوروبيًّا وساعدت على الاستغناء عن استيراد ١١ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، فإن ذلك لم يقلِّص فاتورة استيراده، بل تضاعفت كما أشرنا، وإذا كان الاتحاد الأوروبي ينوي معاقبة روسيا بفرض قيود على صادراتها بما فيها صادرات النفط والغاز، فرغم التراجع في حجم الصادرات، فإن روسيا استفادت من تضاعف الأسعار، وضاعفت قيمة مبيعاتها من ٤٠,٨ مليار دولار في ٢٠٢١، إلى ٩٣,٦ مليار دولار في ٢٠٢٢، أي بزيادة ٥٢,٨ مليار دولار، وهذا يعني أن للسياسات الأوروبية آثارًا عكسية في مواجهة روسيا(٣).

من العرض السابق للعقوبات فإن الحزم العقابية الإحدى عشر التي فرضت على روسيا منذ عام ٢٠١٤ كانت حزمًا جماعية فرضت من المجلس الأوروبي وبموافقة البرلمان الأوروبي، وإن كانت هناك بعض الاعتراضات الرسمية لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد فإنه جرى تمرير هذه العقوبات بالأغلبيَّة في معظم المؤسسات الأوروبية. على سبيل المثال، كانت هناك اعتراضات كبيرة من بعض دول أوروبا الشرقية في بداية الحرب ضد التوسُّع في العقوبات على قطاع النفط الروسي(٤).

(١) جيرومين زيتلماير وآخرون، التغلب على أزمة الطاقة الأوروبية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/42Y93Vx

(٢) المرجع السابق.

(٣) تحولات عميقة في سوق الغاز الأوروبي، وكالة الأناضول للأنباء، ٦ أبريل ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3Jpr08S

(٤) على سبيل المثال، اعترضت المجر على حزمة عقوبات تقضي بحظر القسم الأكبر من واردات النفط الروسي وفرض عقوبات جديدة على روسيا في يونيو ٢٠٢٢، لمزيد من التفاصيل انظر: المجر تعرقل حزمة عقوبات أوروبية جديدة على روسيا، دويتشه فيله، ٢ يونيو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/44BsYv1

ولجأ الاتحاد إلى استثناءات لبعض الدول والشركات في العديد من الأحيان.

بالتوازي مع العقوبات الموحَّدة، التزمت حكومات البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بخفض الطلب على الغاز بنسبة ١٥٪ خلال فصل الشتاء في العام التالي للحرب، وأقرَّت في سبتمبر ٢٠٢٢ تشريعًا يلزمها بأربع مجموعات من الإجراءات على مستوى السياسات، وهي خفض الطلب على الكهرباء، ووضع حد أقصى لإيرادات منتجي الكهرباء ذوي التكلفة المنخفضة الذين يجنون فوائد من ارتفاع أسعار الكهرباء (باستثناء أولئك الذين يحرقون الفحم)، و"مساهمة تضامنية" من شركات الوقود الأحفوري (بما في ذلك منتجي الفحم)، ودعم مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة. ويتعيَّن على منتجي الكهرباء ذوي التكلفة المنخفضة إعادة الأرباح التي تتجاوز الحدود القصوى للإيرادات إلى الحكومات الوطنية، والتي بدورها ستستخدم هذه الأموال في تمويل الدعم المقدَّم للمستهلكين[١].

ووفقًا لتبايُن حجم التأثيرات الاقتصادية للحرب على دول الاتحاد وبينما تطول تداعيات الحرب الجميع، فإن كلفتها الآنية والنهائية ستتفاوت حسب العلاقات التجارية والاستثمارية بين كلِّ دولة من دول الاتحاد الأوروبي وروسيا، ويُتوقع أن تكون دول الاتحاد الأوروبي التي كانت جزءًا من الكتلة السوفييتية السابقة الأكثر خسارة من الحرب، ما يزيد من مأزق دفع الأثمان، ومن هنا تتزايد الدعوات إلى تقاسم تكاليف الحرب وتداعياتها، وهناك تفكير متزايد حول أهمية تقاسم دول الكتلة الأوروبية معًا تكاليف الحرب، لكن هذا لم ينعكس بشكل كبير على السياسات الأوروبية فالجميع يبحث عن حلول فردية لمشكلاته سواء المتعلقة بالطاقة أو الموارد الأخرى القادمة من روسيا.

وبالرغم أن أزمة الطاقة تشكِّل تحدِّيًا جسيمًا لا يمكن لأيِّ بلدٍ أوروبيٍّ أن يتغلَّب عليه بمفرده، فإن اختلاف مركب الطاقة في البلدان الأوروبية أدَّى لاستجابات متفاوتة ومختلفة للأزمة، فبينما لجأت بعض البلدان إلى التوسُّع في توليد الكهرباء من المصادر المتجدِّدة وزيادة الكفاءة في استخدامها، فإنه في حالات أخرى لم تكن الزيادة في توليد الكهرباء بالفحم والغاز كافية لتلبية الطلب؛ ونتيجةً لذلك فقد ارتفعت الأسعار ارتفاعًا كبيرًا؛ لدرجة أن بعض المستهلكين توقَّفوا عن الاستهلاك تمامًا، وهي ظاهرة تُعرف باسم "تحطُّم الطلب". وشهدت أسواق الطاقة الأوروبية شُحًّا لدرجة أن التغيُّرات البسيطة في العرض تؤثِّر تأثيرًا كبيرًا على الأسعار.

وبالرغم من نجاح سياسة خفض الطلب على الغاز بنسبة ١٥٪، إلى حدٍّ كبير، فقد فشلت السياسة الجماعية -الخاصة بتحديد حدود قصوى لأسعار الغاز الروسي- في تحقيق أهدافها الخاصة بمعاقبة روسيا. فروسيا اختارتْ أن تتحمَّل خسائر مؤقَّتة جرَّاء توقُّف صادراتها من الغاز لأوروبا بنسبة ٨٠٪، لكنها في المقابل عزَّزت صادراتها لدول أخرى مثل الصين والهند وتركيا والعديد من دول الجوار الآسيوي وحتى دول شرق أوروبا المستثْناة من القرارات الجماعية أو التي لجأتْ للالتفاف على القرارات عبر استيراد الغاز الروسي مسالًا أو عن طريق طرف ثالث.

وفيما يتعلَّق **بالمصادر البديلة للطاقة**: فإننا بصدد مستويْن، هما: **مستوى بدائل للموردين الحاليين** حيث نجد تكثيفًا كبيرًا للحركة الأوروبية جماعيًّا وفرديًّا باتجاه الدول المصدِّرة للغاز، وبقدرٍ أكبر في المنطقة العربية التي استفادت - كما أشرْنا- من الوضع الذي تسبَّبت فيه الحرب وقرار روسيا قطع إمدادات الغاز لأوروبا، كما لعبت الولايات المتحدة الأمريكية الدور الأبرز في محاولة تعويض نقص الإمدادات من الغاز الطبيعي الروسي عبر الأنابيب، من خلال زيادة صادراتها من الغاز الصخري المسال إلى أوروبا عبر السفن. ورفعت الولايات المتحدة صادراتها من الغاز المسال بنسبة ٨ بالمئة في ٢٠٢٢، لتبلغ ١١٠ مليار متر مكعب، استجابة لزيادة الطلب

(١) جيرومين زيتلماير وآخرون، التغلب على أزمة الطاقة الأوروبية، مرجع سابق.

الأوروبي، إذ استوردتْ أوروبا نصف احتياجاتها من الغاز المسال من الولايات المتحدة في ٢٠٢٢. كما أن الجزائر هي الأخرى رفعت صادراتها من الغاز الطبيعي والمسال إلى مستوى قياسي لتصل إلى ٥٦ مليار متر مكعب العام المنصرم، وسعت دول أوروبية لزيادة وارداتها من الغاز المسال من أفريقيا، خاصة نيجيريا وأنجولا وموزمبيق، التي صدَّرت أول شحنة لها في ٢٠٢٢. وبذلك يمكن القول إنه بفضل الطقس المعتدل وسياسة البحث المكثَّف عن بدائل؛ تمَّ تجاوز أزمة الغاز في الشتاء الماضي بنجاح نسبي وكلفة اقتصادية عالية[١].

أما المستوى الثاني فهو **مستوى المصادر البديلة للطاقة الأحفورية نفسها**، فبالرغم من إعادة تشغيل بعض الدول الأوروبية لمحطات الكهرباء التي كانت تعمل بالفحم أو الطاقة النووية وتم إيقافها للوفاء بتعهُّدات بيئية سابقة، فإنه وفي تَحَدٍّ صناعي هائل لتسريع نزع الكربون في القارة العجوز، عقدت تسع دول أوروبية اجتماعًا في بلجيكا ٢٤ أبريل ٢٠٢٣، التزمت خلاله بتكريس طموحها المشترك بزيادة قدراتها على صعيد طاقة الرياح في بحر الشمال عشر مرات، وأعلن مطلقُ المبادرة رئيس الوزراء البلجيكي ألكسندر دي كرو إثر القمة في أوستنده أن "هذا يوم حاسم لنجعل من بحر الشمال أكبر محطة للطاقة الخضراء في العالم". والتزمت سبع دول من الاتحاد الأوروبي هي (فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا وأيرلندا والدانمارك ولوكسمبورج) إضافة إلى النرويج وبريطانيا بزيادة قدراتها في مجال إنتاج الطاقة من الرياح بشكل جماعي في بحر الشمال إلى ١٢٠ جيجاوات في عام ٢٠٣٠، ثم ٣٠٠ جيجاوات على الأقل في عام ٢٠٥٠، مقابل إنتاجها جميعًا حاليًّا نحو ٣٠ جيجاوات فقط[٢].

وبحسْب الوكالة الدولية للطاقة، فبفضل دعم السياسات المستمر لمصادر الطاقة المتجدِّدة، تمَّ توليد حوالي ٥٠ جيجاوات من طاقة الرياح والطاقة الشمسية في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٢، وهو رقم قياسي. وتجنَّبت هذه الإضافات الحاجة إلى حوالي ١١ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في قطاع الطاقة - وهو أكبر محرك هيكلي منفرد لتقليل الطلب على الغاز الطبيعي[٣].

لقد نجحت بعض السياسات المنفردة -كما هو الحال في تجربة إسبانيا والبرتغال- في وضع حدٍّ أقصى لسعر الغاز الطبيعي المستخدم في توليد الكهرباء، وذلك لتخفيف الأعباء عن المواطنين وضبط التضخُّم وتشجيع شركات الكهرباء على استخدام الغاز، الأمر الذي جرى تدعيمه بقرار لوزراء الطاقة الأوروبيّين في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٢ بوضع سقفٍ لأسعار الغاز المستخدم في توليد الكهرباء في حال تخطَّتْ أسعاره عتبة ١٨٠ يورو للميجاوات/ساعة، وبرَّر الوزراءُ الخطوة بـ"مواجهة ارتفاع الأسعار على مستوى الأسواق"، على أن يبدأ تنفيذ القرار من ١٥ فبراير ٢٠٢٣، وبالطبع اعترضت العديد من الدول المصدِّرة للغاز على هذا القرار ومنها الجزائر على سبيل المثال[٤].

خاتمة:

يمكن القول بأنه ونتيجة للقوة والفجائية التي أصابت بها الأزمةُ الاقتصادات الأوروبية، فإن هناك اضطرابًا في السياسات والمسارات المختلفة للتعامل مع أزمة الطاقة كأثر للحرب الروسية الأوكرانية، وقد أحدثت هذه الحرب تغييرات وتحوُّلات عميقة في سوق الغاز الأوروبي فقد ضاعفت من تكلفته رغم انخفاض كمية الواردات منه في المجمل، سواء بالعودة للمصادر التقليدية للطاقة أو المصادر الجديدة والمتجدِّدة، هذا الأمر

(١) بعد تجاوز أزمة الغاز.. أوروبا تستعد لمعركة النفط ضد روسيا (تحليل)، وكالة الأناضول للأنباء، ١٧ فبراير ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3pv9WY1

(٢) تسع دول أوروبية تلتزم من بلجيكا بزيادة إنتاج الطاقة النظيفة من الرياح البحرية، موقع قناة فرنسا ٢٤، ٢٤ أبريل ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/44g0Woz

(3) IEA, Europe's energy crisis: What factors drove the record fall in natural gas demand in 2022?, 14 March 2023, available at: https://bit.ly/3CN1iHn

(٤) لؤي أحمد، لماذا ترفض الجزائر القرار الأوروبي لتسقيف أسعار الغاز وكيف سينعكس على اقتصادها؟، الجزيرة نت، ١ يناير ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3pogrMm

خلق جدلًا كبيرًا بين مجموعتين: إحداهما أنصار العودة للمصادر التقليدية كالطاقة النووية أو الفحم، رغم المحاذير البيئية، باعتبار ذلك هو الحل التكتيكي الأكثر واقعية، أما الأخرى فهم أنصار الطاقة الجديدة والمتجدِّدة، وهؤلاء وإن حقَّقت الحرب هدفًا مهمًّا لهم وهو تسريع وتيرة الانتقال للاقتصاد الأخضر والاعتماد على الطاقة الجديدة والمتجدِّدة، فإنها أيضًا كلَّفت الاقتصاد مليارات وأثَّرت بشدَّة في التضخُّم وأعطتْ شرعيةً أكبر للفكر التقليدي السائد والشعبوية المطالبة بالعودة للفحم والطاقة النووية كخيارات أكثر واقعية.

لا يزال الأمر مبكِّرًا للحكم على انتصار أيٍّ من وجهتي النظر، لكن بانتهاء هذه الحرب سوف نكون إزاء خارطة جديدة للطاقة وأهميتها في السياسة العالمية بل وفي الاقتصاد السياسي للنظم الأوروبية والنظم المصدِّرة للطاقة بشكل كبير، سواء في منطقتنا أو خارجها، فبانتهاء الحرب وازدياد الاستغناء عن الغاز قد تفقد هذه البلدان أهميتها الاستراتيجية وإن اكتسبت مئات المليارات من الدولارات جرَّاء التضخُّم، فإن هذا التضخُّم أيضًا أصاب بقيَّة السلع في كلِّ القطاعات، وبالتالي قد يكون صافي أرباحها أقلَّ من خسائرها في العديد من الحالات، ومن ثم فمن لم يستفدْ من الحرب بالتفكير في التحوُّل الجدي لاقتصاد ما بعد النفط والغاز فإنه سيظلُّ يُعاني من مشكلات الاقتصادات الريعيَّة التابعة في النظام الدولي مهما كانت مكاسبه من الحرب.

ويمكن القول إن صادرات الطاقة الروسية إلى أوروبا، المستثْناة إلى حَدٍّ كبيرٍ حتى الآن من العقوبات الدولية، وبالأخص النفط، تموِّل جهود الكرملين الحربية، إذ تجْلب مئات الملايين من الدولارات يوميًّا؛ وبالتالي فإن روسيا استفادتْ من الارتفاع في أسعار الطاقة استفادةً كبرى استطاعت من خلالها تمويل الحرب طويلة الأمد، بل قد تكون إطالة أمد الحرب سياسة مفيدة لروسيا من بعض الجوانب الاقتصادية، وإن كانت خطيرة على صورة روسيا كدولة غير قادرة على حسْم الحرب، وإظهار كوارث جيشها المترهِّل إداريًّا وتسليحيًّا وعمليَّاتيًّا حَدَّ الاستعانة بالقدرات الإيرانية في مجال الطائرات بدون طيار.

وبالرغم من أن الاستجابات الأوروبية الموحَّدة للتعامل مع أزمة الطاقة، سواء في الغاز أو النفط، كانت ناجحةً إلى حَدٍّ كبيرٍ، فإنها تمَّت بكلْفة عالية جدًّا من الناحية الاقتصادية.

وما يثير الانتباه هنا هو عدم وجود تنسيق كبير بين الدول المصدِّرة للغاز الطبيعي تحديدًا، سواء المسال أو غيره، وبالذات من دول العالم الإسلامي، وهي في حاجة إلى هذا التنسيق، فإذا كان الأوروبيُّون أنصار الحرية المطلقة للسوق يقومون بتنسيقٍ عالٍ وتحديدٍ سقوفٍ للأسعار وفرْضه على الأسواق العالمية، فمن المهمّ أن تكون للدول المنتجة للغاز في العالمين العربي والإسلامي استجابة موحَّدة وأكثر تنسيقًا في تحديد طبيعة العقود وآجالها وأسعارها، أو على الأقل تثبيت المبدأ والمعاملة بالمثل فيما يتعلَّق بأسعار الزيوت والحبوب التي تستوردها المنطقة من أوروبا وغيرها، بما يحقِّق أقصى استفادة ممكنة للشعوب العربية والإسلامية.

إدانة الاستدانة: سياسات الإقراض الدولي بين الخارجي والداخلي.. حالات كاشفة

ميار يحيى*

تقديم

اقترنت قضية تراكم الديون في بعض الموروثات الثقافية والدينية بمعانٍ عديدة اعتُبرت جُلَّها سلبية؛ إذ إن الشخص المَدين قد يصبح مهدَّدًا بالسجن أو الوقوع في براثن العبودية في حال عدم قدرته على سداد ديونه(١)، وتعكس مقولة "الدَّين هَمٌ بالليل ومذلةٌ بالنهار" القيود التي تفرضها الديون على حرية الأفراد في اتخاذ القرارات، ولعل استعاذة الرسول صلى الله عليه وسلم من غَلَبَةِ الدَّيْنِ أي كثرته خصوصًا مع تزامن المطالبة به والعجز عن سداده؛ هو خير دليل على ما تفرضه الديون على الفرد بوضع فقه خاص لأولوياته واختياراته.

الأمر نفسه لا يختلف كثيرًا في حالة الدول، فهناك مقولة مشهورة تُنْسَبُ لجون آدمز -الذي شغل منصب الرئيس الثاني للولايات المتحدة الأمريكية- تكشف الآثار الوخيمة التي قد تُحْدِثُها الديون على مستوى الدول، حيث قال "هناك طريقتان لغزو واستعباد الدول؛ إما بالسيف، أو إغراقها في الديون"(٢)؛ الأمر الذي يعكس نفوذ الديون وأنها قد تكون أداة لاستعباد وغزو الدول؛ وبالتالي، فإن تراكم الدين وعدم القدرة على سداده هو أمر مَعيب وتحفُّه الكثير من المخاطر من الناحية الدينية والثقافية، ناهيك عن تداعياته السياسية والاجتماعية.

وقد اكتسبت قضيَّة المديونيَّة اهتمامًا واسعًا خلال ثمانينيَّات وتسعينيَّات القرن الماضي لارتباطها مع الأزمات الاقتصادية الخانقة التي أصابت دول أمريكا اللاتينية بالأساس وبعض الدول النامية الأخرى(٣)، ومن ثمَّ تمَّ تناول قضية الديون من قبل الباحثين من نواحٍ عدَّة؛ من ناحية دراسة هيكل وتصنيفات ومسبِّبات الديون، وكفاءة استخدام الاقتراض في تمويل التنمية، ومخاطر تنامي المديونيَّة، ولم يتوقَّف الأمر فقط على دراسة تلك الأبعاد، بل انشغلت بعض الدراسات بتحديد مآلات الديون بعد سقوط الأنظمة الاستبدادية وظهور مصطلح الديون الكريهة أو البغيضة Odious Debt(٤) مقابل الديون الحميدة Virtuous Debt.

وتزداد وطأة قضية الديون مع ما يشهده العالم من أزمات اقتصادية متعدِّدة المستويات ومتداخلة الأبعاد، والتي بدأت

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(1) Omar Hamed Ghannam, The Shirt of Nessus: International Debt as a Tool of Hegemonic Control, Master's Thesis, (Cairo: The American University in Cairo, AUC Knowledge Fountain, 2022), p. 3.

(2) John Perkins, Confessions of an economic hit man, (San Francisco: Berrett-Koehler, 2004).

(٣) تقرير التنمية العربية: مديونية الدول العربية الواقع والمخاطر وسبل المواجهة، (الكويت: معهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي، نوفمبر ٢٠٢١)، ص ١.

(٤) تمَّ صك هذا المفهوم من قبل الفقيه القانوني الروسي ألكسندر ناحوم ساك، و يتكون هذا الدين نتيجة لتراكم قروض حصلت عليها حكومات مستبدَّة لا تمثل الشعب. حيث لا يتم استخدام هذه القروض لتحقيق تنمية تعود بالنفع على المواطنين، بل تذهب هذه القروض لسداد التزامات الديون وتحقيق مطامع شخصية للحاكم، في مقابل الديون الحميدة Virtuous Debt والتي تنشأ نتيجة تمويل حرب للدفاع عن النفس، أو لدفع عجلة الاقتصاد، مثلما فعل روزفلت في أعقاب أحداث كساد الثلاثينيَّات من القرن الماضي، للمزيد حول تصنيفات الديون انظر:

- Lee C. Buchheit (et al.), The Dilemma of Odious Debts, 56 Duke Law Journal 1201-1262 (2007) Available at: https://bit.ly/43y9FTa

- وائل جمال، لن نرد ديون الاستبداد، الشروق، ٢٣ أكتوبر ٢٠١١، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/42BfJJf

إرهاصاتها منذ أزمة جائحة كورونا في بداية ٢٠٢٠؛ وما سبَّبته من زيادة معدَّلات البطالة وتعطُّل سلاسل الإنتاج في العام الذي تلاه، فلم يَكَدِ العالم يبرأُ قليلًا حتى شهد عام ٢٠٢٢ خمس صدمات زادته ارتباكًا وهي استمرار تداعيات الجائحة، والأزمة الروسية الأوكرانية، وما أحدثتْه سلبًا على معدلات التضخم في أسعار الغذاء والطاقة، والتراجع في النمو، وتحديات الديون في الدول النامية والأسواق الناشئة **خاصة الديون المقوَّمة بالدولار الأمريكي بل وزيادة احتمالات تخلُّفها عن سداد أقساط ديونها**[١].

وعلى الرغم من أن أزمة المديونية في مضمونها الأساسي اقتصادي؛ فإن هذه الأزمة لها آثار وأبعاد سياسية واجتماعية لا تقلُّ وطأةً عن أبعادها وآثارها الاقتصادية، وتُعَدُّ من أهم القضايا التي تفاقمتْ وفرضَتْ نفسَها على الساحة نتيجة الأزمات المتعدِّدة والمتراكبة التي يشهدها العالم في الآونة الحالية.

تأسيسًا على ذلك، ينقسم هذا التقرير إلى أربعة أقسام؛ يتناول القسم الأول تصنيفات الدين (مع التركيز على الفارق بين الدين العام الداخلي والخارجي)، ويركِّز القسم الثاني على هيكل الدائنين في الدول النامية ومصر، ومن ثم يتطرَّق القسم الثالث إلى صندوق النقد الدولي كأحد أهم المقْرضين ومدى اختلافه عن نموذج الصين في الإقراض، أمَّا القسم الرابع فيستعرض بعضَ النماذج الكاشفة (الأرجنتين وسريلانكا) وهي بمثابة نماذج تطبيقية على نموذجي الصندوق والصين للإقراض.

القسم الأول: حول مفهوم الدين وتصنيفاته (مع التركيز على الفارق بين الدين الداخلي والخارجي)

تُعَدُّ عملية الاستدانة لتمويل موازنات الحكومات هي عملية طبيعية تقوم بها الدول النامية والمتقدِّمة على حَدٍّ سواء، إلَّا أن الظروف العالمية قد أدَّت إلى تفاقم حدَّة هذه الأزمة خصوصًا في ظلِّ التباطؤ الاقتصادي العالمي وارتفاع معدَّلات التضخُّم ونقص إمدادات عددٍ من السلع الأساسية خصوصًا في ظلِّ العقوبات المفروضة على روسيا؛ وقد تبيَّن أن الاقتصادات الناشئة هي الأكثر عرضة لمخاطر أزمة الديون وتراكمها (باعتبارها مستوردًا صافيًا للغذاء والطاقة)[٢]؛ فمنذ أواخر عام ٢٠١٩؛ قامت الحكومات بزيادة الإنفاق على القطاع الصحي، وزيادة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية؛ الأمر الذي ساهم في رفع معدَّلات عجز الموازنة العامة وارتفاع مستويات الدين العام عالميًّا، حيث وصلتْ نسبةُ الديْن العام إلى إجمالي الناتج المحلي عالميًّا ٩٧٪ عام ٢٠٢٠، بينما سجَّلت هذه النسبة ١١٩,٨٪ بالاقتصاديات المتقدِّمة و٦٦,١٪ بالاقتصاديات الصاعدة خلال عام٢٠٢١[٣].

وتنبغي الإشارة إلى أن الدين ينقسم إلى قسمين: دين عام داخلي ودين عام خارجي؛ فالديون الداخلية للدول هي الديون التي تستحق للمقرضين المحليِّين داخل الدولة نفسها، بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية والشركات والأفراد. وعادة ما يكون للحكومات ديون داخلية لتمويل الإنفاق الحكومي والمشاريع العامة، ويكون هذا النوع من الديون مستقرًّا نسبيًّا وأقل عرضة للمخاطر المتعلِّقة بالتذبذبات الاقتصادية العالمية.

أمَّا الديون الخارجية فهي الديون المستحقَّة للمقرِضين خارج الدولة، بما في ذلك الحكومات الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك التجارية الدولية والمستثمرين الأجانب. وعادة ما تكون هذه الديون تستخدم لتمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية والصادرات، ويمكن أن تكون **أكثر عرضة للمخاطر المتعلِّقة**

(١) محمود محيي الدين، الاقتصاد العالمي: تنبؤات ومسارات في ظل اللايقين، مجلة آفاق اقتصادية، (القاهرة: مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء، يناير ٢٠٢٣)، العدد ٢، ص٨٦.

(٢) أسماء رفعت، "من الجائحة إلى الحرب: كيف تأثرت معدلات الدين السيادي بالأسواق الناشئة"، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، العدد ١٨، مايو ٢٠٢٢، ص٣٣.

(٣) المرجع السابق، ص٣٤، ويعكس زيادة مؤشِّر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي زيادة اعتماد البلد على العالم الخارجي في تمويل الاستثمار والإنتاج والاستهلاك، للمزيد انظر: منال جابر مرسي، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر.. دراسة قياسية، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد ٩، العدد ٨، أكتوبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/43uQsBE

بالتغيُّرات في الأسعار والعملات والظروف السياسية في الدول المانحة.

ودائمًا ما يتم التركيز على رصد المديونية الخارجية للدول وليس المديونية الداخلية، وذلك يرجع لسببيْن أساسيَّين؛ فالاستدانة من الخارج تُعَدُّ موردًا إضافيًّا للموارد المتاحة في الاقتصاد المحلي، بينما تُعَدُّ الاستدانة من الداخل بمثابة تحويل للموارد داخل الاقتصاد المحلي؛ مع الوضع في الاعتبار أن **خدمة المديونية سواء داخلية أو خارجية تشكل معضلة تنموية**، ويعود السبب الثاني إلى أن البنوك المركزية في الدول النامية لا تستطيع طباعة نقد أجنبي لسداد الديون الخارجية؛ وبالتالي فيعتبر الاقتراض الخارجي هو السبب الرئيسي وراء أزمات الديون في تلك الدول، وهذا ما يفسر اعتبار ديون الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية(الأعلى ديونًا على المستوى العالمي) المقوم بعملتها المحلية ولا يخضع لتقلبات سعر صرف العملات الدولية المقترض بها، أقل عرضة للأزمات من الدول التي لديها ديون بالعملات الأجنبية(١).

وعادةً ما تنقسم الديون الخارجية حسب الفترة الزمنية للسداد إلى **ديون قصيرة الأجل**، وهي الديون الواجب سدادها في حدود سنة، ويتميز هذا النوع بارتفاع تكلفته ولا تلجأ إليه الدول عادةً إلا في حالة تصحيح عجز مؤقَّت في موازنتها، وعدم قدرتها على الحصول على قروض طويلة الأجل، أما الديون طويلة الأجل، الواجب سدادها خلال فترة زمنية أكثر من سنة وقد تزيد عن عشرة سنوات، ويتَّصف هذا النوع بإنخفاض تكاليفه وكثرة تسهيلاته مقارنة بالنوع الأول(٢).

وترتبط أزمة الديون بعدم قدرة الدول على سداد الدين الخارجي والتي ترجع بشكل أساسي لمشكلة ضعف الهيكل الإنتاجي وعدم القدرة على تدبير النقد الأجنبي من خلال التصدير، ولارتفاع المديونية الخارجية آثارًا سلبية عديدة على الدول النامية من أهمها، ارتفاع أسعار الفوائد وأقساط الديون وأحيانًا بمعدل نمو الدين نفسه، وقد يذهب جزء كبير من القروض الجديدة التى يتم إبرامها لسداد إلتزامات القرض السابق. وهو ما يلزم الحكومة لإعادة تدوير الدين المستحق Roll over the debt ويضع تلك البلدان في فخ المديونية؛ وبالتالي قد يقوض قدرة الحكومة على تمويل برامج الإنفاق الاجتماعي- على اعتبار أن مخصصات الإنفاق العام تذهب لسداد أعباء الديون- وتخفيض الحكومات الإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.

وتؤدِّي مشكلة الديون الخارجية لإضعاف قدرة الدول النامية على الاستيراد نتيجة لالتهام النقد الأجنبي اللازم لإتمام عمليات الاستيراد، فضلًا عن استهلاك نسبة كبيرة من حصيلة النقد الأجنبي من الصادرات(٣). وقد شهد العقد الماضي تغيُّرات جذرية في هيكل الدائنين، حيث اتَّجهت دول عدَّة نحو التوسُّع في إصدار سندات، سواء في السوق المحلي أو أسواق المال العالمية بدلًا من الاقتراض من الدول الكبرى أو المؤسَّسات المالية، وظهرت مجموعة من الدائنين من خارج نادي باريس Non Paris Club Creditors* وعلى رأسها الصين، وهو ما سيتم مناقشته في القسم الثالث من التقرير.

القسم الثاني: هيكل الدائنين في الدول النامية

يندرج الدائنون تحت فئات مختلفة، فقد يتم التمويل من قبل الدائنين من خلال جهات متعدِّدة الأطراف مثل صندوق

(١) تقرير التنمية العربية: مديونية الدول العربية.. الواقع والمخاطر وسبل المواجهة، مرجع سابق، ص١٦.

(٢) منال جابر مرسي، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر، مرجع سابق.

(٣) صلاح حامد، تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية والوسائل المستحدثة لتسويتها: دراسة تطبيقية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مجلد ٥٢، عدد ١، ٢٠١٦، ص ٢٩٨.

* يتألَّف أعضاء نادي باريس من الدول الغربية التي كانت تهيمن على منح القروض الثنائية. لكن لوحظ تضاؤل مساهماتهم أمام الصين، التي تقرض الآن أكثر دول العالم فقرًا أكثر من جميع الدائنين الثنائيين الآخرين مجتمعين، للمزيد انظر:

- Jonathan Wheatley, Beijing's rise leaves Paris Club of creditors struggling to find forum, Financial Times, 19 April 2023, Accessed: 2 May 2023, available at: https://bit.ly/45XMfbc

النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الآسيوي للاستثمار، أو تمويل ثنائي (من خلال اتفاقيات ثنائية الأطراف Bilateral Creditors)، أما النوع الثالث من المقرضين فيشمل مقرضين تجاريّين من القطاع الخاص، ويعتبر التوسُّع في إصدار السندات سواء في السوق المحلي أو أسواق المال العالمية شكلًا خاصًّا من أشكال الاقتراض؛ حيث يجلب هذا النوع من التمويل مشاكله الخاصة والتي من أهمِّها هروب رؤوس الأموال، وتشتُّت الدائنين جغرافيًّا[١].

وفي خلال العقد الماضي، اتَّجهت العديد من الدول نحو التوسُّع في إصدار السندات سواء في السوق المحلي أو أسواق المال العالمية بدلًا من الاقتراض من الدول الكبرى أو المؤسسات الدولية، كما ظهرت مجموعة من الدائنين الجدد من خارج نادي باريس توسَّعت في إقراض الدول (الدول منخفضة الدخل والأسواق الناشئة**)، خصوصًا بعد أن خفضت دول نادي باريس القروضَ الممنوحةَ للدول ذات الدخل المنخفض منذ **مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون** التي أطلقها صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٦[٢] كإطار شامل للتعامل مع قضايا الدين الخارجي، والتي تستهدف وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي ومرور سنوات معينة على تطبيق ذلك البرنامج من أجل الوصول لنقطة استدامة الدين، بأن يبلغ الدين العام نسبة معيَّنة من صادرات وإيرادات الدولة المثقلة بالديون.

وعلى الرغم من اتجاه الدول النامية لإصدار السندات كأداة من أدوات سَدِّ الفجوة التمويليَّة، بقيت المؤسَّسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي من أهم الأطراف الدائنة خصوصًا في الدول العربية مرتفعة المديونية (على سبيل المثال كانت مصر، والأردن، ولبنان، والمغرب والسودان، وتونس من أعلى الدول العربية ديونًا في عام ٢٠١٩ أي قبل ظهور بوادر أي أزمة على الساحة الدولية)[٣].

ولبيان دور صندوق النقد الدولي كمقرضٍ أساسيٍّ في معادلة الاستدانة، سيتمُّ بيان هيكل الدائنين لمصر على سبيل المثال وفقًا لما جاء في تقرير الوضع الخارجي للاقتصاد المصري الصادر عن البنك المركزي؛ حيث بلغت الديون الخارجية لمصر وفقًا للنشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي المصري في فبراير ٢٠٢٣[٤] نحو ١٥٤,٩ مليار دولار، **وبلغت الديون المستحقَّة للمؤسَّسات الدولية متعدِّدة الأطراف نحو ٤٩,٧ مليار دولار تمثِّل قروض صندوق النقد الدولي وحدها ٤٢,٣٪ من قروض هذه المؤسسات، أي حوالي ٢١ مليار دولار**.

وتتوزَّع قروض الصندوق على النحو التالي[٥]:

- ١٠ مليار دولار أمريكي تمثل تسهيل الصندوق الممدد (Extended Fund Facility).
- ٢,٦ مليار دولار أمريكي تمثل أداة التمويل السريع (Rapid Financing Instrument).
- ٤,٨ مليار دولار أمريكي تمثل اتفاقية الاستعداد الائتماني (Stand By Agreement).
- ٣,٦ مليار دولار أمريكي تمثل تخصيصات حقوق السحب الخاصة.

(1) Agasha Mugasha, Solutions for Developing-Country External Debt: Insolvency or Forgiveness, 13 LAW & BUS. REV, 2007, available at: https://bit.ly/3qCUObr

** ومن أمثلة الدول منخفضة الدخل (غانا وزيمبابوي وكينيا ورواندا واليمن)، أما الاقتصاديات الناشئة فهي مثل (تركيا ومصر والأرجنتين وغانا والهند).

(2) C. Rustomjee, Debt Sustainability in African HIPCs: Deteriorating Prospects, Centre for International Governance Innovation, 2017, available at: https://bit.ly/45TggsZ

(٣) تقرير التنمية العربية : مديونية الدول العربية الواقع والمخاطر وسبل المواجهة، مرجع سابق، ص٤٥.

(٤) النشرة الشهرية الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي المصري، العدد ٣١١، فبراير ٢٠٢٣، ص٩٧.

(5) Central Bank of Egypt - External Position (July/ Sept. 2022/2023), Volume No. 79 ,available at: https://bit.ly/45WP2l7

وتتمثَّل المؤسسات متعدِّدة الأطراف الأخرى في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث وصلت الديون المستحقة إلى (١٢,١ دولار أمريكي مليار دولار أو ٢٤,٤٪ من إجمالي الديون الخارجية)، وبلغت الديون المستحقَّة لبنك الاستثمار الأوروبي (٤,٤ مليار دولار بنسبة ٨,٨٪ من إجمالي الدين الخارجي)، دولار أمريكي)، واليابان وألمانيا (٢,٤ مليار دولار أمريكي لكلٍّ منها)، وفرنسا (١,٨ مليار دولار أمريكي)، والولايات المتحدة الأمريكية (٠,٥ مليار دولار أمريكي). فضلًا عن ذلك هناك ٧,٥ مليار دولار أمريكي مستحقَّة للصين.

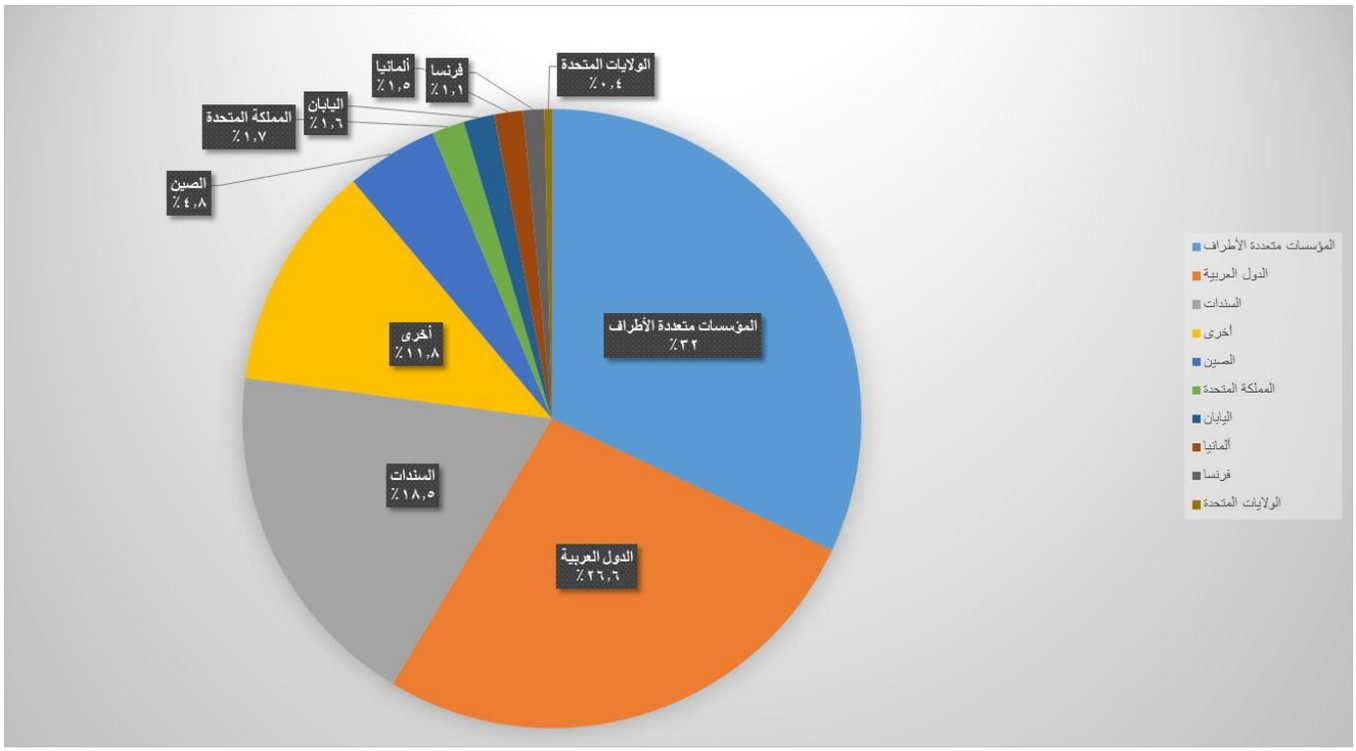

شكل (١) هيكل الدائنين في حالة الديون الخارجية لمصر في سبتمبر ٢٠٢٢

المصدر: تقرير الوضع الخارجي للاقتصاد المصري ٢٠٢٢/٢٠٢٣

والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير (٢,٩ مليار دولار أمريكي أو ٥,٨٪ من إجمالي الديون الخارجية)، والبنك الأفريقي للتنمية (٢,٦ مليار دولار أمريكي أو ٥,٢٪ من إجمالي الديون الخارجية). بالإضافة إلى الديون المستحقَّة للدول النامية والتي بلغت ٤١,٣ مليار دولار أمريكي؛ وشكَّلت الديون المستحقَّة للإمارات (١٢,٣٪ من إجمالي الدين الخارجي)، والديون المستحقة للسعودية حوالي ٨,٠٪، والكويت ٣,٩٪، وقطر ٢,٠٪. وفي الوقت نفسه ، تمت استدانة ٩,٧ مليار دولار أمريكي من خمسة أعضاء من دول نادي باريس على النحو التالي؛ المملكة المتحدة (٢,٦ مليار

وقد تبيَّن من الشكل (١) هيمنة المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي على ملف المديونية في الدول النامية ومن بينها مصر، على الرغم من ارتفاع إصدار السندات المقومة بعملات أجنبية عديدة كأداة تمويلية؛ وانخفاض حجم الديون المصرية المستحقة للصين؛ إلا أن الصين قد عُدَّتْ في الآونة الأخيرة أعلى دائن سيادي للدول ذات الدخل المنخفض. فكيف اختلف نمط إقراض صندوق النقد الدولي عن نموذج الصين؟ وهل يوجد اختلاف أصلًا؟ هذا ما ستتمُّ مناقشتُه في القسمين التاليين من التقرير.

القسم الثالث: أنماط الإقراض على الساحة الدولية (صندوق النقد الدولي والصين كنموذجين للإقراض)

انطلاقًا ممَّا تمَّ التوصُّل إليه في القسم السابق، بأن مؤسسات التمويل الدولية تُعَدُّ من أهمِّ الفاعلين في ملف المديونيَّة وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، حيث يعود الأصل التاريخي لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وصعود دور مؤسَّسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) في الإقراض ومشروطيَّتها إلى أوائل الثمانينيَّات، حينما تفجَّرت أزمة المديونية نتيجة لعجز المكسيك -والتي كانت من كبريات الدول المدينة- عن الوفاء بالتزاماتها، ونتجت عن ذلك سلسلة من الإجراءات تمثَّلت في لجوء المكسيك إلى البنك الدولي ثم صندوق النقد الدولي، والوصول إلى اتفاق يتضمَّن تعهُّد حكومة المكسيك بتطبيق مجموعة من الإجراءات، عُرِفَتْ بإجراءات التثبيت والتكيُّف الهيكلي؛ فمع مطلع الثمانينيَّات ساد اتجاه عام في كلٍّ من الدول المتقدِّمة والنامية يتركَّز حول تفعيل دور قوى السوق، وتقليل التشوُّهات التي تحدُث فيه نتيجةَ تدخُّل الدولة، وذلك استجابةً لوصايا البنك وصندوق النقد الدوليين[١].

وهنالك ثمة فروق بين مؤسَّستي بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، فالصندوق مَعْنِيٌّ بضمان استقرار الأنظمة المالية بما فيها سعر صرف العملات، وتعديل موازين مدفوعات الدول النامية عن طريق تقديم قروض، بينما يركِّز البنك الدولي على تقديم المساعدات المالية والفنية للدول الفقيرة لإجراء الإصلاحات وتنفيذ مشاريع محدَّدة كبناء المدارس والمراكز الصحية وتوفير المياه والكهرباء، والتأكيد على أهمية الخصخصة وتحرير التجارة الخارجية وزيادة مرونة قوانين العمل، وقد أشارت بعضُ الدراسات إلى أن إجراءات البنك الدولي لا تَقِلُّ في التكلفة الاجتماعية عن تلك المقترحة من الصندوق، بل وتشترك مع سياسات الصندوق في أثرها السلبي على معدَّلات البطالة وتحمُّل ذوي الدخول المنخفضة للجزء الأكبر من عبئها[٢].

وتتركَّز أهداف وشروط برامج التكيُّف والتثبيت الهيكلي المعتمدة على ما يسمَّى بمبادئ إجماع واشنطن Washington Consensus حول **عشر وصايا** والتي تتلخَّص في الانضباط المالي ويتمُّ بتقليص عجز الموازنة؛ وإعادة توزيع الإنفاق العام (بغرض تقليص أو إلغاء الدعم)؛ والإصلاح الضريبي (تقليل معدلات الضريبة)؛ وتحرير أسواق المال وبخاصة سعر الفائدة؛ وتوحيد أسعار الصرف عند معدَّلات منخفضة تساعد على التصدير؛ وتحرير التجارة الخارجية؛ وإزالة القيود على تدفقُّات الاستثمار الأجنبي؛ وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة؛ وإلغاء القيود على دخول السوق والمنافسة، وأخيرًا كفالة الحماية الثانوية لحقوق الملكية الخاصة[٣].

وقد تطوَّرت مشروطية صندوق النقد الدولي منذ تأسيسه؛ ومن الجدير بالذكر أن المشروطية لم تُذكر في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي Articles of Agreement لصادرة عام ١٩٤٤، ويبرِّر ذلك حقيقة أن مؤسِّس الصندوق النقد الدولي والاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز، الذي يمثِّل الموقف الإنجليزي، قد رفض مفهوم المشروطية، استنادًا إلى احترام مبدأ السيادة. ومع ذلك، عارضت الولايات المتحدة (ممثَّلة في المؤسِّس الثاني للصندوق؛ الأمريكي جون ديكستر وايت) هذا المبدأ، حيث اعتبرت أن المشروطية ضرورية لمنع التصرُّف في موارد صندوق النقد الدولي لأغراض مخالفة لنصوص تلك الاتفاقية[٤].

---

(١) علي سيد إسماعيل، الدروس المستفادة من تجار الإصلاح الاقتصادي المعتمدة على صندوق النقد الدولي: المفاهيم - النتائج - الدروس، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، ٢٠٢٠)، ص ص٢٩-٣٠.

(٢) أحمد عبد الحليم عويس، المراجعة المترددة: إطار تفاوضي جديد بين مؤسسات التمويل الدولية ودول الربيع العربي، ملحق تحوُّلات استراتيجية، السياسة الدولية، المجلد ٤٧، العدد ١٩٠، أكتوبر ٢٠١٢، ص٤١.

(٣) للمزيد انظر: وائل جمال، الاقتصاد السياسي للطبقات المالكة في مصر، (في): وائل جمال (محرر)، الاقتصاد المصري في القرن الحادي والعشرين، (القاهرة: دار المرايا للإنتاج الثقافي، ٢٠١٦)، ص٨١.

(4) Sarah Mohamed Osama, IMF's Loan Conditionality: Negative Consequences in the Borrower Country and the Burden of Responsibility, Master's Thesis, (Cairo: The American University

وسرعان ما تمَّ إدخال مبدأ المشروطية في خمسينيَّات وستينيَّات القرن الماضي، حتى وصل في الثمانينيَّات إلى نقطة التحوُّل الجوهرية، حيث واجهت الدول النامية صعوبات في خدمة الدين والتي باتت تعرف باسم «أزمة الديون». لذا تدخَّل صندوق النقد الدولي لحلِّ الأزمة وقام بتوسيع نطاق تطبيق المشروطيَّة من خلال التركيز على الإصلاحات الهيكلية وإنشاء تسْهيل التصحيح الهيكلي Structural Adjustment Facility - المستلْهمة من مبادئ إجماع واشنطن- وضمان كفاءة توزيع الموارد، بل واتَّسع مفهوم المشروطية حتى شمل الحوكمة -وليس فقط إجراء إصلاحات في الملف الاقتصادي- داخل الدول المقترضة.

أما عن الصين، والتي أصبحت تُصَنَّفُ باعتبارها أكبر دائن للدول محدودة الدخل Bilateral Creditor[1]، فهي دائمًا ما تقدِّم نفسها كنموذجٍ واعدٍ للتنمية الاقتصادية وهذا يرجع إلى نجاح الصين خلال العقود الثلاثة الأخيرة من الخروج من دائرة الفقر وتحولها من مجرد بلد زراعي إلى بلد تُعَدُّ الأعلى في معدل النموِّ عالميًّا، تحاول الصين بناء منهج فريد من نوعه في سياستها الخارجية، فنموذجها قائم على التبادل الحر للمصالح بدون ضغوط سياسية أو تبعية مستمدَّة من زمن الاحتلال البائن، وهذا في حالة ما تمَّ مقارنة النموذج الصيني في الهيمنة بالنموذج الاستعماري الأوروبي بالنسبة للعلاقات الاقتصادية للدول الأوروبية بأفريقيا -والتي تُعَدُّ من أكبر الدول استدانة من الصين واقترضت مليارات الدولارات في إطار مبادرة الحزام والطريق- وبناءً على ذلك فقد اعتمدت الصين لإنجاح استراتيجيَّتها على أدوات متنوِّعة سياسية وعسكرية ودبلوماسية وثقافية واقتصادية.

وقد أشارت بعض الدراسات[2] إلى بزوغ دور للصين في إقراض أموال طائلة للعالم النامي في منتصف العقد الأول من القرن الحالي، وظهرت الآراء حول مدى منافسة الصين لصندوق النقد الدولي، ومدى اختلاف توجهات كل من الطرفين؛ فيسعى الصندوق نحو فرض التزامات وشروط على ملف الإصلاح الاقتصادي، فإن الصين عادةً ما تُقرض مشاريع بنية تحتية محدَّدة -في إطار مشروع الحزام والطريق- تبنيها شركات صينية وتسمَّى *** Resource-Backed loans ويلعب عاملان اثنان دورًا محوريًّا في تقديم تمويل من قبل الصين للدول النامية، وهما **وفرة الموارد ووجود مصالح جيوسياسية مع الطرف المقترض.**

---

in Cairo, AUC Knowledge Fountain, 2021), p.13, available at: https://fount.aucegypt.edu/etds/1727

(١) تم تصنيفها باعتبارها المقرض الأول في الاقتصاديات الناشئة في إحدى الدراسات، انظر على سبيل المثال:

- Mengdi Yue and Christoph Nedopil, China's Role in Public External Debt in DSSI Countries and the Belt and Road Initiative (BRI) in 2020, Green Finance & Development Center, FISF Fudan University, Shanghai, March 2022, DOI: 10.13140/RG.2.2.33997.72169, available at: https://bit.ly/3MX1nNs

كما صنفت دراسة أخرى الصين في عام ٢٠١٧ باعتبارها أكبر دائن رسمي على مستوى العالم بشكل يتخطَّى حتى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، انظر لمزيد من التفاصيل:

- Sebastian Horn, Carmen Reinhart and Christoph Trebesch, China's overseas lending, Journal of International Economics, Vol. 133, November 2021, available at: https://bit.ly/3P83l05

(2) James Sundquist, Bailouts From Beijing How China Functions as an Alternative to the IMF, GCI WORKING PAPER 015, Global Development Policy Center, February 2021, available at: https://bit.ly/45VpgO1

*** القروض المقدمة إلى الحكومة أو الشركة المملوكة للدولة حيث يتم السداد إما مباشرة بشكل عيني على صورة موارد طبيعية مثل النفط أو المعادن، أو من تدفُّق الدخل المستقبلي المرتبط بالموارد؛ أو ضمان السداد من خلال الدخول المرتبطة بالموارد، أو أحيانًا يعتبر المورد الطبيعي أصل بمثابة ضمانة، للمزيد انظر:

David Mihalyi, Aisha Adam and Jyhjong Hwang, Resource-Backed Loans: Pitfalls and Potential, Natural Resource Governance Institute, available at: https://bit.ly/43AToN1

واتجهت الدراسات نحو اتجاهين[١]، إمَّا اعتبار وصفات صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي تمثِّل الطريق الأضْمن للاستقرار، مقارنة بالبديل الصيني الذي يسْعى نحو إغراق البلدان النامية بالديون في إطار ما يعرف بـ China Debt Trap أو فخ الديون الصينية، وذلك بسبب لجوء الحكومة الصينية للاستحواذ على الأصل الذي تمَّ إنشاؤه -كالموانئ مثلا- في حالة عدم تحقيقه للعائد المرجو لتغطية تمويل نشأة الأصل، في حين يرى الفريق الآخر أن الصين تعطي "مساحة سياسية" للحكومات لاختيار تنميتها الاستراتيجية، وتقدِّم خيارًا جديدًا للدول التي تلجأ إلى صندوق النقد الدولي بسبب عدم فرض شروط بعينها على الدول المقترضة مثلما يفعل الصندوق[٢].

وفي العموم، يلعب كل من **بنك التنمية الصيني وبنك الصين للتصدير والاستيراد** دورًا رئيسيًّا في تمويل مشروعات البنية التحتية، كما يفعل البنك الدولي في تمويله مشروعات تنموية في الدول النامية، وتلعب اتفاقيات تبادل العملات التي أطلقتها الصين Agreements Swap Currency كآلية إنقاذ مالي لتعزيز الاحتياطيات الدولية في الدول المتعثِّرة.

واستعانت الصين بشبكات خطوط المقايضة العالمية -وفقًا لإحدى الدراسات- بشكل كبير لدعم الدول التي تواجه أزمات مالية عاجلة. على سبيل المثال، قدَّمت الصين مساعدة مالية بقيمةٍ تزيد على ١٧٠ مليار دولار أمريكي لدعم السيولة الطارئة في تلك الدول، وبالإضافة إلى ذلك، قدَّمت البنوك والشركات الصينية المملوكة للدولة ٧٠ مليار دولار أمريكي إضافية في صورة قروض إنقاذ لدعم ميزان المدفوعات في تلك الدول[٣].

وأكَّدت مقالة حديثة منشورة في صحيفة نيويورك تايمز على ما جاءت به الدراسة السابقة[٤]؛ والتي تشير إلى أن الصين تقدِّم قروض إنقاذ -من خلال بنك الصين للتصدير والاستيراد- بشكل مضطرد، حيث تركِّز على الدول التي تتمتَّع بأهمية جيوسياسية أو لديها الكثير من الموارد الطبيعية، وعلى الرغم من أن الأموال التي تقرضها الصين لم تتساوَ بعد مع صندوق النقد الدولي، فإن وتيرة إقراضها تتسارع في السنوات الأخيرة. وقدَّمت الصين ٤٠,٥ مليار دولار في هذه القروض إلى الدول المتضرِّرة من جائحة كورونا في عام ٢٠٢١، وفقًا لدراسة جديدة قام بها خبراء أمريكيون وأوروبيُّون استندوا فيها إلى إحصاءات من معهد AidData، وهو معهد بحثي بولاية فرجينيا، وفي المقابل قدَّم صندوق النقد الدولي ٦٨,٦ مليار دولار للدول التي تُعاني من الأزمات المالية في عام ٢٠٢١.

ويمكن إجمالًا عرض أوجه الاختلاف والتشابه -وفقًا لما تمَّ الاطلاع عليه من مصادر- بين نمط إقراض الصندوق والصين في النقاط التالية:

١- **مصادر التمويل**: عادةً ما يقدِّم صندوقُ النقد الدولي الدعمَ الماليَّ من خلال حصص الأعضاء Quotas، وعادةً يتمُّ حساب هذه الحصص وفقًا لقوة ووزن كل دولة في الاقتصاد العالمي، في حين أن الصين تستخدم رأس مالها الخاص لتقديم الدعم المالي للدول النامية من خلال الحكومة الصينيَّة أو شركات وبنوك مملوكة للحكومة الصينيَّة[٥].

٢- **شروط الإقراض**: تفرض الصين شروطًا مختلفة عن

(1) Sebastian Horn, Carmen M Reinhart, Christoph Trebesch, China's Overseas Lending, National Bureau of Economic Research, Working Paper 26050, July 2019, available at: http://www.nber.org/papers/w26050

(2) Alexander E. Kentikelenis, Thomas H. Stubbs, Lawrence P. King, IMF conditionality and development policy space, 1985-2014, Review of International Political Economy, Volume 23, Issue 4, May 2016, available at: https://bit.ly/3oR2l65

(3) Sebastian Horn (et al.), China As An International Lender of Last Resort, KIEL Working Paper, March 2023, pp. 4-5, available at: https://bit.ly/3N6xuKC

(4) Keith Bradsher, After Doling Out Huge Loans, China Is Now Bailing Out Countries, New York Times, 27 March 2023, accessed on 24 April 2023, available at: https://bit.ly/3JwhG35

(5) See:

تلك التي يفرضها صندوق النقد الدولي عندما تقدِّم الدعمَ الماليَّ للدول النامية، حيث تطلب الصين الحصول على عقود تجارية أو استخدام شركات صينية في مشاريع التنمية. بينما يشترط صندوق النقد الدولي عادةً الالتزام بمجموعة من الشروط الاقتصادية والمالية في الدول المستفيدة[١].

٣- **حجم المساعدات ومدة الاستحقاق****:** تمنح الصين حوالي ثلثي القروض الممنوحة من بنك التصدير والاستيراد الصيني وبنك التنمية الصيني والشركات والبنوك المملوكة للدولة نحو ٤ سنوات فترة سماح و١٣ عامًا للاستحقاق[٢]، في حين تتفاوت البرامج التي يقدِّمها الصندوق من حيث الحجم والمدَّة، فمثلًا تسهيل الصندوق الممدَّد The Extended Fund Facility يستهدف مساعدة البلد المعني على تنفيذ إصلاحات هيكليَّة متوسِّطة الأجل بإتاحة فترة أطول للسداد، بينما التمويل السريع واتفاق الاستعداد الائتماني يتيحان تمويلًا ذا أجل قصير.

٤- **معدَّل الفائدة:** تشير إحدى الدراسات[٣] ومصادر أخرى إلى أن الفوائد التي تفرضها الصين تعتبر مرتفعة نسبيًّا إذا ما تمَّ مقارنتها مع معدلات الفائدة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية، ونظرًا لأن التمويل الذي تمنحه الصين هو في أغلب الأحيان تمويلٌ طويل الأجل.

٥- **الشفافية:** يشير عدد كبير من الدراسات إلى افتقار الصين للشفافية في التعاملات المالية، ممَّا يتيح للصين إمكانية التأثير على الدول المستفيدة بطرق غامضة، فرصدت بعض الدراسات أن ٥٠٪ من الإقراض الرسمي الصيني للدول النامية غير مذكور في قاعدة بيانات الديون الرسمية الأكثر استخدامًا، وتم تسميتها بالديون "الخفيَّة" وما تحدثه هذه الديون في القدرة على تحمُّل الديون[٤]. وعلى الجانب الآخر، يتبع صندوق النقد الدولي نهجًا شفَّافًا- إذا ما تم مقارنته بالصين- من خلال تقديم تقارير منشورة عن أنشطة الإقراض، بما في ذلك شروط القرض وجداول السداد، وتُتَاح هذه المعلومات على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي وفي تقاريره الدورية. كما يكشف صندوق النقد الدولي عن شروط السياسة الاقتصادية المرتبطة بقروضه.

تبيَّن ممَّا سبق ذكره؛ تباين أنماط الاقتراض على الساحة الدولية؛ فكل طرفٍ يسعى نحو تحقيق أقصى منفعة وعائد من إقراض الدول ذات الحاجة للتمويل؛ فذكرنا من ضمن الخيارات التي تُطرح أمام الدول النامية المتعثِّرة، وجود فاعلين مختلفين في ملف الإقراض -من حيث التوجُّه والسياسات والتطبيق- يتبنَّاهما كلٌّ من صندوق النقد الدولي والصين، وبذلك يكون أمام الدول النامية المفاضلة بين هذين النمطين، وهي في النهاية تسعى نحو سَدِّ فجوةٍ تمويليَّة مؤقَّتة ولا تقدِّم حلولًا جذرية للمشاكل الهيكليَّة التي تُعاني منها تلك البلدان.

وسيتم تناول بعض النماذج التطبيقية لهذين النمطين المختلفين، والتركيز على تجربة الأرجنتين مع صندوق النقد

- How is The IMF Funded, IMF Website, available at: https://bit.ly/3NrZPg4

- Sebastian Horn (et al.), China as an International Lender of Last Resort, Op. cit., p. 2.

(1) James Sundquist, Bailouts From Beijing How China Functions as an Alternative to the IMF, Op. cit., p. 12.

******** فترة السماح هي الفترة التي تبدأ من تاريخ التوقيع على اتفاق القرض أو تاريخ إصدار الأداة المالية حتى تاريخ أول دفعة سداد للمبلغ الأصلي. وفترة السداد هي الفترة من تاريخ أول دفعة سداد للمبلغ الأصلي حتى تاريخ آخر دفعة سداد لذلك المبلغ. أما أجل الاستحقاق فهو مجموع الفترتين وهما: فترة السماح وفترة السداد.

(2) Sebastian Horn, Carmen M. Reinhart and Christoph Trebesch, China Overseas Lending, Op. cit., p. 6.

(3) Sebastian Horn (et al.), China as an International Lender of Last Resort, Op. cit., p.12.

(4) Sebastian Horn, Carmen M. Reinhart, Christoph Trebesch، China's overseas lending, Op. cit., p. 9, available at: https://bit.ly/3P83l05

الدولي، وسريلانكا مع الصين.

القسم الرابع: نماذج تطبيقية وكاشفة لأنماط الإقراض في الساحة الدولية

على الرغم من تنوُّع خبرات صندوق النقد الدولي مع دول نامية عديدة منها الآسيوية والأفريقية واللاتينية، فإنه قد وقع الاختيار على دولة تنتمي للمجموعة الأخيرة، حيث تتشابه الهياكل الاقتصادية وطبيعة الأنظمة السياسية (المتمحورة حول مركزية دور العسكريّين) في كلٍّ من دول أمريكا اللاتينية والدول العربية، وسيتم تناول الفترة قبيل إعلان إفلاس البلاد في ٢٠٠١.

اعتُبرت الأرجنتين في ثلاثينيات القرن المنصرم واحدة من أغنى بلدان العالم -والتي تُصَنَّفُ اليوم واحدةً من أعلى الدول استدانةً من صندوق النقد الدولي[١]- إلَّا أنها في ستينيَّات وسبعينيَّات القرن الماضي مَرَّتْ بأزمات اقتصادية حادَّة، وتناوبَ العسكريُّون على حكمها، وأسَّس خورخي فيديلا عام ١٩٧٦ نظامًا عسكريًّا سلطويًّا مستندًا بشكلٍ أساسيٍّ على روشتة صندوق النقد الدولي الذي دأبَ النظام على اتِّباع تعليماته[٢].

أبرم الصندوق خلال الحقبة التي تقع بين ١٩٥٩-١٩٩٩ **مع مختلف الحكومات الأرجنتينية ١٩ اتفاقًا**، وقد حرَّر فيديلا على إثر هذه الاتفاقات الاقتصاد والتجارة من توجيه الدولة والقطاع المالي من القيود الحكومية، فضلًا عن خصخصة مشاريع الدولة ورفع الفائدة لجذب الاستثمارات بشكل كبير[٣]، وفي هذه الآونة، ظهرت علاقات بين القادة العسكريّين ورجال الأعمال، وحتى بعد إزاحة فيديلا عن سُدَّةِ الحكم بعد الاحتجاجات الشعبية التي طالبتْ بإقالتِه، تحوَّل معظم الجنرالات إلى رجال أعمال، وانخرطوا في الأنشطة الاقتصادية.

وفي غضون سبعة أعوام (١٩٧٦-١٩٨٣) من حكم فيديلا، انخفضت الأجور من الناتج القومي من ٤٣٪ إلى ٢٢٪، وتراجع الإنتاج الصناعي بنسبة بلغت ٤٠٪ وارتفعت المديونية الخارجية من ٨ مليارات إلى ٤٤ مليار دولار، ولم يَحِدِ الرئيس الجديد، راؤول ألفونسين، عن نفس سياسات فيديلا، حيث شهد في عهده ٤٠٠٠ إضرابًا للعمال و١٥ إضرابًا عامًّا، وقامت احتجاجات شعبية ضد تلك السياسات التحرُّرية، ولم يستطع تنفيذَ سياسات الصندوق بحذافيرها (كامتناعه عن خصخصة ثلاثة مشروعات حكومية) ممَّا جعل الصندوق يُحجم عن تقديم دفعة جديدة وإجباره على الاستقالة.

وتولَّى زمام الأمور بعد ذلك كارلوس منعم، ذو الأصول السورية، والذي تكاتف مع الصندوق وأخضع الأرجنتين لـ"برنامج الصدمة"، الذي تمَّ بموجبه خصخصة القطاع المصرفي بالكامل تقريبًا، **وتمَّ بيع مشاريع حكومية مثل شركة الخطوط الجوية الأرجنتينية وشركة البترول (YPF) إلى مستثمرين أجانب بأسعار لا تكافئ قيمتها**، واشتمل برنامج الصندوق، على شروط من بينها زيادة قيمة الضريبة المضافة بنسبة بلغت ٥٠٪ **وتثبيت سعر صرف البيزو بالدولار الأمريكي**، وتراجعت على إثر ذلك معدَّلات التضخُّم، إلَّا أن المبالغة في قيمة البيزو الأرجنتيني أدَّت إلى المبالغة في أسعار صادراتها وانخفاض أسعار الواردات بالعملة المحلية، وبالتالي تراجع الإنتاج المحلي لعدم قدرته على منافسة الواردات فضلًا عن تفاقُم العجز في ميزان المدفوعات، وهو ما أدَّى لتراجُع الإنتاج المحلي وتراجُع العائدات الضريبيَّة، بالإضافة إلى ارتفاع معدَّلات الفائدة التي يطلبها الدائنون الخارجيُّون، نتيجةَ توقُّعهم

(1) Jiyeong GoAlex and Irwin-Hunt, The IMF's Top Ten Biggest Debtors, FDI Intelligence, 28 April 2023, accessed on 1 May 2023, available at: https://bit.ly/43FdMg7

(٢) أرنست فولف، صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية، ترجمة: عدنان عباس، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٦)، ص١٢٥.

(3) Christina Daseking, (et al.), Lessons from the Crisis in Argentina, IMF Occasional Papers, March 2005, p. 9, available at: https://bit.ly/42AooeX

انخفاض قيمة البيزو الأرجنتيني في المستقبل؛ ممَّا ساهم في عدم قدرة الحكومة على سداد مديونيَّاتها[١].

وقد عُرفت الأرجنتين في أثناء حقبة كارلوس منعم بأنها التلميذ النموذجي Poster child لتطبيق سياسات صندوق النقد الدولي بحذافيرها[٢]، وبعد أن أعلنت الأرجنتين عدم قدرتها على سداد ديونها في ٢٠٠١، باعت الأرجنتين ٤٠٪ من الشركات المملوكة للدولة و٩٠٪ من القطاع المصرفي، وحصلت في المقابل على إيرادات إجماليَّة بلغت حوالي ٤٩ مليار دولار، وتمَّ إنفاقُها على خدمة ديون البلاد للمستثمرين الأجانب.

ووفقًا لبيانات البنك الدولي، كانت الفترة من العام ١٩٩٩-٢٠٠٢ أسوأ الفترات التي شهدها الاقتصاد الأرجنتيني في العقود الثلاثة الماضية. فخلال عام ٢٠٠١ أعلنت الإفلاس، وتوقَّفت عن خدمة مديونيَّاتها الخارجية والتي وصلت ٣٩ مليار دولار*****، وزاد من حدَّة الأزمة، ولم تتمكَّن تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر من معالجة هذا الخلل الحاد في توازُنها الخارجي، وأصبحت الأرجنتين في ذلك العام من أكثر البلدان خطرًا (من الناحية المالية)، وانخفض احتياطي البنك المركزي بمقدار ٢ مليار دولار في يوم واحد فقط[٣].

وعليه، فقد عَلَّقَ صندوق النقد دفعة كان من المفترض أن تستلمها البلاد في ديسمبر ٢٠٠١، وتمَّ الإعلان عن تخفيض قيمة البيزو بنسبة ٢٩٪، وأعلنت الحكومة عن حزمة اقتصادية جديدة. ومع ذلك، لم تفلح الجهود في القضاء على الانهيار، بل واستمرَّ سقوط الاقتصاد الأرجنتيني حتى ٢٠٠٣، **واتخذت الأرجنتين منحى بعيدًا عن توجهات صندوق النقد الدولي وهي اعتماد سياسات مستقلَّة عن تلك الشروط التي أملاها صندوق النقد الدولي Self-reliant approach بُعيد حدوث الأزمة في ٢٠٠١**، واتَّبعت الحكومة سياسة نقدية تركِّز على دعم سعر الصرف إلى ثلاثة بيزو لكل دولار أمريكي للحفاظ على القدرة التنافسية للصناعة المحلية والصادرات الزراعية، مما أدى إلى زيادة الطلب المحلي والنقد الأجنبي.

أمَّا عن تجربة إقراض الصين لسريلانكا، فقد احتلَّت جزيرة سريلانكا -التي تقع في المحيط الهندي- مكانةً بارزةً في سياسة الصين الخارجية؛ واتَّخذت الصين سريلانكا مَعْبَرًا للولوجِ إلى المحيط الهنديّ بغرض توسيع تواجدها في المنطقة، وأشار مصطلح "سلسلة اللؤلؤ String of Pearl" لوصْف مشروعات البنية التحتيَّة ذات الأغراض التجارية التي بنتْها الصين في تلك المنطقة كجزء من "طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين". وتتمركز مشاريع الموانئ الرئيسيَّة في سريلانكا، في كولومبو وهامبانتوتا[٤]. الأمر الذي بات يهدِّد المصالح الاستراتيجية للهند في منطقة جنوب آسيا[٥].

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة السريلانكية سبق وأن طلبت من الحكومة الهندية الاستثمار في بناء ميناء هامبانتوتا. ولكن قُوبل هذا الطلب بالرفض بسبب الشكوك بشأن جدْوى هذا المشروع من الناحية التجارية والاقتصادية، ثم طلبت

(١) أحمد عبد الحليم عويس، المراجعة المترددة: إطار تفاوضي جديد بين مؤسسات التمويل الدولية ودول الربيع العربي، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية ، المجلد ٤٧، العدد ١٩٠، أكتوبر ٢٠١٢، ص ٤٢.

(2) Yonca Özdemir, Does IMF Help Really Help? The Recovery of Argentina and Turkey after the 2001 Financial Crises, Paper prepared for the 3rd Annual Conference on The Political Economy of International Organizations (PEIO), January 28-30, 2009, Washington, DC and submission for the special issue of the Review of International Organizations, available at: https://bit.ly/3X4q13x

***** وكان أكبر تخلف عن الديون في العالم في حينها، بينما وقع أكبر تخلف في العالم في عام ٢٠١٢ فقد تخلَّفت اليونان عن ديونها التي قدرت بنحو ١٣٨ مليار دولار.

(3) Yonca Özdemir, Does IMF Help Really Help?, Op. cit., p. 34.

(4) James Sundquist, Bailouts From Beijing How China Functions as an Alternative to the IMF, Op. cit., pp. 15-16.

(5) Gunjan Singh. Evolution of China-Sri Lanka relations, VIF Brief, September 2018, pp. 4-5, available at: https://bit.ly/3NpWwFY

حكومة سريلانكا من الصين نفس الطلب، وقوبل هذا الطلب بالترحيب وبالفعل بدأت أعمال البناء في الميناء في عام ٢٠٠٨.

وقد اعتُبر الميناء في هامبانتوتا تجسيدًا لمشروع الحزام والطريق الصيني ويعكس نمط إقراض فريد من نوعه، حيث تم تمويله بالديون الصينية ولم يُنتج من الإيرادات ما يكفي لتغطية تكاليفه، ممَّا أدَّى إلى تبادل الديون بالأسهم Debt to Equity حيث حصلت الصين على ٨٥٪ من حصة الميناء بعقد تأجير لمدة ٩٩ عامًا بالإضافة إلى ١٥ ألف فدان قريبة من الميناء كمنطقة صناعية مقابل إلغاء الدين في عام ٢٠١٧، وقد تم تأجير ميناء هامبانتوتا لتوليد عائد مالي قدره ١,١ مليار دولار لتلبية الالتزامات المالية قصيرة الأجل.

وأعلنت وزارة المالية السريلانكية في ١٢ أبريل ٢٠٢٢ تعليق دفع أقساط الديون الخارجية السنوية المقرَّرة عليها لحين الاتفاق مع الدائنين حول كيفية إعادة هيكلة القروض، وتُعَدُّ الصين من أكبر دائني سريلانكا (بحوالي ٧ مليارات دولار)، وقد صاحب إعلان تخلُّف سريلانكا عن سداد أقساط الديون السنوية نقص النقد الأجنبي وانقطاع التيار الكهربائي وارتفاع الأسعار وطول قوائم الانتظار للحصول على الوقود؛ ممَّا تسبَّب في اندلاع مظاهرات واحتجاجات واسعة النطاق. وتُعْزَى الأسباب الجذرية لمشكلة ديون البلاد إلى عوامل مختلفة، على رأسها فساد الحكومة والمحسوبيَّة، وإقراض الصين واسع النطاق، والتوسُّع في إصدار السندات الدولية والعجز الهيكلي في ميزان المدفوعات[١].

وأشارت مقالة منشورة في صحيفة الواشنطن بوست إلى أنه بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٠، قدَّمت الصين ما يقرب من ١٢ مليار دولار من القروض إلى الحكومة السريلانكية[٢]، وقد سَعَتْ سريلانكا في السابق إلى الحصول على دعم صيني لإعادة هيكلة ديونها في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، لكن قوبل هذان الطلبان بالرفض[٣].

قد يرجع تأخُّر استجابة الصين لإعادة هيكلة الديون إلى عدَّة أسباب، ربما لقلَّة خبرتها في مجال الإقراض الخارجي، بما أنها حديثة عهد بالإقراض ومنافس حديث يتحسَّس الطريق في النظام المالي العالمي، وأيضًا لرفض القواعد والأعراف التي يقودها الغرب تحت لواء نادي باريس في ملف إعادة هيكلة الديون لأسباب أيديولوجية واضحة، إلَّا أن الصين قامت بالموافقة فيما بعد على إعادة هيكلة الديون في مارس ٢٠٢٣ أي بعد مرور عام على إعلان سريلانكا عجزها عن سداد ديونها[٤]. وفي إطار محاولات سريلانكا سداد القروض المستحقَّة للصين البالغة ٧ مليارات دولار، أشارت مصادر صفحية إلى أن سريلانكا تعتزم إرسال ١٠٠ ألف قرد من فصيلة الكاك النادرة إلى حدائق الحيوان في الصين وسط اعتراض ناشطين سريلانكيّين في مجال البيئة من سوء استخدام هذه القرود.

وفي هذا السياق، قد يصبح صندوق النقد الدولي الخيار الأكثر قابلية للتطبيق للتغلُّب على الضائقة المالية التي تُعاني منها البلاد، وقد قام مجموعة الباحثين في دراسة باستخدام تحليل السلاسل الزمنية لعدد ١٦٢ دولة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٨، أظهرت نتائج البحث أن التخلُّف عن سداد الديون الصينية يزيد من احتمالية تبنّي برامج صندوق النقد الدولي وتقبُّل الدول بموجب هذه البرامج لعددٍ أكبر من شروط

(1) Bram Nicholas and Shiran Illanperuma, The Real Cause of Sri Lanka's Debt Trap, The Diplomat, 2 March 2023, Accessed on 24 April 2023, available at: https://bit.ly/3N00fIZ

(2) Ishaan Tharoor, China has a hand in Sri Lanka's economic calamity, The Washington Post, 20 July 2022, Accessed on 2 April 2023, available at: https://bit.ly/3MV6f5K

(3) Chulanee Attanayake, Sri Lanka's Economic Crisis: Lessons for those in China's Debt, Observer Research Foundation, 2 March 2023, Accessed on 19 April 2023, available at: https://bit.ly/42IWuxy

(4) Joe Wallen, Cash-strapped Sri Lanka considers selling 100,000 monkeys to China, Telegraph, 20 April 2023, Accessed on 24 May 2023, available at: https://bit.ly/3NqRHMP

الإقراض[١].

وبالفعل، في ٢٠ مارس ٢٠٢٣، وافق صندوق النقد الدولي على قرض بقيمة ٣ مليارات دولار لسريلانكا للمساعدة في حل الأزمة الاقتصادية المتصاعدة التي بدأت بعد تخلُّف سريلانكا عن سداد ديونها في أبريل ٢٠٢٢. وتمَّت الموافقة على القرض بعد سبعة أشهر من توصُّل مسؤولي صندوق النقد الدولي والمسؤولين الحكوميّين إلى اتفاق مبدئي.

وبعد استعراض بعض المحطات من تجربة الإقراض لكلٍّ من الأرجنتين وسريلانكا، فإنه يُمكن القول إن أزمة الأرجنتين قد عكست أوجُهَ القصور في آليَّات رقابة صندوق النقد الدولي لمعدَّلات النمو؛ فلم تستند تقييمات السياسة المالية على تقييمٍ مناسبٍ لمخاطر تحمُّل الديون في حالة حدوث تباطؤ في معدَّل النمو، فضلًا عن أن تقييمات سعر صرف البيزو الأرجنتيني لم يَأْتِ مواتيًا للأزمة الاقتصادية وكذلك روشتة العلاج برمَّتها، وعلى الرغم من أن هذه البرامج قد نجحت في تحسين المؤشِّرات الاقتصادية على المدى القصير، فإنها لم تكن ناجعةً على المدى البعيد[٢].

وبالتالي، فإنه مع عدم إغفال دور النخبة العسكرية الحاكمة في تنفيذ روشتة الصندوق، يمكن القول إن صندوق النقد الدولي يقوم بتطويق الدولة المقترضة من الناحية المالية، وقد تبيَّن عدم استطاعة الأرجنتين التخلُّص من تعثُّرها المالي إلَّا باتِّباع سياسات وطنية بمعزلٍ عن توجُّهات الصندوق، أمَّا بالنسبة لتجربة تمويل الصين لسريلانكا فقد اتَّضح اعتمادُها على نمطٍ فريدٍ من الإقراض، سواء من جهة تبادُل الأصول بالديون في حالة التعثُّر في تسديد قيمة القرض كما حدث في ميناء هامبانتوتا، أو عدم الإفصاح الصريح عن شروط الإقراض وعدم نشر بيانات عن قيمة القروض في قواعد بيانات الديون الأكثر انتشارًا، وعدم فرضها شروطًا قاسية في شكل روشتة علاج كما يفعل صندوق النقد الدولي، إلا أنه في حال اجتماع وجود موقع استراتيجي متميّز يحقِق مصالح حيويَّة للصين وموارد وفيرة وفساد من النخبة الحاكمة، تزداد احتمالية بسْط الصين نفوذها في هذه الدولة، والذي عادةً ما يُترجم في نهاية الأمر بالاستحواذ على الأصول المملوكة للدولة.

خاتمة:

استعرض التقريرُ تصنيفات الديْن مع التركيز على الفارق بين الدين العام الداخلي والخارجي، ثم تطرَّق إلى هيكل الدائنين في الدول النامية وفي مصر على وجه التحديد، ومن ثم تناول نموذج إقراض صندوق النقد الدولي ومدى اختلافه عن نموذج الصين في الإقراض، أما القسم الرابع فاستعرض بعض النماذج الكاشفة (الأرجنتين وسريلانكا) وهي بمثابة نماذج تطبيقية على نموذجي الصندوق والصين للإقراض.

وتبين ممَّا أورده التقرير مدى ارتباط أزمة الديون الخارجية بشكل أساسي بمشكلة ضعف الهيكل الإنتاجي وعدم القدرة على تدبير النقد الأجنبي من خلال التصدير، واتَّضح أنه على الرغم من تغيُّر هيكل الدائنين، وظهور مجموعة من الدائنين خارج نادي باريس، وتتصدَّرهم الصين، إلَّا أنه بقي صندوقُ النقد الدولي من أهم الفاعلين في معادلة الاستدانة، وتمَّ توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين نموذج إقراض صندوق النقد الدولي والصين للدول النامية.

واستعرض التقرير مجموعة من النماذج التطبيقية الكاشفة لنمطي الإقراض، وتبيَّن وجودُ آثار سلبية عديدة من الناحية السياسية والاقتصادية الاجتماعية داخل الدول المقترضة (سريلانكا والأرجنتين)، وكأنه أصبح أمام الدول المتعثِّرة خياران أحلاهما مُرٌّ؛ فكلا البديلين لا يعالجان المشاكل الهيكلية التي تُعاني منها اقتصاديات الدول النامية، بل ويزيد من عبء

(1) Andreas Kern , Bernhard Reinsberg, The Political Economy of Chinese Debt and International Monetary Fund Conditionality, Global Studies Quarterly, Volume 2, Issue 4, October 2022, available at: https://doi.org/10.1093/isagsq/ksac062

(2) Christina Daseking, (et al.), Lessons from the Crisis in Argentina, Op. cit., p. 12.

الدولة المستدينة إما في الأجل القصير أو البعيد.

ومن هنا بدت الحاجة مُلِحَّةً لتقديم بديل في محاولة للانعتاق من أَسْرِ الانضواء تحت لواء نموذج توافق واشنطن أو توافق بيجين، وضرورة تغيير فلسفة التفكير و**إعادة ترتيب البيت من الداخل**، مع الأخذ في الاعتبار أن "استقلالية التنمية ليست قرينة العزلة أو القطيعة الكاملة مع العالم الخارجي، ولا تعني الانكفاء والاكتفاء الذاتي، إنما يتمثَّل جوهر التنمية في توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإدراة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية، وفي مواجهة القيود التي تفرضها المؤسَّسات الراعية والحارسة للنظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصُون المصالح الوطنية"[١].

(١) إسماعيل صبري عبد الله، مصر التي نريدها، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٢)، ص٢٢٣.

اقتصادات الخليج العربي في ٢٠٢٣: توقعات تباطؤ النمو وانعكاساته

أحمد عبد الرحمن خليفة*

مدخل: طبيعة الاقتصاد الخليجي (ودورة المال)

تعتمد "معظم" اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي على نموذج للإنتاج يُطلق عليه اسم "تصدير النفط - استيراد العمل"، يقوم هذا النموذج على عدَّة ركائز؛ تبدأ دورة الإنتاج فيه من القطاع النفطي داخل الدولة، الذي تُصدر أغلب منتجاته في صورة نفط خام للعالم. ثمَّ توجَّه عائدات هذه الصادرات في مسارَيْن، أحدهما داخل الاقتصاد (يُعاد إلى دورة الإنتاج الوطنية)، والآخر يخرج إلى الاقتصاد العالمي في صورة مشروعات استثمارية خارج الخليج، أو ودائع في بنوك الدول الأجنبية. أمَّا ما يتبقَّى منها داخل الاقتصاد الوطني، فيوزَّع ريعُه على المواطنين، حسْب قُربهم أو بُعدهم من صناعة القرار والعائلات الحاكمة في الخليج، أو يُستثمر في المشروعات الإنشائية والخدمية. المشكلة في هذا النموذج تتجسَّد في حجم التسرُّبات التي تخرج خارج الاقتصاد القومي، والاعتماد المفرط على العمالة الوافدة، التي تظلُّ في الخليج دون أُسَرِها، وتقوم بإخراج مداخيلها في صورة تحويلات مالية إلى دولها الأم، وبالتالي يُحرم الاقتصاد الوطني من ميزة إعادة استثمار هذه الدخول فيه.

وعليه، أضْحت الاقتصادات الخليجية سوقًا مفتوحًا للعمل، يمكن لأي فرد في العالم، الدخول فيه والتربُّح منه، وإرسال عوائد هذا العمل للخارج، ومزاحمة العمالة الوطنية "المواطنين" في الفرص المتاحة. كما اعتمد أصحاب العمل في القطاع الخاص على الوافدين في الكثير من المجالات بدلًا من المواطنين. وهو ما جعل المواطن الخليجي يعتمد أساسًا إمَّا على الوظائف الحكومية التي تمنح رواتب عالية، وتؤمِّن مزايا تستقيم مع التزاماته كمواطن، أو على إعانات البطالة التي تمنحها الحكومة له من العوائد الريعيَّة للنفط.

ظلَّ هذا النموذج مسيطرًا على الخليج منذ طفرة النفط في الستينيات والسبعينيات وحتى وقت قريب في الألفية الجديدة، وكان ارتفاع أسعار النفط، وزيادة الطلب عليه، وانخفاض القيمة الاقتصادية لبدائله دافعًا لاستمرار دورة المال، دون الإحساس بأزمة حقيقية تتطلَّب إعادة النظر في طبيعة الاقتصاد، ودورة الإنتاج، أو في الاعتماد الكلي على النفط في الناتج القومي من جانب، وفي تمويل نفقات وميزانية الحكومات من جانب آخر(١).

المشكلة الأخرى، تتمثَّل في سؤال الاستدامة لهذا النمط من الإنتاج، المعتمد كليًّا على مُستخرَج طبيعي قابل للنفاد من ناحية، وعلى الخارج، سواء في طلبه المقرون بأسعار الدولار، أو المُعدات والآليات المتعلِّقة باستخراجه واستغلاله من معدَّات حفر ومصانع تكرير وغيرها، من ناحية أخرى. والمشكلة تتجلَّى إذا كان هذا المُستخرَج له دور مباشر في تلوُّث البيئة، وإذا كان هذا المنتج هو "وقود" الحياة في أغلب دول الخليج بدءًا من المصانع وحتى السيارات ومكيفات الهواء، وتقوم عليه النسبة الأهم في مزيج الطاقة الداخلي لهذه الدول، وأن عائداته لا تُستخدم بصورة حقيقية في صالح القطاعات الأخرى غير النفطية (تنويع الاقتصاد) الأكثر استدامة(٢).

---

* ماجستير العلوم السياسية، تخصص علاقات سياسية دولية. والمدير المساعد للأبحاث بمركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر.

(١) عمر هشام الشهابي، تصدير الثروة واغتراب الإنسان: تاريخ الخلل الإنتاجي في بلدان الخليج العربية، مجلة المستقبل العربي، المجلد ٤١، العدد ٤٧٥، ٢٠١٨، ص ص ١١-١٨.

(٢) تُعرف الاستدامة في هذا السياق على أنها "القدرة على ضمان إنتاج وتجديد الشروط الأولية ليستمر نمط الإنتاج في دورته بشكل متواصل".

- عمر هشام الشهابي، الاستدامة والخلل الإنتاجي في دول مجلس التعاون الخليجي من منظور القدرة على إعادة الإنتاج، (في): عمر الشهابي وحمد الريّس

إذن، تتلخص إشكالية هذا التقرير في تقويم التطور في نمط الإنتاج القائم في الخليج، في ظلِّ احتمالات تباطؤ نمو هذا الاقتصاد، بسبب انخفاض أسعار النفط، وقرارات تخفيض إنتاجه، وانعكاساتها على معدَّلات البطالة، وما يرتبط بها من إشكاليات في الخليج، وسياسات تنويع الاقتصاد، وخلق مواطنة "قومية" جديدة في الخليج، تعتمد على التعديل في طبيعة العقد الاجتماعي الذي كان قائمًا على نموذج الولاء مقابل الريع.

أولًا- توقُّعات تباطؤ النمو في الخليج

بعد سنوات أزمة كورونا (٢٠١٩-٢٠٢١)، وسياسات مكافحتها، شهدت دول الخليج العربي معدلات نمو مرتفعة في ٢٠٢٢، إذ بلغ معدل نمو الناتج القومي ٧,٣٪ لدولها مجتمعة؛ نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وزيادة الطلب عليه بسبب الأزمة الروسية - الأوكرانية، وزيادة الاستهلاك المحلي، إلى جانب الاستثمارات الجديدة[١]. وقد أدَّى هذا التحسُّن إلى تحقيق فوائض مالية في الميزانيَّات العموميَّة لكلِّ دول الخليج باستثناء البحرين، وذلك لأول مرة منذ عام ٢٠١٤، كما هو موضَّح بالشكل (١).

ولكن يتوقَّع خبراء البنك الدولي انخفاضَ معدَّل نموِّ الناتج القومي خلال السنوات الثلاث التالية على عام ٢٠٢٢، إذ سيصل المُعدل المتوقَّع للنمو إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٣، و٣,٢٪ في عام ٢٠٢٤، ثمَّ ٢,٨٪ عام ٢٠٢٤. ويُعزى انخفاض معدَّلات النمو إلى ضعف الاستقرار في الاقتصاد العالمي، بسبب التداعيات غير الواضحة للأزمة المالية العالمية، ومعدَّلات التضخُّم المرتفعة،

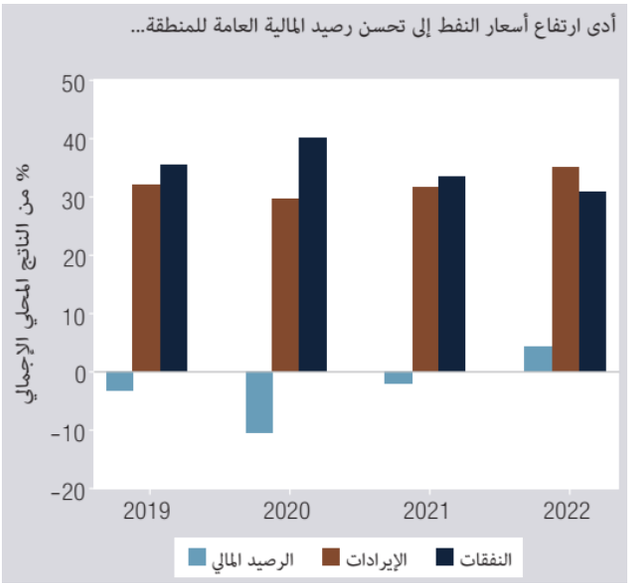

شكل رقم (١): إجمالي النفقات والإيرادات في موازنات دول الخليج العربي (٢٠١٩-٢٠٢٢)

المصدر: البنك الدولي()

واستمرار تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية، وفيروس كورونا، إذ يُتَوَقَّعُ أن تنخفض معدَّلات النموِّ العالمية إلى ١,٧٪. كما يُعزى بصورة أساسية إلى قرار أوبك بلس[٢] في أبريل ٢٠٢٣ بخفض إنتاج النفط بمقدار ١,٦ مليون برميل يوميًّا بدءًا من مايو ٢٠٢٣ وحتى نهاية العام، وذلك وفقًا لما يوضحه الجدول رقم (١)، واحتمالات انخفاض سعر برميل النفط الخام إلى ما دون ٨٠ دولار في عامي ٢٠٢٣، و٢٠٢٤[٣].

(تحرير)، الثابت والمتحول ٢٠٢٠: الاستدامة في الخليج، (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، ٢٠٢٠)، ص ص ٥٠-٥٢.

(1) Gulf Economic Update: The Health and Economic Burden of Non-Communicable Diseases in the GCC, (Washington: The World Bank, 17 May 2023), pp. 1-2.

(٢) هو تحالف تشكَّل نهاية عام ٢٠١٦ بين منظمة الأوبك، التي تأسَّست عام ١٩٦٠، وتضم الآن ١٣ دولة، وبين ١٠ من أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم من خارج المنظمة، منها روسيا. وبذلك مثَّل إنتاج أوبك بلس نحو ٤٠٪ من إنتاج النفط العالمي. والهدف الأساسي لهذا التحالف هو تنظيم إمدادات النفط إلى السوق العالمية، ومن ثمَّ ضبط أسعاره.

- ما هو تحالف أوبك بلس؟ وكيف يؤثِّر في أسعار النفط؟، موقع قناة الجزيرة مباشر، ١ يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣ يونيو ٢٠٢٣، الساعة ١٩:٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3qonNQ3

(٣) للمزيد:

- Gulf Economic Update: The Health and Economic Burden of Non-Communicable Diseases in the GCC, Op. cit., pp. 11-13.

- OPEC Basket Price, OPEC website, Accessed: 1st June 2023, 8:00, https://bit.ly/43HP6Dw

الدولة	مقدار الخفض في إنتاج النفط (بالألف برميل/ يوميًّا)
السعودية	٥٠٠
الإمارات	١٤٤
الكويت	١٢٨
عمان	٤٠

جدول رقم (١): مقدار ما أعلنته دول الخليج خفضًا لإنتاجها يوميًّا من النفط

المصدر: البنك الدولي[١]

ولذلك، فإنه من المتوقَّع أن تنخفض معدَّلات نموِّ الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (RGDP) لدول الخليج العربي خلال الأعوام من ٢٠٢٣ وحتى ٢٠٢٥، مع انخفاض ملحوظ في معدَّلات نمو القطاع النفطي (Oil GDP) خلال هذه السنوات، يقابله ارتفاع تدريجي في إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج الإجمالي (Non-oil GDP)؛ ليصل هذا العام إلى ما يقرب من ٤,٨٪، وذلك وفقًا للشكل (٢)[٢].

وخلاصة ما تقدَّم، أن توقعات البنك الدولي تشير -وفقًا للمؤشرات السابق عرضها- إلى أن دول الخليج مقبلة على انخفاض في معدلات النمو خلال السنوات الثلاث (٢٠٢٣ وحتى ٢٠٢٥)، بسبب احتمالات انخفاض أسعار النفط، وقرارات تخفيض إنتاجه التي اتَّبعتها دول الخليج، في المقابل تعِي دول الخليج هذا الانخفاض، وتتَّخذ خطوات جادَّة لمقابلته، بمحاولة زيادة نسبة مساهمات القطاع غير النفطي في الاقتصاد. وتؤكِّد التوقُّعات أن معظم دول الخليج ستنجح في جعل هذا القطاع ينمو بشكلٍ أسرع وعلى رأسهم السعودية والإمارات والبحرين وسلطنة عُمان.

ثانيًا- البطالة وديموغرافيا الخليج

هذا التباطؤ العام في النمو، بسبب تراجع إسهام القطاع النفطي في الإنتاج، سيؤدِّي إلى آثار اقتصادية عدَّة، يأتي على رأسها معدَّلات البطالة في الخليج، وأدوار القطاعين العام والخاص، والمرأة في الاقتصاد الخليجي، وهو ما نتناوله في النقاط التالية. ولكن قبل ذلك، لا بدَّ من الإشارة إلى واحدة من أهم الخصائص السكانية لدول الخليج، وهي زيادة عدد

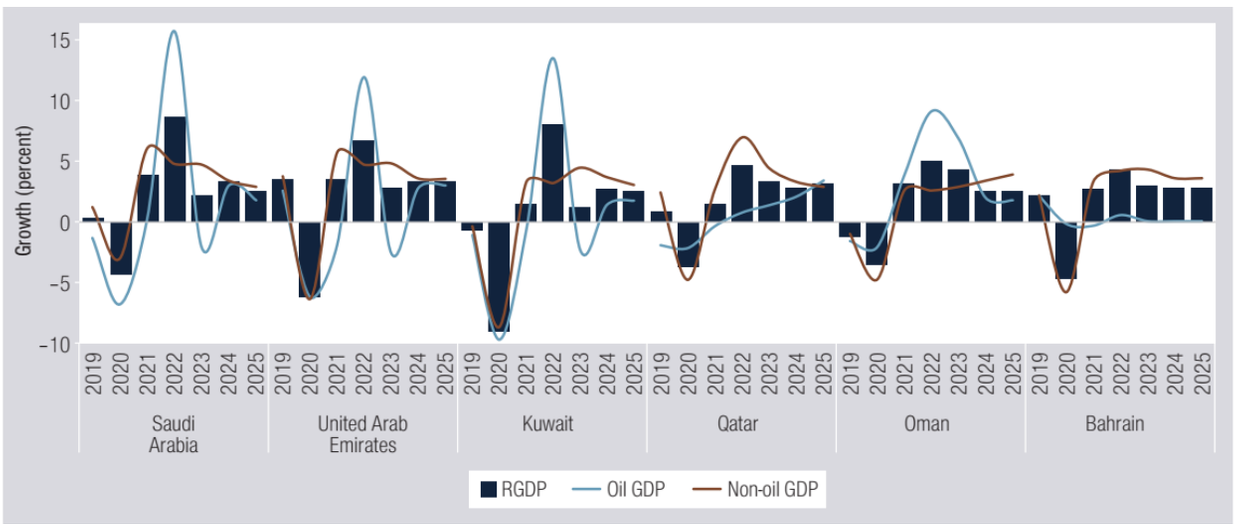

شكل رقم (٢): معدل النمو في الناتج الإجمالي الحقيقي لدول الخليج حسب النمو في القطاعات النفطية وغير النفطية

المصدر: البنك الدولي

(1) Gulf Economic Update: The Health and Economic Burden of Non-Communicable Diseases in the GCC, Op. cit., p. 13.

(2) Ibid, p. 14.

الوافدين على المواطنين داخل كل دولة، باستثناء السعودية وسلطنة عُمان، وبنسب متفاوتة، وذلك حسب ما يوضِّحه الجدول رقم (٢).

الدولة	إجمالي تعداد السكان (بالمليون نسمة)	المواطنون	الوافدون
السعودية	٣٦,٩	٦٠٪	٤٠٪
الإمارات	٩,٥	١٠٪	٩٠٪
عمان	٤,٦	٦٢٪	٣٨٪
قطر	٢,٧	٦٪	٩٤٪
الكويت	٤,٣	٣٤٪	٦٦٪
البحرين	١,٥	٤٩٪	٥١٪

جدول رقم (٢): الإحصاء السكاني لدول الخليج العربي، ونسبة المواطنين إلى الو افدين

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان[١].

هذا التعداد السكاني، انعكس على طبيعة قوة العمل في الخليج، وأدوار المواطنين والوافدين في الاقتصاد الوطني، وتوزيعاتهم حسب القطاعات الاقتصادية، إذ يوضح الجدول رقم (٣)، أن قوة العمل الأساسية في كافة دول الخليج هي للوافدين، وبفارق ضخم، بما يجعلهم عماد الاقتصاد الوطني، كما يتركز معظمهم في القطاع الخاص.

الدولة	العدد الإجمالي لقوة العمل (بالمليون)	نسبة المواطنين من قوة العمل	نسبة المواطنين العاملين في القطاع الخاص
السعودية	١٣,٧	٢٦٪	٥٢٪
الإمارات	-	-	٥٪
عمان	١,٩	٢٣,٢٪	٥٢٪
قطر	٢,١	٥,٧٥٪	٢٪
الكويت	٢,٥	١٧,٤٪	١٨٪
البحرين	٠,٩	٢٨,٣٪	٦٥٪

جدول رقم (٣): قوة العمل في دول الخليج، وأدوار المواطنين في القطاع الخاص (٢٠٢٢)

المصدر: منظمة العمل الدولية[٢]، وصندوق النقد الدولي[٣].

يُظهر جدول رقم (٣) وجدول رقم (٤) أن دول الخليج العربي، رغم أنها الأكثر استقطابًا للعمالة الوافدة، لديها معدلات بطالة مرتفعة بين مواطنيها، خاصةً من الإناث. ويعود ذلك إلى انتشار نوعين من البطالة في الخليج، بطالة مقنعة، وبطالة اختيارية. أما البطالة المُقنعة فتتمثَّل في هؤلاء الأفراد الذين يعملون في القطاعات الحكومية (القطاع العام)، ويزيدون عن حاجة هذا القطاع، ولا يؤدِّي تواجدهم لأي زيادة في إنتاجيته. وأما البطالة الاختيارية فتتمثَّل في مجموعة الأفراد التي لا ترغب في العمل في ظلِّ الأجر السائد، ولا تقبل به، خاصةً إذا كان هذا العمل في القطاع الخاص، الذي تتفاوت مستوى الأجور والمزايا فيه عن القطاع العام[٤].

(1) World Population Dashboard, UNFPA website, Accessed: 2 June 2023, 10:00, https://bit.ly/3WQjxos

(2) World employment and social outlook: Trends 2023, (Geneva: International Labour Organization, 2023), pp. 69-72.

(٣) عُمان: قضايا مُختارة، التقرير القطري رقم ٢٢/٣٤٤، (واشنطن: صندوق النقد الدولي، ١ نوفمبر ٢٠٢٢)، ص ٢٧.

(٤) مزنة سعد خالد، إشكالية بطالة الخريجين حملة الشهادات الجامعية في دولة الكويت: دراسة تحليلية وقياسية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد ٤٨، العدد ١٨٤، ٢٠٢٢، ص ص٢٦٥-٢٦٦.

الدولة	معدلات البطالة بين المواطنين في الخليج	الإناث	الذكور
السعودية	٪١١,٨	٪٢٨,٢	٪٥,٦
البحرين	٪٥,٦	٪١٢,٤	٪٢,٢
عُمان	٪٢,٥	٪٩,٤	٪١,١
قطر	٪٠,٥	٪ ٠,٩	٪٠,٢
الكويت	٪١٤,٨	-	-

جدول رقم (٤): معدلات البطالة بين المواطنين في الخليج تبعًا لمتغير النوع (٢٠٢٢)

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي[١].

وبعد تكدُّس القطاع العام، وانخفاض الفرص المتاحة فيه للتوظيف الجديد، تزايدت معدَّلات البطالة، وهو ما دفع دول الخليج لتبنِّي عددٍ من السياسات لتشجيع المواطنين على العمل داخل القطاع الخاص[٢]، سواء عن طريق محاولات فرض نسب من العمالة الوطنية على مؤسسات القطاع الخاص للحصول على القروض والتسهيلات المالية، أو توجيه التعليم لخدمة سوق العمل؛ فزادت نسبة السعوديّين -على سبيل المثال- في القطاع الخاص من ٤٩,٨٪ عام ٢٠٢١ إلى ٥٢,٥٪ عام ٢٠٢٢.[٣] ولكن هذه المحاولات لا تزال تحتاج إلى مزيد من الجهود لكي تؤتي ثمارها، إذ تُهيمن العمالة الوافدة على القطاع الخاص، وتمثِّل إجمالًا أكثر من ٨٠٪ من قوة العمل فيه في الخليج، خاصةً إذا لاحظنا أنه في بعض الدول تتجاوز نسبتهم ٩٠٪ كما في قطر والإمارات، وذلك وفقًا لما يوضِّحه الجدول رقم (٣).

وتتسبَّب العمالة الوافدة في الخليج، في نوعٍ آخر من الخلل الديموغرافي، إذ تضم الدول الخليجية أعلى معدَّل ذكور في العالم، إذ تجاوز النسبة إجمالًا في الخليج ٦٠٪، وتصل في بعض الدول إلى ٧١٪ من إجمالي عدد السكان كما في دولة قطر، وتصل في أقل دولة إلى ما يقرب من ٥٧٪، ويُرد ذلك إلى أن الوافدين يقدمون إلى الخليج بغير أُسرهم، ولا يحقُّ لهم التوطُّن في الخليج، أو الحصول على جنسية هذه الدول. وتستمرُّ الفجوة بالنظر إلى سوق العمل، حيث تقلُّ مشاركة المرأة الخليجية في سوق العمل، إذ تصل معدَّلات البطالة بين الإناث "من المواطنات" ستة أضعاف معدَّلات البطالة بين الذكور، على التفصيل الموضَّح في الجدول رقم (٤)[٤].

فعلى الرغم من التقدُّم المحرَز في المساواة بين الجنسين، لا تزال مشاركة المرأة الخليجية في القوى العاملة منخفضة، إذ وصلت إلى ١٨,٨٪، مقارنة بالمعدَّل العالمي البالغ ٣٩,٣٪. ففي عام ٢٠٢١، كانت النساء الكويتيَّات أعلى نسبة مشاركة في القوى العاملة من إجمالي القوى العاملة بنسبة ٢٥٪، تليها البحرينيات بمعدَّل ٢١,١٪، فالسعوديات بنسبة ٢٠,٤٪، ثمّ الإماراتيات بنسبة ١٦,٦٪، فالقطريات ١٥,٣٪، وأخيرًا العُمانيات بمعدل ١٤,٨٪[٥].

(١) إحصاءات العمل لدول مجلس التعاون الخليجي (الربع الأول ٢٠٢٢)، (مسقط: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، ديسمبر ٢٠٢٢).

(٢) انظر على سبيل المثال:

- مبادرات نطاقات، والتوطين الموازي في السعودية، راجع:

العمل والتوظيف، المنصة الوطنية الموحدة (GOV.SA)، تاريخ الاطلاع: ٣١ مايو ٢٠٢٣، الساعة ٩:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/43lPdoo

- خطة التكويت، التي بموجبها ستعمل السلطات المحلية عبر مراحل ثلاث لإنهاء تواجد الوافدين بالكويت، راجع:

تكويت الوظائف: هل يمكن للكويت أن تستغني حقًّا عن العمالة الوافدة؟، بي بي سي عربي، ٢١ أغسطس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٣١ مايو ٢٠٢٣، الساعة ١٠:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3oLvsHK

- أحمد عبد الرحمن خليفة، إدارة أزمة كورونا في الخليج: الوافدون وسياسات الأمن الإنساني، فصلية قضايا ونظرات، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٠)، ص ص ٩٦-٩٨.

(3) Gulf Economic Update: The Health and Economic Burden of Non-Communicable Diseases in the GCC, Op. cit., p. 8.

(٤) ملخص سنوي حول إحصاءات السكان في مجلس التعاون الخليجي (٢٠٢١)، العدد ٥، (مسقط: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، ديسمبر ٢٠٢٢).

(5) Amnah Mosly, Gulf Women in the Workforce, (Jeddah: Gulf Research Center, April 2023), p. 4.

وفي ظل هذه الأرقام المتعلِّقة ببطالة المواطنين، يجد المواطن الخليجي بدولته ملايين الوافدين، الذين تتوفَّر لهم فرص عمل داخل دولته، في وقت لا يجد هو فرصة "ملائمة"، وهو ما يجعله يشعر بنوع من الضجر تجاه حكومته من جانب، وتجاه الوافدين من جانب آخر. وتجد الحكومة نفسها -حتى لا يتحوَّل هذا الشعور إلى حراك سياسي- مضطرة إلى تقديم مزيد من الإعانات، وتبنِّي مزيد من التشريعات والقرارات التي تحثُّ أصحاب العمل في القطاع الخاص على إشْراك المواطنين والمواطنات داخل منشآتها، كنسبة إلزامية للحصول على مزايا حكومية.

ثالثًا- تنويع الاقتصاد والإيرادات: استجابة للبطالة وبطء النمو أم تغير في طبيعة العقد الاجتماعي؟

يُعرف التنويع الاقتصادي بالنظر إلى حالة الاقتصادات الخليجية على أنه: "تنويع مصادر الدخل الوطني، وتخفيف الاعتماد على النفط عن طريق زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي"، فهو بمثابة عملية تحويل الاقتصاد بعيدًا عن مصدر الدخل الأُحادي نحو عدَّة مصادر متباينة للإيرادات من مجموعة واسعة من القطاعات والأسواق"[١]. كما يُعرف على أنه "تنويع الصادرات الوطنية لدول الخليج العربي".

وتعود خطط أو سياسات التنويع المعلَنة في الخليج إلى سبعينيَّات القرن الماضي، حيث أطلقت المملكة العربية السعودية خطة التنمية الأولى عام ١٩٧٠، ثمَّ أضْحى هذا الهدف، بندًا ثابتًا في كافة الخطط التنموية، والذي تجسد كهدف حقيقي ضمن مشروع / خطة رؤية المملكة ٢٠٣٠[٢]. وفي عام ٢٠٠٨، أطلقت البحرين، أقل الدول الخليجية من حيث الثروة الهيدروكربونية، رؤية ٢٠٣٠ لتنويع مصادر الاقتصاد الوطني، وخلق فرص عمل جديدة في القطاع خاص، وفي نفس العام كانت قطر قد أعلنت خطتها القومية الأولى للتنويع الاقتصادي (قطر ٢٠٣٠)، تلتْها الكويت والإمارات في عام ٢٠١٠، حين أعلنت الأولى رؤية ٢٠٣٥، بهدف تحقيق التنوُّع الاقتصادي، أما الإمارات فأطلقت رؤية ٢٠٢١، ثمَّ رؤية ٢٠٣٠؛ لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي جنبًا إلى جنب مع أهداف التنمية المستدامة (الحفاظ على البيئة). وكذلك أطلقت عُمان رؤيتها الاقتصادية ٢٠٤٠، التي تهدف إلى تحقيق تغيُّرات حقيقية في مختلف القطاعات والمجالات خلال الفترة من ٢٠٢١ وحتى ٢٠٤٠[٣].

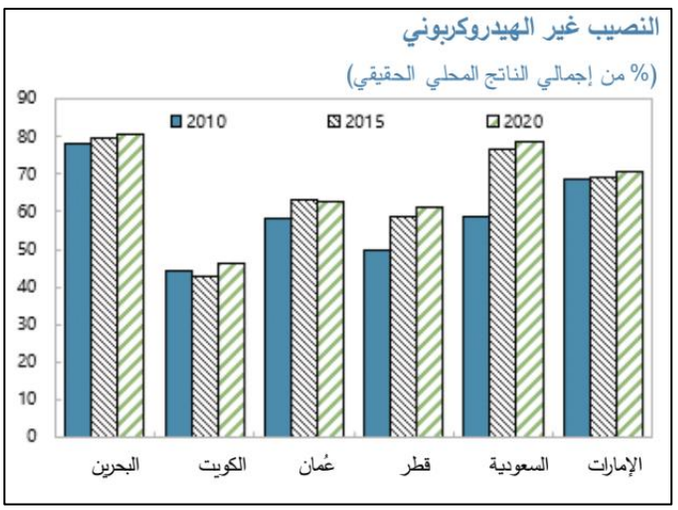

شكل رقم (٣): تطور إسهام القطاع غير النفطي في الناتج الإجمالي الحقيقي لدول الخليج (٢٠١٠ حتى ٢٠٢٠)

المصدر: صندوق النقد الدولي[٤].

(1) Héla Miniaoui (ed.), Economic development in the gulf cooperation council countries: From rentier states to diversified economies, Vol. 1, (Springer Nature, 2020), p. vi.

(٢) ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، (الرياض: المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بدول مجلس التعاون الخليجي، ١٦-١٧ فبراير ٢٠١٤)، ص ص ١-٧.

(3) Samia Shadab, The New Arab Gulf: Evaluating the Success of Economic Diversification in the UAE, (in): Md Mizanur Rahman, Amr Al-Azm (eds.), Social Change in the Gulf Region, Gulf Studies, Vol. 8, (Singapore: Springer, 2023), available at: https://doi.org/10.1007/978-981-19-7796-1_25, p. 421-422

(٤) عُمان: قضايا مُختارة، التقرير القطري رقم ٢٢/٣٤٤، مرجع سابق، ص ٢٥.

ويصف مؤشر تركُّز الصادرات استمرار اعتماد دول الخليج على عددٍ محدود من الصادرات، إذ اقتربت قيم المؤشر لمعظم دول الخليج عام ٢٠٢٠ من قيمة ٠,٥ على ١، أي تركز أعلى في الصادرات، باستثناء الإمارات التي وصل قيمة مؤشرها إلى ٠,٢، تلتها البحرين ٠,٤، ثمَّ عمان ٠,٤٥، فقطر ٠,٥، ثمَّ السعودية ٠,٦، والكويت ٠,٦٢. وهذه الأرقام تظل مرتفعة مقارنةً بقيم دول الأسواق الصاعدة مثل البريكس، وغيرها من الدول الصاعدة، التي يكون قيمة مؤشرها دون ٠,١. ومع ذلك يتَّضح اتجاه المؤشرات لمعظم الدول نحو الانخفاض خلال السنتين الأخيرتين (٢٠١٨ حتى ٢٠٢٠)[١].

جدول رقم (٥): نسبة إيرادات القطاع النفطي من إجمالي إيرادات حكومات دول الخليج بين عام ٢٠١١ و٢٠٢٣

الدولة	نسبة إيرادات القطاع النفطي من إجمالي إيرادات الحكومة	
	٢٠١١	٢٠٢٣
السعودية	٩٣٪	٦٤٪
الكويت	٩٤٪	٨٨٪
عمان	٨٥٪	٥٦٪
البحرين	٩٠٪	٦٢٪
قطر	٧٠٪	٦٨٪
الإمارات	٨٢٪	٤٥٪

المصدر: موقع الخليج[٢]، وعمر الشهابي[٣].

ومع محاولات تنويع الاقتصاد، وزيادة حصة القطاع غير النفطي في الناتج القومي، يظل اعتماد ميزانيات الحكومات الخليجية على النفط كبيرًا، إذ يُعَدُّ المصدر الرئيس للإيرادات، بفارق كبير عن المصادر الأخرى المتعلِّقة بالخدمات، والضرائب، وغيرها. ولكن يُلاحظ أن هذه النسبة تغيَّرت بصورةٍ ملحوظة خلال السنوات الماضية (٢٠١١-٢٠٢٣)، إذ بعد ما كانت تتجاوز في معظم الدول نسبة ٨٠٪، أضحت النسب دون الـ٧٠٪ في معظم الدول. فالسعودية والبحرين بعد أن كانت عائدات النفط فيهما تتجاوز ٩٠٪ تقريبًا من إيرادات الدولة عام ٢٠١١، أضحت تمثِّل ما يقرب من ٦٢٪ خلال السنة المالية الحالية. والتطوُّر الملحوظ كان لدولة الإمارات التي انخفض اعتمادها على النفط بمقدار النصف تقريبًا، إذ وصلَ إلى ما دون ٥٠٪ من إجمالي إيرادات الدولة. ولكن تبقى هذه الأرقام قريبةً في قطر والكويت، إذ لا تزال إيرادات النفط تُهيمن على الإيرادات الحكومية، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٥).

ولذلك، سعت الحكومات الخليجية لفرض العديد من ضرائب القيمة المضافة، والضرائب على الشركات، وبعضها يفكر في الضرائب على الدخل. بدأ الأمر بتوقيع دول مجلس التعاون الخليجي الستة "الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة" في يونيو ٢٠١٦. بموجب هذه الاتفاقية تُفرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة موحَّدة بواقع ٥٪، وتكون على غالبية الخدمات والسلع المقدَّمة، وعلى رأسها السلع والخدمات المستوردة. شرعت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات في تطبيق أنظمة ضريبة القيمة المحلية منذ أول يناير ٢٠١٨، ولحقتْهما سلطنة عُمان. في حين دخلت ضريبة القيمة المضافة حيِّز التنفيذ في مملكة البحرين تطبيق ضريبة القيمة المضافة في يناير ٢٠١٩، وبنسبة ١٠٪. وبعد عامين من تطبيق الضريبة، رفعت السعودية نسبة ضريبة القيمة المضافة من ٥٪ إلى ١٥٪. بينما أقر مجلس الأمة الكويتي تنفيذ الضريبة بدءًا من عام ٢٠٢١، بدأت قطر في إقرار الضريبة منذ ٢٠٢٢، وكلاهما بنسبة ٥٪[٤].

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٥، ٢٧.

(٢) موازنات توسعية لدول الخليج.. و١١٠ مليارات دولار مشروعات جديدة، موقع الخليج، ٣١ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢ يونيو ٢٠٢٣، الساعة ٨:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3C6NJCx

(٣) عمر هشام الشهابي، تصدير الثروة واغتراب الإنسان: تاريخ الخلل الإنتاجي في بلدان الخليج العربية، مرجع سابق، ص ١٦.

(٤) للمزيد راجع:

- محمد البغدادي، ضريبة القيمة المضافة، كيف بدأت وتطوراتها في منطقة الخليج؟، موقع زاوية، ١٥ أكتوبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٥ مايو ٢٠٢٣، الساعة ١١:٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

بالإضافة إلى ذلك، تُطبق ضريبة الشركات في كافة دول الخليج على الشركات الأجنبية، بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ (في أعلى دولة وهي السعودية)، و٩٪ (في الإمارات، وهي أقل دولة في فرض الضريبة على الشركات). كما تفرضها سلطنة عُمان على الشركات الوطنية والأجنبية بنسبة ١٥٪[١].

فضلًا عن ذلك، اتَّجهت معظم دول الخليج إلى رفع أسعار المياه والكهرباء، وتقليل الدعم؛ إذْ لم تعد الإمارات تدعم الوقود منذ عام ٢٠١٥، ما جعل قيمته تفوق أسعار البنزين بنسبة ٣٠٪ مقارنةً بالمملكة العربية السعودية و١٥٠٪ مقارنةً بأسعاره في الكويت. أما أسعار المياه والكهرباء فأضحت فاتورتها على المواطن أكبر من ذي قبل، فعلى سبيل المثال غيَّرت عُمان سياستها تجاه تعريفة الكهرباء بعد ٣٣ عامًا، التي كان بموجبها يدفع المواطنون سعرًا مخفَّضًا لها، أما الآن فهم يدفعون نفس ما يدفعه الوافدون. وبذلك باتت المعيشة في الخليج أكثر صعوبة بطرقٍ مختلفة[٢]. ولكن يبقى السؤال: لماذا يظل المواطن الخليجي راضيًا عن كل ذلك؟

إن هذه المؤشِّرات كلها تعكس تغيُّرًا "فعليًّا" في طبيعة العَقد الاجتماعي في الخليج، الذي كان قائمًا على شراء الولاءات مقابل ريع النفط، والدعم السَّخِي من الحكومات لمواطنيها، وتسخير "الآخرين" لخدمتهم، مع إشعارهم بتميُّزهم عن الوافدين، إذ حَلَّ بهذه الصيغة عدة تغييرات، ساعد فيها ما يلي:

أولًا- إحداث تغييرات اجتماعية حقيقية في المجتمعات الخليجية، بفعل السياسات والتشريعات الحكومية، التي تمثَّلت -مثلًا- في حالة السعودية في إلغاء الشرطة الدينية، والسماح للمرأة بقيادة السيارات (٢٠١٨)، وإقامة المهرجانات والاحتفالات الفنية، إذ دخلت السعودية في عهد محمد بن سلمان وفقًا لما يعرفه البعض تحت شعار "الخبز والسيرك". أي العمل على تحسين رفاهية المعيشة والانخراط في الملهيات؛ رغبةً في جعل المجتمع منفتحًا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. كما سمحت إمارة أبو ظبي منذ عام ٢٠٢٠ بإقامة غير المتزوجين معًا دون عقاب قانوني، فضلًا عن أنها أقرَّت بالزواج المدني لغير المسلمين عام ٢٠٢١. كما أن العقوبات الخجولة فيها على شرب الكحول جعلت شرب الخمر أمام المسلمين ممكنًا[٣].

ثانيًا- الاعتماد في تنويع الاقتصاد على "صناعة الترفيه"، والسياحة، والرياضة، التي أضحت دول الخليج تتنافس فيها بشدَّة، بدءًا من بناء الملاعب الرياضية، وفنادق الإقامة، واستضافة الفعاليات الرياضية الكبرى (العالمية). إذ تنفق المملكة العربية السعودية المليارات لزيادة المساهمة الاقتصادية للسياحة غير الدينية في الناتج القومي الإجمالي من ٣٪ إلى ١٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠[٤]. وكذلك تسْعى الإمارات إلى جذب ٤٠ مليون زائر لفنادقها وفقًا لاستراتيجيَّتها للسياحة ٢٠٣١، أما سلطنة عُمان فتهدف إلى أن تصل عائدات السياحة إلى ٢٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٤٠، بعد ما كانت ٢,٥ مليار عام ٢٠١٩[٥].

---

https://bit.ly/42mVoqZ

- نص الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نوفمبر ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3Ca6nt5

(١) قصة الضرائب في دول الخليج.. لماذا ما زالت بعيدة عن الدخل المباشر للمواطن الخليجي؟، قناة ماعت جروب على اليوتيوب، ١٣ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ المشاهدة: ٢٧ مايو ٢٠٢٣، الساعة ١٢:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://youtu.be/DBPJZnT-fnw

(2) Welcome to a new era of petrodollar power: What are the hundreds of billions of oil riches being spent on?, The Economist, 9 April 2023, Accessed: 31 May 2023, 11:00, available at: https://bit.ly/43y3Dla

(3) After decades of empty talk, reforms in Gulf states are real-but risky: The push to be more diverse and competitive risks alienating citizens, The Economist, 9 April 2023, Accessed: 27 May 2023, 11:00, available at: https://bit.ly/45CAHdk

(٤) قطاعات المستقبل وأثرها على اقتصاد المملكة العربية السعودية، مركز الخليج للأبحاث، (جدة: مركز أبحاث الخليج، ٢٠٢٢)، ص ٥.

(5) Richard Boxshall, Jing Teow, Five GCC economic themes to watch in 2023, pwc Middle East, Accessed: 30 May 2023, 20:15, available at: https://pwc.to/3il8WlT

ثالثًا- ركوب موجة الاقتصاد الأخضر، وليس استضافة دولة الإمارات لقمة مؤتمر المناخ COP 28 إلا أحد هذه المؤشرات على رغبة دول الخليج في التعديل في مزيج الطاقة الخاص بدولها، والتقليل من الانبعاثات الكربونية، إذ تطْمح الإمارات وفقًا لاستراتيجية الطاقة ٢٠٥٠ أن تزيد من إسهام الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بنسبة ٥٠٪، وتخطط المملكة العربية السعودية لإنتاج ٥٨,٧ جيجا وات من الكهرباء عن طريق الطاقة المتجدِّدة بحلول عام ٢٠٣٠[١]. وتسْعى كافة دول الخليج العربي إلى إقامة العديد من المشروعات القائمة على الطاقة المُتجدِّدة؛ لتحسين موقعها كمكوِّن من مكوِّنات مزيج الطاقة لديها[٢].

رابعًا- إرساء قيم القومية "المواطنة" الجديدة، فهدف كافة دول الخليج، أن يكون لديها مواطنون حقيقيُّون لديهم انتماء "للدولة"، تزيد نسبتهم عن الوافدين، وتقوم عليهم عجلة الاقتصاد القومية في القطاعين العام والخاص، ولأجل ذلك أُعلنت خطط السعودة، والتكويت، والبحرنة... والكوتا التي تفرضها هذه الدول على مؤسسات القطاع الخاص لتشغيل المواطنين، وهو ما يدفع هذه الدول إلى إدخال تعديلات جادَّة في نظم التعليم الخاصة بها، وتوجيهها لخدمة سوق العمل. فضلًا عن دفع المواطنين للخدمة الإجبارية بالجيش، والمشاركة "بقوات" في الحروب الإقليمية، كما حدث في اليمن، إذ شاركت الإمارات بعدد من المقاتلين فيها، وقامت بعدها بعمل نصب تذكاري لضحايا الحرب، في محاولة لبناء رموز وطنية. كما أصبح اليوم الوطني للسعودية في ٢٣ سبتمبر من كل عام، يوم احتفال لعموم المملكة، يسحب بطريقةٍ ما المملكة عن هويَّتها الدينية "الإسلامية" التقليدية[٣].

خامسًا- الحفاظ على معدَّلات تضخُّم معقولة في ظلِّ الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي تضرب العالم والمنطقة، إذ يتوقَّع أن تصل معدَّلات التضخُّم في الخليج خلال عام ٢٠٢٣ إلى ٢,٨٪ فقط، وهو ما يجعله أقلَّ بكثيرٍ من معدَّلات التضخُّم في الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، التي تتراوح معدَّلات التضخُّم فيها بين ٦ و ١٠٪[٤].

سادسًا- استقرار أمني واقتصادي مقارنةً بدول الجوار، إذ يرى المواطن الخليجي أن الاضطراب يضرب كافَّة أرجاء دول المنطقة، وأنه لم تثْمر نتائج الاحتجاج السياسي سوى مزيدٍ من غياب الاستقرار وضعف في بنى الدول وخدماتها. وهو ما يقلِّل من أولويَّة المطالبة بالحريات السياسية في ظلِّ هذا السياق الإقليمي، الذي لا يقدِّم نموذجًا مُشجِّعًا لمثل هذه المطالبات.

إن خلاصة هذه العوامل تشير إلى أن دول الخليج تمرُّ بمرحلة تغييرات عميقة، ليست فحسْب على المستويات الاقتصادية، وإنما على المستويات الاجتماعية المتعلِّقة بالقيم والهُوية، إلى حدٍّ يصل إلى ما يتعلَّق بطبيعة العقد الاجتماعي بين الفرد (المواطن) والحكومة في الخليج، الذي يسْعى حكَّامها الجُدد، وعلى رأسهم محمد بن سلمان، ومحمد بن زايد، إلى خلق دول خليجية بنزعة قومية "وطنية"، يتحمَّل فيها المواطنون أعباء الانتماء إلى الدولة بمعناها الحديث، ويتمتَّعون بسياسات الانفتاح الجديدة التي يجْرى إدخالها في المجتمعات الخليجية.

خاتمة:

يبدو أن حكومات دول الخليج، وإن كانت توَاجَه بتوقعات تباطؤ النمو، وارتفاع في معدَّلات البطالة، فإنها أكثر دراية بهذه التطورات وتعمل على مواجهتها بطرقٍ مختلفة. يأتي في مقدِّمتها فهْم السياق العالمي والإقليمي الذي تحدث فيه هذه التغيُّرات،

(1) Ibid.

(٢) للمزيد بشأن هذه المشروعات، راجع:
- عائشة السريحي ونورا منصوري، الطاقة المتجددة في دول الخليج العربية: الوضع الراهن، (في): عمر الشهابي وحمد الريّس وصفية عجلان (تحرير)، البيئة في الخليج، (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، ٢٠٢٠)، ص ص ٩١-٩٢.

(3) After decades of empty talk, reforms in Gulf States are real-but risky: The push to be more diverse and competitive risks alienating citizens, The Economist, Op. cit.

(4) Gulf Economic Update: The Health and Economic Burden of Non-Communicable Diseases in the GCC, Op. cit., pp. 3-4.

ومحاولة استثمارها لصالحها داخليًّا وخارجيًّا. فتباطؤ معدَّلات النموِّ المتوقَّع خلال السنة الحالية، والسنوات التالية: ٢٠٢٤، و٢٠٢٥، يواكب تباطؤًا عالميًّا في النمو، وبمعدَّلات أكبر من تلك التي عليها دول الخليج، أما معدَّلات التضخُّم التي سترتفع عن المعهود في دول الخليج، فإنها تظلُّ أقلَّ بكثير من المعدَّلات الموجودة في الدول ذات الاقتصادات المتقدِّمة. أمَّا البطالة بين المواطنين، وبخاصة النساء فتمثِّل صُلْبَ المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجهها حكومات الخليج، القابلة للانفجار في أي وقت داخل هذه البلدان.

أمَّا سياسات التعامل مع هذه المشكلات والأزمات، فمتنوِّعة. فبينما تعمل دول الخليج على تنظيم إنتاج النفط داخلها، بالتعاون مع الدول في منظمة الأوبك، وفي إطار تحالف الأوبك بلس، فإنها تتَّخذ خطوات جادَّة لتنويع اقتصاداتها، ومصادر دخلها، بما في ذلك فرض ضرائب القيمة المضافة، وضرائب على الشركات، رغم اعتماد الحكومات الخليجية في إيراداتها على النفط. وتسْعى لحلِّ مشكلة البطالة في جانبها الاقتصادي بفرض نظام كوتا المواطنين على مؤسسات القطاع الخاص، وفي جانبها الاجتماعي بتحسين النظام التعليمي وتوجيهه لخدمة سوق العمل من ناحية، وتعظيم رفاهية المواطن من ناحية أخرى؛ لشراء ولائه، ودفعه لتعظيم نفقاته في قطاع الترفيه والسياحة، مع التقليل من حدة القيود الاجتماعية التي كانت مفروضة لسنوات في دول الخليج.

الجديد هاهنا، تمثَّل في محاولة التعديل في صيغة العقد الاجتماعي الذي كان قائمًا لسنوات بين مواطني الخليج وحكوماتهم، المرتكز على توزيع ريع النفط، إلى نمط جديد من المواطنة، يهدف إلى خلق شعور "قومي"، يعزِّز الانتماء لأرض الدولة، بوصفها الكيان الاعتباري الأهم، وناظم الهوية، وقد تبدَّى ذلك من خلال الاحتفالات القومية، وترميز ضحايا العمليات العسكرية، وفرض التجنيد الإجباري.

ومؤدَّى السياسات السابقة، أن أوضاع الوفدين في الخليج ستكون مُعَقَّدة أكثر خلال السنوات القادمة، حتى وإن كانت الحكومات غير قادرة على وقف تدفُّقها إليها، فإنها تعمل بكلِّ طاقتها على استبدال المواطنين بهم في العديد من الوظائف والقطاعات. كما تؤدِّي معدَّلات البطالة المرتفعة بين المواطنين إلى فرض مزيدٍ من الضغوط على الوافدين داخل الخليج، سواء من ناحية التشريعات المستخدمة من قبل الحكومات، أو مواقف المواطنين "الفردية" تجاههم. وأن النموذج الذي شرحنا أبعاده في مقدِّمة هذا التقرير لا يزال صالحًا لفهم دورة الإنتاج والمال في معظم دول الخليج العربي، مع ملاحظة أنها تسْعى إلى الابتعاد عن الصيغة المثاليَّة لهذا النموذج، بتقليل الاعتماد على النفط، والعمالة الوافدة.

باكستان بين المطرقة والسندان: أزمات السياسة والاقتصاد

عبد الرحمن فهيم*

مقدمة:

في منتصف يونيو ٢٠٢٣؛ فُجع العالم بواحدة من أكبر حوادث الغرق لقوارب المهاجرين قُبالة اليونان، إذ كان القارب يقل بين ٦٠٠ و٧٥٠ راكبًا، ضمنهم نساء وأطفال، ولم ينج منهم سوى ١٠٤ فردًا، وقضى ما لا يقل عن ٨٢ شخصًا غرقًا وفُقد المئات حين انقلب قارب الصيد الذي انطلق من ليبيا متوجهًا إلى إيطاليا، قبل أن يغرق خلال ١٥ دقيقة على مسافة ٥٧ ميلا بحريًا من بيلوس جنوبي اليونان. وعلى الرغم من طول المسافة بين كلٍ من باكستان واليونان، إذ تبلغ قرابة (٤,٣٩٥ كم)، وتفصلهما عدة بلدان بتضاريسها وحدودها شملت مياه المتوسط محل تلك الكارثة، إلا أن تلك الحاثة كان للباكستانيين من مأساتها نصيب؛ فقد أظهرت بيانات -صدرت عن وكالة التحقيقات الفيدرالية الباكستانية- أن هناك ما لا يقل عن ٣٥٠ باكستانيًا بين ضحايا ذاك القارب، ومن بين هؤلاء الضحايا ٢٨ شخصًا من الشطر الخاضع للإدارة الباكستانية في كشمير، والبقية من باكستان[١]، وكان قد سبق ذلك الحادث المأساوي -في باكستان أيضًا- حادثي تدافع في رمضان (١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م) نتج عنهما قتلى؛ حيث قُتل على إثر "الأول" شخص وأُصيب ٨ آخرون بجروحٍ في شمال غرب باكستان في تدافع للحصول على الدقيق، ونتج عن "ثانيهما" مصرع ١١ شخصًا على الأقل في مدينة كراتشي بجنوب باكستان في تدافع حشد باتجاه مصنع يجري فيه توزيع تبرعات غذائية بمناسبة شهر رمضان[٢].

وعلى الرغم من التباعد الزمني والجغرافي بين الأحداث الثلاثة، وأن ضحاياهم يمثلون نسبة ضئيلة جدًا من بلد بلغ تعداد سكانه (٢٣٣ مليون نسمة)، إلا أنها تقدم ملمحًا ومؤشرًا عن أزمة اقتصادية حادة دفعت بالمهاجرين منهم والمتدافعين إلي هذا المصير؛ بسبب أزمة طغى بؤسها على جميع أحوالها متأثرةً بأزمةٍ سياسية خانقة وحكومات متعاقبة غير مستقرة، ومعبرة عن أزمة باكستانية تضرب بجذورها منذ الاستقلال عن الهند في أربعينيات القرن الماضي، لتشكل تلك المظاهر حالة من التضافر والتشابك والتأزيم المزدوج للمشهد الباكستاني أوقعته في شِراك بين مطرقة (الأزمة السياسية) وسندان (الأزمة الاقتصادية).

وبالرغم من أن باكستان من الدول التي تتمتع بإمكانات كبيرة للتنمية والتعاون الإقليمي بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي وسوقها الاستهلاكية الضخمة ومواردها الطبيعية المتنوعة؛ إلا أنها تواجه تحديات جمة تعرقل استغلال إمكاناتها وتحقيق التنمية والرفاهية لشعبها. فالبلاد تُعاني رديً متصاعدًا لمؤشرات التنمية البشرية والحكم الرشيد والأمن

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) راجع:

- أكثر من ٢٠٠ باكستاني بين ضحايا قارب المهاجرين الغارق في اليونان، الجزيرة نت، ٢٢ يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/44DywF2

- إسلام آباد: ٣٥٠ باكستانيا كانوا على متن القارب الغارق قبالة اليونان، الجزيرة نت، ٢٣ يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/2hBjxpG

(٢) في حادث تدافع هو الثاني خلال رمضان.. ١١ قتيلا أثناء توزيع مساعدات في باكستان، الجزيرة نت، ١ أبريل ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/43fY7TC

والقانون، إضافة إلى نسب نمو اقتصادي متدنية وارتفاع مستويات الفقر والبطالة والتضخم، كما أن أزمتها السياسية العميقة والمزمنة تُعقِد أي فرصة للاستقرار السياسي أو التنمية الاستراتيجية، بالإضافة إلى علاقاتها المتوترة مع دول الجوار، خصوصًا إيران والهند، مما يحد من فرص التجارة والاستثمار الإقليمي. ومنذ عام ٢٠٢٢، بدأت أزمة باكستانية تتفاقم من كافة الاتجاهات؛ فمن الاحتقان السياسي في أعقاب عزل عمران خان من رئاسة الوزراء إلى الظروف الخارجية إلى العمليات المسلحة العنيفة، وصولًا إلى الكوارث المناخية، مما ضاعف الأزمة الاقتصادية، حتى دفعت في الأشهر الأخيرة بقطاعاتٍ واسعة من الناس إلى ما دون خط الفقر، وجعلت أبسط السلع بعيدة المنال، وقد بلغ معدل التضخم السنوي مع بداية هذا العام في باكستان أعلى مستوى له منذ عام ١٩٧٥، قرابة ٤٠٪، ولا يزال مُرشحًا للارتفاع، كما تباطأ النمو إلى حدٍ مفزع، وتعرقلت الواردات بشدة بسبب النقص الحاد في الدولار. كما أن الأسعار في ارتفاعٍ شديد نتيجةً لنقص الغذاء، وارتفعت تكلفة الغذاء بأكثر من ٥٢٪ في المناطق الريفية وأكثر من ٤٧٪ في المناطق الحضرية في أبريل ٢٠٢٣، مما رفع التضخم إلى معدل سنوي قدره ٣٦,٤٪، ما دفع الناس في إسلام أباد بالاصطفاف في طوابير طويلة للحصول على حصة الدقيق التي توزعها الحكومة. وفي شهر رمضان (١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م)، كان الكثير من الناس في باكستان يُعانون الجوع بسبب الوضع الاقتصادي الصعب، كما أن احتياطيات البنك المركزي البالغة ٤,٤ مليار دولار من النقد الأجنبي حتى منتصف يونيو كان كافية لتمويل الواردات لنحو شهر فقط[١].

وتأتي هذه الورقة لرصد أبعاد أزمة باكستان (السياسية - الاقتصادية)، والتي يُفاقم كل من جانبيها الآخر، وتدفع البلاد نحو مزيدٍ من التدهور في القطاعات كافة مع سلسلة لا تنتهي من الأزمات تضعها ضمن الدول ذات معدلات الفقر العالية.

أولًا- أبعاد الأزمة السياسية الباكستانية

بدأت الأزمة السياسية الحالية في باكستان منذ الإطاحة برئيس الوزراء الباكستاني عمران خان في عام ٢٠٢٢ بعد التصويت بحجب الثقة عنه في البرلمان. ثم في اليوم التالي للإطاحة به، انتخب البرلمان الباكستاني "شهباز شريف" رئيسًا للوزراء، بعدما تقدم نواب حزب "إنصاف"، الذي يتزعمه خان باستقالة جماعية قبل بدء التصويت. وبذلك، أصبح شهباز شريف، الشقيق الأصغر لرئيس الوزراء الأسبق نواز شريف، رئيس الوزراء رقم ٢٣ في تاريخ باكستان، وشكل حكومة جديدة يمكن أن تبقى في السلطة حتى أغسطس ٢٠٢٣، وهو موعد إجراء الانتخابات العامة المقبلة[٢].

وقد تبع ذلك العزل عدد من الأحداث التي ضخمت الأزمة السياسية؛ حيث خرجت تظاهرات للاحتجاج على عزل "خان"، ثم تبعها العديد من الاتهامات ومحاولة اعتقاله في قضايا تتعلق بقبوله هدايا غير مشروعة قُدمت له من قبل شخصيات أجنبية عندما كان رئيسًا للوزراء والتربح من بيعها، وتهم أخرى منها: احتجاز وتعذيب مساعده المقرب، وهو تكتيك يقول محلّلون إن الحكومات الباكستانية المتعاقبة استخدمته لإسكات معارضيها. وقد يُمنع خان من تولي منصب عام في حال إدانته، الأمر الذي قد يؤدي إلى استبعاده من الانتخابات المقررة في وقتٍ لاحق من هذا العام. وقد تصاعدت حدة التوترات في البلاد منذ ذلك الوقت؛ إذ تجمع أنصار "خان" خارج منزله وتعهدوا "بالاستيلاء" على العاصمة، في حال اعتقاله. وظل خان منتقدًا صريحًا للحكومة والجيش في البلاد منذ الإطاحة به من سُدة الحكم، وخلال تلك الأحداث تعرض "عمران خان"، لهجومٍ بإطلاق النار على موكبه أثناء قيادته لمسيرة احتجاجية مناهضة للحكومة في مدينة وزير أباد شرقي البلاد. وتُوفي أحد أنصار خان بعد إصابته بالرصاص فيما أصيب أكثر من عشرة أشخاص، وذكر ذلك بتاريخ باكستان الطويل من العنف السياسي الدامي؛ حيث

(١) إلى أي حد يمكن أن تؤدي الأزمة السياسية في باكستان إلى انهيار البلاد اقتصاديا؟، عربي بوست، ١٤ يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Zg0j8wX

(٢) إسقاط حكومة عمران خان على وقع أزمة اقتصادية وغضب أمريكي، سياقات، موقع أسباب، العدد ٤٨، ١٠ أبريل ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٣ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/3D9bxVl

أُغتيلت رئيسة الوزراء السابقة، بينظير بوتو، عام ٢٠٠٧، خلال تجمع حاشد لمناصريها[١]، ومنذ ذلك الحين يعتبره أنصاره الصوت الصامد للشعب. لكن في المقابل، يرى معارضوه أنه شعبوي خطير، معتبرين "خان" أحد عوامل الفوضى أكثر من كونه قوة تدفع بالبلاد نحو التغيير، ليُعتقل عمران خان على إثر تلك الأحداث والاتهامات ثم أفرجت عنه محكمة إسلام آباد العليا لاحقًا عقب أعمال شغب وفوضى طالت عددًا من مدن البلاد ومنشآت عسكرية وأفراد، احتجاجًا على اعتقاله، وعلى وقع تلك الأحداث نظّم حزبان من الائتلاف الحاكم مُظاهرة أمام المحكمة العليا في العاصمة إسلام آباد احتجاجًا على ما وصفوه بالمعاملة القضائية التفضيلية لعمران خان، وطالب المتظاهرون رئيس القضاة في البلاد بالاستقالة[٢].

وأتت أزمة عزل عمران خان كتأكيد على ظاهرة سياسية باكستانية؛ تتمثل في أنه لم يسبق لرئيس وزراء في الباكستان أن أكمل خمس سنوات من الفترة البرلمانية في البلاد لأسبابٍ متنوعة، ارتبطت في مناسباتٍ كثيرة بالصراع السياسي الداخلي سواء بين قادة الجيش والحكومات المدنية، أو بين القوى السياسية المتنافسة، ويأتي إسقاط حكومة عمران خان كنتيجة لتطوراتٍ محلية داخلية، سياسية واقتصادية، لكنّه أيضًا يُمثل حدثًا مهمًا حين النظر للعوامل الجيوسياسية التي قد تكون ساهمت في تحققه.

وكان للعوامل الاقتصادية دورها في هذه الأحداث؛ حيث دفعت الأزمات الاقتصادية في باكستان المعارضة لاتخاذ خطوة سحب الثقة من عمران خان، إذ اتهمته بسوء إدارة الاقتصاد منذ وصوله للسلطة في عام ٢٠١٨. وفي حين تُعاني باكستان أوضاعًا اقتصادية معقدة ومزمنة لا تتحمل مسؤوليتها حكومة عمران خان وحدها، فإن تفاقم الضغوط الاقتصادية أضعف موقف الحكومة، حيث فقدت الروبية الباكستانية ٣٠٪ من قيمتها منذ عام ٢٠١٨ وحتى إسقاط عمران خان، ووصلت معدلات التضخم في مارس ٢٠٢٢ إلى ١٣٪، كما فقدت إسلام آباد جزءًا كبيرًا من احتياطات النقد الأجنبي، بسبب نفقات واردات النفط المرتفعة -بسبب الحرب الروسية الأوكرانية-، حيث بلغت احتياطيات النقد الأجنبي ١٢ مليار دولار، وهو رقم يكفي فقط لتغطية شهرين من مجمل واردات باكستان، وبينما استأنف صندوق النقد الدولي دعمه لباكستان، بعد أن توقف بسبب عدم تلبية حكومة عمران خان لشروط الصندوق في السابق، فإن برنامج صندوق النقد معرض مرة أخرى للتوقف، بسبب حزمة القرارات التي كان قد اتخذها خان للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية والحد من ارتفاع تكاليف المعيشة، وتتهم المعارضة رئيس الوزراء السابق بالتسبب في القضاء على احتياطيات النقد الأجنبي، وتهديد باكستان بفقدان القدرة على سداد ديونها، نتيجة سياسته مع صندوق النقد التي تصفها بـ"النهج المتخبط"، بالإضافة إلى تعيينه أربعة وزراء مالية منذ وصوله للسلطة[٣].

في المقابل، نجد أن الأزمة الاقتصادية تؤثّر على الحملة الشعبية التي يقودها عمران خان، مساعدةً إياه للعودة إلى السلطة؛ حيث إنّ تداعيات الأزمة الاقتصادية جعلت الكثير من الباكستانيين غير قادرين على إطعام أسرهم، ويشعرون أنهم تحت تأثير أزمة اقتصادية حادة، لا تمكّن بعض شرائح المجتمع من شراء احتياجاتهم الضرورية، لدرجة أنّهم يشعرون بأنّ "عليهم النزول إلى الشوارع"، وذلك كما نادى متظاهرون سابقًا. ويعتبر محلّلون أنّ الشعور العام بعدم الاستقرار الاقتصادي في باكستان، سيكون داعمًا بقوة لحركة عمران خان في مواجهة الحكومة[٤].

---

(١) ربيع الحمامصة، عمران خان: لماذا تستمر السلطات الباكستانية في توجيه التهم لرئيس الوزراء السابق؟، بي بي سي عربي، ٦ مارس ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3OjRvPV

(٢) باكستان.. الجيش يتوعد من هاجموا مقراته ويتهم أنصار عمران خان بالاعتداء على المؤسسة العسكرية، الجزيرة نت، ١٦ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/nDa6qed

(٣) إسقاط حكومة عمران خان على وقع أزمة اقتصادية وغضب أمريكي، مرجع سابق.

(٤) الأزمة الاقتصادية في باكستان تؤجّج الاحتجاجات الداعمة لعمران خان، الميادين نت، ١٨ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٦ يوليو ٢٠٢٣، متاح

دور الجيش في الأزمة السياسية

من الشائع على نطاقٍ واسع في الساحة السياسية الباكستانية أن عمران خان جاء إلى السلطة بمساعدةٍ من الجيش الباكستاني القوي وجهاز الاستخبارات، وأنه قرر عزله نتيجة لاختلافه معهم. وبالعودة لتسلسل الأحداث التي دفعت بعمران وحزبه نحو سدة الحكم عقب انتخابات ٢٠١٨، نجد أن خصمه الرئيسي نواز شريف وسلفه في رئاسة الوزراء قد تعرض في البداية إلى نزع الأهلية منه ثم أُدين بتهم الفساد. وشك كثيرون بأن شريف كان بالفعل متورطًا بالفساد في السابق، لكن السبب الحقيقي لمعاقبته في هذه المرحلة كان اختلافه مع الجيش، وعلى النقيض من ذلك، فإن خان عندما وصل إلى السلطة أعلن بفخر أنه والجيش على "صفحةٍ واحدة" عندما يتعلق الأمر بالقرارات السياسية[١]، وذلك قبل أن يتحول هذا الوفاق إلى خلافٍ حاد اصطدم مع ما يتمتع به الجيش الباكستاني من نفوذٍ سياسي هائل، حيث مرت باكستان منذ استقلالها بثلاثة انقلابات عسكرية ناجحة، وحتى في فترات الحكومات المنتخبة يلعب الجيش دورًا أساسيًا، بالإضافة إلى تمدد نفوذه في الأنشطة الاقتصادية والسياسة الخارجية والأمنية، وبالرغم من العلاقات الإيجابية بين الجيش الباكستاني وعمران خان منذ صعود نجمه السياسي، إلا أن ثمة تطورات لاحقة أثارت الشكوك حول استمرار دعم الجيش له؛ بسبب بعض توجهات خان الخارجية وتسببها في فتور علاقات حكومته مع واشنطن، بالإضافة إلى الأزمة التي نشبت بين الطرفين على إثر تعيين الجيش رئيسًا جديدًا للاستخبارات الباكستانية أواخر عام ٢٠٢١، وسواء كانت هذه التطورات تعكس توترًا حقيقيًا بين عمران والجيش أم لا، فإن المؤكد أن سحب الثقة من حكومته لم يكن من الممكن تمريره دون وقوف الجيش على الحياد في الحد الأدنى[٢].

سياسة عمران خان الخارجية

يرى مراقبون أن خطورة خان تكمن في أنه جاء من خارج المنظومة السياسية، ويفكر بطريقة غير تقليدية، وغير منضبط بالاعتبارات الدولية والمشاكل الداخلية، ويريد إحداث تغيرات جذرية لا يحتملها العمل السياسي العادي المعتمد على ميزان القوة وإحداث تغيير تدريجي[٣]، فعلى الصعيد الخارجي، تراجعت مكانة باكستان في السياسة الخارجية الأمريكية في العقد الماضي، حيث تحول اهتمام واشنطن من مواجهة الإرهاب إلى مواجهة الصعود الصيني. وأصبحت واشنطن أكثر ميلا للنظر إلى علاقاتها مع باكستان ضمن إطار أوسع يأخذ في الاعتبار المصالح الأمريكية المتنامية مع الهند. يظهر هذا التراجع في الانهيار الحاد للمساعدات الخارجية التي تتلقاها إسلام آباد من واشنطن؛ فبينما بلغت في عام ٢٠١٠ ما يناهز ٤ ونصف مليار دولار؛ لم تتجاوز في عام ٢٠٢٠ حدود ٧٠ مليون دولار، وعلى العكس من الجهود التي بذلتها واشنطن في السابق لتوازن بين علاقتها مع إسلام آباد وعلاقتها مع الهند، الخصم الرئيسي لباكستان؛ اتجهت واشنطن مؤخرًا إلى تفضيل علاقتها مع الهند، حيث أقامت أمريكا التحالف الرباعي "كواد" (QUAD) مع كلٍ من الهند واليابان وأستراليا، والذي يرتكز على التعاون في المجالات الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية في سياق الصراع الأمريكي الصيني[٤].

بالمقابل تطورت العلاقات الباكستانية مع الصين، إذ وسّعت باكستان علاقاتها الاقتصادية مع الصين واستمرت في سياسة الاقتراض منها بشكلٍ مكثف، وقدمت بكين في السنوات القليلة الأخيرة نحو ١١ مليار دولار لباكستان على هيئة قروض

عبر الرابط التالي: https://2u.pw/L3rjwot

(١) اسكندر كيرماني، عمران خان: لماذا سقط صاحب الشخصية الكاريزمية؟، بي بي سي عربي، ١٠ أبريل ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/5gevynM

(٢) مؤامرة أميركية أم فقدان دعم الجيش.. لماذا سقطت حكومة عمران خان في باكستان؟، الجزيرة نت، مصدر سابق.

(٣) محمد بلعاوي، مستقبل عمران خان خارج حكومة باكستان، المعهد المصري للدراسات، ٢٨ أبريل ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١٦ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/iDRvYSS

(٤) إسقاط حكومة عمران خان على وقع أزمة اقتصادية وغضب أمريكي، مرجع سابق.

تجارية ومبادرات لدعم احتياطيات النقد الأجنبي. ومع صعود "خان" لرئاسة الحكومة وهو يتبنى نهجًا أكثر استقلالية، وعلى الرغم من أن علاقة باكستان مع تركيا بدأت في اتخاذ أبعاد أوثق قبل حكومته، إلا أنه ومنذ صعوده للسلطة في ٢٠١٨، ظهر كشريك للرئيس التركي أردوغان في السعي لبناء كتلة إسلامية أكثر استقلالا، وهو ما وتر علاقاته ليس فقط مع الولايات المتحدة، ولكن أيضًا مع السعودية والإمارات حيث هددت السعودية بحسب تصريحات للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في ختام القمة، باكستان بسحب الودائع السعودية، من البنك المركزي الباكستاني، وبترحيل ٤ ملايين باكستاني يعملون في السعودية، واستبدالهم بالعمالة البنغالية، لثني عمران خان عن المشاركة في القمة[١]. وزادت العلاقات توترًا مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، عندما التقي عمران خان بالرئيس الروسي عقب ساعات من دخول القوات الروسية إلى أوكرانيا، ورفضه مطالب أمريكية وأوروبية بإدانة غزو أوكرانيا، حيث خاطب مبعوثي الاتحاد الأوروبي "لسنا عبيدًا لكم"، وهو الحدث الذي كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير في العلاقات بين الطرفين، مما اضطر رئيس الأركان إلى إصدار تصريح يستنكر فيه الحرب على أوكرانيا[٢].

هذه العلاقات المتوترة بين خان وواشنطن، ظهرت عقب عودته من موسكو؛ حيث أعلن استمرار شراء القمح والبترول من روسيا، هذه التحركات فُسِّرت بوصفها انحيازًا للمحور الصيني الروسي أكثر من كونها نهجًا محايدًا، لذلك سعى قائد الجيش، قمر جاويد، لمعالجة الوضع مؤكدًا أن لبلاده "تاريخ وعلاقة استراتيجية ممتازة مع أمريكا"، كما أنها تتمتع بـ"علاقة استراتيجية وثيقة مع الصين"، والأهم من ذلك؛ أنه انتقد غزو روسيا لأوكرانيا ودعا لوقفه، معتبرًا أنه "مأساة كبيرة"[٣]، وبشكلٍ عام، فإن كل الأبعاد السابقة للأزمة السياسية الباكستانية وأسبابها سواء داخلية أو خارجية أدخلت البلاد في نفقٍ مظلمٍ بسبب حالة الصراع على السلطة، ومن المرجح أن حالة عدم الاستقرار السياسي ستدفع بمزيد من الضرر بالاقتصاد وربما إلى اضطراباتٍ اجتماعية واحتجاجات.

ثانيًا- أبعاد الأزمة الاقتصادية الباكستانية

عمقت الأزمة السياسية الأخيرة جراح الوضع الاقتصادي المتدهور؛ حيث تُعاني باكستان أزمةً اقتصادية منهكة تعد واحدة من أسوأ الأزمات في تاريخ باكستان، بسبب الديون الخارجية الكبيرة على مدى السنوات الخمس الماضية، بالإضافة لما أحاط بباكستان من أزمة اقتصادية عالمية على إثر إجراءات مكافحة وباء كورونا فضلا عن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية بالإضافة لسياسات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وتُعاني البلاد عجزًا تجاريًا قدره ٢٠ مليار دولار، وتدنٍّ في احتياطيات النقد الأجنبي إلى ٤,٤ مليار دولار (تكفي واردات باكستان لمدة ٣ أسابيع فقط) انخفاضًا من نحو ١٧ مليار دولار عام ٢٠٢٢. ويُعاني ما يقرب من ٧٠ مليون باكستاني الجوع، وفقًا لدراسة أجراها مركز ويلسون -وهو مركز أبحاث أمريكي رائد- في مارس ٢٠٢٣. وساهمت الفيضانات الأخيرة التي غمرت البلاد في تفاقُم أزمتها الاقتصادية، وأثَّر الدمار، الذي قدَّره البنك الدولي بحوالي ١٥ مليار دولار، فيما يقرب من ٣٣ مليون شخصًا، وعصف بـ ٦٠٪ من المحاصيل الزراعية القائمة.

وتشير البيانات إلى أنه منذ بداية عام ٢٠٢٣، انخفضت قيمة الروبية الباكستانية بنسبة ٢٢٪ مقابل الدولار الأمريكي، مع ارتفاع معدل التضخم إلى أكثر من ٣٠٪، وهو أعلى مستوى للتضخم في البلاد خلال الأعوام الخمسين الأخيرة. وقد احتلت باكستان في مؤشر التنمية البشرية المرتبة ١٦١ من بين ١٨٥ دولة في عام ٢٠٢٢. وفي ديسمبر ٢٠٢٢، بلغت ديون باكستان الخارجية ١٢٦,٣ مليار دولار، ٣٠٪ منها مُستحقَّة للصين. وبين

(١) محمد بلعاوي، مستقبل عمران خان خارج حكومة باكستان، مصدر سابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) راجع:

- إسقاط حكومة عمران خان على وقع أزمة اقتصادية وغضب أمريكي، مرجع سابق.

- محمد بلعاوي، مستقبل عمران خان خارج حكومة باكستان، مرجع سابق.

فبراير ٢٠٢٣ ويونيو ٢٠٢٦، سيتعين على باكستان سداد حوالي ٨٠ مليار دولار من الديون الخارجية. ومع عدم وجود مؤشر على أن صندوق النقد الدولي سيوافق قريبًا على استئناف برنامج إقراض لباكستان بقيمة ٦,٥ مليار دولار، ترتفع احتمالات خطر تخلُّف إسلام أباد عن سداد ديونها. وكان قد تقرر أن ينتهي برنامج التمويل المتعثر من صندوق النقد الدولي في يونيو٢٠٢٣[١]، ما حدا بكثيرٍ من التقديرات إلى الحديث عن شبح انهيار الاقتصاد الباكستاني بموازاة أزمته السياسية الداخلية والأزمات الخارجية العالمية.

وقد فجر ذلك الإخفاق الاقتصادي عدة أزمات وضعت الاقتصادي الباكستاني على شفا الانهيار، يأتي على رأسها:

أ. أزمة الديون وشبح الإفلاس

تُعاني باكستان أزمة ديون مزمنة، لكن صناع القرار لطالما اعتقدوا أن بلادهم أكبر من أن تفشل أو أن يسمح العالم بفشلها، بسبب موقعها والدور الذي تلعبه في جنوب آسيا، علاوة على كونها دولة مُسلَّحة نوويًا، وخامس أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان[٢]، وتُعد باكستان خامس أكبر دولة مدينة لصندوق النقد الدولي، ففي أغسطس ٢٠٢٢، قدم الصندوق قرضًا بقيمة ١,١ مليار دولار كجزء من برنامج بقيمة ٦,٥ مليار دولار، وهو قرض تمت الموافقة عليه من يوليو ٢٠١٩، وقد أظهرت بيانات رسمية، قفزة حادة في الديون الباكستانية بنهاية إبريل الماضي، مسجلةً ٥٨,٦ تريليون روبية (٢٠٥,٣ مليارات دولار)، بزيادة تبلغ نسبتها ٣٤,١٪ على أساسٍ سنوي، في مؤشر جديد على انفلات الديون في الدولة التي تقف على حافة الإفلاس، بينما يتعين عليها سداد ثلثي الديون الخارجية فقط في غضون ثلاث سنوات. وكشف البنك المركزي الباكستاني أن الدين المحلي بلغ ٣٦,٦ تريليون روبية بما يعادل ٦٢,٣٪ من إجمالي الديون، بينما وصل الدين الخارجي إلى ٢٢ تريليون روبية مستحوذًا على ٣٧,٦٪ من الدين العام للدولة الواقعة في جنوب آسيا، (علمًا أن الدولار يُعادل ٢٨٥,٥ روبية). ووفق البيانات، بلغت الزيادة في الدين الخارجي ٤٩,١٪ على أساسٍ سنوي في إبريل[٣].

لقد أصبحت باكستان بوضوح على رأس قائمة الاقتصادات التي يُخشَى من أن تلحق بسريلانكا في التخلُّف عن سداد الديون، وقالت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني في منتصف شهر فبراير ٢٠٢٣ إن الاقتصاد الباكستاني يعيش مخاطر ائتمانية كبيرة في ظل مستوياتٍ منخفضة من احتياطيات النقد الأجنبي، وأكَّدت الوكالة أن التخلف عن السداد بات احتمالا حقيقيًا في باكستان، ومن ثمَّ خفضت الوكالة التصنيف الافتراضي طويل الأجل للسندات الأجنبية لباكستان من "CCC+" إلى "CCC-". ووفقًا للأرقام الصادرة عن البنك المركزي الباكستاني في فبراير ٢٠٢٣، انخفض الدَّيْن العام الخارجي في العام المنصرم من ١٠٢,٢ مليار دولار إلى ٩٧,٥ مليار دولار بحلول نهاية ٢٠٢٢، ولكن لم يأتِ التخفيض بسبب أي زيادة في دخل البلاد، وإنما نتيجة السحب من إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي، وبحسب وكالة "رويترز"، فإن نسبة الدَّيْن إلى الناتج المحلي الإجمالي في باكستان الآن تقترب من ٧٠٪[٤]، وعلى نفس النهج، فإن وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني والمجلة الأمريكية «بلومبرج» حذرتا من احتمالية إفلاس باكستان، حال عدم حصولها على المساعدة من صندوق النقد الدولي، موضحتان أن باكستان تأمل في تلبية احتياجاتها من التمويل الخارجي لبقية السنة المالية، لكن تمويل باكستان بعد يونيو سيكون غير مؤكد، إضافةً إلى أن باكستان قد تُفلس بسبب ضعف

(١) أحمد دياب، الاقتراب من الحافة: الآفاق المحتملة للأزمة السياسية في باكستان، مركز الإمارات للسياسات، ٣٠ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٤ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/oR3MSTS

(٢) محمد عزت، إدمان الديون.. كيف دفع الجنرالات باكستان إلى حافة الانهيار الاقتصادي؟، الجزيرة نت، ٥ مارس ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/4BLvIDC

(٣) ديون باكستان تقفز ٣٤٪ في عام متجاوزة ٢٠٥,٣ مليارات دولار، العربي الجديد، يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٥ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/bLk7z4n

(٤) محمد عزت، إدمان الديون.. كيف دفع الجنرالات باكستان إلى حافة الانهيار الاقتصادي؟، مرجع سابق.

احتياطيات النقد الأجنبي، وخفضت وكالة موديز تصنيف باكستان الائتماني إلى «سي إيه إيه ٣»، انطلاقًا من الوضع غير المستقر الحالي لميزان المدفوعات، وقد لا يجري تأمين المدفوعات في الوقت المحدد، لتجنب التخلف عن السداد[١]، ورغم ذلك، لا تمتلك باكستان خيارات أخرى بخلاف المُضي قُدما مع صندوق النقد، والتعويل على مساعدات خليجية قد تُنقذ وضعها المأزوم.

ب. انهيار الروبية وشُح الدولار

في يناير الماضي، انهارت عملة البلاد (الروبية الباكستانية) إلى مستوى تاريخي أمام الدولار بعدما ألغت الحكومة الحد الأقصى لسعر الصرف من أجل الحصول على حزمة الإنقاذ المأمولة من صندوق النقد الدولي، ومن ثمَّ صارت الروبية من أسوأ العملات أداءً في آسيا حيث سجلت الروبية أدنى مستوى قياسي لها بنحو ٣٠٠ مقابل الدولار الأمريكي، في غضون ذلك، تم تداول سندات الحكومة الباكستانية بالدولار بأسعارٍ متدهورة. ويُضاف إلى ذلك، تضاؤل احتياطيات النقد الأجنبي لأكثر من النصف في عامٍ واحد، حيث انخفضت احتياطيات العملات الأجنبية إلى أقل من ٣ مليارات دولار في بداية شهر فبراير ٢٠٢٣، وهو ما يُغطي أقل من شهر من الواردات[٢]. وبسبب شح العملة الخضراء، ترفض البنوك الباكستانية فتح اعتمادات جديدة للمستوردين، مما يؤثر على اقتصادٍ يُعاني من تضخم جامح ونمو بطيء، باتت آلاف الحاويات المحملة بالمواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية والمعدات الطبية عالقة في ميناء كراتشي بباكستان، في الوقت الذي تواجه فيه البلاد أزمة عملات خطيرة.

وأدى هذا الشح في العملة الأجنبية إلي ظهور سوق سوداء للدولار في باكستان، بعد أن قيّد البنك المركزي الباكستاني الحصول على العملات الأجنبية للمحافظة على احتياطياته المتضائلة، حيث دفع استنفاد مخزون العملات الأجنبية بشكلٍ سريع البنك المركزي إلى تقييد المدفوعات الخارجية، وخفّض مبلغ العملة الأجنبية الذي يمكن لأي شخص أن يحمله إلى خارج البلاد بمقدار النصف إلى ٥٠٠٠ دولار، الأمر الذي يُربك المسافرين دوليًا[٣].

ج. أزمة الاستيراد وأعمال الشركات:

كان لانهيار الروبية وشح الدولار تأثيرات سلبية على عملية الاستيراد واستثمارات الشركات والمصنعين وتأزيم عمليات الدفع بالعملة الأجنبية؛ فقد صرح مستثمرون كوريون، أن الشركات الكورية الجنوبية العاملة في باكستان على وشك الإغلاق ومغادرة السوق الباكستانية، في ظل الصعوبات التشغيلية الناجمة عن نقص المواد الخام، جراء قيود الاستيراد، وتأخير الإفراج عن الحاويات العالقة في الموانئ[٤]. كما أوقفت "جوجل" التابعة لشركة " ألفابت" السداد من خلال "بلاي ستور" التابع لها في أحد الشهور، بعد أن لاحظت تأخيرًا في السداد لعمليات الشراء التي تُجرى من خلال التطبيق. كما تعرضت الوحدات المحلية لشركتي صناعة السيارات "هوندا موتورز" و"تويوتا موتور" للإغلاق لأسابيع عدة خلال ٢٠٢٢، لعدم قدرتها على استيراد قطع الغيار. إنَّ ما لا يقل عن ١٠٠٠ حاوية من المواد الغذائية توقفت في موانئ كراتشي هذا الأسبوع، بسبب عدم تسوية المعاملات لدى البنوك جراء نقص العملات الأجنبية، وفقًا لمجموعات صناعية محلية. كما حذّرت الشركات المصنّعة للأدوية من حدوث نقص، بعد عدم تمكّنها من استيراد المواد الخام. وفي خطاب إلى وزارة المالية في ٥ ديسمبر ٢٠٢٢،

(١) وكالة «موديز» تحذر من احتمالية افلاس باكستان حال تخلي «النقد الدولي» عنها، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٩ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٤ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/ZGCDGQ1

(٢) محمد عزت، إدمان الديون.. كيف دفع الجنرالات باكستان إلى حافة الانهيار الاقتصادي؟، مرجع سابق.

(٣) أزمة باكستان الاقتصادية والسياسية تفرّخ سوقًا سوداء للدولار، الشرق، ١١ ديسمبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٤ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/HeAhU8L.

(٤) الشركات الكورية على وشك مغادرة باكستان بسبب قيود الاستيراد وأزمة الدولار، العربي الجديد، ٢٠ فبراير ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٩ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/jADCf99.

كتبت شركات الأدوية أنَّ البنك المركزي قرّر في سبتمبر ٢٠٢٢ الموافقة على تسوية المعاملات التي تقل قيمتها عن ٥٠ ألف دولار في غضون يومين، لكنَّ الوضع لم يتغير، واستغرق الحصول على الموافقات أكثر من شهرين[١].

د. مستويات التضخم المتصاعدة:

ارتفع معدّل التضخم على أساسٍ سنوي في باكستان إلى أعلى مستوى له على الإطلاق مسجّلا ٣٦,٤٢٪ في أبريل ٢٠٢٣، بعدما فرضت الحكومة ضرائب جديدة ورفعت أسعار الوقود سعيًا لتلبية شروط وضعها صندوق النقد الدولي لاستفادة البلاد من خطة إنقاذ. وأظهرت بيانات حكومية صدرت في مايو ٢٠٢٣؛ أن التضخّم على أساس شهري بلغ ٢,٤١٪، فيما بلغ معدّل التضخّم للأشهر الـ ١٢ السابقة ٢٨,٢٣٪[٢]، ومع موافقة في اللحظة الأخيرة من صندوق النقد الدولي لبرنامج قرض بقيمة ٣ مليارات دولار بعد أن أكملت السلطات المطالب الرئيسية لكسب موافقة المقرضين، تراجع معدل التضخم السنوي في باكستان لأول مرة في ٧ أشهر إلى ٢٩,٤٪، خلال يونيو ٢٠٢٣، حيث أدت ارتفاع معدلات الفائدة لمستوياتٍ قياسية إلى تراجع الطلب إذ ارتفعت الأسعار بوتيرة أقل في جميع الأنشطة، بحسب ما أفادت بيانات مكتب الإحصاء الباكستاني[٣].

هـ. ارتهان الاقتصاد للمنح والمساعدات:

أظهرت الأزمة الحالية مدى اتكالية الساسة في باكستان واعتمادهم على المنح والقروض في تدبير احتياطاتها من النقد الأجنبي واحتياجاتها خاصةً في القطاعات التي تعتمد على الاستيراد وسداد عجز الموازنة، فنجد أن لدى باكستان تاريخ طويل ومُعقَّد مع صندوق النقد الدولي، فقد وقعت في حباله منذ عام ١٩٥٨، ولم تستطع الفكاك منه منذئذ. فقد اعتمدت على الديون الخارجية لتلبية حاجاتها التمويلية بشكلٍ هيكلي، وسادت دائمًا في إدارة الدولة العقلية القائلة إن أهمية باكستان الاستراتيجية ستُتيح لها دومًا الحصول على المال. واستعانت إسلام أباد بصندوق النقد ٢٢ مرة منذ ذلك الوقت، بخلاف الديون التي استدانتها من الدول الأخرى. وفي حين أقامت الهند خطتها طويلة الأمد عام ١٩٩٠ لتحقيق تنمية مستدامة بمعدلات مرتفعة، ظلت باكستان أسيرة حلقات مع الديون لتحقيق استقرار قصير الأجل، ومن ثم باتت سِمَتها الأساسية الإنفاق بأكثر مما تُنتج، ولم يستطع الاقتصاد الباكستاني أن يتحوَّل من صيغة ريعية إلى صيغة إنتاجية حقيقية فضلا عن الارتهان لخيار الاعتماد على المساعدات الخارجية في خضم تقوية الجيش متجاهلين أساسيات الاقتصاد، ما تسبَّب في تفاقم العجز الذي أدى بدوره إلى تفاقم الديون[٤].

وتُعلق إسلام أباد آمالها على الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي توصل إليه رئيس الوزراء السابق عمران خان، لكن الدفعة الأخيرة كانت معلقة حتى وقتٍ قريب بسبب مطالب صندوق النقد بسحب الدعم المتبقي على المنتجات النفطية والكهرباء بهدف مساعدة ٢٢٠ مليون نسمة على تغطية تكاليف المعيشة. ومع اقتراب موعد الانتخابات في نهاية العام، سيكون تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي بمثابة انتحار سياسي، ووافقت الإمارات في يناير ٢٠٢٣؛ على تمديد قرض قيمته ملياري دولار ومنحت باكستان مبلغ مليار دولار إضافيًا، مما ساعدها على تجنب التخلف الفوري عن الدفع. كما تم التعهد بتقديم أكثر من تسعة مليارات من الدولار من المساعدات الدولية لإعادة إعمار البلاد حتى تتمكن من المقاومة بشكلٍ أفضل للتقلبات المناخية. لكن هذه الأموال لن تكون كافية لحل أزمة العملة الحالية، ولهذا السبب يواصل شريف الضغط على حلفائه، بما في ذلك السعودية وقطر وبكين، التي استثمرت

(١) أزمة باكستان الاقتصادية والسياسية تفرّخ سوقًا سوداء للدولار، مرجع سابق.

(٢) التضخم في باكستان يرتفع لمستوى تاريخي إلى ٣٨٪ في مايو، سكاي نيوز عربية، ٢ يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٦ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Y9jD8UY

(٣) التضخم في باكستان يتراجع لأول مرة في ٧ أشهر، سكاي نيوز، ٣ يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٥ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/7Vnkx3Z

(٤) محمد عزت، إدمان الديون.. كيف دفع الجنرالات باكستان إلى حافة الانهيار الاقتصادي؟، مرجع سابق.

المليارات في إطار مشروع الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني[١].

وقد اعتمدت باكستان على الدعم الخليجي من حينٍ إلى آخر، لكنها فوجئت بعد سنوات أن بعضًا من أهم المانحين في الخليج غيَّروا استراتيجيتهم الخاصة بالمِنَح المالية، بعد أن قرروا أنها تُعزِّز ثقافة الاعتماد لدى الدول المُتلقية للمساعدات، فلا تُحدِث تغييرًا جادًا في بنية اقتصادها. ورغم أن المملكة العربية السعودية، الداعم المالي الأبرز للبلاد، لا تزال تزيد من استثماراتها في باكستان، لكن تغيُّر استراتيجيتها تجاه المعونات المالية يُثير قلق القيادة الباكستانية تجاه المستقبل[٢].

و. أزمة الفيضانات:

كان للبيئة وتغيُّر المناخ دور في تعميق أزمة باكستان. فقد تسبَّبت فيضانات عام ٢٠٢٢ التي أغرقت أكثر من ١٠٪ من الأراضي الباكستانية في خسائر بمليارات الدولارات، علاوة على فقدان الدولة نحو ٤٠٪ من محصول القطن، وخسارة ٧ ملايين عاملا في قطاع النسيج وظائفهم، وانتقال ٩ ملايين من ساكني الريف تحت خط الفقر. وقد أعلنت الدولة وقتها إنها غير قادرة على تحمُّل عبء التعافي من الكارثة في ظل المساعدات الدولية البطيئة، وقال تجار الفاكهة والخضراوات إن التغير المناخي صار يَضُر أرباحهم اليومية بشكلٍ ملحوظ، إذ بدأت المانجو تفسد أسرع عند التجار على سبيل المثال، ما يتسبَّب في نقص الأرباح[٣].

جذور الأزمة الاقتصادية

بطبيعة الحال في الواقع السياسي المعاصر، فإن حالة التشابك بين السياسي والاقتصادي لا تُخطئها العين، وأن الاستقرار السياسي جوهري في عملية التنمية الاستراتيجية، وما تمثله الحالة الباكستانية بمثابة تأكيد على التأثير الهائل لانعدام الاستقرار السياسي على الوضع الاقتصادي لها، بالإضافة للمشكلات الهيكلية المزمنة؛ مما يُفاقم من مشكلاتها الاقتصادية ويجعل كل محاولات الإصلاح سطحية وبمثابة مسكنات، خاصةً إذا كانت الأزمة تحمل في طياتها جذور عميقة تعود لمرحلة التأسيس، وبالرغم من نجاحها في اختبار خمسة رؤوس نووية عام ١٩٩٨، وبات يُنظر إلى باكستان في العالم الإسلامي بوصفها نموذجًا لدولة إسلامية ناجحة. ولم يكن هذا بعيدًا تمامًا عن الصحة، إذ كانت باكستان قبل عام ١٩٩٠ أحد أنجح اقتصادات جنوب آسيا وأكثرها تحقيقًا للنمو، بل وفي وقتٍ ما من الثمانينيات، استطاعت أن تتجاوز جارتها اللدود الهند، وحققت معدلات مميزة في مكافحة الفقر. ومع ذلك، فإن طبيعة النموذج الباكستاني كانت تحمل في طياتها بذور انهياره، وأخذت باكستان دومًا طريق الإصلاحات قصيرة الأجل.

وقد برز ذلك أكثر ما برز في عدة مظاهر أساسية: هيمنة العسكر ولو خفيةً على مقاليد الدولة وعلى صعود الأحزاب وسقوطها، وتورط الدولة في الديون في وقتٍ مبكر من تأسيسها، وانشغال القوى الاجتماعية بالفروق أكثر من المشتركات وبالتنافس أكثر من الإنجاز، وإصرار الإسلاميّين على تغليب الخلاف الفكري على المشترك العملي إلا قليلًا، ومن ثم حظي أمر بناء الدولة والمجتمع في باكستان بفرصٍ أقل من الفرص التي أُتيحت لممارسة التنازع الفكري والسياسي.

وفي إطار تقييم السياسات في باكستان ما بين الدولة والمجتمع، وعند النظر للفشل الحكومي المستمر في عملية بناء السياسات الناجحة نجد مرجعه لعددٍ من الأسباب؛ فقد نظَّمت مؤسسة جامعة أغاخان للتنمية التعليمية بكراتشي (AKU-IED) سلسلة من حوارات عن السياسات حول القضايا الرئيسية للتعليم (A series of Policy Dialogues on Key Issues in Education) بين عددٍ ممَّن يعتبرونها قضية مركزية، من منظمات حكومية وغير حكومية، والقطاع الخاص، وقد خلصوا إلى أن عملية صنع السياسات في باكستان تتَّسم بعدم

(١) اقتصاد باكستان يتباطأ بسبب أزمة نقص الدولار، سكاي نيوز، ١٥ يناير ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٥ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/44p2Pj9

(٢) محمد عزت، إدمان الديون.. كيف دفع الجنرالات باكستان إلى حافة الانهيار الاقتصادي؟، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

الوضوح، وأن هذا أسهم في فشلها، وأوعزت كثير من الأوراق ذلك الفشل إلى **سوء تنفيذ السياسات Poor Policy Implementation، الذي تواجهه باكستان كغيرها من البلدان النامية**؛ ويكشف تاريخها في عددٍ من السياسات أثر التفكير التقليدي على فشل السياسات، ويبرز بشكلٍ خاص عوامل مثل: عدم وضوح الأهداف، وعدم الالتزام السياسي، وغياب قواعد الرشادة (الحوكمة)، ومعضلة المركزية فضلا عن شُحّ الموارد وسوء توزيع المساعدات الخارجية. ومن ثم يعرض البعض ضرورة تغيير المنظور الحاكم للسياسات العامة بشكلٍ عام، كما أن الفساد المستشري في جهاز الدولة الباكستانية والذي تعجز الحكومات المتتالية -مدنية كانت أو تحت قيادة عسكرية- عن مواجهته، يتطلَّب نهجًا غير الاقتصار على الإجراءات القانونية والقضائية رغم أهميَّتها البالغة، فالفساد ثقافة، ويحتاج إلى تعاون القطاعات الثقافية الدعوية الدينية والتعليمية والإعلامية الجماهيرية في تعزيز ثقافة الأمانة والنزاهة والشفافية، يُعززها سياسات العدالة المتعلِّقة بقطاعات العمل المختلفة العامة والخاصة وتشديد القوانين على المخالفين[١].

سياسات حكومة "شهباز" الإنقاذية

مع ضيق الوقت الممنوح للحكومة الجديدة عقب عزل عمران خان والاستحقاق الانتخابي المرتقب هذا العام؛ اعتمدت سياسات حكومة شهباز شريف على عدد من الآليات لحلحلة الأزمة الاقتصادية جزئيًا، ولا توحي تلك السياسات بأي رؤية استراتيجية لمعالجة الثغرات الجوهرية في أزمة الاقتصاد الباكستاني، بحكم أنها حكومة مؤقتة، فضلا عن مخاوفها من الإقدام على أي إجراءات اقتصادية قد تؤجج الشارع الباكستاني وتتسبب في تعميق الأزمة السياسية، إلا أنها أمام أربع عقبات لا فكاك من التعامل العاجل معها تتمثل في مشكلة عجز الحساب الجاري المستمرة منذ عقود، ونسبة الاستثمار الحالية إلى الناتج المحلي الإجمالي البالغة ١٤٪، في المقابل، تمتلك كمبوديا وفيتنام وبنجلاديش وتركيا معدلات استثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بين ٢٥٪ و٣٠٪. وبدلا من استخدام القرض في الاستثمار البنّاء، تقترض باكستان الأموال لسداد ديونها الحالية، كما لا توجد آلية موحدة للاستثمار حتى الآن، وإن المشكلة الأهم في الوقت الحالي هي انخفاض النقد الأجنبي بالتزامن مع ضرورة سداد الديون الخارجية، وفي نفس الوقت هناك تضخم عالٍ جدًا في البلاد، بالإضافة لعدم ارتفاع نسبة النمو، وهذا يرجع إلى ارتفاع أسعار الطاقة وارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض مخزون النقد الأجنبي[٢]، كل ذلك يضع حكومة شهباز المؤقتة أمام خيارات في غاية الحساسية وفي وقتٍ بالغ الضيق، أما عن تلك السياسات فكانت كالتالي:

١. **المزيد من الاقتراض:** حرصت حكومة شهباز على المضي قدمًا في المفاوضات مع صندوق النقد للحصول على قرض إنقاذ لتفادي العجز عن السداد، وهو ما تم في آخر الأمر؛ حيث حصلت باكستان على موافقة في اللحظة الأخيرة من صندوق النقد الدولي لبرنامج قرض بقيمة ٣ مليارات دولار بعد أن أكملت السلطات المطالب الرئيسية لكسب موافقة المقرضين، وهذه الأموال ستساعد الحكومة الباكستانية على تجنب التخلف عن السداد.

يبدو الصندوق هذه المرة غير راغب في تقديم أي تنازل لباكستان فيما يخص السياسات القاسية التي يريد أن يفرضها على البلاد، بعكس "تنازلاته" في العقود السابقة ما يعني تكيُّفًا صارمًا سيعاني منه ملايين الفقراء الباكستانيين. وفي سياقٍ متصل، قال وزير المالية الباكستاني، إسحاق دار، إن بلاده

---

(١) مدحت ماهر، سياسات بناء الدولة والمجتمع ودور الإسلاميين في باكستان... حزبا الرابطة والجماعة الإسلامية نموذجًا (٢٠٠٨-٢٠١٨)، في: مجموعة مؤلفين، السياسات العامة في نظم ومجتمعات العالم الإسلامي: نماذج وخبرات، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠١٩)، سلسلة أمتي في العالم، العدد (١٤)، ص ص ١٤٢، ١٤٧، ١٤٨. (مقتطفات بتصرف).

(٢) محمد العقاد، الاقتصاد الباكستاني يعاني.. مصانع تغلق أبوابها والفحم الطبيعي بديلا للغاز، الجزيرة نت، ٢٧ فبراير ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٩ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/etxqphB

حصلت على قرض بقيمة ٧٠٠ مليون دولار من بنك التنمية الصيني في فبراير ٢٠٢٣،[١] ويظل طوق النجاة الرئيسي الذي تتشبث به الدولة الباكستانية أن تستلم الشريحة الثانية من صندوق النقد الدولي من قرض ٦,٥ مليارات دولار تم إيصال نصفه تقريبًا حتى الآن، بالإضافة إلى ما وعدت به عدة دول خليجية؛ حيث استطاعت باكستان تأمين تمويل من الإمارات والسعودية يُعادل القرض الذي وافق عليه مبدئيًا صندوق النقد الدولي، والذي يشمل تمويلًا يبلغ مليار دولار من الإمارات، يُضاف هذا إلى مليارَي دولار أودعتهما السعودية في بنك باكستان المركزي، عقب الاتفاق المبدئي مع صندوق النقد[٢]، وفي ١٣ يوليو ٢٠٢٣؛ أودع صندوق النقد القسط الأول -الذي طال انتظاره والبالغ ١,٢ مليار دولار- لدى البنك المركزي بموجب خطة إنقاذ بقيمة ٣ مليارات دولار، علي أن تتسلم إسلام آباد المبلغ المتبقي البالغ ١,٨ مليار دولار خلال الأشهر التسعة المقبلة[٣].

٢. تنويع أسواق الاحتياجات الأساسية والمدفوعات الخارجية: ففي الطاقة؛ تقوم الحكومة الباكستانية بتحول كبير في سياستها للمدفوعات الخارجية التي يُهيمن عليها الدولار الأمريكي؛ حيث دفعت إسلام أباد مقابل أول واردات حكومية من النفط الخام الروسي مخفض السعر بالعملة الصينية، وفق ما أعلن وزير النفط الباكستاني مصدق مالك، وذلك لمواجهة أزمة شح الدولار، حيث سمحت بإقرار آلية تجارة المقايضة بين الشركات، مع أفغانستان وإيران وروسيا في سلعٍ معيَّنة[٤].

٣. ترتيبات سداد الديون: أعلنت الحكومة الباكستانية أنها اتخذت ترتيبات للوفاء بالالتزامات المالية الخارجية البالغة ٣,٧ مليارات دولار، وذلك من خلال تدفقات كبيرة في طور الإعداد هذه الفترة دون أن تُفصح عن هذه التدفقات ومصدرها بحسب بيان لوزارة المالية[٥]، وقد توصلت الحكومة الباكستانية مع صندوق النقد الدولي إلى اتفاق بشأن اتفاق استعداد ائتماني مدته تسعة أشهر بمبلغ ٢,٢٥٠ مليون وحدة من حقوق "السحب الخاصة" أي ما يعادل ٣ مليارات دولار تقريبًا[٦].

٤. حقيبة الضرائب: في الوقت الذي تعثرت فيه المفاوضات مع صندوق النقد دفع ذلك البرلمان الباكستاني حينها إلى الموافقة على مشروع قانون لفرض ضرائب تهدف لجمع ١٧٠ مليار روبية (٦٤٩ مليونًا و٦٣ ألف دولار) خلال أربعة أشهر ونصف حتى أواخر يونيو لتلبية شروط الصندوق[٧]، وكانت سياسة إنهاء الإعفاءات الضريبية للصناعات المُخصَّصة للتصدير واحدة من السياسات التي يريد صندوق النقد الدولي من باكستان الالتزام بها مقابل المساعدة، بالإضافة إلى إلغاء الدعم على الوقود والغاز والكهرباء. ورغم أن إلغاء الإعفاءات الضريبية إحدى سياسات الصندوق التي كثيرًا ما تتعرض للنقد، وتحديدًا من أصحاب التوجه اليساري، فإن مشكلة السياسات الضريبية في باكستان أبعد من تلك النقطة بكثير، فالوضع المالي البائس لباكستان في السنوات الأخيرة يعود إلى أسبابٍ عديدة، أهمها القاعدة الضريبية الضيقة وغير العادلة. ولدى باكستان نسبة لتحصيل الضرائب إلى الناتج المحلي

---

(١) باكستان تقترب من الإفلاس.. تعثر في سداد الديون وانهيار العملة، رؤية الإخبارية نقلا عن بلومبيرج، ٢ مارس ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٦ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/j3xaha5

(٢) باكستان تؤمّن تمويلًا من الإمارات والسعودية يعادل قرض صندوق النقد، الشرق بلومبيرج، ١٢ يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٢ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/08jOOXM

(٣) صندوق النقد الدولي يودع ١,٢ مليار دولار لدى "المركزي" الباكستاني، العربية، ١٣ يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٦ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Y2UkXoW

(٤) باكستان اشترت نفطا روسيا بسعر مخفض وبالعملة الصينية، عربي ٢١، ١٤ يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١١ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/9HJkiuc

(٥) ترتيبات باكستانية لتجنب التخلف عن سداد الديون، العربي الجديد، ١١ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٩ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/FDjUsCd

(٦) صندوق النقد الدولي وباكستان يبرمان اتفاق استعداد ائتماني بقيمة ٣ مليارات دولار، فرنسا ٢٤، ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٦ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/PbzwlsZ

(٧) محمد العقاد، الاقتصاد الباكستاني يعاني.. مصانع تغلق أبوابها والفحم الطبيعي بديلا للغاز، مرجع سابق.

الإجمالي تُعَدُّ من النِّسَب الأدنى في العالم، وتشير أرقام عام ٢٠٢١ إلى أن ثلثي الأشخاص الذين لديهم رقم ضريبي سارٍ وأعمال تجارية لم يقدموا إقراراتهم الضريبية السنوية. ولتوضيح الأمر أكثر، فإن كل ولاية البنجاب التي يزيد عدد سكانها على ١٠٠ مليون نسمة، حُصِّلَت عنها ضرائب عام ٢٠٢١ أقل من مدينة "تشيناي" الهندية التي يسكنها ١٠ ملايين نسمة فقط[١].

٥. بدائل الطاقة الأقل تكلفة: نتيجة لأزمة النقد الأجنبي، تتجه باكستان لتوليد الطاقة بالفحم، بهدف مضاعفة طاقتها المحلية ٤ مرات ولخفض تكاليف توليد الطاقة ولن تبني محطات جديدة تعمل بالغاز في السنوات المقبلة، ويواجه قطاع الطاقة في باكستان العديد من الأزمات؛ أولها نقص الغاز الطبيعي المطلوب في توليد الكهرباء، حيث يُمثل الغاز أكثر من ثلث إنتاج الكهرباء في البلاد، وقد أدى نقصه إلى إغراق مناطق واسعة في الظلام العام الماضي، حيث إن باكستان لم تتمكن من شراء الغاز بسبب قفزة في الأسعار العالمية في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية والأزمة الاقتصادية الحادة. كما تعمل حكومة شهباز على عدة خيارات، أحدها الطاقة المتجددة، حيث تعمل على بناء بعض السدود لتوليد الكهرباء، وتسعى لاستخدام الألواح الشمسية أيضًا[٢].

خاتمة:

إن ما تشهده باكستان من أزمة سياسية متصاعدة لم تختتم فصولها بعد، وأزمة اقتصادية تتعاظم مؤشرات تفاقمها وتضاعفها وساءت معها الأوضاع المالية والنقدية للبلاد، بدت ملامحه في عدد من المؤشرات والمظاهر من: تراجع في مؤشرات النمو وتضاعف مؤشرات البطالة والفقر، وتأخر صرف الشريحة السادسة من قرض صندوق النقد الدولي، بسبب عدم التزام الحكومة الجديدة بشروط الاتفاقية، وتعطيل بعض المشاريع والبرامج التي بدأها عمران خان، وتزايد معها التوترات السياسية والأمنية في البلاد، بالإضافة للعجز المتزايد في الميزانية والحساب الجاري، الذي ينعكس على ارتفاع مستويات الدين العام والخاص، وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، وضعف سعر الصرف. هذا فضلا عن التضخم المرتفع، الذي يقلل من قوة الشراء للمواطنين ويزيد من تكاليف الإنتاج والمعيشة. أيضًا نقص الطاقة والبنية التحتية، الذي يحد من قدرة القطاعات الإنتاجية على تحقيق نمو مستدام وتنافسي. وضعف أداء القطاعات المصدرة، مثل المنسوجات والجلود والكيماويات، بسبب تدهور كلٍ من الجودة والابتكار والولوج إلى الأسواق الخارجية. ذلك بجانب عدم كفاءة وشفافية الإدارة العامة، وانتشار الفساد والمحسوبية والامتيازات، وانخفاض مستوى التحصيل الضريبي والإنفاق الاجتماعي. ترافق مع ما سبق تصاعد حملات التشويه والاتهامات المتبادلة بين أحزاب المعارضة والحكومة، وتفشي أعمال العنف والإرهاب، وتدهور العلاقات مع بعض الدول المجاورة والحلفاء، خصوصًا الصين والولايات المتحدة، بسبب تغيير مواقف باكستان حول قضايا إقليمية حساسة، مثل أفغانستان وكشمير والحرب الأوكرانية، وكل تلك المؤشرات لا توحي بإمكانية الحلول الجذرية للأزمة الباكستانية وأن أسبابها أعمق بكثيرٍ مما قد يبدو من أسبابها القريبة أو المباشرة.

وعند محاولة تفسير هذا التعثُّر الباكستاني في بناء سياسات تنموية ناجحة، نجد أنه تتنازعها ثلاثة اتجاهات: اتجاه سياسي يحمل الأمر على النخبة السياسية وفشلها أو فسادها أو استبدادها، أو ارتباطها بالمنظومة العالمية التي تقودها رأسمالية غربية جائرة، واتجاه اقتصادي -وهو الأبرز- يُشير إلى عدد من العوامل الفنية والإدارية المهمة التي تفسِّر التنمية الباكستانية المعوقة. لكن التفسير الأشمل يُشير إلى سياسات ومتغيرات اقتصادية وغير اقتصادية يمكن أن تساعد في فهم ضعف قطاع التنمية والإنتاج في باكستان، ففي ظل غياب استقرار اقتصادي كلي وتوافق سياسي واجتماعي، فإن عمليات تحرير الأسعار

(١) محمد عزت، إدمان الديون.. كيف دفع الجنرالات باكستان إلى حافة الانهيار الاقتصادي؟، مرجع سابق.

(٢) حمد العقاد، الاقتصاد الباكستاني يعاني.. مصانع تغلق أبوابها والفحم الطبيعي بديلا للغاز، مرجع سابق.

وخصخصة الأصول العامة وحوافز الاستثمار الأجنبي والمحلي لم تنتج طفرات في النمو، بل ظل مسار النمو المرتفع مجرد وهم على الرغم من الإصلاحات النيوليبرالية في التسعينيات.

ويشير باحثون إلى أن ضعف نظام الحكم الذي يقترن عادةً بعمليات التحرُّر الاقتصادي يُسهم في أزمات كالتي يعيشها النظام الباكستاني منذ عقود، ويمكن عزو عوامل التراجع إلى عمق فشل الأداء في المجالات الاقتصادية وكذلك السياسية والاجتماعية، وإلى أزماتٍ مستحكمة من قبيل: أزمة الطاقة والزيادات في أسعار الوقود، وعدم الاستقرار السياسي، وغياب الرؤية والإرادة الاستراتيجية للتنمية بمجالاتها، وغياب العدالة الاجتماعية حيث توجد فوارق كبيرة بين طبقات الشعب الباكستاني كما تسود الأمية ويُعاني قطاع الخدمات تدهورًا فادحًا في الصحة والمياه والإسكان[١].

ولتحسين أوضاعها الاقتصادية، تحتاج باكستان إلى اتخاذ سلسلة من الإصلاحات والسياسات والتدابير العاجلة لإيقاف الانحدار والنزيف الدامي للحالة الاقتصادية، بحيث يتم تعزيز قدراتها الإنتاجية والابتكارية والبشرية، وتطوير بنيتها التحتية وشبكات اتصالها مع دول المنطقة، خصوصًا في قطاع الطاقة. وتبدأ تلك الإصلاحات أولا باستعادة الاستقرار السياسي والأمني، وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، ومكافحة الفساد والإرهاب والحد من تدخلات المؤسسة العسكرية في المشهد السياسي والاقتصادي. وتنويع الاقتصاد وتعزيز قدراته الإنتاجية والابتكارية والبشرية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية في القطاعات ذات القيمة المضافة. وتطوير البنية التحتية وشبكات اتصالها مع دول المنطقة، خصوصًا في قطاع الطاقة، والانخراط في مشاريع التعاون مثل الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني. كما تحتاج باكستان إلى تبني رؤية استراتيجية تقوم على مبدأ "الكسب المتبادل" مع شركائها الإقليميين، وإلى حل النزاعات المستمرة مع إيران والهند على أساس الحوار والتفاهم، وإصلاح المشكلات الهيكلية في اقتصادها، فبذلك، ستستطيع باكستان أن تحول موقعها من عامل خطر إلى فرصة، وأن تصبح مركزًا محوريًّا للتجارة والتنمية في المنطقة.

وعلى الرغم من وضوح كافة الإجراءات المطلوبة كعناوين رئيسية لحلحلة أزمة عميقة ومزمنة، إلا أن باكستان تجابه تحديات جمة مرجعها إلى أزمات بنيوية وهيكلية لازمتها منذ سنوات التأسيس الأولى، ومن ثم تستلزم إعادة ترميم الإرادة الوطنية وأسس نظام الحكم على مبدأ الرشادة والحوكمة والحكم المدني المستقر، وبغير ذلك فإن كافة الإجراءات والسياسات المتبعة حاليًا حتي مع نجاحها لن تكون سوى كسابقاتها؛ أداة للتسكين والحلول قصير الأمد من حكومات مؤقتة تحكمها المصالح السياسية القريبة لا المقاصد التنموية الاستراتيجية بما يوحي بتكرار الأزمات نفسها إن لم يكن بشكلٍ أسوء.

(١) مدحت ماهر، سياسات بناء الدولة والمجتمع ودور الإسلاميين في باكستان، مرجع سابق، ص ١٥٣. (بتصرف).

تركيا في زمن الأزمات.. من الزلزال إلى الانتخابات

محمد جمال علي*

مقدمة:

جاءت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية المنعقدة في الرابع عشر من مايو ٢٠٢٣ في ظل سياقٍ دوليٍ وإقليميٍ ومحليٍ بالغ التأزم على شتى المستويات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. فمن ضغط الأزمات الاقتصادية والارتفاع الكبير في نسب التضخم في تركيًا، مرورًا بوباء كوفيد١٩ والحرب الروسية الأوكرانية ذات التأثيرات الاقتصادية الكبيرة وذات الأبعاد السياسية الخطيرة، التي تفرض خيارات للسياسة الخارجية التركية بالغة الحساسية والتعقيد. وصولًا إلى موجة جفاف قاسية في تركيا أثرت على إنتاجها الزراعي، تبعها الزلزال المدمر الذي أزهق أرواح آلاف الأشخاص وأسفر عن خسائر مالية تُقدر بمليارات الدولارات.

عادةً ما تقود الانتخابات التي تحدث في مثل هكذا سياق إلى تغيير سياسي محتوم؛ حيث قد يُفضل غالب الناخبين منح الفرصة لنخبة سياسية جديدة -حتى لو كانت مجهولة لهم- على استمرار النخب الحاكمة القديمة بنفس نهجها وسياساتها. وكانت هذه المعادلة هي أهم أسباب صعود حزب العدالة والتنمية المفاجئ للحكم في عام ٢٠٠٢ بعد تمرد الناخب التركي على النخب القديمة كلها.

وتشكلت خريطة الانتخابات البرلمانية والرئاسية التركية لعام ٢٠٢٣ من تحالفين رئيسيين: أولهما هو تحالف الشعب "الجمهور"، الذي يضم حزب العدالة والتنمية الحاكم وحلفاءه، وتحالف "الأمة" بزعامة حزب الشعب المعارض وحلفائه. يضم تحالف الشعب إلى جانب حزب العدالة والتنمية، بعض الأحزاب القومية اليمينية وعلى رأسها حزب الحركة القومية وحزب الاتحاد الكبير وحزب الرفاه الجديد، كما ضم التحالف على قوائمه الانتخابية مرشحين منتمين للحزب الكردي الإسلامي هدى بار وحزب اليسار الديموقراطي. بينما شكل تحالف الأمة مجموعة أحزاب معارضة نسقت فيما بينها بهدف تحقيق التغيير السياسي في تركيا، ويضم التحالف حزب الشعب الجمهوري وحزب السعادة وحزب الخير والحزب الديموقراطي، إلى جانب حزبي المستقبل بزعامة أحمد داوود أوغلو وحزب الديموقراطية والتقدم بزعامة علي باباجان، وهما من القيادات المنشقة عن حزب العدالة والتنمية. هذا إلى جانب تحالفين صغيرين أحدهما يضم الأحزاب الكردية وهو تحالف العمل والحرية، والآخر يضم الأحزاب اليمنية المتطرفة وهو تحالف الأجداد[1]. وكما هو معلوم انتهت الانتخابات بفوز تحالف الجمهور الحاكم بالأغلبية البرلمانية، كما انتهت بفوز أردوغان بالانتخابات الرئاسية بعد اللجوء لجولة الإعادة في ٢٨ مايو ٢٠٢٣.

من ثم، يسعى هذا التقرير إلى فهم الأسباب الكامنة وراء تخطئة النظرية سالفة الذكر في حالة الانتخابات التركية الأخيرة، ونجاح النخبة الحاكمة في تركيا في الاحتفاظ بثقة غالبية الناخبين الأتراك في الانتخابات البرلمانية والرئاسية. **وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام:** يناقش **القسم الأول** ملامح الأزمة الاقتصادية في تركيا، والسيناريوهات المتوقعة لمآلات هذه الأزمة في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية. ويناقش **القسم الثاني** أزمات الجفاف والزلازل التي لا تزال تعيش تركيا آثارهما، والسياسات التي تتبناها الحكومة للتعامل مع هذه الأزمات. بينما يتناول **القسم الثالث** الصراع الانتخابي في ظل السياق

* باحث دكتوراه في العلوم السياسية - جامعة القاهرة.

(١) قبل أيام من الانتخابات.. خريطة التحالفات السياسية في تركيا، سكاي نيوز عربية، ٩ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع:١٩ يونيو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3rtT6JN

الاقتصادي المأزوم والأوضاع المعيشية الناتجة عن الكوارث الطبيعية، وطبيعة الخطاب السياسي الذي تتبناه كل من الحكومة والمعارضة للتعامل مع هذه الأوضاع وآثارها على العملية الانتخابية.

أولًا- واقع الاقتصاد التركي:

يُعاني الاقتصاد التركي منذ ما قبل جائحة كورونا بقليل من تراجع بدأت ملامحه بانهيارٍ كبير في سعر صرف العملة التركية مقابل الدولار في عام ٢٠١٨[١]، ثم تحقيق نسبة نمو سنوي متدنية للغاية في عام ٢٠١٩، حيث بلغت ٠,٩ فحسب[٢]. وكانت نسبة النمو في عام ٢٠١٧ تبلغ ٧,٤٪، قبل أن تتدهور بنهاية عام ٢٠١٨ إلى ٢,٦٪[٣]. تبع هذه الأزمة انهيارات كبيرة في سعر صرف الليرة التركية التي فقدت ٤٧٪ من قيمتها[٤]، وارتفاعات كبيرة في أسعار التضخم وصلت ذروتها عام ٢٠٢١ حين بلغت ٨٠٪[٥]، قبل أن تعاود التراجع مجددًا وصولًا إلى ٥٠٪ في مارس ٢٠٢٣ ثم ٤٥٪ في أبريل ٢٠٢٣[٦]. كما تجاوز عجز الموازنة في تركيا ١٣ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢٣[٧]. وتتصاعد المخاوف من تفاقم أزمة الديون التركية التي تبلغ مستويات قياسية في السنوات الأخيرة؛ حيث وصل الدين في مارس ٢٠٢٢ إلى ٤٥١,٢ مليار دولار أمريكي[٨]. ومن المتوقع تزايد هذه الديون بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٨ بحيث يبلغ الدين في ٢٠٢٨ وفقًا لبعض التقديرات ١,٦ ترليون دولار أمريكي[٩].

وبشأن الأسباب التي قادت إلى هذا التراجع الاقتصادي في تركيا: فإلى جانب التأثيرات السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية الناتجة عن جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية[١٠]، وإلى جانب الأزمات الأمنية والاضطرابات الداخلية في تركيا بسبب الصراع مع حزب العمال الكردستاني[١١]، فضلًا عن التدخل العسكري التركي في الخارج، فإن كثير من المحللين الاقتصاديين يُرجعون التدهور الاقتصادي في تركيا إلى إصرار الرئيس التركي أردوغان على التدخل المباشر في السياسة النقدية[١٢]، وتصميمه على تخفيض معدلات الفائدة بشكلٍ كبير مخالفًا بذلك نصائح الخبراء الاقتصاديين بمن فيهم ثلاثة رؤساء للبنك المركزي في

---

(١) عشية الانتخابات.. هذه حقيقة الوضع الاقتصادي في تركيا، الجزيرة نت، ٣٠ مارس ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٢ مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3BKWIsX

(٢) فرانشيسكو سيكاردي، ماذا يقف خلف زيارة الرئيس التركي أردوغان إلى السعودية والإمارات؟، مركز مالكوم كير كارنيجي للشرق الأوسط، ١١ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع:٢٢ مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/diwan/86423

(٣) الاقتصاد في تركيا، FANAK وقائع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تاريخ إنشاء الصفحة: ١٩ يونيو ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ١٤ يونيو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://fanack.com/ar/turkey/economy-of-turkey

(٤) الليرة التركية تفقد ٤٧٪ من قيمتها خلال عام وأردغان "مؤامرة خارجية"، العربية، ١ ديسمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٢ مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3Iy17mz

(٥) التضخم في تركيا يرتفع بأقل من التوقعات إلى ٨٠٪ في يوليو، الشرق بلومبرج، ٣ أغسطس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٢ مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/43k1PvB

(6) Turkey inflation rate, trading economics, seen in 22 May 2023, available at: https://bit.ly/44NbxHW

(٧) عجز موازنة تركيا يتجاوز ١٣ مليار دولار في الربع الأول من ٢٠٢٣، اندبندنت عربية، ١٩ أبريل ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٥ يونيو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3JZ570a

(٨) منة عبد الرازق، هل يستطيع «المركزي التركي» خفض التضخم إلى ١٤,٥٪ بحلول ٢٠٢٣؟، رؤية الإخبارية، ١ أغسطس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١٥ يونيو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3JYXiro

(9) Turkey: National debt from 2018 to 2028, statista, seen in 15 Jun 2023, available at: https://bit.ly/3OhZ5u0

(١٠) تورغوت أوغلو، كيف ستتأثر تركيا بالحرب الروسية الأوكرانية، اندبندنت العربية، ٢٥ فبراير ٢٠٢٢، تمت رؤيته في ١٥ يونيو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3OfS3WP

(١١) هل أثرت الأحداث الأمنية بتركيا على سياحتها؟، الجزيرة نت، ١٩ أغسطس ٢٠١٥، تمت رؤيته في ١٥ يونيو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3pOMJQO

(١٢) عمرو عادلي، سوف ينجو أردوغان مما قدمت يداه، المنصة، ١٧ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٢ مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3PZftAT

تركيا قام أردوغان بإقالتهم خلال سنتين بسبب معارضتهم لسياسة تقليل معدلات الفائدة[١]. حيث يتبنى أردوغان نظرية اقتصادية غير تقليدية ومخالفةً للنظرية الاقتصادية السائدة التي تقول بأن رفع معدلات الفائدة ضروري للقضاء على التضخم؛ بينما يؤكد أردوغان دائمًا أنه ضد رفع معدلات الفائدة لأن ذلك هو ما يقود لارتفاع معدلات التضخم؛ حيث يرفع ذلك من تكلفة الإنتاج على المستثمرين الذين يلجأون لرفع الأسعار على المستهلكين مما يؤدي لزيادة التضخم. وفي المقابل، يرى أردوغان أن خفض معدلات الفائدة يُحفز الاقتراض والاستثمار المحلي خاصةً في القطاعات التصديرية، كما أن تراجع قيمة الليرة التركية من وجهة نظر الحكومة التركية هو دافع لتعزيز الاستثمارات الأجنبية[٢].

في المقابل، يرى خبراء اقتصاديون أن خفض معدلات الفائدة له آثار سلبية على الاقتصاد التركي؛ لأن المنتجين الأتراك يعتمدون في إنتاجهم على مصادر الطاقة والسلع المستوردة؛ ومن ثم فإن خفض قيمة الليرة التركية يُضاعف من تكاليف الإنتاج ويؤدي إلى زيادة التضخم وارتفاع الأسعار بشكلٍ كبير. كما يرى آخرون بأن تصور الحكومة بأن خفض قيمة العملة المحلية دافع لجذب الاستثمارات الأجنبية هو تصور خاطئ؛ حيث إن السمعة الاقتصادية لتركيا تتأثر بالسلب في ظل تحكم شخص الرئيس أردوغان بشكلٍ واضح في السياسة النقدية على نحوٍ يؤثر بالسلب على سمعة المؤسسات وحكم القانون في تركيا[٣].

وعلى الرغم من نجاح الاقتصاد التركي في نهاية ٢٠٢١ من تحقيق نسب نمو مرتفعة بلغت ٧,٤٪ مقارنةً بما تحقق في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ اللتان بلغت نسب النمو فيهما ٠,٩ و١,٨ على التوالي؛ يرى خبراء اقتصاديون أن هذا النمو غير قائم على أسس متينة وأن السياسات الاقتصادية للحكومة التركية تحمل في طياتها نسب كبيرة للمخاطرة[٤].

وكان من النتائج المبكرة للتدهور الاقتصادي في تركيا تراجع حزب العدالة والتنمية الحاكم في الانتخابات البلدية في عام ٢٠١٩؛ حيث سيطر مرشحو المعارضة على المدن التركية الكبرى مثل اسطنبول وأنقرة، بالإضافة إلى العديد من مدن الأناضول التي مثلت من قبل الحاضنة الاجتماعية لحزب العدالة والتنمية وللصعود السياسي لأردوغان[٥]. وكان ذلك من أبرز عوامل اتجاه غالب التوقعات واستطلاعات الرأي بشأن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مايو ٢٠٢٣ إلى هزيمة أردوغان وحزبه، ونهاية حقبة حكم الحزب التي جاوزت العشرين عامًا على رأس السلطة في تركيا.

بالتأكيد حاولت المعارضة التركية استثمار فرصة التراجع الاقتصادي من أجل توجيه سهام النقد للحكومة، والترويج لبرنامجها الانتخابي قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأخيرة. وكثيرًا ما صرح كليشدار أوغلو متهمًا الحكومة بالفساد، وبنيته العمل على تطهير مؤسسات الدولة من الفساد وعلى رأسها البورصة والبنك المركزي، وتفكيك الشبكات الاقتصادية التابعة لأردوغان والتي تسيطر على السوق. كما وعد أوغلو بأنه سيعمل على تحسين العلاقات مع الغرب من أجل عقد اتفاقات اقتصادية وجمركية أفضل مع الدول الأوروبية، ومن أجل استمالة المستثمرين الأجانب. كما كان من المتوقع أن يقوم أوغلو حال فوزه بالانتخابات بتبني السياسات المالية

(1) Erdogan sacks another central bank chief after sharp Turkey rate hike, Reuters, 20 March 2021, seen in 22 May 2023, available at: https://reut.rs/43iXYPK

(٢) مايكل يونغ، لماذا قرر الرئيس التركي خفض معدلات الفائدة متسببا بزيادة التضخم وتراجع قيمة الليرة؟، مركز مالكوم كير كارنيجي للشرق الأوسط، ٢ ديسمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٢ مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/diwan/85905

(٣) المرجع السابق.

(4) Mustafa Sonmez, Turkey's economy grows in third quarter but so do risks , 30 November 2021, seen in 2 June 2023, available at: https://bit.ly/3XRpkuI

(٥) أردوغان يخسر قلاعه الثلاث في الانتخابات البلدية، اندبندنت العربية، ١ أبريل ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٢ مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3onXGYR

النيوليبرالية المتعارف عليها؛ وأبرزها رفع سعر الفائدة من أجل خفض التضخم، وتقليل الإنفاق الحكومي، وتبني سعر صرف مرن[١].

كما أرجع أوغلو التراجع الاقتصادي في تركيا أيضًا إلى السياسات الاقتصادية غير التقليدية التي يتبناها أردوغان والتي أفقدت ثقة المستثمرين الأجانب في الحكومة التركية بحسب قوله، واعدًا الناخبين بأنه سيعمل على جذب استثمارات خارجية بقيمة ٣٠٠ مليار دولار خلال ٥ سنوات إذا فاز بالانتخابات[٢].

في المقابل عمل حزب العدالة والتنمية قبل الانتخابات على تبني سياسات اقتصادية أطلق البعض عليها "اقتصاد الانتخابات"، والتي تقوم على زيادة الإنفاق الحكومي وتقليل الجباية من أجل استمالة الناخبين[٣]. كما وعد أردوغان بإعطاء صلاحيات أكبر في الإدارة الاقتصادية للخبير الاقتصادي بالبنك الدولي ونائب رئيس الوزراء ووزير المالية السابق محمد شيمشك؛ حيث وعد بتشكيل لجنة برئاسته لدراسة المشكلات الاقتصادية والعمل على حلها في أسرع وقت، هذا فضلًا عن وعوده بزيادة الإنفاق على الخدمات العامة مثل توصيل الغاز الطبيعي لكافة المنازل ومنح للشباب من أجل الزواج والتعليم، ورفع المعاشات والأجور[٤].

وبالفعل في أعقاب نجاح أردوغان في الانتخابات الرئاسية قام بتشكيل الحكومة الجديدة التي ضمت محمد شيمشك وزيرًا للخزانة والمالية؛ حيث أكد شيمشك في تصريحاته ضرورة العودة للسياسات الاقتصادية التقليدية وأبرزها خفض سعر الفائدة من أجل محاربة التضخم وتخفيضه. مؤكدًا أن الاقتصاد التركي يجب أن يقوم على أساس عقلاني يمكن التنبؤ به، وهو ما يعني الاتجاه إلى التخلي عن المغامرة الاقتصادية التي تبناها أردوغان خلال السنوات الماضية[٥].

ثانيًا- الكوارث الطبيعية وسياسات التعامل معها:

لم تكن الأزمة الاقتصادية (في صورتها التقليدية) وحدها هي العنصر الحاسم في اتجاه التوقعات لهزيمة أردوغان وحزبه في الانتخابات، ولكن شهدت البلاد كوارث طبيعية شديدة العنف حتى قبيل الانتخابات بأسابيع محدودة فاقمت من سوء الأوضاع المعيشية، ومثلت فرصة كبيرة للمعارضة التركية من أجل توجيه الاتهامات بالتقصير للحكومة والحزب الحاكم.

في يناير ٢٠٢١، في الوقت الذي كان العالم لا يزال يُعاني التداعيات الاقتصادية السلبية لجائحة كورونا التي نتج عنها ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية على مستوى العالم بسبب تعطل سلاسل الإمداد، تفاقمت الأزمة في تركيا بسبب موجة جفاف قاسية ضربت البلاد وأثرت سلبًا على إنتاجها الزراعي. وقد وقع ذلك الجفاف بعد فترة من التراجع في تساقط الأمطار بدأت في العام ٢٠١٩[٦]. وأسفر ذلك عن زيادة حدة أزمة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في تركيا[٧].

---

(١) سهير الشربيني، كيف يؤثر الملف الاقتصادي على المشهد الانتخابي في تركيا؟، انتريجونال للتحليلات الإستراتيجية، ١٣ مايو ٢٠٢٣ تاريخ الاطلاع: ١٦ يونيو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3JYvcMZ

(٢) كليجدار أوغلو: سنحقق التوازن في علاقات تركيا الخارجية.. والاقتصاد أولويتنا، الميادين، ٧ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٩ يونيو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3XVhQqn

(٣) الاقتصاد في الانتخابات التركية: ما هي وعود المرشحين وأجنداتهم؟، الميادين، ٢٦ أبريل ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٦ يونيو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3Dl5ApC

(٤) انتخابات تركيا ٢٠٢٣.. "مبارزة الوعود" بين أردوغان والمعارضة، فما أبرز ما يعد به كل منهما؟، عربي بوست، ٩ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٦ يونيو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3Ofvkdk

(٥) عبداللطيف حجازي، اختبار ثقة: كيف يعكس تشكيل الحكومة التركية الجديدة مشروع أردوغان؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٧ يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٦ يونيو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3JZRqy0

(6) Turkey Experiences Intense Drought, Earth observatory, 11 Jan 2021, seen in 23 May 2023, available at: https://bit.ly/44Ln9Ll

(٧) عمرو عادلي، سوف ينجو أردوغان مما قدمت يداه، مرجع سابق.

وفي السادس من فبراير ٢٠٢٣ ضُربت عدة مدن تركية بزلزالين عنيفين مركزهما مدينة كهرمان مرعش، وقد امتد تأثيرهما إلى عددٍ كبيرٍ من المدن التركية الأخرى مثل غازي عنتاب وديار بكر وأضنا والعثمانية وشانلي أورفا وهاتاي وكلس وملاطيا وإلازيغ. بلغت شدة الزلزال الأول الذي وقع حوال الساعة الرابعة صباحًا ٧,٧ درجة على مقياس ريختر، وبلغت شدة الهزة الثانية التي وقعت في ظهيرة اليوم نفسه ٧,٦ درجة[١].

أسفر ذلك عن خسائر مادية وبشرية فادحة؛ فبحسب إدارة الطوارئ والكوارث التركية AFAD فقد ٤٥,٠٨٩ شخص حياتهم جراء الزلزال، وقامت القوات الحكومية بإجلاء ١,٩٧١,٥٨٩ شخصًا من المدن المنكوبة[٢]. وبحسب تقديرات البنك الدولي بلغت الخسائر المالية للزلزال ٣٤,٢ مليار دولار، وهو ما يُقارب ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتركيا في عام ٢٠٢١[٣].

وبطبيعة الحال في ظل الأزمات والكوارث تتجه الكثير من أصابع الاتهام للحكومات والمسؤولين، ويُمثل ذلك فرصة مهمة للمعارضة السياسية من أجل المطالبة بالتغيير السياسي وإحراج الحكومات على المستوى الشعبي، خاصةً أن كارثة الزلزال وقعت قبل أشهر قليلة من موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا.

فقد اتُهمت الحكومة بالتقصير في أعمال الإغاثة للمواطنين والتسبب في تأخير وتقليص المساعدات الخارجية لتركيا بسبب السياسات الخارجية المعادية لكثير من القوى الإقليمية والعالمية. فضلًا عن اتهامات للحكومة بضعف البنية التحتية وعدم الجاهزية للكوارث رغم بقاء الحكومة في الحكم لمدة ٢٠ عامًا، وأشار بعض المعارضين إلى عدم استثمار الحكومة لضريبة الزلزال التي يتم جمعها من المواطنين منذ ٢٤ عامًا لجعل مباني المدن أكثر حصانة ضد الزلازل[٤].

في المقابل، اتخذت الحكومة التركية بقيادة رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان مجموعة من الإجراءات للتعامل مع أزمة الزلزال، أبرزها إعلان أردوغان توليه إدارة الأزمة بنفسه مستفيدًا بذلك من الخبرة التاريخية للانتقادات التي وُجهت لرئيس الوزراء الأسبق بولنت أجاويد بسبب تردده في التعامل مع كارثة زلزال ١٩٩٩[٥]. كما اعترف أردوغان ضمنيًا بحدوث نوعٍ من القصور في أعمال الإغاثة ببعض المناطق، مبررًا ذلك بأنه لا يمكن أن يكون هناك استعداد كامل لمثل هذه الكارثة المفاجئة، ومؤكدًا أن الحكومة سوف تتولى رعاية جميع المواطنين المتضررين[٦]. كما وجهت الحكومة ١١٣ مذكرة اعتقال بحق مهندسين ومقاولين ذوي صلة بالمباني المنهارة في الزلزال، وذلك بعد اتهامات المعارضة للحكومة بالفساد والسماح للمقاولين بالبناء دون الالتزام الكامل بإجراءات السلامة[٧].

وقامت الحكومة التركية باتخاذ عدد من الإجراءات لحماية المتضررين وتعويضهم، بدايةً من ببناء مخيمات للعائلات التي فقدت منازلها، وقد بلغ عدد الخيام ٣٨٠٩ خيمةً في منطقة الزلازل[٨]. كما بدأت الحكومة في بناء مساكن بديلة لمتضرري

---

(١) رضوان دوران، كارثة العصر وعائلة تركيا المكونة من ٨٥ مليون نسمة، ١ مارس ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٩ مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://rouyaturkiyyah.com/article/729

(2) PRESS BULLETIN-36 about the Earthquake in Kahramanmaraş, AFAD, 1 March 2023, seen in 30 May 2023, available at: https://bit.ly/3PXh7TE

(٣) زلزال تركيا المدمر.. تعرف على تقديرات المؤسسات الدولية لخسائره، الجزيرة نت، ٣ مارس ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣٠ مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3pH38XG

(٤) نائب تركي يكيل الاتهامات للحكومة التركية: أين أموال ضريبة الزلزال؟، العربية، ٢٠ فبراير ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣٠ مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/44N6RSd

(٥) أزمة عاصفة: تأثير كارثة زلزال تركيا في مستقبل أردوغان السياسي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٣ فبراير ٢٠٢٣،تاريخ الاطلاع: ٣٠ مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/44t66Op

(٦) أردوغان يعترف بحدوث "قصور" في التعامل مع الزلزال ويرد على "الحملات"، CNN عربية، ٨ فبراير ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣٠ مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/44v364i

(٧) أزمة عاصفة: تأثير كارثة زلزال تركيا في مستقبل أردوغان السياسي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مرجع سابق.

(8) 300 thousand 809 tents have been installed by AFAD in the Earthquake Zone, AFAD, 21 February 2023, seen in 30 May 2023,

الزلزال، حيث صرح أردوغان بنية حكومته تسليم٣١٩ ألف منزلا للمتضررين خلال عام، كما أعلن تقديم تعويضات مالية لمتضرري الزلزال بلغت ١٠ آلاف ليرة للعائلات المتضررة، و١٠٠ ألف ليرة لأسر الضحايا[١]. كما أطلقت تركيا برنامجًا لدعم الأجور في ١٠ مدن تركية متأثرة بالزلزال، وقامت بحظر تسريح الموظفين لحمايتهم من التداعيات المالية لأزمة الزلزال نظير تقديم الحكومة دعمًا ماليا للشركات المتضررة من الزلزال يُخصص منها جزء لتوفير أجور الموظفين[٢].

ثالثًا- الانتخابات في سياقٍ مأزوم:

في أعقاب كارثة الزلزال ووسط توقعات الكثيرين بقيام السلطات في تركيا باستغلال الأزمة لتأجيل موعد الانتخابات[٣]، أعلن أردوغان تمسكه بإقامة الانتخابات في موعدها في الرابع عشر من مايو ٢٠٢٣، أي عقب ثلاثة أشهر فحسب من كارثة الزلزال[٤]. وذلك وفق ما يرى البعض سعي من أردوغان لتأكيد أن كارثة الزلزال لم تؤثر في شعبيته[٥].

ومن المؤكد أن أردوغان نجح في تحديه للمعارضة باقتناصه فوزًا كبيرًا في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية تأكد من خلاله استمرار تمتع أردوغان وحزبه برصيدٍ كبيرٍ عند غالبية الأتراك، دفعهم لتجديد الثقة في نظام أردوغان رغم الأزمات الاقتصادية والسياسية والإنسانية الحادة في السنوات الأخيرة.

وقد شهدت هذه الانتخابات نسبًا عالية من الإقبال تجاوزت الـ٨٨٪ في الجولة الأولى والـ ٨٥٪ في الجولة الثانية، وقد اعتبرها بعض المراقبين أهم انتخابات في تاريخ تركيا الحديثة نتيجة للاستقطاب السياسي الذي أحاط بها وللاهتمام الدولي والإقليمي الذي حظيت به[٦]. فقد حصل تحالف الجمهور - بقيادة حزب العدالة والتنمية وعضوية أحزاب الحركة القومية والرفاه مجددًا والاتحاد الكبير- على أغلبية مقاعد البرلمان في الجولة الأولى من الانتخابات المنعقدة في ١٤ مايو؛ حيث حصل التحالف على ٤٩,٤٦٪ من أصوات الناخبين بما يُترجم بـ ٣٢٢ مقعدًا من أصل ٦٠٠ مقعدًا[٧].

ورغم هذا الفوز الذي أكد ثبات الخريطة السياسية وحيازة حزب العدالة والتنمية وحلفائه للأغلبية داخل البرلمان؛ إلا أن هذه النتائج تتضمن تراجعًا في نسب التصويت لصالح العدالة والتنمية، وهو تراجع مستمر منذ الاستفتاء الدستوري في عام ٢٠١٧. حيث حصل الحزب وحده على ٣٥,٥٨٪ من أصوات الناخبين مقابل ٤٢,٥٢٪ في انتخابات عام ٢٠١٨[٨].

كما يُلاحظ تزايد المد القومي المتطرف داخل الخريطة السياسية بحصول الأحزاب القومية المتطرفة متمثلة في أحزاب الحركة القومية والاتحاد الكبير والحزب الجيد والنصر على ٢٣٪ من أصوات الناخبين. فضلًا عن تصاعد الخطاب الشعبوي والقومي في خطاب حزبي الشعب الجمهوري والعدالة والتنمية في الوقت ذاته[٩].

وعلى صعيد الانتخابات الرئاسية، فشل أردوغان للمرة

available at: https://bit.ly/43sYoT5

(١) أردوغان: نعمل على تسليم ٣١٩ ألف منزل لمتضرري الزلزال خلال عام.. ولا يوجد دولة تستطيع بناء منازل بهذه السرعة، الشرق، ٢٧ مارس ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣٠ مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/46NYxn8

(٢) تركيا تحظر تسريح الموظفين وتدعم الأجور في مناطق الزلزال، سكاي نيوز عربية، ٢٢ فبراير ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣٠ مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/44JA8gC

(٣) هدى رزق، هل تؤدي كارثة الزلزال إلى تأجيل الانتخابات في تركيا؟، الميادين، ١٤ فبراير ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣١ مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/44QF2Zn

(٤) أردوغان يتمسك بموعد الانتخابات رغم الكارثة. مغامرة سياسية؟، DW، ١ مارس ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع:٣٠ مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/4O8eR

(٥) أزمة عاصفة: تأثير كارثة زلزال تركيا في مستقبل أردوغان السياسي، مرجع سابق.

(٦) الانتخابات التركية: دلالات ونتائج الجولة الأولى وتبعاتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢١ مايو ٢٠٢٣، تمت رؤيته في: ٣١ مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3rymxKP

(٧) المرجع السابق.

(٨) المرجع السابق.

(٩) المرجع السابق.

الأولى منذ إقرار النظام الرئاسي في حسم الانتخابات لصالحه من الجولة الأولى، مضطرًا للاتجاه لجولة ثانية للانتخابات في مواجهة زعيم المعارضة كمال كليشدار أوغلو. خاصةً أن أردوغان في الجولة الأولى من الانتخابات خسر أغلبية الأصوات بعددٍ من المدن الكبرى وعلى رأسهما اسطنبول وأنقرة فضلًا عن محافظات الجنوب الكردي التي حل كليشدار أوغلو بالمركز الأول فيها. وعلى الرغم من ذلك، فإن الجولة الأولى نفسها انتهت بتقدمٍ كبيرٍ لأردوغان على أوغلو وبلغ الفارق بينهما قرابة المليوني ونصف المليون صوت لصالح أردوغان[١].

ويُمكن إرجاع انتصار أردوغان في الانتخابات الرئاسية، رغم كافة التحديات إلى: القوة الشخصية لأردوغان، وقدرته على التأثير، وامتلاكه لسمات كاريزمية وتاريخ من النجاحات الذي ضمن له رصيد كبير عند قطاع واسع من المواطنين. هذا في مقابل ضعف كاريزما مرشح المعارضة، وعدم وجود اتفاق كاف حوله حتى داخل التحالف الداعم له وداخل حزبه نفسه. حيث اعترض بعض أعضاء الطاولة السداسية التي نتج عنها تحالف الأمة المعارض على ترشيح أوغلو لمنصب الرئاسة؛ بحجة كونه غير قادر على مواجهة أردوغان، وتزعم ذلك الرأي رئيسة الحزب الجيد ميرال أكشينار التي انسحبت من الطاولة وعادت إليها لاحقًا، فضلًا عن حاكمي اسطنبول وأنقرة المنتمين لحزب الشعب الجمهوري. وفي سبيل تحقيق اتفاق هش حوله، اضطر كليشدار أوغلو لقبول شروط المعارضة بتعيين سبعة من النواب له في حالة فوزه برئاسة الجمهورية يمثل كل منهم الأحزاب الخمسة المنتمية لتحالف الأمة المعارض، إلى جانب حاكمي اسطنبول وأنقرة المنتميين لحزب الشعب، واللذين اعترضا بشكلٍ واضح على ترشيح كليشدار أوغلو في انتخابات الرئاسة قبل الاتفاق على ذلك الشرط[٢].

ومن الملاحظات الجديرة بالذكر بشأن اتجاهات التصويت في الانتخابات الرئاسية التركية، حصول أردوغان على النسبة الأكبر من أصوات الناخبين في المدن الأكثر تضررًا بالزلزال. فيما عدا ولاية ديار بكر ذات الأغلبية الكردية التي تراجعت فيها أعداد المصوتين في الجولة الثانية من الانتخابات بشكلٍ عام، ورغم استمرار تقدم مرشح المعارضة في الجولة الثانية بديار بكر إلا أن هذه الجولة شهدت أيضًا تراجعًا في الأصوات التي حصل عليها أوغلو من ٦٥٠ ألف صوت في الجولة الأولى إلى ٦١٠ فقط في الجولة الثانية. وبينما كان أوغلو يتقدم بفارقٍ ضئيل للغاية في الجولة الأولى بولاية هاتي التي تعد إحدى المدن الأكثر تضررًا من الزلزال، انقلبت الصورة في الجولة الثانية حين انقلب هذا التقدم الطفيف وأصبح في صالح أردوغان. وفي المقابل، احتفظ مرشح المعارضة بغالبية الأصوات في المدينتين الرئيسيتين أنقرة واسطنبول، وهي النتائج التي لم تتغير منذ الجولة الأولى للانتخابات، ومنذ الانتخابات البلدية في ٢٠١٩ التي خسر فيها حزب العدالة والتنمية سيطرته للمرة الأولى على هذه المدن الرئيسية[٣].

ويأتي ذلك الفوز الانتخابي لتدخل تركيا الحديثة مئويتها الجديدة تحت حكم أردوغان، وهي رمزية لطالما تمناها أردوغان لنفسه، ليتمكن من رسم ملامح القرن التركي الجديد وتنفيذ رؤاه لهذا القرن[٤]. وقد أعلن أردوغان عن ستة عشر بندًا تُمثل رؤية حزبه للقرن التركي الجديد، وأعلن ذلك في الاحتفال بالذكري الـ٩٩ لتأسيس الجمهورية التركية أي قبل أقل من عام على الانتخابات البرلمانية والرئاسية؛ في إشارة منه لثقته بالفوز في الانتخابات وإلى امتلاكه رؤية بعيدة المدى بشأن مستقبل تركيا خلافًا للمعارضة التي يصفها أردوغان مرارًا بكونها لا تنظر إلا تحت أقدامها[٥].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) الانتخابات التركية ٢٠٢٣: سر أردوغان أم سر المجتمع التركي؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٩ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع:١ يونيو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3JZxWK7

(٣) إبراهيم العلبي، ٥ سنوات جديدة لأردوغان.. أهم الثوابت والمتغيرات في جولة إعادة انتخابات الرئاسة التركية، الجزيرة نت، ٢٨ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٥ يونيو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/44Mgj8l

(٤) المرجع السابق.

(٥) سعيد الحاج، "قرن تركيا".. رؤية إستراتيجية أم دعاية انتخابية؟،

وتدور هذه البنود الستة عشر حول موضوعات التنمية والاستدامة والسلام والعلم والشباب وغير ذلك؛ مما دفع الكثير من المحللين فضلًا عن المعارضين السياسيين إلى اعتبارها مجرد مقولات شعارية لا تتضمن خططًا تفصيلية، ولا يوجد إمكانيات حقيقية في تركيا لتنفيذها في المستقبل القريب. فضلًا عن أن الرؤية تتضمن الكثير من المشروعات والأهداف التي تم تحقيقها بالفعل، وليس من المنتظر تحقيقها في المستقبل. وبالتالي، فقد ذهب هؤلاء إلى أن هذه الرؤية لها هدف انتخابي بالأساس أكثر من كونه هدف تنفيذي واقعي[١].

ومن بين هذه الأهداف أن تحتل تركيا مكانًا بين أقوى عشرة اقتصادات في العالم، والمزيد من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على التصنيع المحلي من أجل تحقيق القوة العسكرية، ودعم العلم والبحث العلمي وإنشاء العديد من المراكز لبحوث الفضاء والذكاء الاصطناعي. هذا فضلا عن المزيد من التدخل والفاعلية السياسية على المستوى الإقليمي بحجة "دعم الشعوب والمظلومين" وفق تعبيرات رؤية القرن لحزب العدالة والتنمية. وتتحدث الرؤية عن قيمة "الرحمة" في التعامل مع المواطنين والأجانب داخل تركيا من أجل تحقيق العدالة المجتمعية، وكذلك في التعامل مع بقية شعوب العالم. كما تتحدث الرؤية عن الرقمنة والمزيد من التحول التركي نحو الحوكمة الرقمية، وتطوير المواصلات والسفر المحلي داخل تركيا. وكذلك تتحدث الرؤية عن التوسع في تقديم المنح الدراسية والتعليمية لشباب من العالم الإسلامي لتعزيز التعاون بينهم وبين الشباب التركي، وتعزيز التأثير التركي في هذه الدول. وهكذا تتراوح هذه الرؤية التي أعلنها حزب العدالة والتنمية للقرن الجديد بين إنجازات حقيقية وقعت في السنوات الماضية مثل الرقمنة والتعليم، وبين آمال ذات سقفٍ عالٍ يمكن اعتبارها ذات أهداف انتخابية بشكلٍ أكبر، وبين قطاعات أخرى جاري العمل عليها بالفعل مثل الصناعات العسكرية التي تشهد محاولات كبيرة للتطوير داخل تركيا بالفعل[٢].

ومع ذلك، من المُلاحظ عدم الحديث عن الحفاظ على الديموقراطية والتداول السلمي للسلطة في تركيا ضمن هذه الرؤية التي قدمها حزب العدالة والتنمية للقرن الجديد. وهو مؤشر مُقلق للغاية في ظل تصاعد التوجه القومي واليميني داخل الحزب وخطابه في السنوات الأخيرة، وفي ظل تحالف الحزب مع أحزاب قومية متطرفة مثل حزب الحركة القومية.

خاتمة:

أثبت أردوغان وحزبه قدرة فائقة على تخطي العديد من الأزمات والتهديدات بالغة الخطورة لتجربة حكمه الممتدة إلى ٢٠ عامًا حتى الآن. وقد حققت التجربة بالفعل العديد من النجاحات على مستوى التنمية الاقتصادية والسياسية، قبل أن تتصاعد المخاوف في السنوات الأخيرة بسبب التحول السلطوي في سياسات العدالة والتنمية وخطابه، فضلًا عن التراجع الاقتصادي الذي يُخشى من أن ينتهي إلى تخريب النجاحات التنموية التي حققها الحزب على مدار عشرين عامًا.

وحقيقة الحال، أن النجاح الحقيقي والاختبار الأهم لتجربة حزب العدالة والتنمية وقدرته على نقل تركيا إلى مرحلة الرسوخ الديموقراطي تكمن في قدرة الحزب على تحقيق الانتقال السلمي للسلطة في تركيا. فهزيمة الحزب انتخابيًا في أي وقت وقبوله بتسليم السلطة للمعارضة، إذا ما أراد الشعب حقًا ذلك، لن يكون مجرد هزيمة انتخابية للحزب بقدر ما سيكون نهاية ديموقراطية لائقة بنجاحات كبيرة حققها الحزب خلال سنوات حكمه.

سيحكم أردوغان تركيا لمدة خمس سنوات جديدة، مسيطرًا فيها على السلطات التنفيذية والتشريعية في البلاد، في ظل

الجزيرت نت، ١٣ نوفمبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع:١ يونيو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3PZ6LTn

(١) المرجع السابق. وانظر أيضًا: مشروع «قرن تركيا»: وعود انتخابية ورؤية أيديولوجية لحزب العدالة والتنمية الحاكم، مركز الإمارات للسياسات، ١٧ فبراير ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع:٢ يونيو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3rymDCb

(٢) المرجع السابق.

سيطرة حزبه على الأغلبية البرلمانية. وهي قد تكون الولاية الأخيرة لأردوغان في الحكم بالنظر إلى تقدمه في السن، وبالنظر إلى أن الدستور الحالي لن يسمح له بالترشح للانتخابات للمرة الرابعة في ٢٠٢٨. فهذه إذن الولاية الرئاسية التي ينبغي على أردوغان وحزبه التفكير جديًا في الختام اللائق لتجربته في الحكم، وهو ختام يجب أن يكون ديموقراطيًا وتنمويًا في الآن ذاته. من المعروف أن أردوغان يسعى لإقرار دستور مدني جديد للبلاد، وليس مجرد تعديلات دستورية على دستور ١٩٨٢ كتلك التي أُقرت في عام ٢٠١٧. وكثيرًا ما يُعلن أردوغان عن استيائه من الدستور الحالي الذي كتبته القيادة العسكرية المنفذة لانقلاب ١٩٨٢، والذي لا يزال يحتفظ بسمته العسكري بحسب رأي أردوغان[١].

من المهم ألَّا يسعى أردوغان إلى إجراء تعديل في الدستور يسمح له بالترشح للانتخابات الرئاسية مجددًا، وبدلًا من ذلك عليه التركيز على إعداد خليفته في قيادة حزب العدالة والتنمية، وعلى تعزيز الرسوخ الديموقراطي في تركيا والقبول الحقيقي بالتداول السلمي للسلطة.

(١) سعيد الحاج، "قرن تركيا".. رؤية إستراتيجية أم دعاية انتخابية؟، مرجع سابق.

أبعاد اقتصادية للأزمة السياسية في تونس

محمد علي إسماعيل*

«.. لو كان التاريخ يقول لنا شيئًا، فما يحدِّثنا به هو أنه لا توجد طريقة لتبرير العلاقات القائمة على العنف أفضل من اتخاذها مظهر الأخلاقيات عن طريق إعادة صياغتها في إطار لغة الديون - لأنها فوق كلِّ شيء، تجعل الضحية مباشرة في وضع من ارتكب فعلًا شائنًا».

الأنثروبولوجي الأمريكي ديفيد جريبر، من كتابه «الدَّيْن.. الخمسة آلاف سنة الأولى»،

ترجمة: أحمد زكي أحمد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٩)، ص١٣

مقدمة:

تَمُرُّ تونس بأزمة متعدِّدة الأبعاد سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، وتتمثَّل الأزمة السياسية في تأميم الرئيس قيس سعيد للحياة السياسية، عبر فرض سيطرته المطلقة على المؤسسات الدستورية والتنفيذية المختلفة؛ في انتهاك لدستور ٢٠١٤ الذي يعطي صلاحيات أوسع لرئيس الحكومة والبرلمان الذي يأتي من خلاله. في إجراء لاحق، قام سعيد بطرح مشروع دستور جديد للاستفتاء يقوم بإضفاء طابع رسمي وقانوني على خطواته السلطوية التي كان قد اتَّخذها قبل عام في ٢٥ يوليو ٢٠٢١.

في خضمِّ هذا التغوُّل الواسع وغير المسبوق من قبل الرئيس قيس سعيد، تَمُرُّ تونس بأزمات اقتصادية واجتماعية متعدِّدة، تُفَاقِمُ من أثرها الأزماتُ الاقتصادية العالمية التي أعقبتْ جائحةَ كورونا والحرب الروسية-الأوكرانية. فبعد مرور عامين على وصول سعيد إلى السلطة، لا ينفكُّ الوضع الاقتصادي في تونس يتدهور، في ظلِّ نقص الغذاء وارتفاع أسعار السلع الأساسية؛ ما أدَّى إلى تنامي الإحباط والغضب في أوساط التونسيِّين.

في ضوء ذلك، تسعى هذه الورقة إلى الإجابة على عدد من الأسئلة، هي: ما هي الأزمة السياسية في تونس؟ وما هي أبعادها الاقتصادية؟ وما هي تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد التونسي؟ وهل من سياسات اقتصادية يطرحها الرئيس للخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة؟ وما هو مستقبل الأزمة التونسية؟

أولًا- البعد الداخلي للأزمة

على الرغم من النموذج الواعد الذي كانت تبشِّر به الحالة التونسية في الانتقال الديمقراطي عبر التوافق بين الكتل الأساسية الممثِّلة للمجموعات الإسلامية والعلمانية التي حازتْ على أغلبية البرلمان، وإعدادهم لدستور توافقي حظي بإجماع، فإن الاقتصاد التونسي كان قد تضرَّر بفعل تباطؤ معدلات النمو وزيادة الإنفاق والتراجع الحاد في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانهيار القطاع السياحي الذي ترافق مع تصاعد الهجمات الإرهابيَّة[1].

* باحث في العلوم السياسية.

(1) Chris Stephen, Tourists desert Tunisia after June terror attack, The guardian, 25 September 2015, Accessed: 17 May 2023, 07:20, available at: https://cutt.us/t59S4

مَرَّ الاقتصاد التونسي بمصاعب خلال السنوات الثماني التي أعقبت انتفاضة ٢٠١٠-٢٠١١، ولا يزال، ذلك أن متوسط نسبة النموّ السنوي خلال الفترة من (٢٠١١ حتى ٢٠١٩) لم تتجاوز ١,٨ في المائة[١]، ونسبة البطالة لم تنخفض عن ١٥ في المائة على المستوى الوطني في الفترة نفسها[٢]، أي ما يعادل ٦٣٥ ألف عاطل عن العمل[٣]. وتتجاوز البطالة الضعف في مناطق غرب البلاد وجنوبها، ويمثِّل حامِلو الشهادات العُليا حوالي ٤٠ في المائة من تلك النسبة، ما يخلق ضغطًا مستمرًّا على الدولة[٤].

كما أدَّى تراجُع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، الذي استمرَّ في الاتساع عامًا بعد آخر، حيث انزلق من ٢,٨ في المائة سنة ٢٠١١ إلى ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية سنة ٢٠١٧، وهي أعلى نسبة وصل إليها العجز، وفي العام ٢٠١٩ وصل العجز إلى ٣,٤ في المائة. كما أن العجز في ميزان المدفوعات ارتفع من نسبة ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى نسبة ١٠,١ في المائة في عام ٢٠١٧. كما ارتفعت نسبة الدَّيْن العام من ٤٤ في المائة سنة ٢٠١١ إلى ٧٣,٣ في المائة سنة ٢٠١٩. وبالتوازي، فإن الاختلال الكبير في ميزان المدفوعات، بتمويل من الدين الأجنبي، دفع بالدين الخارجي من نحو ٤٠ إلى ٨٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي بين ٢٠١٠ و٢٠١٩[٥].

يُشير حمزة المؤدب إلى أن انهيار القطاع السياحي بسبب الهجمات الإرهابية، وزيادة هجرة رؤوس الأموال "أَدَّيَا إلى انخفاض حادٍّ في احتياطيات العملات الأجنبية، إذ شهدت هبوطًا من ٩,٨ مليارات دولار في العام ٢٠١٠ إلى ٤,٨ مليارات دولار في العام ٢٠١٨، ما مارس ضغوطًا على الدينار التونسي فانخفضت قيمته؛ ما أدَّى إلى ارتفاع معدَّل التضخُّم"[٦].

أدَّت هذه الأزمات لسخط الشارع التونسي على النخب السياسية، ما مهَّد الطريق لبروز شخصية شعبويَّة جاءت من خارج الطيف السياسي واستطاعت العزْف على مزاج الشارع الساخط على تلك النُّخب. لذا حملت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، في سبتمبر وأكتوبر ٢٠١٩، عدَّة مفاجآت، كان أبرزها حصول سعيد على مقعد الرئاسة، وتشرذم مقاعد البرلمان بين الأحزاب السياسية. ذلك التشرذم كان في صالح **قيس سعيد**، الذي أجْبر البرلمان على قبول اختياراته لرئاسة الحكومة، والتي جاءت جُلُّهَا من شخصيات مستقلَّة، خشية حَلِّ البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة[٧].

بدأ الرئيس التونسي ولايتَه بافتعال الأزمات مع البرلمان والأحزاب الرئيسية فيه، خاصةً عقب فشل تشكيل حكومة **الحبيب الجملي** مرشح حركة النهضة لرئاسة الحكومة الذي استمرَّ في مشاورات التشكيل لشهرين[٨]، الأمر الذي دفع الرئيس سعيد إلى تكليف شخصية من خارج الكتل النيابيَّة هو "**إلياس الفخفاخ**" بتشكيل حكومة تكنوقراط، لم تكد تمرُّ ستة أشهر على التئامها، حتى قامت أحزاب الأكثرية في البرلمان

(١) معدل النمو في الناتج المحلي على أساس سنوي، وفقًا لمعلومات البنك الدولي، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/r0Vi6

(٢) تحدي تونس المقبل: إصلاح الاقتصاد قبل فوات الأوان، مبادرة الإصلاح العربي، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ١٨ مايو ٢٠٢٣، ٠٩:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://www.arab-reform.net/ar/publication/6597

(٣) إيمان الحامدي، البطالة تتصاعد في تونس وسط تراجع النمو، العربي الجديد، ٧ سبتمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ١٩ مايو ٢٠٢٣، ١١:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/f1ReF

(٤) في ذكراها الثامنة.. صنَّاع ثورة تونس "منسيون ومحبطون"، الجزيرة نت، ١٤ يناير ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ١٩ مايو ٢٠٢٣، ١١:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/95uoP

(٥) اعتمدت الأرقام التي جاءت في دراسة مبادرة الإصلاح العربي، انظر: تحدي تونس المقبل: إصلاح الاقتصاد قبل فوات الأوان، مرجع سابق.

(٦) حمزة المؤدب، عقب أخيل تونس، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، ٢ يوليو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مايو ٢٠٢٣، ٠٥:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/YTy6A

(٧) تونس: حكومةٌ جديدة وديناميّاتٌ جديدة؟، مبادرة الإصلاح العربي، ٢٤ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مايو ٢٠٢٣، ٠٦:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/diRcU

(٨) حكومة الحبيب الجملي تفشل في نيل ثقة البرلمان التونسي، الجزيرة نت، ١١ يناير ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مايو ٢٠٢٣، ٠٧:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/kUeaO

التونسي -والتي أكرهت على تمرير حكومته، خوفًا من حل البرلمان- بسحب الثقة منها بعد الكشف عن شبهات تضارب مصالح طالت شركة يساهم فيها رئيس الحكومة[١].

تعمَّقت حدَّة الأزمة عقب تكليف الرئيس لوزير الداخلية في حكومة الفخفاخ "**هشام المشيشي**" لتولّي رئاسة الحكومة، كون سعيد اختاره كسلفه من خارج ترشيحات الكتل النيابية، ولأنه ما لبث أن طالب تلك الكتل بعدم التصويت **للمشيشي** في البرلمان والعودة إلى حكومة **الفخفاخ** المسحوب بعد إجراء تعديلات عليها، مع وعد رئاسي بعدم حَلّ البرلمان. شهدت الشهور التي أعقبت حصول **المشيشي** على ثقة البرلمان أزمات مع الرئيس بدءًا من رفض لإجراء رئيس الحكومة تعديلات على تشكيلة الحكومة وعدم استقباله للوزراء الجدد لحلف اليمين، مرورًا بانتهاء التواصل المباشر بين رئيس الجمهورية ورئيسي الحكومة والبرلمان، ووصولًا إلى قيام الرئيس بانقلاب غير دموي في ٢٥ يوليو ٢٠٢١، أطاح فيه بالبرلمان المنتخب والحكومة المعيَّنة بتوافق واسع بين الكتل البرلمانية[٢].

مَثَّلَ استيلاء سعيد على السلطة بالنسبة إلى المزاج العام - غير المنظم وغير المعروف حجمه كذلك- أملًا في الخروج من شهور من الشلل السياسي والمناكفات بين الرئاسات الثلاث، ومباشرة إصلاحات اقتصادية واجتثاث الفساد الذي ما فتئَ الرئيسُ في شَنّ هجمات كبيرة على رموزه من دون تعيينهم. وعلى الرغم من إدانة خطوة سعيد من قبل الأحزاب الأربعة الكبرى في البرلمان -النهضة وائتلاف الكرامة وقلب تونس والتيار الديمقراطي وهم خليط إسلامي وعلماني- باعتبارها تمثِّل انقلابًا دستوريًّا، فإن الوقت كان قد مَرَّ ولن ترجع عقارب الساعة إلى الوراء.

عزف سعيد على المزاج الشعبوي المتنامِي بين الأوساط الجماهيرية غير المنضوية تحت مظلَّة الأحزاب السياسية، مستفيدًا من حالة عدم الثقة بتلك الأحزاب، ومقدِّمًا نفسه على أنه الوحيد المعبِّر عن مطالب الشعب والساهر عليها، لكن المفارقة في شعبويَّة سعيد على عكس الحركات الشعبويَّة هي أن لغة خطاب الرجل ليست بسيطة وإن كانت متفاعلة مع هموم المواطن، فالرجل في أدائه يتمثَّل خطاب القرون الوسطى على أبسط توصيف.

نجح الرئيس قيس سعيد في تحقيق ثلاثة أهداف منذ استيلائه على السلطة في ٢٥ يوليو من العام ٢٠٢١. أولها- تركيز السلطة في شخصه من خلال توسيع صلاحياته التنفيذية وإقرار ذلك في استفتاء لاحق على دستور جديد. **وثانيها**، إضعافه للأحزاب السياسية خاصة حزب النهضة الذي أدَّى دورًا فعَّالًا في المرحلة الانتقالية التي أعقبت انتفاضة ٢٠١٠-٢٠١١. أما **ثالث** النجاحات التي حقَّقها سعيد فقد تمثَّلت في إخراجه للاتحاد العام التونسي للشغل من دائرة التأثير في المشهد السياسي.

حقَّق سعيد كلَّ هذه النجاحات بالرغم من عدم تقديمه لتصوُّرٍ للخروج من الأزمة الاقتصادية والمالية التي تفاقمت خلال تواجده في السلطة جرَّاء الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة وتكلفة المعيشة نتيجة جائحة كورونا والحرب الروسية-الأوكرانية. فبعد مرور أكثر من عامين على استيلاء سعيد على السلطة، لا ينفكُّ الوضعُ الاقتصاديُّ في تونس يتأزَّم.

ثانيًا- البعد الخارجي للأزمة: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على تونس

قبل حلول الجائحة والحرب الروسية الأوكرانية، كان الاقتصاد التونسي يعاني من أزمات في إدارة الدين وميزان المدفوعات، حيث سجَّل الدين العام ارتفاعًا حادًّا من ٣٩,٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٠ إلى ٧٧,٥ في المائة. ذلك الارتفاع كان مدفوعًا بتمويل الموازنة من خلال الدين المحلي والأجنبي. كما أدَّى الاختلال الكبير في ميزان المدفوعات إلى ارتفاع الدين الخارجي لمستويات قياسية من نحو ٤٠ إلى ٨٥ في المائة من

(١) رجب عز الدين، الرئيس المعطِّل: مستجدات تعثر المشهد السياسي في تونس ومآلاته، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٣١ يوليو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٢٠ مايو ٢٠٢٣، ٠٨:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/AHDHg

(٢) المرجع السابق.

إجمالي الناتج المحلي بين ٢٠١٠ و٢٠١٩[١]. أدَّت تلك الأزمات إلى سخط كبير على كامل الطبقة السياسية التي أثَّرت في المشهد منذ ٢٠١١، ومن ثم مهَّدت الطريق إلى الرئيس سعيد للتحكُّم الكامل بالمشهد بالرغم من عدم تقديمه أي طرح بديل سوى إدانته للطبقة السياسية التي وصفها بالفساد.

حلَّت الجائحة، وأعقبتها الحربُ الروسية الأوكرانية، ليُفاقما من حدَّة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها تونس، وتؤدِّيا إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بمقدار الضعف، بنسبة غير مسبوقة بلغت ٨,٢ في المائة، وهو أكبر انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي منذ الاستقلال. كما انهارت السياحة وتراجع التصنيع في القطاعات الموجَّهة للتصدير. ونتيجة لذلك، قفزت البطالة إلى ١٦,٢ في المائة، مع ارتفاع معدَّل الفقر من ١٤ في المائة إلى أكثر من ٢٠ في المائة في عام ٢٠٢٠. وقفز الدين العام بمقدار ١٥ نقطة مئوية من ٧٢ في المائة إلى ٨٧ في المائة في عام ٢٠٢٠[٢].

نظرًا للوضع الصعب، تقدَّمت الحكومة التونسية رسميًّا بطلبٍ للحصول على برنامج تمويل من صندوق النقد الدولي في إبريل ٢٠٢١، ولم يتمَّ الاتفاق بين تونس والصندوق بعد مرور أكثر من عامين نتيجة رفض الرئيس سعيد ما أسْماها إملاءات الصندوق. خلال العامين الذين تولَّى فيهم سعيد سدَّة الرئاسة عانت المالية العامة في تونس من مصاعب، فقد بلغ العجز السنوي في الموازنة نحو ٩,٧٨٤ مليار دينار (حوالي ٣,٠٣ مليار دولار) في أكتوبر عام ٢٠٢٢، وهو ما يمثِّل ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و٢٣,٦ في المائة من إيرادات الدولة. وتتوزَّع إيرادات الدولة البالغ قدرها ٤١,١٣ مليار دينار (١٢,٨ مليار دولار) بين ٣٦,٠٤ مليار دينار (١١,٣٧ مليار دولار) إيرادات ضريبيَّة و٣,٩ مليار دينار (١,٢١ مليار دولار) إيرادات غير ضريبيَّة و١,١١ مليار دينار (٣٤٦ مليون دولار) من الهبات[٣].

على مدار ٢٠ عامًا لم تلْجأ تونس إلى صندوق النقد الدولي، قبل أن تطلب قرضًا من الصندوق، في عام ٢٠١٣، حيث صدَّقت على برنامجها الأول مع صندوق النقد الدولي بعد انتفاضة ٢٠١١، مرفقةً إياه باقتراح لبرنامج إصلاح؛ وذلك بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد[٤]. وفي ٢٠١٦، عادت تونس لتطلب قرضًا جديدًا، واعدةً صندوق النقد بتطبيق الإصلاحات المطلوبة، غير أنها لم تفِ بالتزامها مرة أخرى، مما جعل الصندوق يفرض عقوبات ويلغي قسطًا قدره ١,٢ مليار دولار[٥].

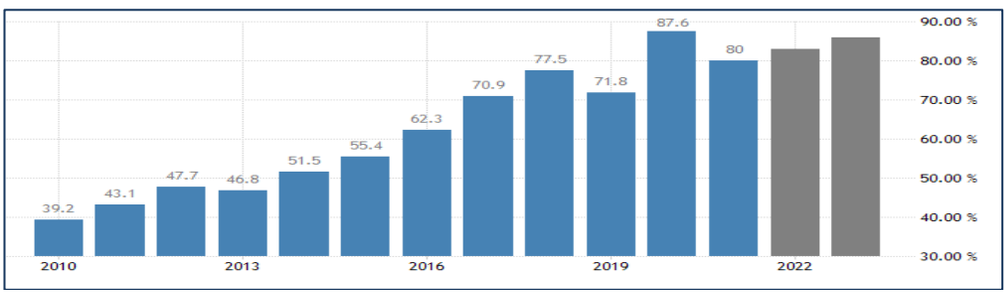

نسبة الدين الحكومي التونسي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠٢١.

المصدر: Trading Economics، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3pkBEGW

(١) تحدي تونس المقبل: إصلاح الاقتصاد قبل فوات الأوان، مرجع سابق.

(2) The Tunisian debt crisis in the context of the COVID-19 pandemic: Debt Repayments over Human Right?, Friedrich Ebert Stiftung, 30 June 2020, Accessed: 26 May 2023, 10:20, Available at: https://cutt.us/d88fO

(٣) مشروع قانون ميزانية الدولة لسنة ٢٠٢٣، ص١٩ - ٢٠.

(٤) اتفاق تونس مع صندوق النقد في يونيو ٢٠١٤، موقع صندوق النقد الدولي، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3JxCY09

(٥) ماتيو طرابلسي، ما هي بدائل تونس عن صندوق النقد الدولي؟، انكفاصة، ١ يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٦ مايو ٢٠٢٣، ١١:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/T1gPg

في دراسة للباحثيْن **عمرو عادلي وحمزة المؤدب**، عن العلاقة بين زيادة الاعتماد على الديون الخارجية والتهميش الجيوسياسي لمصر وتونس، خَلَصَا إلى أن اعتماد مصر وتونس المتزايد على الديون الخارجية أدَّى إلى تهميشهما على مستوى الاقتصاد العالمي وفي المشهد الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ما يهمُّنا هنا في دراسة عادلي والمؤدب كون تونس أضحت أكثر اعتمادًا على المنح والديون الخارجية في تمويل عجز الموازنة لديها. فمنذ الانتفاضة الشعبية في ٢٠١٠-٢٠١١، تدفَّقت التمويلات المختلفة على تونس، وتراوحت بين القروض منخفضة الفوائد، والودائع لدى المركزي التونسي، والمنح التي قدَّمها الاتحاد الأوروبي في مجال التمويل الكلي للميزانية[١].

ساعدت هذه التدفُّقات تونس على التعامل مع التراجع الحادِّ في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانهيار القطاع السياحي بعد الهجمات الإرهابية في العامَيْن ٢٠١٥ و٢٠١٦. ولكنها أدَّت إلى حصْر تمويل عجز الموازنة على تلك التدفُّقات الخارجية؛ لاعتقاد النخب السياسية التونسية وصنَّاع القرار بأن الشركاء الغربيِّين سيدفعون في مسار تمويل دعم الانتقال الديمقراطي في تونس إلى ما لا نهاية، لذلك لم يتولَّد لديهم الحافز لخفض أعباء الديون، وعمدوا إلى المماطلة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والمالية اللازمة.

قُدِّرَ حجم الهبات التي حصلت عليها تونس من الشركاء الدوليين بما مجموعه (٤٣٥٦ مليار دينار) أي حوالي مليار ونصف المليار دولار بسعر صرف يونيو ٢٠٢٣، جاءت هذه الهِبات من المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي (٣,٥ مليار دينار) وتركيا (٢٥٠ مليون دينار) والجزائر (٢٠٠ مليون دينار)، ربع هذه الهِبات حصلتْ عليها تونس في العام ٢٠٢٢[٢]. جادل **ريكاردو فابياني** مدير مشروع شمال أفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية، بأن السلطات التونسية تمكَّنت من استخدام ما أسماه "**الربيع الديمقراطي**" لتأخير إجراءات التقشُّف القاسية؛ وذلك بهدف تغذية المحسوبيَّة، وتجنُّب وضع نموذج جديد للتنمية الاقتصادية[٣].

في نهاية المطاف أضْحت تونس مدمنةً للدعم الخارجي، ولمواصلة ذلك الطريق كان عليها إيجاد مموِّلين جدد، خاصةً في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدَّت إلى عزوف المموِّلين الغربيِّين عن الاستمرار في تقديم التمويل منخفض التكلفة، الأمر الذي دفعهم إلى ممارسة الضغط على تونس لإجراء إصلاحات اقتصادية يشرف عليها صندوق النقد الدولي.

ثالثًا- ما بين العزلة والاصطفاف الاقليمي والدولي: مساعي قيس سعيد لجذب التمويل

كان من الطبيعي أن يؤدِّي هذا الاعتماد الكبير على الديون الخارجية في سَدِّ عجز الموازنة، إلى ربط سياسة تونس الخارجية بالأطراف المانحة، حيث تنخرط تونس بشكل مضطرد في التحالفات الإقليمية والدولية في المنطقة، وذلك نتيجة عدم صياغة الرئيس سعيد لملامح سياسته الخارجية بعد[٤]. تقف تونس اليوم على حافَّة الانهيار الاقتصادي مع اقتراب الدين العام التونسي، في ٢٠٢٢، إلى أكثر من (١١١,٤٣٥) مليارات دينار، أي نحو (٣٥,٥) مليار دولار أميركي، ما يشكِّل ٨٠,٢ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٤٧,٧ في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٢. وهي نسبة شديدة الخطورة تتجاوز حدودَ

(١) عمرو عادلي وحمزة المؤدب، هل ينذر ارتفاع الديون بالمزيد من التهميش الجيوسياسي لمصر وتونس؟، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، ١٤ يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٠٨ يونيو ٢٠٢٣، ٠٩:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/I1Cn7

(٢) تفاصيل الهبات التي تحصلت عليها تونس بعنوان "دعم الميزانية" للفترة الممتدة من سنة ٢٠١١ الى سنة ٢٠٢٢، مرصد رقابة، ١٤ يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٨ يونيو ٢٠٢٣، ١١:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/p3YMo

(3) Riccardo Fabiani, Tunisia and the International Community since 2011: Rentierism, Patronage and Moral Hazard, 29 January 2018, Accessed: 9 June 2023, 11: 20, Available at: https://cutt.us/xgsyp

(4) Thomas Hill, Sarah Yerkes, Tunisian Foreign Policy Under Kais Saied, 11 January 2023, Accessed: 9 June 2023, 01: 00, Available at: https://cutt.us/G8oom

الأمان في الدول الصناعية الكبرى الأكثر تقدُّمًا وتنوُّعًا في حصيلة الدولة من الإيرادات والتي تحدِّد نسبة الأمان عند أقل من ٦٠ بالمائة[١].

ما يُفاقم المخاطر أيضًا ارتفاع حجم الدين الخارجي، ففي نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٢، بلغ نحو ٦٦,٥ مليار دينار (٢١,٧٣٢ مليار دولار)، وتبلغ خدمتُه نحو ٢,٤ مليار دينار (٧٨٤,٣١٣ مليون دولار)، وتستحوذ المؤسسات المالية العالمية والشركاء الأوروبيُّون على النسبة الأكبر من هذا الدين وخدمته[٢]. وكان نتيجة لذلك أن خفضت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، في العاشر من يونيو ٢٠٢٣، تصنيف تونس، الأمر الذي أرجعه مختصُّون إلى عدم اليقين بشأن قدرة تونس على جمع التمويل الكافي لتلبية متطلباتها المالية الكبيرة.

عقب خفض الشركاء الغربيّين التمويل المقدَّم لتونس على أثر المسار الذي اتخذه سعيد من ٢٥ يوليو ٢٠٢١[٣]، عمدت تونس إلى الاعتماد على الجارة الجزائر بصورة أساسية في تلقِّي الدعم الذي جاء على شكل قروض وودائع وإمدادات غاز بأسعار تفضيليَّة، وبلغ حجم القروض والودائع الجزائرية، منذ وصول سعيد إلى سدَّة الحكم، في البنك المركزي التونسي نحو (٨٠٠ مليون دولار) أمريكي. الأمر الذي دفع بالسياسة الخارجية التونسية للاصطفاف مع المواقف الجزائرية، خاصةً في القضايا الشائكة مثل قضية الصحراء الغربية، ما أدَّى إلى أزمة دبلوماسية بين تونس والمغرب[٤].

كما قام سعيد بزيارة القاهرة والرياض في عام ٢٠٢١، وذلك بدعوى زيادة التجارة والاستثمار. ومع ذلك، يعتقد العديد من المراقبين أن الرحلة إلى المملكة العربية السعودية كانت محاولةً لتأمين قروض ومساعدات -من الرياض وأبو ظبي- بشروط أكثر ملاءمة ممَّا اقترحه صندوق النقد الدولي[٥]. الأسباب الدقيقة لزيارة سعيد إلى مصر أقل وضوحًا، فالدعوة كانت من الرئيس السيسي[٦] في إبريل ٢٠٢١، وذلك قبل إجراءات سعيد السلطوية، ولكن من المحتمل أن تكون الزيارة بهدف تأمين الدعم للإجراءات التي اتَّخذها فيما بعد، وهو ما حدث بالفعل[٧].

سعى سعيد كذلك إلى تأمين الدعم من الصين، وذلك خلال مشاركته في القمة العربية الصينية، في الرياض، ديسمبر ٢٠٢٢، وعلى الرغم من تأكيد الرئيس الصيني لسعيد خلال لقائهما على دعم الصين لتونس بقوة في اتباع مسار تنمية يناسب ظروفها الوطنية، ومعارضة تدخُّل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية لتونس[٨]، فإن سفير بلاده في تونس، وان لي، أكَّد على صعوبة أن تحصل تونس على مقرض بديل عن صندوق النقد الدولي[٩].

---

(١) في هذا الشأن أشكر الباحث الاقتصادي مجدي عبد الهادي على إيضاحه لعدد من المفاهيم والأمور الخاصة بالموازنة والمالية العامة.

(٢) ارتفاع خدمات الديون الخارجية لتونس بنسبة ٢٣٪ في الأشهر الثلاثة الماضية، وكالة شينخوا، ٨ إبريل ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٩ يونيو ٢٠٢٣، ٠٩:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/wQDsy

(3) Sabina Henneberg, US Foreign Policy in Tunisia: Dilemmas and Prospects, 1 June 2023, Accessed: 19 June 2023, 09:30, Available at: https://cutt.us/4YgiC

(٤) عمرو عادلي وحمزة المؤدب، هل ينذر ارتفاع الديون بالمزيد من التهميش الجيوسياسي لمصر وتونس؟، مرجع سابق.

(5) Kais Saied seeks Saudi and UAE financial aid in Riyadh, Africa Intelligence, 22 October 2021, Accessed: 21 June 2023, 05:00, Available at: https://cutt.us/S8bxd

(٦) الرئيس التونسي يزور مصر بدعوة من السيسي، القدس العربي، ٨ إبريل ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٢١ يونيو ٢٠٢٣، ٠٦:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Gf7zE

(٧) من تونس.. وزير الخارجية المصري يؤكد دعم بلاده لإجراءات سعيد، دويتش فيله، ٣ أغسطس ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٢ يونيو ٢٠٢٣، ٠٩:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/6jjdK

(8) Xi Jinping Meets with Tunisian President Kais Saied, mk.china-embassy, 9 December 2022, Accessed: 22 June 2023, 11:20, Available at: https://cutt.us/RQHFF

(9) Tunisia: Saied rejects the diktats of the International Monetary Fund, but the economy collapses while China slips away, Agenzia Nova, 1 June 2023, Accessed: 22 June 2023, 01:00, Available at: https://cutt.us/xJJSO

لم تتلق تونس الدعم المالي من تلك الأطراف الإقليمية والدولية، نظرًا لهامشيَّتها الجيوستراتيجية بالنسبة لدول الخليج العربي والصين، ما يفاقم الأزمات الاقتصادية والسياسية في تونس، سواء استمرَّت في تلقِّي الدعم المحدود من الجارة الجزائر أو قامت بالعدول عن موقفها من شروط صندوق النقد الدولي وتلقَّت حزمةَ المساعدات المقدَّرة بـ ١,٩ مليار دولار.

خاتمة

مستقبل الأزمة التونسية: شعبوية سعيد دون شعب

في السنوات التي تلَت انتخابه، لم يفعل سعيد شيئًا يُذكر لمعالجة المشاكل الهيكليَّة في الاقتصاد التونسي، أو في إصلاح منظومة الحكم التي اعتبرها فاسدة. بدلًا من ذلك، ركَّز رأسماله السياسي على "**الإصلاح الدستوري**" لتعزيز سلطته في مقابل الحدِّ من استقلال البرلمان والسلطة التنفيذية والقضائية. على الصعيد الاقتصادي تفاقمت الديون التونسية الداخلية والخارجية مع اطِّراد في عجز الموازنة وخدمة الدَّيْن، واجتماعيًّا عجزت الحكومة عن توفير كثيرٍ من المواد الأساسية التي تحتكر توريدها والإشراف على توزيعها مثل المحروقات والمواد الغذائية، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والغاز والماء واللحوم والأسماك بشكل غير مسبوق[١].

نجح سعيد في تقويض كامل التقدُّم الديمقراطي الذي ناضلَ التونسيُّون بشدَّة من أجله منذ انتفاضة ٢٠١٠-٢٠١١، مرتكزًا في ذلك على خطاب شعبوي ودعم من قبل الجماهير التي يئِست من السياسية، لكن شعبوية سعيد تُبرز مأساة الشعبويَّات العربية، كونها شعبويَّات بدون شعب، بمعنى أنها تؤسِّس خطابها على مصالح الشعب والجماهير ولكنها في الوقت نفسه لا تعطي ذلك الشعب الحق في تنظيم نفسه من خلال نقابات اجتماعية أو في الانخراط في أحزاب سياسية حتى يعبر عن مصالحه واحتياجاته من خلالها.

هذا العداء للسياسة والتنظيم مع السعي لتأمين الموارد من قبل الأطراف الخارجية، التي إن عبَّرت عن احتجاج بسيط؛ فإن ذلك يجعل النظام يبحث عن الموارد عند أطراف مضادَّة لهذه الأطراف التي لم تلبِّ مطالب الدعم. كل هذا يطرح عددًا من الأسئلة حول أثر الديون على التنمية الاقتصادية في تونس؟ وأثر هذا على تبعية أو ارتهان السياسة الخارجية التونسية للدول المقرِضة؟ كما تطرح مسألة إدمان تونس على الديون السؤال حول ما إذا كانت بحاجه فعليَّة إلى الاقتراض؟

في كتابه شديد الأهمية "**قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك**"، يُقِرُّ الدكتور جلال أمين عددًا من المقولات الكاشفة عن أزمة العلاقة بين اقتصاديات الدول النامية والدول الرأسمالية الكبرى، من بينها أن تورُّط "**المدين في الاستدانة لا يرجع إلى حاجته إلى الاقتراض بقدر ما يرجع إلى حاجة الدائن إلى الإقراض**"[٢]. من هنا ما هي حاجة تونس الفعلية لتلك القروض؟ وماذا عن ضغوط المقرضين التي اتَّضحت من خلال إجماع القوى الغربية والخليج والصين على ضرورة ذهاب تونس إلى صندوق النقد الدولي للحصول على حاجاتها المالية.

لقد أضْحى الاستثمارُ الخارجيُّ الأفضل للحكومات التي لديها فوائض مالية، يتمثَّل في تقديم القروض للدول النامية عبر صندوق النقد الدولي، وذلك للحصول على فوائد عالية نتيجة خدمة الدَّيْن، وشراء الشركات الوطنية التي تدخل في حزمة ما يسمِّيها الصندوق "الإصلاح الاقتصادي".

في مواجهة هذا الوضع، لا يكْفي خطاب الرئيس سعيد الرافض للرضوخ لصندوق النقد وسياساته التي سوف تفرض خفض الدعم الاجتماعي وبيع الشركات الحكومية والبنوك وتقليل الإنفاق على التعليم والصحة وغيرها، بل إنه من اللازم

(١) كمال بن يونس، تونس أمام أزمة اجتماعية - اقتصادية... وجو سياسي متفاقم، الشرق الأوسط، ١ أكتوبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٣ يونيو ٢٠٢٣، ٠٩:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/RX5yl

(٢) جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٢)، ص١٥.

وضع خطة وطنية للتعامل مع المشاكل الهيكليَّة في الاقتصاد التونسي بعيدًا عن التبعيَّة للخارج.

لكن آخر ما يهمنا في الحكومات الشعبوية خطابها، حيث إن خطواتها أهمُّ كثيرًا من بياناتها التي تُلهب المشاعر الوطنية، فتحرُّكات الرئيس التونسي تنبئ بالرضوخ في نهاية المطاف إلى الحصول على القرض ولو بشروط جديدة، فالرجل أسيرٌ لتخوم عالم التبعية الاقتصادية شرقًا أو غربًا، ولا يقدِّم أيَّ خطة للخروج من المأزق سوى مزيد من الارتهان للأطراف التي تقدِّم التمويل.

الأردن والتحولات الإقليمية والعالمية:

السياسة الاقتصادية واعتباراتٍ متنوعة

عمرو نبيل الحكمي*

مقدمة: في مسار التأزم الداخلي.. من الربيع الأردني إلى الأزمة الاقتصادية

يُشكل الاستقرار السياسي والاقتصادي للأردن أحد محددات التأثير الجيواستراتيجي للمملكة في محيطها، ونظرًا للتحولات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها المنطقة العربية منذ فترة ما بعد الاستقلال حتى الربيع العربي ٢٠١١ وما صاحبه من تحولات في النظام الإقليمي العربي سواء في البنية أو الهيكل، فقد تأثر بذلك المشهد السياسي الأردني، ومصالحه الحيوية. ولذا؛ يواجه الأردن خيارات صعبة ومتعددة في طريقة التعاطي والتعامل مع هذه التحولات، داخليًا وخارجيًا، حيث شكلت التحولات عبءً على سياسات الأردن وانعكست بشكلٍ ملحوظ على دوره ومصالحه واستقراره وعلاقاته الخارجية في السنوات الأخيرة. وتحقيقًا في تفاصيل تلك الفرضية، تأتي تلك الورقة لتعالج مؤشرات وتداعيات الأزمات التي مرَّ بها الأردن خلال الفترة الماضية من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، متأثرًا بمحيطه الإقليمي والعالمي كذلك، هذا بالطبع فضلا عن التفاعلات الداخلية، السياسية والاقتصادية.

شهد الأردن بنهاية العام ٢٠٢٢ عدة أزمات جاءت نتاجًا للسياسات الاقتصادية والعوامل السياسية التي مرَّت بها البلاد خلال العقود الأخيرة، من ضمن تلك الأزمات: أزمة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية، والسلع الغذائية الأساسية، ووسائل النقل، ومن ثم تجذّر الأزمة الاقتصادية والضغوط المالية على شريحة كبيرة من المواطنين، وسط احتجاجات واسعة في عدة محافظات، تخللها الكثير من أعمال الشغب، في بلدٍ يعيش تأزمًا سياسيًا واقتصاديًا منذ احتجاجات العام ٢٠١١، والتي سُميت "الربيع الأردني"، واعتُبرت آنذاك لحاقًا بـ"الربيع العربي" حيث الاحتجاجات والمظاهرات التي عمَّت عدة دول عربية.

وعلى هذا، فإن اندلاع المظاهرات في الأردن، خلال السنوات الماضية وإلى مطلع ٢٠٢٣، جاء احتجاجًا على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والإدارية فيه. وقد حاول النظام السياسي بداية الأمر امتصاص الغضب بوعودٍ تشمل الإصلاح السياسي والاقتصادي، وسرعان ما شهد الأردن خلال عام ٢٠١٣ تراجعًا للاحتجاجات التي ميزت المملكة على وقع "الربيع العربي" منذ مطلع ٢٠١١، حيث غابت المسيرات الأسبوعية عن شوارع العاصمة عمَّان والمدن الرئيسة. وعلى الرغم من غياب المفاجآت السياسية عن الأردن بعد عام ٢٠١٣، وسط حديث عن نهاية "الربيع الأردني" على وقع الاستمرار الرسمي بخطة إصلاح ترفضها المعارضة، فإن البلاد ظلت قابعةً تحت وطأة أزمة اقتصادية سياسية خانقة متجددة، إلى جانب انعكاسات الأزمة السورية على واقعها[1].

فالنظام السياسي الأردني يجد صعوبةً بالغةً في تطبيق الخطة التنفيذية التي وضعها للخروج من الأزمة الاقتصادية، أو في الالتزام ببعض بنودها على أقل تقدير، وهو ما أدى إلى تغيير عدة حكومات على مدار السنوات القليلة الماضية، كنتيجة للفشل الذريع الذي مُنيت به تلك الحكومات في تحقيق الإصلاح الذي وعد به الملك عبد الله الثاني، أو حتى تحسين الاقتصاد وتوفير الاحتياجات الأساسية على نحوٍ مرضٍ اجتماعيًا. وقد

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) محمد النجار، الأردن بين نار الأزمتين السورية والاقتصادية، الجزيرة نت، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/46lJdrT

لاحظ الاقتصاديون أنّ الموازنة بُنيت على توقعات نمو لا تتجاوز ٢,٧٪ خلال العام ٢٠٢٢، بينما دفعت خطّة التحديث نحو معدل نمو ٥٪ في العام الحالي ٢٠٢٣، الأمر الذي لم تجده الحكومة، ولا نسبة كبيرة من الاقتصاديين، واقعيًا ومنطقيًا[١].

ومن المفترض أن يستمر الأردن على خطة صندوق النقد الدولي، ما يعني مزيدًا من تخليص الموازنة من الدعم وارتفاع الأسعار، امتثالا لسياسات الصندوق جراء القروض التي حصل عليها الأردن مؤخرًا، ما قد يؤدّي إلى موجات احتجاجٍ خطيرة بشكلٍ متجدد، في ظل أزمة سياسية مركبة على الأزمة الاقتصادية، وتتمثل في تراجع كبير في مصداقية الحكومات المتتالية والثقة بين الشارع ومؤسسات الدولة[٢]، وارتفاع السقوف في هتافات الشارع، حسبما يرى الباحث الأردني د. محمد أبو رمان، ما قد يؤدي إلى انفلاتٍ أمني في مناطق متعددة أو تنامي ظاهرة العصيان المدني في بعض المحافظات كمحافظتيّ: معان والكرك، خاصةً مع استمرار الوضع المتردي إلى مطلع ٢٠٢٣[٣].

وقد تبلور التقرير في محورين: يتناول **أولهما** أهم أسباب الأزمة الاقتصادية بالأردن على مختلف المستويات الداخلية والإقليمية والعالمية، ويتطرق **الآخر** إلى أبرز معالم أزمة السياسات الاقتصادية الأردنية وكيفية انعكاس الوضع الاقتصادي المتدهور في تعميق الاستقطاب السياسي، وتحديدًا من خلال أزمة الأمير حمزة.

أولا- الأسباب الهيكلية للأزمة الاقتصادية في الأردن: بين الداخلي، والإقليمي، والعالمي

١- الأردن وأزمتها مع القروض

ارتفعت معدلات الدين العام الأردني في الخمسة عشر عامًا الأخيرة بشكلٍ متسارع، خصوصًا في ظل أحداث ما وُصِفَ بـ "الربيع العربي"، حيث ارتفع معدل الدين العام الحكومي بشقيه الداخلي والخارجي من نحو ٤١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٨ إلى نحو ١١٤,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٢.

يُعاني الأردن أزمة ارتفاع الدَّين الداخلي، وهو تحدٍّ أكبر من الدين الخارجي، فقد اتَّجهت الحكومة الأردنية في العقد والنصف الأخير إلى اللجوء للاقتراض من السوق المحلي، والذي تعد تكلفة التمويل فيه مرتفعة من حيث معدلات الفائدة مقارنةً مع الأسواق العالمية، وذلك نتيجة سياسة البنك المركزي الأردني بتثبيت سعر الدينار مقابل الدولار، مما يضطر المركزي الأردني إلى فرض معدلات فائدة على الودائع والقروض بالدينار الأردني أعلى مما هي عليه في السوق الأمريكي أو الأسواق الأوروبية، وبالتالي ارتفاع كلفة الاقتراض في الأردن مقابل هذه الأسواق. وكانت النتيجة ارتفاع فوائد الدين العام المحلي في الأردن مقابل فوائد الدين العام الخارجي، حيث تشكل فوائد الدين العام المحلي نحو ٧٠٪ من إجمالي فوائد الدين العام[٤].

وهذا يعني أن الحكومة الأردنية، بحسب التحليلات الاقتصادية، وقعت في خطأ يتمثل بالاقتراض من البنوك بحيث زاحمت المواطن الأردني في ذلك. والأخطر هو ما جاء في تقرير

---

(١) محمد أبو رمان، ٢٠٢٣ عام صعب وحاسم على الأردن والأردنيين، موقع عمون، ٣ مارس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3O8hjOK

(٢) تشير نتائج الاستطلاعات إلى أن هناك فجوة ثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة؛ فعلى سبيل المثال، خلال السنوات الأربع الماضية تراوحت نسب عدم الثقة في الحكومات ما بين ٥١ في المئة و٥٨ في المئة من الرأي العام الأردني. كما تجاوزت نسبة المستجيبين الذين أفادوا عدم ثقتهم في مجلس النواب أكثر من ٧٥ في المئة، انظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي، البوابة التفاعلية، ٨ أبريل ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2Q4sBln

(٣) محمد أبو رمان، ٢٠٢٣ عام صعب وحاسم للأردن والأردنيين، مرجع سابق.

(٤) ليث العجلوني، الفاتورة الباهظة للعجز المالي: هل يخرج الأردن من مأزق الدَّين العام المُتفاقِم؟، مركز الإمارات للسياسات، ١٢ مايو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3NQbcwX

للبنك المركزي الأردني عام ٢٠٢١ من أنه: ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي والتي تشمل الأقساط المستحقة والفوائد المترتبة على الأردن لقاء ذلك الدين بمقدار ٤٢٠,٣ مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠٢٠ لتبلغ ١,٠٠٧٢ مليار دينار منها اقساط بقيمة ٧٠٩,٨ مليون دينار وفوائد بقيمة ٢٩٧,٤ مليون دينار، وذلك خلال السبعة شهور الأولى من العام ٢٠٢١، بدلا أن يُنفق هذا المبلغ على البنية التحتية والاستثمار الرأسمالي، ما يعني بوضوح غياب خطة حكومية أردنية لسداد الدين[١].

وإذا رجعنا إلى ما سمِّي "الإصلاح الاقتصادي"، الذي بدأ في العام ١٩٨٩، والذي كان هدفه الاستقرار المالي والنقدي؛ بسبب العجز الكبير في الموازنة الأردنية وانهيار سعر صرف الدينار آنذاك، وقد نجحت من خلاله الأردن عام ١٩٩٥ في تثبيت سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار، ومنذ ذلك الوقت، فإن الدينار الأردني يساوي ١,٤ دولار. ولكن تلك السياسات لم تكن ناجعة دائمًا، بحيث عرضت الأردن إلى أزمات متراكمة متعاقبة وصلت إلى أوجها خلال العامين الماضيين. ووفق معارضو الحكومة الأردنية، فإن ما فعلته كل تلك الحكومات منذ الثمانينيات تحت عنوان "برنامج الإصلاح الاقتصادي" حتى الآن، لا يعني أكثر من الاستسلام الكامل لـ "صندوق النقد الدولي" والتطبيق المباشر لسياساته الاقتصادية، والتي تسببت في فقدان الدولة لحقوقها بالمؤسسات الحكومية، التي بيعَت للقطاع الخاص.

ولكن يمكننا القول بأن الاتفاقية التي توصلت إليها الحكومة الأردنية في يناير ٢٠٢٠ لتسهيل التمويل النهائي مع صندوق النقد الدولي، بهدف تحسين القدرة التنافسية لبيئة الاستثمار، يمكننا القول بأن تلك الاتفاقية هي القشة التي قصمت ظهر البعير، فهي لم تركز على الإصلاحات المالية، باستثناء معالجة التهرب الضريبي وإصلاح الإدارة الضريبية، بهدف تحسين التحصيل. وهذا يعني أنه عندما استجاب الأردن لضغوط صندوق النقد الدولي، طبق سلسلة من السياسات الاقتصادية والمالية النيوليبرالية التي تسببت في حدوث ركود اقتصادي، أثر على الفقراء وبعض قطاعات الطبقة الوسطى في المجتمع، حيث جاءت قرارات الحكومة بإلغاء الدعم وزيادة الضرائب المباشرة مع فتح التجارة الخارجية، وإزالة القيود الجمركية وخفض الإنفاق الحكومي على الخدمات، كما تضمنت الإجراءات إزالة أي حماية على المنتجات المحلية وترك القطاع الخاص يُدير الاقتصاد، وأُلغيت القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي وتحرير الأسواق المالية، مع إزالة الدعم عن البنود الهامة وبيع الشركات المملوكة للحكومة[٢].

٢- أزمة رفع الدعم عن المحروقات

نتيجة لتلك التحديات الاقتصادية التي واجهها الأردن -ولم يزل- بناءً على سياسات الاقتراض، برزت أزمة جديدة خلال الأعوام الماضية، وتحديدًا خلال الفترة ٢٠٢٠- ٢٠٢٢، وتتمثل في ارتفاع أسعار المحروقات والمشتقات النفطية، وتُقارب أسعار المحروقات ضعف ما كانت عليه سابقًا، خصوصًا السولار الذي يشكل الوقود الأساسي للشاحنات والحافلات، والغاز الذي يُعد وقود التدفئة الرئيسي للفقراء. وقدمت الحكومة بعض الحلول بينها زيادة أجور الشحن، وتوزيع مبالغ مالية دعمًا للأسر الأكثر تضررًا، لكن يبدو أنها لم تكن مُرضية بشكلٍ كافٍ للمحتجين. ورغم التصريحات على لسان رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة بأن الحكومة "لا تملك ترف دعم المحروقات"، وجه الملك عبد الله الثاني، إلى تجميد الضريبة على مادة "الغاز" خلال فصل الشتاء لتخفيف الأعباء على المواطنين، وأعادت الحكومة الأردنية النظر في مطالب سائقي الشاحنات بخفض أسعار الوقود، لكنها شددت أيضًا على عدم قدرتها على حل الأزمة بشكلٍ كامل لالتزامها بشروط برنامج الإصلاح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، ما يعني تحديث أسعار الوقود الأردني كل شهر لمراعاة تحركات الأسعار العالمية وفق سياسات صندوق النقد

(١) ٦ فوائد وأقساط مديونية الأردن الخارجية تتجاوز مليار دينار، الدستور، ٧ ديسمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/43rll9c

(٢) أزمة اقتصادية في الأردن.. ما علاقة "صندوق النقد" الدولي؟، صحيفة الحل الأردنية، ٧ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3rsqh0n

الدولي. وقال مسؤولون إن البلاد أنفقت بالفعل ٥٠٠ مليون دينار (٧٠٥ مليون دولار) على تحديد سقف أسعار الوقود خلال العام ٢٠٢٢[١].

وإذا نظرنا إلى الآثار السياسية لتلك الأزمة وما نتج عنها من عنف بنهاية العام ٢٠٢٢، سنجد أنه قد اشتعلت احتجاجات تعبيرًا عن الغضب الشعبي بدأه سائقو الشاحنات (وهم القطاع الأكثر تضررًا) وانضم إليهم آخرون، بحيث شهدت محافظات في جنوب الأردن إضرابات سلمية في الغالب، وتطور الأمر إلى إغلاق الأسواق والمحلات التجارية في محافظات (معان، والكرك، ومادبا) تضامنًا مع هذه الحركة، إلى جانب احتجاجات أخرى في مدينتي الزرقاء وإربد ثاني وثالث أكبر مدن المملكة، إضافةً إلى تراجع النشاط التجاري في المملكة، ما استدعى تدخلا أمنيًا وسقوط عدد من الضحايا.

وإن هذه ليست المرة الأولى التي يشهد فيها الأردن أحداثًا كهذه، فالأردن عايش ظروفًا مماثلة في انتفاضة أبريل ١٩٨٩ وانتفاضة الخبز ١٩٩٦، إلى جانب أزمات أصغر شهدت أحداثًا اتسمت ببعض العنف خلال السنوات الأخيرة، وعادةً ما تتركز الأحداث في جنوب المملكة بسبب إشكاليات تنموية عميقة مع وجود شعور بـ "المظلومية الاقتصادية" لدى سكان هذه المحافظات، وعلى ذاكرة أحداث سابقة كان تعامل النظام الأردني عنيفًا معها، كاحتجاجات ١٩٨٩ و٢٠٠٢ وهو ما ترك لدى سكان المنطقة انطباعًا بأن النظام قد تخلى عنهم وبالتالي تم استبعادهم من المشاركة الاقتصادية، ومن ثم فإن التكافل القبلي وثقافة حمل السلاح ساهما بشكلٍ ما في تفاقم الاحتجاجات[٢].

٣- الاقتصاد الأردني وأزمة استضافة اللاجئين السوريين

أظهرت موجات اللجوء السوري إلى الأردن عن أزماته الاقتصادية المتفاقمة سابقًا، حيث تدفق قرابة ١,٣ مليون لاجئٍ سوريًا يمثلون نحو ١٣ في المئة من إجمالي السكان داخل الأردن. فأزمات المياه والإسكان والبطالة وتراجع مستويات الصحة والتعليم والبنية التحتية وانخفاض الحد الأدنى للأجور وضعف الخدمات الحكومية والخطر الأمني، كانت أزمات متفاقمة قبل اللجوء السوري، والذي تركز بالأساس في شمال الأردن حيث صلات القرابة والزيجات المتبادلة بين العشائر وأبناء الجنوب السوري، ولكن ضيق الحال بالمجتمع الأردني المستضيف جعل يُلقي اللوم على اللاجئين السوريين في كل مشكلة يواجهها الأردن. ومما تجدر الإشارة إليه أنه صحيح قد فاقمت تلك الموجات الأزمة الاقتصادية المزمنة، لكن كان لها تأثيراتها الإيجابية التي شملت الاستثمار الاقتصادي وهجرة رؤوس الأموال والعمالة والمزارعين السوريين[٣].

صحيح أنه لم تكن أواصر الصلة والتكامل بين الاقتصادين الأردني والسوري قوية قبل الحرب، ولكن الأمر اختلف مع نقل بعض الشركات والأعمال التجارية السورية مقراتها إلى الأردن بسبب القرب الجغرافي للحرب السورية، تزامنًا مع موجات اللجوء السوري إلى الأردن. ولكن بشكلٍ عام، لم يسلم الأردن من لظى الآثار السلبية للحرب، حيث تعرضت التجارة العابرة للحدود الأردنية، التي كانت تعتمد على البنية التحتية السورية في نقل البضائع إلى أسواق أبعد مثل لبنان وتركيا، لأضرارٍ بسبب الحرب. علمًا أنه يصل حجم هذه التجارة قرابة ٣٠٪ من واردات الأردن و١١٪ من صادراته، ولهذا تلقى الاقتصاد الأردني ضربةً

انظر:(1)

- غلاء الأسعار والأجور المتآكلة.. هل تتحول مشاكل اقتصاد الأردن إلى أزمة؟، الحرة، ٥ يناير ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3pEdqrw

- الأردن. أزمة اقتصادية طاحنة واحتجاجات عنيفة.. "ربيع عربي" متأخر؟، موقع دويتشه فيله، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/46O2SH1

(2) الأردن . أزمة اقتصادية طاحنة واحتجاجات عنيفة.. "ربيع عربي" متأخر؟، مرجع سابق.

(3) غسان الكطوت، اللاجئون في الدول المستضيفة: تحديات وفرص، دراسة حالة اللاجئين السوريين في الأردن، مجلة سياسات عربية، العدد ٣٨، مايو ٢٠١٩، ص ص ٥٠-٥٩.

كبيرة بتضرر هذه التجارة[١].

٤- تأثير جائحة كورونا

كانت عواقب الإغلاق نتيجة جائحة كورونا (كوفيد -١٩) خلال العام ٢٠٢٠ قاسيةً على الاقتصاد الأردني، بما نتج عنه اختلال الموازنة وتقص الإيرادات المتوقعة، وكان قطاع النقل الأشد تضررًا، وهو ما سببِ انكماشًا في الاقتصاد الأردني وزيادة المديونية لتصل إلى ١٠٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي جراء الإغلاق. إضافةً إلى أن مشكلات البطالة والفقر، والتي قد زادت جائحة كورونا من حدتها، إذ ارتفعت خلال السنتين الماضيتين نسب الفقر في الأردن لتصل إلى ٢٤٪، بزيادة بلغت ٦٪ عما كانت عليه سابقًا وهو ما يعادل مليون أردني، بحسب تقديرات تحدث بها وزير التخطيط والتعاون الدولي "ناصر الشريدة" في أغسطس ٢٠٢١. وتحدث رئيس جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان "كمال العواملة" عن أن ما يحدث في السوق العقارية في المملكة انعكاس للاقتصاد الأردني الذي تأثر بالأزمات العالمية، إذ تراجعت أعداد الوحدات السكنية التي تم بيعها خلال ٢٠٢٢، مقارنةً مع ٢٠٢١، ولكن إجمالي المبيعات زادت بنحو ٢٣٪، ما يعني أن أسعار كل شيءٍ قد ارتفعت. وعزا العواملة أسباب زيادة نسب الفقر إلى تداعيات جائحة كورونا، فيما يتوقع البنك الدولي أن تزيد نسبة الفقر بنحو ١١ في المئة عن المستويات الحالية بسبب تداعيات كورونا[٢].

٥- تداعيات الحرب الروسية .الأوكرانية

كان للحرب الروسية - الأوكرانية تداعيات على كثيرٍ من البلدان على الصعيدين الاقتصادي والتجاري فضلا عن الصحي، خاصةً فيما يتعلق بالمواد الغذائية وأسعار مشتقات النفط، وتعد الأردن واحدة من تلك الدول، حيث تربطها بكلٍ من روسيا وأوكرانيا علاقات اقتصادية متوسطة، ذلك أن حجم التبادل التجاري بين الأردن وأوكرانيا يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار، ويستورد الأردن ما نسبته ١٨٥ مليون دولار، ويُصدر الأردن نحو ١٥ مليون دولار إلى أوكرانيا، بينما يبلغ حجم التبادل بين الأردن وروسيا نحو ٢١٠ مليون دولار، ويصدر الأردن ما يقارب ٦ مليون دولار إلى روسيا، كما تبلغ نسبة احتياجات الأردن الغذائية من الخارج بشكلٍ عام ما بين ٨٠ إلى ٩٠ ٪، بالإضافة الى استيراد المواد الأولية والعديد من السلع[٣]. فالأردن يستورد معظم احتياجاته من القمح والشعير، والنفط من الأسواق العالمية، هذا إضافةً لما يعنيه استيراد العديد من السلع من أوكرانيا، التي أدى ارتفاع أسعارها وتكلفة الخدمات العالمية وحركة الشحن التجارية إلى التأثير على الاقتصاد الأردني المتعثر؛ الأمر الذي أشعل نيران الاحتجاجات في السنوات القليلة الماضية[٤].

وإن كانت الفائدة التي عادت على الأردن من الأزمة الروسية -الأوكرانية مرتبطة بالمواد الكيماوية التي تصدرها المملكة، إضافةً للبوتاس والفوسفات والأسمدة التي حقَّقت نتائج إيجابية واضحة خلال الثمانية أشهر الأولى من العام الفائت ٢٠٢٢، مقارنةً بالمدة ذاتها من العام ٢٠٢١. ومن خلال صادرات هذه المنتجات، وصل الأردن لأسواقٍ جديدة لم يصل إليها سابقًا إضافةً لحصوله على حصص إضافية في الأسواق التي يتعامل معها، الأمر الذي حقق فوائد كثيرة للاقتصاد الأردني. ولكن على الجانب الآخر، فإن الأزمة كانت سببًا من أسباب ارتفاع معدَّلات التضخُّم في دول العالم مدفوعةً بتعطل سلاسل التوريد وخاصةً بالنسبة لأسعار الغذاء والطاقة، إذ وصلت المعدَّلات المتوقَّعة لعام ٢٠٢٣ إلى ٥,٧٪ للاقتصادات المتقدِّمة، و٨,٧٪ لاقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية، وفق تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي يصدر عن صندوق النقد الدولي[٥].

(١) السوريون في الأردن.. كيف تأثر الاقتصاد الأردني بموجات اللجوء؟، الجزيرة نت، ٢٠ فبراير ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/44HrvTW

(٢) عدنان بدران، الاقتصاد الأردني بعد الكورونا.. إلى أين؟، (جامعة البترا: الجمعية الأردنية للبحث العلمي، المؤتمر الاقتصادي السادس، ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠)، ص ص ٣-٩، وأيضًا: غلاء الأسعار والأجور المتآكلة.. مرجع سابق.

(٣) هل سيتأثر الأردن بالأزمة الروسية الأوكرانية؟، موقع عمان نت، ١٤ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3OdETd6

(٤) حرب أوكرانيا وتداعياتها على الاقتصاد الأردني، صحيفة الغد، ٥ مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/46JksvG

(٥) الأزمة الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على الأردن، صحيفة الأنباط، ٢٥ يناير ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3DtFK3b،

٦- تراجع الدعم الخارجي للأردن

وسط هذا التأزُّم الاقتصادي الذي شهدتْه الأردن مؤخَّرًا، حاولت بعض دول الخليج، تحديدًا السعودية والإمارات والكويت، معاودة تقديم مساعدات للأردن، كانت قد أوقفتها منذ ٢٠١٧، حيث جاءت المساعدات الخليجية، عقب احتجاجات شعبية عمَّت المملكة الأردنية خلال مطلع يونيو ٢٠١٨، ضد سياسات الحكومة الاقتصادية، ورفضًا لمشروع قانون ضريبة الدخل، ومطالبةً بتغيير النهج الاقتصادي والتوقف عن الاقتراض وفك العلاقة مع صندوق النقد الدولي[١].

حيث أعلن الديوان الملكي السعودي، مساء الجمعة ٩ يونيو ٢٠١٨، عن عقد اجتماع سعودي إماراتي كويتي أردني في مكة، والذي سُمي لاحقًا "اجتماع / قمة مكة"، وقد بدأت فعالياته في ١١ يونيو ٢٠١٨[٢]، لبحث سبل دعم الأردن للخروج من الأزمة الاقتصادية التي واجهها، والتي أدت لخروج مظاهرات واعتصامات هزت "عمَّان" وتسببت بتغيير رئيس الوزراء الأردني "هاني الملقي" على إثر صدور قانون برفع ضريبة الدخل وارتفاع الأسعار، وتعهد رئيس الوزراء الجديد عمر الرزاز بعد تكليفه بتشكيل حكومة جديدة، بسحب مشروع قانون ضريبة الدخل، ما أدى إلى نزع فتيل الأزمة أو على الأقل تهدئة الأزمة نسبيًّا[٣].

ولكن لم تكن دعوة الملك سلمان لعقد "قمة مكة" لسرعة إنقاذ الأردن فقط، وهو الأمر المشكوك به، بل كانت أيضًا بمثابة رسالة قوية وواضحة من السعودية بأنها لن تسمح "للمخربين" بتدمير الأردن، وأن اجتماع الدول الأربع في مكة المكرمة سيمنع العبث بالأردن، كما تم العبث بالدول العربية منذ عام ٢٠١١، حسب التصريحات السعودية الرسمية، بما يعني وضع حد واضح وأخير لـ"الربيع الأردني" كخطوة استباقية من دول الخليج، خاصةً السعودية والإمارات، خشية انتشار "فيروس" الاحتجاجات السلمية التي شهدها الأردن، إلى دول الخليج، على غرار انتشار الثورات في تونس ومصر واليمن وسوريا، وذلك للمحافظة على النظام الأردني "الملكي" وعدم المساس به، بما يعود على النظم الخليجية "الملكية" بشيءٍ من الطمأنينة والاستقرار.

وقد سبق لدول الخليج (السعودية، والإمارات، والكويت خاصةً) أن قدمت دعمًا ماليًا إلى الأردن في عام ٢٠١٢ إبان "الربيع العربي"، وتضمنت هذه المساعدات، تخصيص دول مجلس التعاون الخليجي ٥ مليارات دولار لتمويل مشاريع تنموية في الأردن لمدة ٥ سنوات لتعزيز أداء الاقتصاد الأردني، انتهت في عام ٢٠١٧، وسط تلميحات لمسؤولين أردنيين إلى أن هذا التوقف عن تقديم المساعدات يأتي "عقابًا" للأردن بسبب مواقف إقليمية تتقاطع وتتعارض مع الموقف السعودي والإماراتي حينها، مثل: ملف القدس والوصاية الهاشمية على المقدسات، وعدم حظر الأردن لجماعة الإخوان المسلمين، والموقف الأردني من مقاطعة قطر (أو ما يُعرف بـ"الأزمة الخليجية").

وبشكلٍ أكثر تفصيلا: اكتفت الأردن بخفض التمثيل الدبلوماسي فقط في عام ٢٠١٧ مع قطر، وموقف الأردن الرافض لـ"صفقة القرن" والتي حاولت الإمارات والسعودية تمريرها تحت غطاء أمريكي لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ومن ثم، فقد جاء التعاطي السعودي مع الأردن، مختلفًا عن التعاطي مع مصر التي حصلت على حصة أكبر من المساعدات بعد عامٍ ٢٠١٣، بسبب حجم التباعد بين الأردن والسعودية، انطلاقًا من الملفات السابق ذكرها، وهو ما سينعكس بالضرورة على اجتماع مكة[٤].

ولمراجعة تقرير آفاق، متاح عبر الرابط التالي: https://www.imf.org/ar/Publications/WEO

(١) ما سر توقيت المساعدات الخليجية للأردن؟، المونيتور، ١٤يونيو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3Oauqip

(٢) اجتماع سعودي إماراتي كويتي أردني بمكة لبحث سبل دعم الأردن للخروج من الأزمة، موقع سي إن إن عربي، ٩ يونيو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3ObQvNF

(٣) "قمة مكة" تفوت الفرصة على المتربصين بالأردن، موقع اليوم السابع، ١١ يونيو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3NRkCbA

(٤) ما سر توقيت المساعدات الخليجية للأردن، مرجع سابق.

بينما يرى البعض (الكاتب البريطاني "ديفيد هيرست" على سبيل المثال)، إن الأزمة الاقتصادية في الأردن كشفت عن ضعف القيادة السعودية وتراجعها، وإن الرياض لم تنقذ الاقتصاد الأردني المعتل كما أعلنت، بل أنقذته الكويت وقطر، وقد كانت قطر أعلنت سابقًا استعدادًا لدعم الأردن للخروج من الأزمة الاقتصادية بمساعدةٍ كبيرة، حيث هاتف أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الملك عبد الله ليعرض "مساعدة مالية كبيرة"، ولم يتم الإعلان عن هذه المكالمة في وقتها بطلبٍ من الأردن الذي كان يأمل، حتى ذلك الوقت، في معونة سعودية إماراتية كبيرة. حيث أعلن وزير الخارجية القطري أن بلاده قررت دعم الاقتصاد الأردني مباشرةً بـ١٠ آلاف فرصة عمل و٥٠٠ مليون دولار، ثم كانت زيارة وزيريَّ الخارجية والمالية القطريين: الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني وعلي شريف العمادي، إلى الأردن للبحث في المعونة القطرية، كانت هذه الزيارة القطرية هي أول زيارة منذ أن خفض الأردن علاقاته مع قطر نتيجة لضغوط سعودية لفرض الحصار على الدوحة. ولكن ربما حالت تلك "الأزمة الخليجية" بين قطر وكل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، من وصول تلك المساعدة أو الإعلان عنها حتى جاءت قمة مكة، وبمبادرة المملكة السعودية لقطع الطريق على التقارب بين الأردن وقطر.

ووفقًا لتحليل "هيرست"، فإن ملك السعودية "سلمان بن عبد العزيز" حاول أن يظهر بمظهر من هبَّ لنجدة الأردن بمبلغ ٢,٥ مليار دولار، تُسلم للأردن على مدار ٥ سنوات على شكل وديعة في البنك المركزي الأردني، كما تعهدت بها قمة مكة، وذلك بعد ساعات من محادثة أمير دولة قطر لملك الأردن. وربما لأنه علم بهذه المحادثة، هاتف الملك سلمان بن عبد العزيز الملك عبد الله الثاني ليتقرر انعقاد قمة مكة، رغم أن الحقيقة، وفق ما يرى هيرست، هي أن الكويت تعهدت قبل القمة وبمفردها بمبلغ مليار دولار، وذلك عندما أوفد ملك الأردن عبد الله الثاني مبعوثًا منه إلى الكويت قبل اندلاع الاحتجاجات الشعبية في البلاد بقليل، كما وصل وزير دولة كويتي إلى الأردن خلال الاحتجاجات، ونتيجة لذلك تم التعهد الكويتي بالمليار دولار، وقد ضمها الملك سلمان لجملة المبلغ، أي أن السعودية والإمارات قد تعهدتا كلاهما بـ١,٥ مليار دولار فقط، إضافة إلى المليار دولار من الكويت. وهذا ما سبب للأردن خيبة أمل كبيرة لضآلة حجم استجابة السعودية، فقد كان الأردن يتوقع مساهمة سعودية أكبر من ذلك بكثير، خاصةً وأن الرياض أوقفت تمويلها للأردن منذ ٢٠١٧، وهذا ما جعل ملك الأردن يزور الكويت بعد قمة مكة بيومٍ واحد، ما يُشعر بارتباط أقل بالسعودية[١].

وقد رأى البعض في زيارة الملك عبد الله الثاني للكويت أنها تأتي لتقديم الشكر على موقفها الداعم للأردن، خاصةً وأن أميرها الشيخ صباح الأحمد الصباح كان الوحيد الذي أوفد مبعوثا خاصًا لعمان في أوج الاحتجاجات الشعبية التي أطاحت بحكومة هاني الملقي، وأيضًا بقانون ضريبة الدخل الذي كان سببًا في الأزمة. والدور المحوري الذي لعبته الكويت في الدفع باتجاه عقد اجتماع لدعم الأردن، ربما هذا ما أعاد السخونة لخط عمان الرياض أبو ظبي[٢].

غير أن التصريح الأبرز الذي صدر بعد ساعاتٍ فقط من انتهاء الاجتماع، كان حديث رئيس الوزراء المكلف عمر الرزاز عن تعرض بلاده لضغوط و"ابتزاز سياسي"، عندما صرح الرزاز وقال خلال لقائه بقادة الأحزاب السياسية الأردنية: إن بلاده تتعرض لابتزاز سياسي وضغوط هائلة بسبب مواقفها من القضايا العربية، وهذا ما يؤكد على حجم التحدي الذي واجه الأردن، والذي كانت الضغوط الخارجية لا سيما القادمة من معسكر "الحلفاء" سببًا رئيسيًا في أزمته الداخلية[٣].

(١) ديفيد هيرست: أزمة الأردن كشفت تراجع القيادة السعودية، الجزيرة نت، ١٤ يونيو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3Dap9kz

(٢) محمد النجار، الأردن بعد اجتماع مكة.. ابتزاز سياسي وضغوط، الجزيرة نت، ١٢ يونيو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/44jUeyn

(٣) المرجع السابق.

جدل آخر أثارته تفاصيل المساعدات بشأن جدواها، فهي مساعدات قيمتها ٢,٥ مليار دولار، مدتها خمسة أعوام، تُسدد على شكل وديعة في البنك المركزي الأردني، وضمانات للبنك الدولي، وتمويل مشاريع، إضافة لدعم مباشر للخزينة. ولا يرى المحلل الاقتصادي الأردني "خالد الزبيدي" أن حزمة المساعدات التي أقرتها قمة مكة ستنهض بالاقتصاد الأردني كون المساعدات "حجمها ليس كبيرًا"، فإن المبلغ المقدم متواضع مقارنةً بحجم موازنة الأردن، والتي تبلغ ١١ مليار دولار، وكان من المتوقع أن يكون الدعم الخليجي أكبر من ذلك. ولذا، فإن ما قدمته قمة مكة هو دعم معنوي أكثر من كونه دعمًا ماديًا"، خاصةً وأن حزمة المساعدات الخليجية تأتي على وقع أزمة اقتصادية خانقة تعيشها الأردن في ظل ارتفاع مديونية البلاد إلى أرقام قياسية في عام ٢٠١٨ بنسبة ٩٦٪ من الناتج المحلي، بمجموع ٤٧ مليار دولار أي ما يعادل ٩٥٪ من الناتج المحلي، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة بنسبة ١٨ ٪، وارتفاع نسب الفقر في الأردن لتصل إلى ٢٤٪، بزيادة تبلغ ٦٪[١].

على جانب آخر، تحصلت الأردن على حوالي٤,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢، أي ما يُعادل تقريبًا ٨٠ مليون دولار شهريًا من المساعدات الخارجية، الأمر الذي يجعل هناك عجز ٦٠ مليون دولار شهريًا، وهو الرقم الذي كانت حكومة الأردن تحاول تغطيته عن طريق رفع الدعم عن المحروقات ورفع الضريبة، إلا أن الأردن ربما تلجأ إلى الاستدانة مرات أخرى لتغطية عجز الميزانية[٢].

أما المساعدات الأمريكية للأردن والتي بلغت ١,٤٥ مليار دولار سنويًا، كما تعهد بذلك الرئيس الأمريكي جو بايدن، حيث تُدفع تلك المساعدات سنويًا خلال الفترة الممتدة بين الأعوام ٢٠٢٢ - ٢٠٢٩، فإن تلك المساعدات للأردن بأهداف الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، خاصةً ما يتعلق بتسوية القضية الفلسطينية[٣].

ثانيًا- أزمة السياسات الاقتصادية: أبرز الملامح، والتجليات السياسية

١- ملامح أزمة السياسات الاقتصادية:

ينم الوضع الاقتصادي الراهن في الأردن عن أزمة سياسات اقتصادية حادة، فإن إحدى المشكلات التي يواجها الأردن، هو أنه لا يشجع الاستثمار، ويقوم باستمرار بتعديل قانونه. فكل حكومة جديدة تأتي ببرنامجها الاقتصادي وإصلاحات اقتصادية مغايرة للحكومة السابقة، ما يعني غياب رؤية واضحة أو استراتيجيات محددة للخروج من الأزمة، ومن هنا تكون المشكلة هي عدم استمرارية الخطط الاقتصادية وتغير البرامج بتغير الحكومات المتعاقبة، على حد قول وزير المالية الأردني السابق محمد أبو حمور، فالاقتصاد المحلي الأردني لن يتوسع من دون الاستثمار الأجنبي، والذي توضح أرقامه تناقصًا ملفتًا وفق البنك المركزي الأردني، إذ بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في العام ٢٠١٦ حوالي ١٤٠٠ مليون دينار، بينما بلغ في العام ٢٠١٧ نحو ١١٠٠ مليون دينار، وفي العام ٢٠١٨ زهاء ٧٥٠ مليون دينار.

كما تجدر الإشارة أيضًا إلى فشل الحكومة الأردنية في معالجة التهرب الضريبي للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، (حيث يخسر الأردن ١,١٢٨ مليار دولار سنويًا بسبب التهرب الضريبي، وهو ما يمثل ١٧ ٪، من عائدات الضرائب السنوية). من أبرز الأزمات أيضًا أن النفط هو العامل الأساسي المحدد للوضع الاقتصادي في الأردن، كونها دولة غير نفطية بل مستوردة للمشتقات النفطية، وارتفاع أسعار النفط، يعني رفع التكلفة على المواطن، ويرافق ذلك معضلة كبيرة تتمثل بغياب الشفافية بما يتعلق بطريقة تسعير المحروقات وآليتها التي لا

(١) ما سر توقيت المساعدات الخليجية للأردن، موقع المونيتور، مرجع سابق.

(٢) ٤,٤ مليار دولار قيمة المساعدات الخارجية للأردن خلال ٢٠٢٢، وكالة الأنباء الأردنية، ٢٧ فبراير ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3NNZS4G

(٣) إنجي محمد مهدي، المعونات الأمريكية للأردن: دراسة في الفكر والتطبيق، جامعة القاهرة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ٢٣، العدد ٩١، أبريل ٢٠٢٢، ص ص ١٢-٢٠.

يفهمها أحد في الأردن، في وقت يدفع المواطن نحو ٢٠٪، من دخله ثمنًا للمحروقات شهريًا[١].

ومن هنا يظهر لمراقب الأوضاع الأردنية عدم جدية الحلول التي تتخذها الدولة الأردنية، والتي يمكن اعتبارها "مسكنات" للوضع السياسي والاقتصادي المأزوم، على أفضل تقدير، فالحكومات الأردنية لجأت دومًا إلى إجراءات قصيرة الأجل، أو مسكنات للأزمة الاقتصادية، إذا جاز التعبير، دون وجود أي تخطيط لحلول متوسطة وطويلة المدى، من خلال توفير مساعدات نقدية للأسر الفقيرة، أو تقليل الضريبة على بعض السلع والخدمات، كنوعٍ من الترضية المؤقتة. ومن ثم، لم تُحل مشكلة الاقتصاد الهيكلية وخصوصًا في المناطق الريفية، وهو ما ينبئ عن استمرار دوار الأزمات في الأردن على المستويين الاقتصادي والسياسي، إن لم يكن هناك حلول جذرية متوسطة وطويلة المدى[٢].

ووفقًا للباحث الألماني "أندريه بانك" المدير التنفيذي لمعهد (غيغا) الألماني لدراسات الشرق الأوسط، فإن حل الأزمة الاقتصادية أمر صعب للغاية بالنسبة للحكومة الأردنية، حيث يوجد تغيير ديموغرافي في الأردن في السنوات الأخيرة، ونمو سكاني هائل، في ظل وجود قطاع حكومي متضخم به قدر كبير من الفساد، وهو ما يجعل المساعدات التي تصل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحتى من دول الخليج غير ذات جدوى، فإن الحكومة بالكاد تستطيع الحفاظ على استمرار الوضع الراهن، في ظل وجود احتقان شعبي على نطاقٍ واسع نتيجة الظروف الاقتصادية. وتتحسس الحكومة الحالية قراراتها المالية لتجنب تفاقم المديونية وارتفاع تكلفتها، فهي لا ترغب في اتباع الاستراتيجية نفسها التي تسببت في تفاقم الأزمة في الحكومات السابقة التي عمدت إلى تحسين شعبيتها من خلال الاقتراض، وتقديم الدعم للاستهلاك من دون إجراء إصلاحات هيكلية على المستوى الاقتصادي، ويمكن توصيف هذه الحالة، بانتهاء الدولة الريعية وعدم الوصول إلى الدولة الإنتاجية[٣].

أما بالنسبة لتقارير البنك الدولي عن حالة الاقتصاد الأردني، فقد رأى خبراء البنك الدولي إنه على الرغم من البيئة العالمية والمحلية الحافلة بالتحديات، تسارعت وتيرة النمو في الأردن خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢ ليبلغ ٢,٧٪، مدفوعًا بتعافٍ قوي في مجال السياحة، وإعادة فتح الاقتصاد بشكلٍ كامل، وتحسن في مستوى الصادرات، ولكن مع ذلك، لم ينعكس انتعاش النمو على مؤشرات سوق العمل الأردني إلا بصورةٍ متواضعة.

وبالتالي، فمن الضروري تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية للتصدي للتحديات التي تقف منذ وقت طويل أمام النمو الذي يقوده القطاع الخاص، ودعم الشمول الاقتصادي للنساء والشباب وغيرهم من فئات العاملين في سوق العمل الرسمية، جاء ذلك في أحدث إصدار للبنك الدولي من المرصد الاقتصادي للأردن عدد خريف عام ٢٠٢٢ بعنوان: "تعظيم الأثر الإنمائي للاستثمار العام". وقد أشار التقرير إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية الخارجية بسبب أزمتي الغذاء والوقود في العالم، كما أوضح التقرير أن الأردن شهد نموًا قويًا في صادراته (٤٤٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٢)، لكن ارتفاع فاتورة الواردات واتساع عجز الحساب الجاري أديا إلى استمرار الضغوط على ميزان المدفوعات، ووصل التضخم أيضًا لأعلى مستوياته منذ عام ٢٠١٨، لكنه لا يزال تحت السيطرة مقارنةً بالبلدان المماثلة في المنطقة، وعلى صعيد المالية العامة، ومع أن تحصيل الإيرادات المحلية استمر في التحسن نتيجة للتعافي الاقتصادي والجهود الرامية إلى توسيع القاعدة الضريبية، فإن زيادة الإيرادات تخطتها زيادة أكبر في مستوى الإنفاق العام[٤].

(١) أزمة اقتصادية في الأردن.. ما علاقة "صندوق النقد" الدولي؟، مرجع سابق.

(٢) الأردن . أزمة اقتصادية طاحنة واحتجاجات عنيفة.. "ربيع عربي" متأخر؟، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) الأردن: تسريع وتيرة الإصلاحات الداعمة للاستثمار ضروري لتحقيق تعافٍ قادرٍ على الصمود وخلق فرص عملٍ شاملة للجميع، البنك الدولي، ١٩ يناير ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3JVohUV

٢- أزمة الأمير حمزة... بين السياسي والاقتصادي:

- خلفية الأزمة

ترتبط الأزمات الاقتصادية بالحراك السياسي والتفاعلات المجتمعية بقدرٍ كبير، والعكس كذلك، خاصةً في ظل نظم تقليدية تستمد شرعية حكمها من القبائلية والعشائرية - بوصف ماكس فيبر. ولا تنفك فيها تلك العوامل عن التأزم السياسي الذي تعيشه، لا تشكل الأردن خروجًا على تلك المقولة، حيث تعاني البلاد مشكلات جوهرية سياسية واقتصادية واجتماعية، منذ ما يعرف بـ"الربيع الأردني" وما تبعه من أزمات، على نحو ما رصدناه سلفًا، وقد ساهمت تلك الأزمات في حدوث تفاعل مجتمعي كبير مع أزمة الأمير حمزة لاحقًا، ولكن من الصعب الفصل بين المستويين: العام سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وبين المستوى الخاص للأزمة، والذي يرتبط بشخص الأمير نفسه، وعلى هذا يمكن تناول أزمة الأمير حمزة على هذين المستويين:

- المستوى العام

فقد تطورت الأزمات الداخلية في الأردن خلال الأعوام الماضية بصورةٍ واضحة منذ "الربيع الأردني" وصولا إلى احتجاجات عام ٢٠١٨، حيث خرج عشرات الآلاف من المتظاهرين احتجاجًا على التعديلات على قانون ضريبة الدخل، وارتفاع غلاء المعيشة وتدني الخدمات العامة تعبيرًا عن الوضع الاقتصادي المأزوم. فقد عمَّت المظاهرات عدة مدن أردنية وصولا إلى عمَّان العاصمة وعلى مقربة من مقر رئاسة مجلس الوزراء (الدوار الرابع)، وتطورت مطالبهم لتصبح مرتبطة بالإصلاح السياسي، في ظل تيارات سياسية تتسارع على تشكيل الحكومة؛ ما أدى -كما سلفت الإشارة- إلى إطاحة حكومة هاني الملقي، وتكليف عمر الرزاز بقيادة الحكومة، لكنها لم تلبث أن تعرضت لانتقادات شديدة من أنصار التيار المحافظ في مؤسسات الدولة، ما دفعها إلى التخلي عن خطابها الإصلاحي في شقه السياسي، في حين استمرت في تنفيذ أجندتها الاقتصادية.

وقد استغل خصوم الرزاز أزمة نقابة المعلمين، التي بدأت أزمة مهنية مرتبطة بحقوق المعلمين قبل أن تتحول إلى أزمة سياسية، لاتهام الحكومة بالتهاون والضعف أمام النقابة؛ ما أدى في نهاية المطاف إلى حل النقابة بعد تجدد الأزمة معها، ثم مغادرة الرزاز الحكم لاحقًا، وجاءت حكومة بشر الخصاونة، المحسوبة على التيار المحافظ. وكانت دعوة الملك إلى مراجعة التشريعات الناظمة للإصلاح السياسي وتعديل قانون الانتخاب، وحصر مهمة المخابرات في الدور الأمني فقط، ولكن هذا لم يكن، بل تزامنت الرسائل الملكية مع حل حزب "الشراكة والإنقاذ" والمؤسس أواخر ٢٠١٧ من قبل بعض قيادات الحركة الإسلامية، مع استمرار تبني النهج الأمني في إدارة الأزمات السياسية[١].

في تلك الفترة، بدأت تظهر مجموعة من المعارضين في الخارج، ضمت بعضًا من الإعلاميين الأردنيين، الذين انتقلوا من الدعوة لإصلاح سياسي إلى خطاب أكثر راديكالية بانتقاد الملك نفسه والدعوة لإعادة صياغة اللعبة السياسية والهجوم على الأجهزة الأمنية التي تدير المشهد السياسي، مكتسبة حضورًا غير مسبوق في المشهد الداخلي عبر أزمات سياسية واقتصادية حادة يمر بها النظام الأردني.

وكان من الطبيعي أن يلتقي خطاب المعارضة الخارجية مع الحراك الاحتجاجي الداخلي المرتبط بارتفاع معدلات البطالة والفقر، مع أزمة الأمير حمزة، خاصةً في شرق الأردن الذي شكل تاريخيًا القاعدة الاجتماعية لجهاز الدولة، في ظل تعاطف مع الأمير حمزة تزايد مع الوقت بتزايد نشاطه الاجتماعي ذي الصبغة السياسية في السنوات الثلاث الأخيرة.

(1) وحدة الدراسات السياسية، أزمة الأمير حمزة ومأزق الحكم في الأردن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٨ أبريل ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/46FFOdv

- المستوى الخاص "الذاتي"

وهو ذلك المستوى الذي يرتبط بشخص الأمير حمزة بن الحسين نفسه[١]، كونه الأخ غير الشقيق للملك عبد الله، خاصةً في ظل تحركاته ونشاطه الاجتماعي في السنوات الأخيرة والذي بدا كأنه تعويض عن تهميشه وإبعاده من الحياة السياسية، إذ كان وليًا للعهد في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤، قبل أن يتم إعفاؤه من منصبه تمهيدًا لتسمية ابن الملك، الأمير الحسين بن عبدالله، وليًا للعهد عام ٢٠٠٩، صحيح أن الأمير حمزة تغيب عن المشهد السياسي خلال العشرية الأولى من عهد الملك عبد الله الثاني، لكنه حاول العودة للحياة السياسية والعامة من خلال عدة طرق مثل: خطابه النقدي عبر منصة التواصل الاجتماعي "تويتر" وزياراته التي ربت على ٣٠ زيارة خلال ٢٠٢٠-٢٠٢١ للعشائر والعائلات الأردنية في عدة مناطق، حتى أصبحت مداخلاته وتغريداته على وسائل التواصل الاجتماعي محط اهتمام لدى الرأي العام الأردني المحتقن اقتصاديًا[٢].

مثلت تحركات الأمير نقطة أرق للنظام الأردني، حتى وإن لم يطرح نفسه بديلا، لكن حضوره مثَّل حجر عثرة في شرعية ولي العهد وشعبيته، كما أن انتقاداته للسياسات الرسمية شكلت شرعية للأصوات المعارضة أو النقدية، خاصة كونه أخ الملك، وضعته في مقارنة مع ولي العهد في ظل إشارات المعارضة أنه قد يبدو بديلا، ما جعل القصر الملكي ينظر إليه على أنه يمثل تحديًا حقيقيًا للحكم[٣].

- الأحداث والتساؤلات

يمكننا أن نتلمس بداية الأزمة في السنوات الثلاث الأخيرة[٤]، والتي بدأ يسطع فيها نجم الأمير حمزة في الحياة العامة الأردنية، وتعد حادثة مستشفى السلط، حيث توفي عدد من المصابين بفيروس كورونا المستجد، بسبب الإهمال الطبي والإداري، الشرارة التي أطلقت الأزمة، فقد سارع الأمير إلى زيارة أهالي الضحايا بعد زيارة الملك مباشرة، وهو ما اعتبره القصر الملكي رسالة استفزازية، خاصةً أن المحتجين قد طردوا رئيس الديوان الملكي من السلط، ما دفع الملك أن يرسل ولي العهد، وسرعان ما أدت تلك الحادثة إلى إحياء "حركة ٢٤ مارس" (والتي طالبت بالإصلاح السياسي وأخذت بعدًا اجتماعيًا وشعبيًا)، وشحنت المعارضة الخارجية لتفجير مزيد من الاحتجاجات، كما أنه بلغ التوتر ذروته، حينما هتف متظاهرون في الوقت نفسه خلال إحياء ذكرى احتجاجات ٢٤ مارس ٢٠١١، في محافظة عجلون، باسم الأمير حمزة[٥]، كسابقة لم تحدث من قبل في الحراك الشعبي والسياسي الأردني، فكان القرار بإنهاء هذا التحدي الذي شكله الأمير قبل أن تتجذّر الأزمة[٦].

لكن الإجراء الفعلي لاستبعاد الأمير، عندما بدأت التسريبات من قبل "المعارضة الخارجية"، حول وضع الأمير حمزة تحت الإقامة الجبرية، وقطع الاتصالات عنه صباح يوم السبت ٣ أبريل ٢٠٢١، ومن خلال تسجيل فيديو بثته شبكة بي بي سي عربي يوم ٣ أبريل قال إنه تحت الإقامة الجبرية، وانتقد "استشراء الفساد وعدم الكفاءة" في البلاد. كما أعلنت وكالة

(١) الأمير حمزة بن الحسين (٤١عاما) من مواليد ٢٩ مارس ١٩٨٠، ويعد الابن الأكبر لملك الأردن الراحل: الملك الحسين بن طلال من زوجته الرابعة الملكة نور الحسين، والأخ غير الشقيق لملك الأردن عبدالله الثاني، وتولى ولاية العهد خمس سنوات بناء على وصية الملك الحسين وانتهت في ٢٠٠٤، عندما نحَّاه الملك عبد الله مبرِّرًا ذلك بأن "منصب ولي العهد يقيد حريته، ويمنع تكليفه مهمات هو أهل لها"، كما يمتلك الأمير حمزة ميزة نوعية أضفت على علاقته بالعشائر قوة وصلابة، كونه الأمير الوحيد المتزوج ابنة عشيرة أردنية، فقرينته الأميرة بسمة محمود من عشيرة العتوم.

(٢) وحدة الدراسات السياسية، أزمة الأمير حمزة ومأزق الحكم في الأردن، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) وإن كان للأمير حمزة تغريدة قديمة على موقع " تويتر" تُعَدُّ الأكثر حساسية إذ نشرها أثناء ما يعرف في الأردن بـ"هبة تشرين" عام ٢٠١٢، والتي طالب بها الحراك الأردني بـ"إصلاح النظام"، انتقادًا للفساد السياسي والإداري في الدولة.

(٥) انظر: "الحراك الأردني ينادي باسم الأمير حمزة"، يوتيوب، ١٥ مارس ٢٠٢١، متاح عبر الراب التالي: https://bit.ly/3cYTc2

(٦) وحدة الدراسات السياسية، أزمة الأمير حمزة ومأزق الحكم في الأردن، مرجع سابق.

الأنباء الأردنية، في اليوم نفسه[١]، عن قيام أجهزة الأمن باعتقال عدد من الأشخاص منهم: الأمير حمزة بن الحسين، لأسباب تشكل تهديدًا للأمن الوطني الأردني حسب الأخبار الرسمية، بينما تحدثت وسائل إعلام أمريكية عن وضع الأمير حمزة قيد الإقامة الجبرية، مع شيوع أنباء عن "محاولة انقلابية"[٢].

وقد انتهت الأزمة بالفعل بتدخل من عم الملك: الأمير الحسن بن طلال، بتكليف من الملك، حيث وافق الأمير على بيان نشره الديوان الملكي موقعًا من الأمير حمزة يضع فيه نفسه تحت تصرف الملك ويؤكد فيه ولاءه للملك ولولي العهد، وتقديم اعتذار رسمي بقوله في رسالة "الاعتذار": "أخطأت يا جلالة أخي الأكبر، وجلّ من لا يخطئ، وإنني، إذ أتحمل مسؤوليتي الوطنية إزاء ما بدر مني من مواقف وإساءات بحق جلالة الملك المعظم وبلدنا خلال السنوات الماضية وما تبعها من أحداث في قضية الفتنة، لآمل بصفحك"[٣].

- نتائج الأزمة وتداعياتها:

انتهت الأزمة فعليًا بخروج الأمير حمزة من المشهد السياسي والحياة العامة، ثم إعلانه لاحقًا التخلي عن لقب "أمير"، حيث قال مبررًا موقفه: "من باب الأمانة لله والضمير لا أرى سوى الترفع والتخلي عن لقب الأمير"، ملخصًا دواعي خطوته، لوضع القطيعة رسميًا مع القصر، وإن بدت كلماته في نفس الخطاب تحمل شيءً من النقد لسياسات النظام الأردني، حيث يقول "بَعد الذي لمستُ وشاهدتُ خلال الأعوام الأخيرة، قد توصلت إلى خلاصة بأن قناعاتي الشخصية والثوابت التي غرسها والدي في، والتي حاولت جاهدًا في حياتي التمسك بها، لا تتماشى مع النهج والتوجهات والأساليب الحديثة لمؤسساتنا"، وإن اكتفى القصر الأردني بالصمت ولم يعقب على فعل حمزة بن الحسين[٤].

لكن الملاحظ أنه ثمة عاملان عززا من شعبية الأمير ومنحاه قوةً وحضورًا، هما: **أولًا:** الطريقة المرتبكة التي أدارت بها الدولة والمؤسسات الإعلامية الرسمية التطورات في ظل انشغالها بالأزمة الاقتصادية. **ثانيًا:** تضخيم الموضوع، وبدا الملك بشكلٍ صارم بأنه لن يسمح بتحويل أحد إخوانه إلى رمز للمعارضة السياسية في أي احتجاجات مقبلة، في ظروف اقتصادية ومالية صعبة، وأزمة سياسية تتمحور حول فقدان الثقة بين الحكومة والشارع في السنوات الأخيرة[٥].

ومن اللافت للنظر، فإن الخطاب الرسمي حاول إبراز دور المعارضة الخارجية و"أجندات خارجية" كما وصفها وزير الخارجية، ولم يكن ذلك أكثر من دعاية سياسية للنظام في ظل سوء إدارته للأزمة محاولة الإفادة من أزمة الأمير لتغطية الأزمة الاقتصادية الحادة التي يمرَبها الأردن. هذا، خاصةً إذا أخذنا في الحسبان أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية ومؤسسات الدولة ملتفة حول الملك داخليًا، وإعلان أكثر الدول العربية والقوى العالمية تأييدها للإجراءات التي اتخذها الملك، دون أن يحظى الأمير بأي حضور حقيقي مباشر في هذه الأوساط، مقابل زيادة شعبيته في الشارع على حساب شعبية ولي العهد[٦].

خاتمة:

مرَّ الأردن منذ الربيع العربي وإلى اليوم بعدة أزمات، تداخل

(١) الحكومة توضح حيثيّات التحركات والنشاطات التي استهدفت زعزعة أمن الأردن، وكالة الأنباء الأردنية، ٥ أبريل ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3PUUEXs

(٢) وحدة الدراسات السياسية، أزمة الأمير حمزة ومأزق الحكم في الأردن، مرجع سابق.

(٣) نص اعتذار الأمير حمزة لملك الأردن: أخطأت يا جلالة أخي الأكبر، سكاي نيوز، ٨ مارس ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3rpVVvo

(٤) الأردن: لماذا تخلى حمزة بن الحسين عن لقب الأمير وهل سيعرضه وضعه الجديد للمساءلة؟، فرنسا ٢٤، ٤ أبريل ٢٠٢٢م، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3Dc2UuE

(٥) حول فجوة الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة في الأردن، انظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي، البوابة التفاعلية، مرجع سابق.

(٦) وحدة الدراسات السياسية، أزمة الأمير حمزة ومأزق الحكم في الأردن، مرجع سابق.

فيها الاقتصادي والسياسي، والمحلي بالإقليمي والعالمي، لكن عنوان تلك الأزمات هو الأزمة الاقتصادية المتفاقمة والوضع السياسي المتردي جراء سياسة الاقتراض الداخلي والخارجي التي اتبعتها الحكومات الأردنية المتعاقبة لتسكين الأزمات الداخلية المتنامية، إضافةً إلى موجات اللجوء السوري إبان الثورة السورية، ثم جاءت جائحة كورونا والحرب الروسية -الأوكرانية لتزيد من حدتها، في ظل تحديات الأزمة الاقتصادية العالمية. الأمر الذي جعل النظام الأردني يتخذ سبلا ملتوية سواء بافتعال أزمات أو الإفادة من أزمات سياسية -كأزمة الأمير حمزة- وتوظيفها كمسكن للوضع الاقتصادي المتدهور، وهو ما يعتبره البعض عدم جدية من قبل الحكومات المتعاقبة في اتخاذ حل جذري وطويل المدى لتحسين الوضع الراهن، بدلا من الحلول قصيرة المدى لتسكين الوضع حفاظًا على شعبيتها، والإفادة من الأزمات السياسية لتغطية الفشل الاقتصادي وهو ما يُعمِق من الأزمات الاقتصادية والسياسية في الأردن.

تشابك الداخل والخارج

الأزمات في إيران ما بين الضغوط الداخلية والتدخلات الخارجية

د. سماح عبد الصبور*

تقديم: مدخل تحليلي لدراسة الحالة الإيرانية

تتمتع إيران بخصوصية حضارية متعددة الأبعاد والمستويات منذ ثورتها الإسلامية، التي ربطت بين الدين والسياسة من ناحية وبين الداخل والخارج من ناحيةٍ أخرى. وقد عانت إيران الكثير بسبب الإصرار على طموحاتها النووية، حيث صارت هدفًا لسياسات القوى الكبرى التي تهدف لدعم التوازن الإقليمي التقليدي في المنطقة، ومنع توسع انتشار الأسلحة النووية حفاظًا على الوضع القائم الذي يؤكد هيمنة هذه القوى ويدعم مصالحها. منذ نشأة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وإعلان فك الارتباط بالقوى الغربية، بل وإعلان التمرد على النظام الدولي القائم على هيمنة هذه الدول، لاقت إيران موجات متتالية من العقوبات التي استهدفت النظام الإيراني على المستويين الرسمي والشعبي، ولقد كان لهذه العقوبات صدى على الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية في الداخل الإيراني، ولذا فإن الداخل من إيران والخارج لا ينفصلان في فهم أبعاد الأزمات الإيرانية التي ازدادت بشدة منذ سياسات "الضغوط القصوى" التي تبنتها إدارة ترامب. **ومن ثم، يجدر الإشارة إلى ثلاثة مستويات تحليلية لفهم الحالة الإيرانية، وهذا قبل التطرق إلى مستويات الأزمات ومسبباتها و أبعادها و آثارها، وذلك على النحو التالي:**

١-تشابك الداخل والخارج في الأزمات الإيرانية: تتوافق دراسة الحالة الإيرانية مع مراجعات علم السياسة فيما يخص الحدود الفاصلة بين الداخل والخارج من الدولة القومية، وهي أطروحة لاقت رواجًا لدى أنصار المدرسة الواقعية التي كانت تُركز على الحدود بمفهومها التقليدي، والأمن بمعناه العسكري. تأثرت الدولة القومية بالعولمة كون الدول جزءً من عالمٍ أكبر يموج بالتفاعلات المتعددة على مستوى الأفكار، والأفراد، والاتصالات، ورأس المال. ولقد مثلت العولمة تحديًا رئيسًا للدولة القومية، وللسيادة، والحدود بمفهومها التقليدي. إذ ألقت العولمة بثقلها على الدولة القومية وخاصةً في الجوانب الاقتصادية، حيث تغيرت حقائق الأسواق وأضحت الدول غير قادرة على السيطرة على حدودها[١]. وفي هذا السياق، يُشير "ساسكيا" إلى أن مفهوم الحدود لا يقتصر على الجانب الجغرافي والجهاز المؤسسي لضبط تلك الحدود، فقد كشفت العولمة عن المعنى الحقيقي والواسع لمفهوم الحدود ليشير إلى تعدد جوانب المفهوم مثل حدود تدفق رأس المال وحدود السيطرة على الأسواق والبنوك، وغيرها[٢].

بدأ الحديث عن تراجع الحدود الفاصلة بين الداخل والخارج من الدولة القومية منذ حديث "روزيناو" عن "سياسات الربط linkage Politics" عام ١٩٦٩؛ ولذا جرت مراجعات علم العلاقات الدولية نحو تعريف ثلاثية الدولة والسيادة والحدود. ومن الجدير بالذكر، أن التطورات المحيطة بالدولة القومية أدت إلى ظهور ما أسماه دارن بارني "المجتمع الشبكي" كونه يعتمد على الشبكات المتفاعلة في المجالات المختلفة، وهو ما أدى

* مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

(١) مروة فكري، أثر التحولات العالمية على الدولة القومية خلال التسعينيات: دراسة نظرية، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤)، ص ص٢٤-٢٦.

(٢) ساسكيا ساسن، علم اجتماع العولمة، ترجمة: علي عبدالرازق، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤)، ص ص ٢٣٨-٢٤٠.

إلى شبكية العلاقات الدولية خاصةً في مجال الاقتصاد السياسي الدولي، وبروز دور الشركات العابرة للقومية والمنظمات الدولية غير الحكومية[١]. ولقد أشار السيد ياسين إلى أن أهم سمات التغيير العالمي الشامل هو غياب الحدود بين السياسات الداخلية والسياسات الخارجية، وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول والشعوب، وبروز الشبكات العابرة للقومية[٢].

ومن الجدير بالذكر، أن هذه التطورات مرتبطة بواقع الدول القومية مثل إيران، ومفسرة للعديد من جوانب الأزمات الإيرانية؛ إذ لا يمكن فهم طبيعة هذه الأزمات ومسبباتها ومساراتها ومستقبلها دون الحديث عن تشابك الداخل والخارج من الدولة الإيرانية. فلقد كان للعقوبات الخارجية على إيران، وارتباط الاقتصاد الإيراني بالاقتصاد الدولي المعولم الأثر الأكبر على تطور الأزمة الاقتصادية وما انعكست عليه في الجوانب الاجتماعية والسياسية في إيران، وهو ما يُعد أحد أهم مداخل تفسير الأزمة الاقتصادية الإيرانية، في ضوء موجاتٍ متتالية من العقوبات الدولية.

٢-ارتباط السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأزمات الإيرانية "إعادة تعريف السياسي": يأتي المستوى الثاني في المدخل التحليلي لفهم الأزمة الإيرانية في التأكيد على إعادة تعريف السياسي واتساع مجالاته، ليؤكد تشابك أبعاد الظاهرة الإنسانية في جوانبها المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والدينية، وهي جميعها مؤثرة في السياسي ومتأثرة به. إن مفهوم الحدود في سياق الواقع الدولي المعقد والمتشابك يعني الترابط بين الداخل والخارج من ناحية، والترابط بين السياسي والاقتصادي وغيرهم من جوانب الظاهرة من ناحيةٍ أخرى.

ولقد انعكست هذه التطورات والمراجعات على مفهوم الأمن بمعناه التقليدي، إذ ظهر الحديث عن الأمن الإنساني في ظل وجود قضايا داخلية لها أبعاد دولية من جهة، ووجود قضايا دولية لها تأثيرات واسعة على الدول القومية داخليًا من جهةٍ أخرى، ولذا فقد اكتسب مفهوم الأمن أبعادًا غير عسكرية تتضمن الاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي والصحي أيضًا. وأضحى الخارج يستهدف الداخل ليس بالأسلحة الحديثة، ولكن باستهداف الرأي العام والضغط على الحكومات، كما أضحى الاهتمام بما يمكن فعله فوق إقليم دولة ما من عقوبات اقتصادية وسياسات تجارية ومالية وغير ذلك[٣].

ويرتبط هذا البعد من المدخل التحليلي بشكلٍ كبير بالأزمة الإيرانية، إذ لا يمكن فهم أبعاد الأزمة في الداخل الإيراني دون النظر لتشابك الأزمة الاقتصادية بالأبعاد السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية والصحية، فالعقوبات المتتالية على إيران كان لها تأثير واسع على بنية المجتمع الإيراني من ناحية، وعلى النظام الحاكم وعلاقته بالشعب الإيراني من ناحيةٍ أخرى. وفي السياق ذاته، يأتي البعد الصحي أيضًا، فلقد انعكست أزمة وباء كورونا العالمية على الاقتصاد الإيراني، وعلى حالة الطبقات الاجتماعية في إيران، وعلى علاقة الحاكم بالمحكوم. ولذا، فإن حلقات الأزمة الإيرانية متشابكة تؤثر في بعضها، ولا تفصل الخارج عما يجري في إيران بل تتأثر به بشكلٍ كبير.

٣-خصوصية الحالة الإيرانية: يأتي المستوى الثالث من المدخل التحليلي لفهم الأزمة الإيرانية متعددة الأبعاد والمستويات ليتناول خصوصية الحالة الإيرانية. إذ إن المستوى الأول المتعلق بتداخل الخارج والداخل من الدولة القومية،

---

(١) دارن بارني، المجتمع الشبكي، ترجمة: أنور الجمعاوي، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ٢٠١٥)، ص ص٣٩.
وانظر أيضًا: سماح عبدالصبور، تطور العلاقة بين الداخل والخارج ومستوى تحليل دور الأفراد في السياسة العالمية: مقاربة سوسيولوجية لنماذج تطبيقية مقارنة، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٢٠)، ص ص ٤١-٥٤.

(٢) السيد ياسين، الخريطة المعرفية للتغير العالمي الشامل، مجلة السياسة الدولية، السنة ١٥، العدد ٢٠٠، أبريل ٢٠١٥.

(3) John Orme, The utility of force in a world of scarcity, International Security, Vol. 22, No. 3, Winter 1997-1998, pp. 139-142.

والمستوى الثاني المتعلق بتشابك أبعاد الأزمة لهما تطوران يرتبطان بوضع الدولة القومية على اختلاف هوياتها في ضوء تطورات العولمة، ويتضح ذلك جليًا في الحالة الإيرانية ولكن متضافرًا مع خصوصية "إيران".

برزت إيران كقوة إقليمية لها طموح خارجي وتسعى للعب دور ريادي في المنطقة؛ اعتمادًا على خصوصيتها الدينية والثقافية والتي شكلت هوية الدولة منذ الثورة الإيرانية. إذ تسعى إيران لتحدي النظام الدولي القائم على الهيمنة الأمريكية. فعلى المستوى الخارجي، تتحرك إيران إقليميًا كدولة تدافع عن المذهب الشيعي والأقليات الشيعية، وتربطها معهم أواصر علاقات قوية أدت لتدخلات إيرانية واسعة في شؤون دول المنطقة مما أحدث تخوفًا إقليميًا ودوليًا واسعًا من الدور التدخلي الإيراني. توافقت هذه المخاوف مع التخوف الدولي من الاستراتيجية النووية الإيرانية الطموحة. ولذا، بنت إيران تحالفات دولية واسعة مع دول القارة الأفريقية ومع دول أمريكا اللاتينية بجانب دعم علاقاتها مع أقطاب دولية مثل الصين وروسيا، وهو ما جعلها في مرمى عداء الولايات المتحدة والدول الغربية بشكلٍ مباشر(١).

وعلى المستوى الداخلي، فمنذ قيام الثورة الإسلامية في إيران وتبني نظام ولاية الفقيه، برزت ثنائيات عدة تُميز الحالة الإيرانية منها ثنائية الأيديولوجي والبراجماتي، والهوية الدينية والفارسية، والمؤسسات السياسية الدستورية والمؤسسات الدينية، والتوجهات المحافظة والإصلاحية، وقد انعكست هذه الثنائيات على رؤية إيران لهويتها ولتحركاتها في السياسة الخارجية أيضًا، وأضحت تلك الهوية هي ما يُحركها في مواجهة الآخر على اختلاف مستوياته. ومن الجدير بالذكر، أن هذه الخصوصية الإيرانية انعكست بشكلٍ واضح على التحديات التي تواجه إيران، وعلى رأسها التحديات الاقتصادية(٢).

وبالتالي، تتضافر أبعاد المدخل التحليلي الثلاثة كمدخل منهاجي لتفسير الأزمة الإيرانية، والتي لا تنفصل عن سياقها الداخلي والإقليمي والدولي من جهة، ولا تنفصل عن خصوصية الحالة الإيرانية وتشابك الاقتصادي مع السياسي والديني والسياسي والثقافي والاجتماعي من جهةٍ أخرى. تلك الأزمة التي يبحثها التقرير بالتركيز على بعدها الاقتصادي ليرسم معالم تداعياته السياسية والاجتماعية، واستراتيجيات النظام الإيراني للتعامل معها.

أولًا- الأزمة الاقتصادية في إيران: الأبعاد، والتداعيات:

تواجه إيران سلسلة متتالية من العقوبات الدولية نتيجة طموحاتها النووية، ولقد حكم برنامج إيران النووي علاقاتها مع القوى الكبرى، حيث هناك مخاوف دولية واسعة من امتلاك إيران للأسلحة النووية في ظل الصراع الأيديولوجي الإيراني مع القوى الغربية. ومن الجدير بالذكر، أن للأزمة الاقتصادية أبعادًا أخرى بجانب العقوبات؛ إذ أن اختصار واقع الاقتصاد الإيراني بالعقوبات لهو اجتزاء لأبعاد الأزمة الأخرى والتي لا تقل أهمية عن وقع العقوبات على الاقتصاد الإيراني، ذلك حيث تواجه إيران تبعات أزمة وباء كورونا الاقتصادية، ولا ينفصل عن ذلك سياسات النظام الحاكم ودور المؤسسات التابعة له في الاقتصاد الداخلي للبلاد. وتختبر الأزمة الاقتصادية في إيران مقولات دور الخارج في أزمات الداخل، وتشابك الاقتصادي مع جوانب الظاهرة الإنسانية الأخرى، **ومن أهم أبعاد الأزمة الاقتصادية في إيران وتداعياتها ما يلي:**

١- **سياسات النظام الحاكم:** ساهمت السياسات الاقتصادية المالية والنقدية للنظام الحاكم في إيران في اتساع الأزمة الاقتصادية. تمثل ذلك في تأخر تنفيذ الإصلاحات المطلوبة وخاصةً دعم السلع الأساسية، بجانب الاعتماد بشكلٍ كبيرٍ على البنك المركزي لدعم الإنفاق الحكومي على نحوٍ غير مباشر. كما أن سياسات الحكومة في مواجهة التظاهرات السياسية، والتي ارتبطت بإغلاق دوري ومستمر للإنترنت قد

(١) سماح عبدالصبور، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان ٢٠٠٥-٢٠١٣، تقديم: نادية محمود مصطفى، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٤)، سلسلة الوعي الحضاري (١٠)، ص ١٣.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٨٩-٩١.

أثرت على الشركات والمشروعات الصغيرة للمواطنين، والتى كانت تعتمد بشكلٍ أساسي على التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع التجارية من أجل الإعلانات والمبيعات. يُضاف لذلك، أن الحكومة الإيرانية تخسر قرابة نصف عائدات النفط المتوقعة من خلال الخصومات وتكاليف التهريب والقيود المصرفية[١].

وفي سياقٍ متصل، لاقت سياسات الرئيس الإيراني "إبراهيم رئيسي" نقدًا واسعًا في إدارة الملف الاقتصادي للبلاد، وبخاصة السياسة التي أطلق عليها اسم "الجراحة الاقتصادية"، والتي تهدف إلى وقف سياسة طويلة الأمد تتمثل في توفير سعر صرف أجنبي أكثر فائدة لبعض المستوردين، الأمر الذي عزز الفساد واستنزاف خزائن الحكومة. ولقد اندلعت الاحتجاجات في إيران اعتراضًا على ارتفاع أسعار الخبز والسلع الأساسية الأخرى في عشرات المدن والبلدات في جميع أنحاء البلاد، كما ارتفع معدل التضخم. يَضاف لذلك الانتقادات الواسعة للوعود الحكومية غير الواقعية، فلقد قدم "إبراهيم رئيسي" العديد من الوعود غير الواقعية من بينها سعي الحكومة إلى "إنشاء مليون وحدة سكنية في العام" و"القضاء على الفقر في أسبوعين"[٢]. وهي دعاية للنظام أكثر منها وعود حقيقية.

من العوامل الداخلية المسبِّبة للأزمة الاقتصادية، سيطرة المؤسسات الدينية التابعة للنظام على أبعاد وموارد الاقتصاد الإيراني. فبعد قيام الثورة في إيران أضحى النصيب الأكبر من إدارة رأس المال والشركات العامة والأصول مملوكة للدولة والمقربين من دائرة السلطة، وبخاصةٍ المؤسسات الدينية والعسكرية التابعة لولاية الفقيه. ولذا، يسيطر القطاع العام في إيران على الاقتصاد والصناعات الرئيسية والتجارة الدولية والتعدين والمصارف والتأمين والطاقة والسدود والموارد المائية والاتصالات السلكية واللاسلكية والطيران والبحرية والسكك الحديدية، وما إلى ذلك. كما يتم تقاسم الاقتصاد بين الحكومة المركزية والمؤسسات شبه العامة التي تُعفى في الغالب من ضرائب الدخل أو الأرباح التي تُقيد السياسات المالية للحكومة المركزية[٣]. وفي إطار مواجهة العقوبات، يتبنى النظام الحاكم في إيران ما أسماه "اقتصاد المقاومة"، وهو ما تديره بشكل أساسي المؤسسات الدينية التابعة للنظام، ولذا يخضع قسم كبير من النشاط الاقتصادي في إيران لإدارة شركات شبه عامة كبيرة جدًا مثل (بنياد) والكيانات التنفيذية مثل (ستاد) التي يقوم المرشد الأعلى بتعيين قادتها ويختارهم من صفوف القياديين السابقين في الحرس الثوري الإيراني. إن هذه الشركات معفية غالبًا من الضرائب على الإيرادات أو القيمة المضافة، وهو الأمر الذي ساهم في انتشار الفساد في أعلى مستويات السلطة، في ظل غياب الرقابة على هذه المؤسسات[٤].

وفي هذا السياق، فقد شكل الحرس الثوري الإيراني، وهو المؤسسة الأكثر نفوذًا في إيران داخليًا وخارجيًا، محور العديد من إدعاءات الفساد، وذلك نتيجة السيطرة على الكثير من القطاعات الاقتصادية، من بينها الطاقة والبناء والنقل، مما يفتح المجال أمام الفساد والسرقة والمحسوبية. وكانت إحدى أشهر حالات مزاعم الفساد مؤخرًا ترتبط بمؤسسات تابعة للحرس الثوري منها شركة "ياس القابضة"، والتي قيل إنها مرتبطة بـ"فيلق القدس" إذ كانت هناك إدعاءات اختلاس مرتبط بالمؤسسة وبلدية طهران، بعد أن كشف تدقيق

(1) Henry Rome, Iran in 2022: Volatile Economy, The Iran primer: United States Institute of Peace, 21 December 2022, Available at: https://bit.ly/3XXwMEM

(2) Hossein Daei Alilslam, Iran's Inflation and Housing Crises: Other Aspects of Regime's Utter Failure, National council of Resistance of Iran (NCRI), 26 April 2023, Available at: https://bit.ly/3PWbYvh

(3) Vasily Astrov, Mahdi Ghodsi, Richard Grieveson and Robert Stehrer, The Iranian Economy: Challenges and Opportunities, wiiw Research Report, The Vienna Institute for International Economic Studies, No. 429, July 2018, available at: https://bit.ly/3NX7d1F, pp. 5-7.

(٤) مهدى قدسي وعلي فتح الله نجاد، الجذور الجيوسياسية للأزمة الاقتصادية الإيرانية، مؤسسة كارنيجي، ١٤ ديسمبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3OiwHbu

مالي اختفاء مبالغ كبيرة من أموال المؤسسة[١]. ولا ينفصل عن هذه السياسات، نفقات التسلح العسكري الواسعة والتي تثقل كاهل الميزانية الإيرانية في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية.

بجانب السياسات الداخلية الاقتصادية للنظام، فإن السياسة الخارجية للنظام الحاكم قد أسهمت بشكلٍ كبير في الأزمة الاقتصادية الحالية في إيران، إذ تتبنى إيران استراتيجية خارجية طموحة في إطار مبدأ "تصدير الثورة" إلى الخارج، وتعتمد إيران في تدخلاتها الخارجية على وكلائها من الشيعة في الخارج في لبنان والبحرين واليمن والعراق وسوريا، وتوظف إيران دعم سياسي وعسكري واقتصادي واسع لوكلائها وحلفائها في الخارج، مما يثقل كاهل الاقتصاد الإيراني.

لقد كانت نقطة التحول الرئيسية تتمثل في الدعم الإيراني للحليف السوري، إذ دعمت إيران بشار الأسد عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا وساهمت في صمود نظامه، وهو ما عمق العجز الاقتصادي من ناحية، وألّب الرأي العام ضد النظام الحاكم وسياساته من ناحيةٍ أخرى، إذ اعُتبرت هذه النفقات إهدارًا للثروات الإيرانية التي هي حق الشعب الإيراني، وهو ما اتضح في تظاهرات واسعة تردد شعارات تطالب الحكومة بالكف عن دعم النظام السوري والوكلاء الآخرين في لبنان واليمن والعراق وغيرهم. بجانب التوجهات السياسية للنظام خارجيًا، فقد ساهمت توجهاته الاقتصادية في التعامل مع حلفاء الخارج في تعميق أبعاد الأزمة الاقتصادية، فعلى سبيل المثل اعترض جزء كبير من التجار الإيرانيين على الامتيازات الواسعة تجاريًا واقتصاديًا للصينيين في الاقتصاد الإيراني على حساب الإيرانيين، واتضح ذلك من خلال إغلاق العديد من المصانع الإيرانية بعد إغراق السوق الإيرانية بالمنتجات الصينية. ولذا، فالتوجه نحو فتح الأسواق الإيرانية للمنتجات الصينية يفقد النظام دعم التجار وأرباب الصناعات الوطنية المتوسطة والصغيرة[٢]. ولقد ساهمت هذه السياسات في تعميق الأزمة الاقتصادية، بجانب العقوبات وأزمة وباء كورونا.

٢- العقوبات الدولية والتدخلات الغربية: سعت القوى الكبرى لحصار إيران في ضوء طموحاتها النووية وتوجهاتها الأيديولوجية عبر سلسلة من العقوبات التي تستهدف الاقتصاد الإيراني، وقد مثلت العقوبات الاقتصادية على قطاع النفط في إيران والتي أقرها الاتحاد الأوروبي في يوليو ٢٠١٢ تطورًا ذا تأثيرٍ واسع، ضمن محاولات تطويق وحصار إيران. إذ كان لهذه العقوبات تأثير كبير على سعر النفط عالميًا من ناحية، وبالتالي أسعار السلع والمواد الأساسية للشعب الإيراني من ناحيةٍ أخرى. ولقد تكبد الاقتصاد الإيراني خسائر واسعة منذ ذلك الحين، فقد تراجعت العملة الإيرانية في عام ٢٠١٢ وحده بما يساوي ٨٠٪ من قيمتها أمام سعر الدولار الأمريكي، ولذا، فقد وصف رئيس البنك المركزي الإيراني هذه العقوبات كونها بمثابة "شن الحرب" على إيران[٣].

كانت الضربة الكبرى للاقتصاد الإيراني في ظل إدارة ترامب، في ضوء تبني إدارته سياسة "الضغوط القصوى" بعد الانسحاب الأمريكي عام ٢٠١٨ من خطة العمل المشترك المتفق عليها عام ٢٠١٥. ومنذ عام ٢٠١٧، فرضت إدارة ترامب سلسلة من العقوبات الصارمة على إيران في محاولة لحرمان النظام من الموارد المالية وإجباره على التفاوض بشأن اتفاقٍ نوويٍ جديد. وقال وزير الخارجية السابق مايك بومبيو إن استراتيجية الإدارة الأمريكية تهدف إلى قطع ٨٠٪ من عائدات النفط الإيراني. ومن ثم، زادت مشكلات الاقتصاد الإيراني، وكان التقلبات في سعر الصرف وتراجع قيمة العملة الإيرانية هما مؤشران على اعتلال الاقتصاد الإيراني، وذلك بجانب انخفاض الواردات وعدم استقرار سعر الصرف وتأثر التجارة الخارجية، والنقص في السلع، وارتفاع أسعار السلع المستوردة إلى السوق الإيرانية،

(١) هنري روم، داخل النظام الإيراني: الإحباطات الاقتصادية لـ "الحرس الثوري" الإيراني، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدني. ٣٠ مارس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3KoAt0H

(٢) وحدة الدراسات السياسية، تأثيرات العقوبات الاقتصاديّة الغربيّة ضدّ إيران وأبعادها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3Q0jeq6

(٣) المرجع السابق.

ونقص العملات الصعبة بسبب تراجع إيرادات التصدير. ونتيجة لهذه السياسات، وفي سبتمبر ٢٠٢٠، سجل الريال الإيراني تراجعًا قياسيًا جديدًا مقابل الدولار، إذ تدهور سعره إلى ٢٧٣٠٠٠ ريال للدولار في السوق غير الرسمية، وذلك في اليوم الذي تلى إعلان الرئيس ترامب إعادة العمل بجميع العقوبات التي كانت الأمم المتحدة قد فرضتها على إيران[١]. ومن ثم، فإن للعقوبات الدولية الأثر الأكبر على اعتلال الاقتصاد الإيراني.

٣- جائحة كورونا: برز الجانب الصحي لأزمة الأمن الإنساني العالمي مع وباء كورونا الذي اجتاح العالم وترك تداعيات سلبية على اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على السواء. ولقد واجه الاقتصاد الإيراني تبعات الأزمة تزامنًا مع العقوبات الدولية، مما كان له بالغ الأثر السيء على جوانب الاقتصاد والحياة المعيشية للشعب الإيراني.

فلقد أشارت بعض المصادر إلى التبعات الواسعة لأزمة الوباء على إيران اقتصاديًا، إذ تكبدت الدولة خسائر ما يقارب ١٦٤ مليون دولارًا عن كل يوم تُغلق فيه الأعمال. ولقد تأثرت القطاعات والخدمات المختلفة على مستوى الدولة، إذ تعطلت العديد من الخدمات. ومن الجدير بالذكر، أن قطاع الخدمات في إيران يمثل قرابة نصف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. كما تأثرت الصادرات الإقليمية مع إغلاق الحدود الجوية، وانتشرت البطالة بسبب نقص الواردات من جهة والتراجع الحاد في أسعار النفط عالميًا من جهةٍ أخرى.

ففي استطلاع للرأي في طهران مطلع أبريل ٢٠٢٠ أفاد ٧٠٪ من السكان أنهم يواجهون ضائقة مالية في محاولاتهم لتأمين القوت لعائلاتهم. كما تزايدت الفجوة الاجتماعية بين الطبقات نتيجة تبعات الوباء. وتبعًا لبعض المصادر في التوقيت ذاته، فقد فاق التأثير السلبي للوباء كل التوقعات خلال فترة قصيرة من انتشاره: إذ تأثر سلبًا ٣,٣ مليون موظف و٤ ملايين عامل يعملون لحسابهم الخاص، مع خسارة ٧ ملايين إيراني عملهم[٢]. ولقد ساهمت تبعات الوباء في اتّساع الأزمة الاقتصادية في ظلِّ عدم وجود سياسات حكومية واضحة لمواجهة التبعات الاقتصادية للوباء، بجانب الوعود الحكومية غير الواقعية لحكومة رئيسي، إذ لم يتم تقديم حلول عملية لمعالجة البطالة وتحسين الظروف المعيشية، ولا ينفصل ذلك عن تبعات العقوبات الدولية المتراكمة على إيران.

فبجانب، سوء إدارة الملف الصحي في إيران، وعدم سماح الحكومة الإيرانية بدخول اللقاح إلى البلاد إلا بعد ٨ أشهر من تفشي الوباء، فضلا عن عدم السماح بدخول اللقاحات الأمريكية والبريطانية، إلا أن الحكومة الإيرانية ألقت باللوم على العقوبات التي كانت سببًا رئيسيًا في صعوبة حصول إيران على الإمدادات الطبية والمعدات اللازمة لمواجهة الوباء. وهو ما أنكرته الولايات المتحدة من جانبها، إذ ادعت أن إيران رفضت المساعدات الأمريكية خلال تفشي الوباء، إلا أن إيران تلقت المساعدات من منظمة الصحة العالمية وبعض دول الاتحاد الأوروبي[٣]. ولكن بشكلٍ عام، كان للخارج كما للداخل دور واضح في تفشي الوباء؛ مما أدى لتعميق الأزمة الاقتصادية وزيادة الضغوط المعيشية على الشعب الإيراني.

ومن موشرات اتساع الأزمة الاقتصادية في إيران عام ٢٠٢٢، ما يلي:

- **التضخم:** أعلن المركز الإحصائي الإيراني أن أسعار المستهلك كانت أعلى بنسبة ٤٨٪ في نوفمبر عما كانت عليه قبل عام.

- **نمو الناتج المحلي الإجمالي:** في أكتوبر، توقع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن ينمو الاقتصاد بنسبة ٣٪ أو

(١) مهدي قدسي وعلي فتح الله نجاد، الجذور الجيوسياسية للأزمة الاقتصادية الإيرانية، مؤسسة كارنيجي، مرجع سابق.

(٢) علي فتح الله نجاد، الأزمة الثلاثية الناشئة المرتبطة بالجائحة تثير المخاوف من اندلاع الاحتجاجات في إيران، مركز بروكنجز، ٢١ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3XTkPzI

(٣) فيروس كورونا: ما حقيقة اتهام إيران للعقوبات الأمريكية بعرقلة مكافحة تفشي الوباء فيها؟، شبكة بي بي سي الإخبارية، أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/43wpxo6

٢,٩٪ على التوالي في ٢٠٢٢/٢٣. سجلت أحدث البيانات الحكومية ربع السنوية - من أبريل إلى يونيو ٢٠٢٢ - نموًا بنسبة ٣,٨ في المائة، ولكن مع انكماش في القطاعات الرئيسية بما في ذلك الزراعة والبناء.

- **سعر صرف العملة:** في منتصف ديسمبر، سجلت العملة الإيرانية أدنى مستوى لها على الإطلاق عند قرابة ٤٠٠ ألف ريال للدولار. ومنذ بدء الاحتجاجات في سبتمبر، فقد الريال نحو ٢٠ بالمئة من قيمته.

- **معدلات البطالة:** في أكتوبر، توقع صندوق النقد الدولي أن تبلغ نسبة البطالة ٩,٤٪ في ٢٠٢٣/٢٠٢٢. وقدر تقرير حكومي أن معدل البطالة في صيف ٢٠٢٢ بلغ ٨,٩ في المائة، وبطالة الشباب بنسبة ١٦,٢ في المائة.

- **الإنتاج الصناعي:** حدث انكماش في العديد من القطاعات، بما في ذلك البناء والخدمات والزراعة[١].

يُضاف إلى ما سبق أن، إيران تستعد لمواجهة سلسلة من التحديات المتعلقة بالطاقة في عام ٢٠٢٣. فقد زاد استهلاك الغاز الطبيعي في عام ٢٠٢٢ بمقدار ٦٠ مليون متر مكعب يوميًا مقارنةً بعام ٢٠٢١، بينما زاد الإنتاج بمقدار ٢٥ مليون متر مكعب فقط يوميًا. كما يشهد استهلاك البنزين ارتفاعًا كبيرًا، وقد تباطأ الاستثمار في طاقة التكرير الجديدة مما سيؤدي إلى خفض الإيرادات الحكومية. إذ يتم دعم البنزين بشكلٍ كبير في إيران، لكن رفع الأسعار لتهدئة الطلب سيكون بمثابة انفجارٍ سياسي[٢].

وبناءً على هذه العوامل الداخلية والخارجية السابق ذكرها، فقد ازدادت الأزمة الاقتصادية واستحكمت حلقاتها على الشعب الإيراني. تلك الأزمة التي كان لها صدى واسع على مناحي الحياة المختلفة للمواطنين واستهدفت الأمن الإنساني للشعب الإيراني بشكلٍ واضح.

ثانيًا- الأبعاد السياسية للأزمة الاقتصادية: أزمة الشرعية في إيران:

شهدت إيران مؤخرًا **اضطرابات واحتجاجات واسعة** جاءت في قلبها الأزمة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية والسياسية على الشعب الإيراني. فقد اندلعت تظاهرات واسعة عقب مقتل فتاة إيرانية على يد الشرطة في طهران، واتسعت الاحتجاجات لتشمل أكثر من ٨٠ مدينة إيرانية. ومن الجدير بالذكر، أن إيران شهدت احتجاجات واسعة عام ٢٠٠٩ بقيادة الحركة الإصلاحية داخل النظام الحاكم، لكن الجديد في الاحتجاجات الحالية أنها واسعة النطاق ضمت فئات اجتماعية متعددة تعبر عن غضبها الواسع بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشعب الإيراني. فقد جاء المتظاهرون من جميع طبقات المجتمع، بما في ذلك الأقليات العرقية والدينية، كونهم يُعانون من الأزمة الاقتصادية المستمرة والتضخم المتسارع ونقص المياه والمشاكل البيئية المتزايدة، وهو ما حدا بالبعض للحديث عن هذه التظاهرات كونها تمثل "أزمة شرعية" للنظام الحاكم[٣].

وبجانب مشاركة الفئات الاجتماعية المختلفة في التظاهرات، فقد كان ما يُميزها أيضًا انضمام الفئة العمالية وإضراباتها المتتالية، بجانب المشاركة الواسعة لطلاب الجامعات وكثافة الاحتجاجات في المراكز الحضرية والجامعات الإيرانية، مرددين شعارات تحتج على الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يعيشها الشعب الإيراني. ففي ١٠ أكتوبر، نظم عمال البتروكيماويات في مدينتي عبادان وعسلوية بمحافظة بوشهر مظاهرات لدعم الاحتجاجات، وقد كانت مشاركة عمال النفط بارزة ضمن هذه الاحتجاجات الواسعة، إذ أن القطاع النفطي هو عمود الاقتصاد الإيراني، كما أنه القطاع المستهدف بشكلٍ كبير من العقوبات الأمريكية والغربية. وهو ما حدا بالمسؤولين الإيرانيين إلى إغلاق الانترنت في البلاد لمنع انتشار مثل

(1) Henry Rome, Iran in 2022: Volatile Economy, Op. cit.

(2) Ibid.

(3) Sanam Vakil, Iran's Crisis of Legitimacy, Foreign Affairs, 28 September 2022, Available at: https://bit.ly/3rCE0Sb

هذه الاضطرابات[١].

امتد أثر الأزمة الاقتصادية سياسيًا إلى رجال الدين الذين يُمثلون الداعم الأساسي لشرعية ولاية الفقيه، فقد أشارت بعض المصادر أن تصاعد مؤشرات الأزمة الداخلية في إيران أدت إلى مواجهات أيديولوجية حادة بين رجال الدين بعضهم البعض، حتى أن بعضهم تخلى عن زي رجال الدين وهي دلالة مهمة على رفض الوضع القائم. فوفقًا لبعض المصادر، ترك قرابة ٥٠٠٠ فرد من "الباسيج" وحداتهم في الأشهر الأخيرة، ويعود السبب في ذلك إلى تحول فصول الحوزات الدينية إلى معارك أيديولوجية ما بين مؤيد ومعارض لرد فعل النظام القمعي على المتظاهرين السلميين، ليصبح بذلك النظام الحاكم في مواجهة حادة مع أزمة مالية وأيديولوجية وسياسية واسعة تضع شرعية النظام وبقاءه على المحك. يُضاف لأسباب تلك الانقسامات داخل فئة رجال الدين الداعمين للنظام، انخفاض دخلهم على نحوٍ واضح بسبب الأزمة الاقتصادية الحالية وترك بعضهم فصول الحوزة بحثًا عن أعمال خارجية لتغطية نفقاتهم المالية، إذ كانوا يعتمدون بالأساس على رواتب شهرية، بالإضافة إلى اعتراض البعض على سيطرة المؤسسات الدينية على الموارد الاقتصادية بشكلٍ كبير[٢].

أما **داخل المؤسسة العسكرية التي تتبع النظام الحاكم "الحرس الثوري الإيراني"، فقد أشار البعض إلى أن هناك شكاوى واسعة** بأن رواتب الجنود لا تكفي تغطية نفقات معيشتهم، مما أدى لتذمر داخلي واضطرار بعضهم لتولي أكثر من وظيفة. ولمعالجة هذه الأزمة، فقد اقترحت الحكومة زيادة مخصصات "الحرس الثوري" بمقدار الثلث مقارنةً بالعام الماضي، لكن التضخم السنوي يتجاوز حاليًا ٥٠ في المائة، لذا سينخفض تمويل الحرس الثوري من الناحية العملية، وهو ما يعني أن المشكلة ما زالت قائمة. يُضاف لذلك أن الأزمة المالية قد أدت إلى تخفيض رواتب الحكومة والجيش بالفعل، وأن الزيادات التي تم إقرارها لاحقًا لا توازي التضخم المرتفع في البلاد. وفي سياقٍ متصل، ونظرًا لخطورة هذا الأمر، ومحورية دور الحرس الثوري الإيراني في دعم شرعية النظام، فقد قامت الحكومة بإعفاء قوات الباسيج من دفع رسوم الكهرباء والغاز والمياه والصرف الصحي ورسوم البلديات[٣].

لا ينفصل عن الأزمة السياسية الحالية في **إيران سياسة النظام في مواجهة المتظاهرين وعدم الاستماع للمطالب الشعبية**؛ إذ يعتمد النظام في إيران على القوة في تكريس سلطته. وتعتمد الإدعاءات المضادة من قبل مسؤولي النظام بأن التظاهرات هي بالأساس مؤامرة خارجية تستهدف شرعية النظام الحاكم، وهو إدعاء يُسيطر على خطابات الحكومة الإيرانية وخامنئي أيضًا. يُضاف لذلك، توجه النظام لقطع الاتصالات مع العالم الخارجي لمنع انتشار التظاهرات من ناحية، ومنع الدعم الخارجي للمتظاهرين من ناحيةٍ أخرى. كما يشمل رد النظام الرفض التام للتسوية مع المتظاهرين، وهو مبدأ حافظ عليه مسؤولو النظام منذ الثورة الإيرانية. واشتمل رد النظام على استخدام مفرط للقوة تجاه المتظاهرين؛ مما أدى لقتل العديد منهم واعتقال البعض الآخر[٤]. ولقد عمق أسلوب تعامل النظام مع الاحتجاجات الأزمة الداخلية في إيران، إذ أن قطع الاتصالات كان له تأثير واسع على الاقتصاد الإيراني وعلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة للشباب الإيراني -على نحو ما ذُكر.

تنتقد الاحتجاجات في إيران السياسات الداخلية والخارجية

(1) Srishti Punja, Iran protests gain momentum as participation of young students is very likely to pose a challenge to the regime, Jane's Country Risk Daily Report, 12 October 2022.

(٢) مهدي خلجي، داخل النظام الإيراني: أزمة رجال الدين، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ٢٩ مارس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3XUNAMm

(٣) هنري روم، داخل النظام الإيراني :الإحباطات الاقتصادية لـ "الحرس الثوري" الإيراني، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدني، مرجع سابق.

(4) Vali Nasr, Iran's Hard-Liners Are Winning: How Months of Protest Forged an Even More Intransigent Regime, Foreign Affairs, 6 February 2023, available at: https://bit.ly/3OjitqS

للنظام الحاكم، والتي لها دور كبير في الأزمة الداخلية الطاحنة اقتصاديًا واجتماعيًا للشعب الإيراني، وعلى الرغم من محاولات النظام التخفيف من الأزمة إلا أنه على أرض الواقع ليس هناك تقدم يُذكر في الملف النووي الإيراني بعد انسحاب الولايات المتحدة. يُضاف لذلك أن محاولات النظام للالتفاف على العقوبات لم تفلح بشكلٍ كبير، فعلى الرغم من سعي طهران الحثيث لتعميق علاقاتها مع الصين كقطب اقتصادي عالمي، وتوقيع البلدان اتفاقية تعاون شامل مدتها ٢٥ عامًا في عام ٢٠٢١، ولكن من بين ما يقرب من ١٠٠ مشروع مشترك في إيران، مثل تطوير البنية التحتية أو إنشاء مناطق تجارة حرة، لم يشهد أي منها تقدمًا. إذ يتراجع المستثمرون الصينيون بسبب مخاوف من عقوبات أمريكية محتملة لممارسة الأعمال التجارية مع إيران، كما توجهت الصين نحو الدول الإقليمية لدعم علاقاتها الاقتصادية وخاصة دول الخليج العربي[١].

كما أن الاحتجاجات في إيران أدت إلى إضعاف آفاق استعادة الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥. وقد أدى تعنت إيران، إلى جانب دعمها للحرب الروسية في أوكرانيا وقمعها الداخلي، إلى استنزاف أي حماس غربي لاتمام صفقة نووية مع إيران، كما هاجمت طائرة مسيرة مرتبطة بإيران قاعدة أمريكية في سوريا مما أدى إلى شن عدة ضربات وهجمات مضادة بين القوات الأمريكية والقوات المرتبطة بإيران في سوريا[٢]. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى استمرار الأزمة الداخلية واستمرار انتقاد سياسات النظام داخليًا وخارجيًا.

ثالثًا- الأبعاد الاجتماعية للأزمة الاقتصادية: الدولة والمجتمع في إيران:

إن المردود الاجتماعي لتزايد مؤشرات الأزمة الاقتصادية في إيران انعكس على الطبقات المختلفة للشعب الإيراني، ولقد ساهمت الأزمة في توسيع الفجوة بين الطبقات، مما ولِد أزمة اجتماعية واسعة لا تنفصل عن الأزمة الاقتصادية بمستوياتها المختلفة. إن أزمات الإسكان، وتزايد معدلات الفقر والفساد والمحسوبية، وتهديد الأمن الغذائي والمائي لا تنفصل عن الحالة المجتمعية للشعب الإيراني. **وذلك على النحو التالي:**

١-تزايد معدلات الفقر وتدني الأجور: أشارت بعض المصادر إلى أن ما يقرب من ٦٠٪ من الشعب الإيراني يعيشون تحت خط الفقر في العامين الأخيرين، ومن مؤشرات ذلك تزايد معدلات البطالة بين الشباب ذوي التعليم العالي وانتشارهم كباعة جائلين في شوارع إيران، يُضاف لذلك انتشار قضايا الفساد والاختلاس بين مسؤولي النظام، وتزايد الإضرابات العمالية نتيجة الأوضاع المعيشية الصعبة، إذ اتسعت الإضرابات والاحتجاجات من قبل عمال النفط والبتروكيماويات في جميع أنحاء إيران مؤخرًا. وعلى الرغم من إعلان النظام الإيراني زيادة رواتب العمال بنسبة ٢٧٪ في بداية العام الفارسي الجديد في مارس، إلا أن ذلك لم يعد مجديًا نظرًا لمعدلات التضخم المرتفعة -كما سلفت الإشارة[٣].

٢-زيادة الهجرة للخارج: أدت الأزمة الاقتصادية، وإغلاق الاتصالات المحلية والأجنبية، والعقوبات الأمريكية مجتمعة إلى زيادة الهجرة الخارجية للطلاب والمستثمرين الإيرانيين إلى دول أجنبية. فبحسب بعض المصادر، تضاعفت الهجرة الإيرانية إلى تركيا ثلاث مرات في السنوات الخمس الماضية. وفي عام ٢٠١٩، دخل ما يقرب من ٤٢٠٠٠ مهاجر يحملون الجنسية الإيرانية إلى تركيا. وقد نتج عن ذلك تدفقات رأسمالية خارجية بقيمة ١٠٠ مليار دولارًا من إيران بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩. وتُظهر إحصاءات ما بين عامي ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١ أن الإيرانيين أنشأوا أكثر من ٢٧٠٠ شركة في تركيا، واشتروا أكثر من ١٣٠٠٠ منزلا

(١) Shabnam von Hein & Shora Azarnoush , Will Iran see reform or more repression in 2023?, DW, 31 December 2022, available at: https://bit.ly/3NY6UDQ

(2) Henery Rome & Louis Dugit, " No deal, No crisis' is no plan for Iran, The Hill, 29 March 2023, Accessible at: https://bit.ly/3Djfx7k

(3) Mehdi Oghbai, Iran Workers' Struggle: Historical Roots and Present-Day Challenges, National council of Resistance of Iran (NCRI), 1 May 2023, Avaliable at: https://bit.ly/44tVrTB

وشقة هناك[١].

٣-تراجع الأمن الغذائي والمائي: تواجه إيران أزمة واسعة تتعلق بالأمن المائي وما يرتبط به من الأمن الغذائي، فبسبب الاستغلال الشديد لموارد المياه الجوفية بالإضافة إلى تغير المناخ، ستكون أجزاء من إيران غير قابلة للزراعة وغير صالحة للسكن في السنوات القادمة. إذ أشارت بعض المصادر إلى أنه قد أصبح ثلثا البلاد صحراء مع انتشار الجفاف. وتزامن ذلك مع إثارة الجهود المبذولة لمعالجة هذه المشكلة من خلال مشاريع تحويل المياه واسعة النطاق من المقاطعات الغنية بالمياه في البلاد، مثل خوزستان، إلى المقاطعات الفقيرة بالمياه، احتجاجات وصراعات عرقية مثل احتجاجات يوليو ٢٠٢١ في خوزستان، حيث قُتل ١٥ متظاهرًا على أيدي قوات الأمن[٢]. ومن المتوقع أن يؤدي تفاقم تأثير تغير المناخ، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، بما في ذلك تأثير الحرب في أوكرانيا، على أسعار الغذاء العالمية وواردات إيران[٣]. ولقد حذَّر خبراء البيئة من أن مشاريع التنمية في خوزستان الغنية بالنفط، بما في ذلك بناء السدود الكهرومائية، ومشاريع الري، ونقل المياه إلى المحافظات المجاورة، تُسبب ضررًا بيئيًا. ومن المتوقع أن يستمر تزايد وتيرة وشدة حالات الجفاف، مما ينتج عنه نقص الإنتاجية الزراعية ويُعرض الأمن الغذائي للخطر. وفي هذا السياق، شهدت محافظتا خوزستان ولورستان اللتان تضمان الأقلية العرقية العربية العديد من التظاهرات للمطالبة بالحق في المياه النظيفة[٤].

٤-تزايد مشكلة الإسكان: يُعاني الشعب الإيراني من أزمة إسكان كبيرة، إذ لا يستطيع العديد منهم دفع الإيجارات نتيجة تدهور الاقتصاد وارتفاع معدلات التضخم تزامنًا مع ارتفاع معدل البطالة وانخفاض أجور العمال إلى ما يقارب الثلث في السنوات الخمس الأخيرة، وذلك مقابل ارتفاع أسعار المساكن بما يقارب عشرة أضعاف خلال نفس الفترة الزمنية، وهو ما أدى إلى أن ترتفع نفقات الإسكان للأسر بما يقارب ٧٠ ٪ من دخل الأسرة. وفي سياقٍ متصل، فإن أكثر من نصف سكان طهران و٤٢٪ من سكان المدن الأخرى يضطرون إلى اللجوء إلى الإيجار بسبب الارتفاع الهائل في أسعار العقارات، وهو ما اضطر الكثيرون إلى هجر منازلهم في المدن، مما أدى إلى هجرة ساحقة إلى ضواحي المدينة[٥].

٥-تزايد الكثافة السكانية: على الرغم من أن إيران تتمتع باحتياطيات كبيرة من النفط والغاز ومصادر الطاقة المتجددة، فإن هناك نقص كبير في الحصول على الكهرباء. ويتزامن ذلك مع زيادة سكانية هائلة وبنية تحتية متخلفة، مما جعل الشعب الإيراني يواجه أزمات الفقر والجفاف والإسكان. إذ يعيش ١٩ مليونًا من سكان إيران البالغ عددهم ٨٥ مليون نسمة على أطراف المدن، وحوالي ٩ ملايين منهم أميون. ومع ذلك، أصدر الزعيم الإيراني أمرًا يحظر أي سياسة للسيطرة على عدد السكان، ويحث الإيرانيين على زيادة عدد السكان إلى ١٥٠ مليونًا أي ما يقرب من ضعف المجموع الحالي[٦].

٦-زيادة سخط الشباب واحتجاج الطبقات المختلفة: اندلعت مؤخرًا في إيران احتجاجات واسعة، وشهدت المظاهرات دعوات لإسقاط النظام الحاكم في إيران. وقد تم تمثيل جميع الطبقات في إيران ضمن هذه الاحتجاجات، مما أدى إلى توليد التضامن بين مختلف الفئات الاجتماعية، وتضمنت

(1) Mohammad Hossein Ziya, The 13 crises facing Iran, Middle East Institute, 16 September, 2021, Avaliable at: https://bit.ly/3XXkaNV

(2) Mehdi Oghbai, Iran Workers' Struggle: Historical Roots and Present-Day Challenges, National council of Resistance of Iran (NCRI), Op. cit.

(3) Iran's Economic Update: April 2022, World Bank, 14 April 2022, Avaliable at: https://bit.ly/3XU9pf2

(٤) إيران: أحداث عام ٢٠٢١، هيومن رايتس ووتش، ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3OhaQ45

(5) Hossein Daei Alilslam, Iran's Inflation and Housing Crises: Other Aspects of Regime's Utter Failure, National council of Resistance of Iran (NCRI), Op. cit.

(6) Mehdi Oghbai, Iran Workers' Struggle: Historical Roots and Present-Day Challenges, National council of Resistance of Iran (NCRI), Op. cit.

الاحتجاجات مواجهات واسعة بين الشباب وقوات النظام، مما أدى لمقتل البعض واعتقال البعض الآخر[١]. وفي هذا الإطار، نشرت "سي إن إن" تقريرًا عن أن أطفال المدارس يحتجون على نطاقٍ غير مسبوق، ومن جانبها، ترسل الحكومة المتظاهرين القصر إلى مراكز الصحة العقلية، والتي هي أقرب لمراكز احتجاز أمنية. ولكن أوضحت الحكومة من جانبها أن المؤسسات تهدف إلى "إصلاح الطلاب المحتجين، وتخليصهم من سلوكياتهم المعادية للمجتمع". ولقد قدرّت بعض المصادر أن متوسط عمر المعتقلين في أعمال الشغب الأخيرة عند ١٥ عامًا[٢]. وهو مؤشر خطير على التداعيات الاجتماعية للأزمة الاقتصادية، وفي الوقت ذاته تضييق الخناق على الحريات السياسية للشعب الإيراني.

رابعًا- استراتيجيات المواجهة:

في ظل الضغوط الداخلية والخارجية على النظام الحاكم في إيران، يتجه النظام لتنويع استراتيجيات المواجهة عبر أدوات مختلفة تساهم في تعايش النظام مع هذه الضغوط ومواجهتها، وذلك عبر تنويع الحلفاء في الخارج، وتوظيف الخبرة المكتسبة في مواجهة العقوبات الدولية، ومراجعة العلاقات الإقليمية وخاصةً مع دول الخليج العربي، **ومن أهم هذه الاستراتيجيات يمكن ذكر التالي:**

١-تبني نموذج "اقتصاديات المقاومة": يسعى النظام الحاكم في إيران إلى الاستفادة من الخبرة المكتسبة في مواجهة العقوبات المتتالية. كما يروج مسؤولو النظام لنموذج اقتصاديات الصمود أو الاقتصاد المقاوم، فعلى مدى العقود الأربعة الماضية، كان لدى إيران الكثير من الخبرة فيما يتعلق بالعقوبات، فقد اتجهت مثلًا العديد من الشركات الإيرانية لأنظمة الدفع غير الرسمية التي لا تعتمد على البنوك لتجنب العقوبات. كما نوع النظام علاقاته الاقتصادية الخارجية اعتمادًا على أقطاب مثل روسيا والصين، بجانب الاعتماد على دول الجوار مثل العراق وأفغانستان، وبعض جمهوريات آسيا الوسطى وسوريا، كما ساعد النقص في السلع المستوردة في تحفيز المبيعات المحلية[٣]. يُضاف لذلك، الاتجاه إلى تدعيم الإنتاج المحلي، كما تتجه إيران لتقليل اعتماد اقتصادها على الطاقة، خاصةً أنه القطاع الأكثر استهدافًا بالعقوبات الدولية، وتوسيع المزايا الاقتصادية في القطاع النفطي لدول مثل روسيا والصين من جانبٍ آخر[٤].

أوضح مرشد الثورة الإيرانية رؤية النظام الإيراني لاقتصاد المقاومة، إذ أشار إلى كونه نظرية حضارية لها مرجعية ثقافية دينية، وهي بمثابة تدابير طويلة الأمد لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتكيف مع الظروف المختلفة. وقد وضع خامنئي عشرة أسس للاقتصاد المقاوم الذي يتبناه النظام، يأتي على رأس ذلك: دعم حيوية اقتصاد البلاد وتحسين مؤشرات النمو الاقتصادي والإنتاج الوطني، والقدرة على المقاومة في مواجهة العوامل المهددة، والاعتماد على الطاقات والموارد الداخلية العلمية والإنسانية والطبيعية والمالية والجغرافية، ودعم التوجه الجهادي إذ لا يمكن التقدم في ظل غياب المسؤولية، ومحورية الشعب ودور الجماعة، وتأمين المواد الاستراتيجية وعلى رأسها الغذاء والدواء، خفض التبعية للنفط، وإصلاح نموذج الاستهلاك والتبذير، ومكافحة الفساد، ومحورية العلم

(1) Nadeen Ebrahim, What you need to know about Iran's raging protest, CNN, 26 September 2022, Avaliable at: https://bit.ly/43oHhC0

(2) Nadeen Ebrahim, Iran faces dilemma as children join protests in 'unprecedented' phenomenon, CNN, 17 October 2022, Available at: https://bit.ly/43smi15

(3) Jackie Northam, Why Iran's Economy Has Not Collapsed Amid U.S. Sanctions And 'Maximum Pressure, 16 January 2020, Available at: https://bit.ly/44r9IAl

(٤) عبدالرحمن فريجة وفهيم رملي، الخصائص الاقتصادية لإيران - الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الخارجية والمقاومة الداخلية، مجلة مدارات إيرانية - المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، المجلد ٢، العدد ٥، سبتمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/43wLUKh، ص ٣٦.

واقتصاد المعرفة[١]. وعلى الرغم من أن أبعاد نظرية اقتصاد المقاومة تغطي المشكلات المختلفة للاقتصاد الإيراني، وتركز على خصوصية الحالة الإيرانية، إلا أن تطبيق هذه الأبعاد النظرية على أرض الواقع يحتاج إلى تكاتف شعبي ورسمي وهو ما تفتقره إيران، وخاصةً في ظل الاحتجاجات المتتالية للشعب الإيراني وأزمة غياب الثقة في النظام لأسباب عدة منها القبضة الأمنية.

لكن لا يمكن إغفال أنه قد أشارت بعض المصادر إلى أن اقتصاد المقاومة الإيراني استطاع تحقيق نجاحات ومؤشرات اقتصادية إيجابية وإن كانت متواضعة، وخاصةً فيما يتعلق بتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقليل الاعتماد على النفط ودعم الصناعة والزراعة، وتستند تلك المصادر إلى أن النفط كان يمثل ما يقارب ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لإيران قبل ثلاثة عقود، إلا أنه منذ عام ٢٠٢٠ انخفضت هذه النسبة إلى ١٥٪ مع حفاظ القطاعات الأخرى على مستوياتها الإنتاجية بشكلٍ معقول. يُضاف لذلك، قدرة التصنيع المحلي على تغطية وسد بعض الفجوات الناجمة عن آثار العقوبات الدولية. وعلى الرغم من أهمية هذه المؤشرات التي تساهم في مواجهة آثار العقوبات على المدى الطويل، إلا أن النظام الحاكم يحتاج إلى توجيه المزيد من الجهود للداخل الإيراني لمواجهة معدلات الفقر المرتفعة، ومواجهة أزمة الثقة السياسية مع المواطنين الإيرانيين، وهو ما يعني خلق نوع من التوازن بين طموحات إيران الخارجية من ناحية، والسعي نحو التنمية المستدامة من ناحيةٍ أخرى[٢].

٢- توسيع شبكة الحلفاء الدوليين: سعت إيران لتوسيع شبكة حلفائها إقليميًا ودوليًا. إذ تدعم إيران علاقات واسعة مع الصين وروسيا كأقطاب دولية لمواجهة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي. كما تعتمد إيران على الصين بصورةٍ كبيرةٍ اقتصاديًا للالتفاف على العقوبات الغربية. وتعتمد على روسيا بشكلٍ واسع في دعمها عسكريًا. وقد دعمت روسيا نظام بشار الأسد كحليف إيراني، كما دعمت إيران روسيا بشكلٍ كبيرٍ في الحرب على أوكرانيا، فقد تلقت روسيا مئات الطائرات الإيرانية دون طيار التي استهدفت المدن الأوكرانية والبنية التحتية المدنية، وتستعد إيران للحصول على مقاتلة روسية متطورة من طراز Su-35. هذا فضلًا عن التعاون في التدريب العسكري وتطوير الأسلحة، ولكن في ظل تطورات الحرب الروسية على أوكرانيا فمن المحتمل أن تضطر موسكو إلى تقليص صادراتها من الأسلحة[٣]. ومع ذلك، فلإيران باع طويل في مجال تطوير الأسلحة والمعدات العسكرية بصناعات محلية في ظل العقوبات الدولية.

بجانب دعم العلاقات الثنائية مع الدول، اتجهت إيران نحو عضوية منظمة شنغهاي، وهي منظمة تركز على محوري الأمن والتنمية الاقتصادية، وتضم في عضويتها الصين والهند وكازاخستان وقيرغيزستان وروسيا وباكستان وطاجيكستان وأوزبكستان. وذلك في محاولة لدعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأعضاء والتخفيف من آثار العقوبات الاقتصادية، بجانب الاستفادة من الصين وروسيا ومكانتهما في النظام الدولي من أجل التعامل مع الضغوط الغربية على إيران. وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوة، إلا أن دول المنظمة تتعامل بحرص اقتصاديًا وتجاريًا مع إيران، لعدم إثارة رد فعل غربي كبير والعمل ضمن المنظومة الدولية للعقوبات. كما قد تعوق البنية التحتية الضعيفة لإيران من شبكات السكك الحديد والطرق البرية من تحقيق الفوائد الاقتصادية المرجوة من الانضمام للمنظمة[٤].

---

(١) كلمة الإمام الخامنئي في لقاء توضيح سياسات الاقتصاد المقاوم، ١١ مارس ٢٠١٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3K2zuTp

(2) Djavad Salehi-Isfahani, The Dilemma of Iran's Resistance Economy: Imperviousness to Sanctions Will Require Growth, Foreign Affairs, 17 March 2021, Available at: https://bit.ly/43tAIOz

(٣) Grant Rumley, What the Russia-Iran Arms Deals Mean for the Middle East, Foreign Policy, 19 April 2023, Available at: https://bit.ly/3OjmzPN

(٤) أومود شوكري، إيران ومنظمة شنغهاي للتعاون، مركز كارنيجي للسلام

٣-مراجعة العلاقات مع القوى الإقليمية المحيطة: يسعى النظام الإيراني إلى تخفيف الضغوط الخارجية، وفي ظل الأزمة الحالية اتجه النظام لمراجعة علاقاته الإقليمية، إذ لطالما كانت السعودية وإيران من الدول غير الصديقة، فقد تضافر العداء المذهبي والأيديولوجي مع العداء السياسي بين النظامين الحاكمين في البلدين. وكان قد تم قطع العلاقات بين طهران والرياض في عام ٢٠١٦ على إثر إعدام رجل دين شيعي في السعودية. رغم ذلك فقد أعلنت الصين مؤخرًا التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بوساطة صينية، كان له صدى واسع إقليميًا ودوليًا. واتجهت العديد من التحليلات للحديث عن انفراجة مرتقبة بين الجانبين على إثر هذا الاتفاق، لكن البعض الآخر أشار إلى أن هناك أسباب متنوعة لعدم جدوى الاتفاق بين الطرفين، فلقد أشارت بعض المصادر إلى استمرار ديناميات التنافس بين البلدين نتيجة اصطدام المصالح لكليهما على أرض الواقع في دول الإقليم في كلٍ من العراق وسوريا ولبنان واليمن. وفي هذا السياق، لا يتعدى الاتفاق بين البلدين كونه يسعى لتهدئة التوتر بدلًا من تعميق الخلافات، يُضاف لأسباب محدودية مردود هذا الاتفاق استمرار البرنامج النووي الإيراني دون التوصل لاتفاق، وهو نقطة محورية في الخلاف الإيراني السعودي، كما أنه سيعيق التعاون الاقتصادي بين الجانبين في ظل العقوبات الأمريكية. وبالتالي، تظل إيران تمثل تهديدًا أمنيًا لمنطقة الخليج العربي مع استمرار طموحاتها النووية واستمرار تدخلاتها في شؤون هذه الدول[١]. وإن كان ذلك لا ينكر أن الاتفاق خطوة نحو تقليل النزاعات الإقليمية، ويحتاج إلى مزيد من الوقت لاستيضاح أبعاده في ظل نوايا كلا الطرفين.

٤- تشديد القبضة الأمنية للنظام وتوحيد الهيكل السياسي: على الرغم من الاحتجاجات الداخلية في ظل اشتداد الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الشعب الإيراني، إلا إن النظام الحاكم لم يغير سياسته الأمنية في التضييق الأمني على المتظاهرين. كما سعى النظام لتثبيت داعميه في الوظائف والمناصب المختلفة، وخاصةً من داخل الحرس الثوري الإيراني. فلقد قامت الحكومة الإيرانية بقطع الاتصالات مع تصاعد الاحتجاجات، سواء شبكات الهاتف المحمول أو الإنترنت. وتسعى حكومة رئيسي لإحكام قبضتها عبر السعي لإطلاق شبكة داخلية تمكن الحكومة من التحكم بشكلٍ كبير في تطبيقات وسائل التواصل المتنوعة. أما بخصوص توحيد الهيكل السياسي تحت حكم رجال الدين والتابعين لخامنئي، فإن ما يقرب من ثلث وزراء ونواب حكومة رئيسي لديهم تاريخ من العضوية والقيادة في الحرس الثوري الإيراني مما يُسهل من تطبيق سياسات النظام اقتصاديًا وسياسيًا. وعلى الرغم من أن مبررات النظام حيال ذلك هو التركيز على التنمية الداخلية وتطبيق اقتصاد الصمود، إلا إن توحيد الهيكل السياسي على هذا النحو قد خلق العديد من المشكلات للنظام وللشعب الإيراني في فترة رئاسة أحمدي نجاد[٢].

خاتمة:

يمكن القول إن أزمة فقدان الثقة في النظام، وافتقار المصداقية في معالجة الأزمات، والاستمرار في تشديد القبضة الأمنية على الداخل دون تفهم المتطلبات الشعبية، كل هذا يقف أمام أي محاولات للتنمية الاقتصادية ومواجهة التدخلات الخارجية، ذلك أن تماسك الداخل هو مناط مواجهة الأزمات. ولذا، يقف النظام الحاكم في إيران في مفترق الطرق ما بين ضغوط الداخل والخارج. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى ثلاثة سيناريوهات مستقبلية محتملة للوضع في إيران، السيناريو الأول: استمرار الأوضاع الحالية في ظل صعوبة الوصول لاتفاق نووي مع الدول الكبرى قد يمثل مخرجًا محتملًا للأزمة، ويعود ذلك في جزءٍ منه إلى سياسات المحافظين في إيران

الدولي، ١٧ نوفمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/44uABDN

(1) Aaron David Miller, 4 Key Takeaways From the China-Brokered Saudi-Iran Deal, Foreign policy, 14 March 2023, Available at: https://bit.ly/44Nuv0R

(2) Mohammad Hossein Ziya, The 13 crises facing Iran, Middle East Institute, Op. cit.

والسعي الدائم لعسكرة الاقتصاد في ظل سيطرة الحرس الثوري على الموارد الاقتصادية، وهو ما يعني استمرار محاولات النظام لمعالجة الأزمة عبر سياسات اقتصاد المقاومة والتوجه شرقًا مع استمرار القبضة الأمنية المتشددة وهو ما يعني كذلك استمرار تأزم الأوضاع الداخلية. السيناريو الثاني: تراجع القبضة المتشددة للنظام على الأبعاد السياسية والاقتصادية في إيران، عبر دعم محاولات التوصل لاتفاق نووي مع الدول الكبرى من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى مواجهة المتطلبات الشعبية سياسيًا واقتصاديًا دون التخلي عن مبادئ النظام الحاكم، وقد يكون ذلك عبر ترك مساحة للجناح الإصلاحي داخل النظام لامتصاص الغضب الشعبي، وضخ دماء سياسية جديدة ورؤى اقتصادية قد تدعم محاولات التنمية المستدامة للخروج من الأزمة. السيناريو الثالث: نجاح الأزمة الاقتصادية والضغوط الشعبية والتدخلات الخارجية في إسقاط النظام الحاكم في إيران، خاصةً في ظل ظهور جدل واسع في الداخل حول عملية اختيار خليفة المرشد الأعلى الحالي.

الأخلاق والمصالح والأزمة الاقتصادية العالمية:

مدخل عمراني مقاصدي للعدل في الأزمات

د. مدحت ماهر الليثي*

في نهاية هذا الملف من "قضايا ونظرات" عن "إدارة الأزمة الاقتصادية العالمية: بين السياسي والاجتماعي"، يأتي طرح قضية "الأخلاق" في هذه الأزمة؛ ليعبر غالبا عن جانب "الاجتماعي". لكن الحقيقة أن "الأخلاق" تتعلق بالسياسي والاجتماعي، بل بالاقتصادي نفسه، لكن من منظور غير ذلك السائد في تعريف الاقتصاد، وفي تعريف السياسة على النسق المعرفي الغربي. وتشير الورقة الخلفية للعدد إلى الخلل الأخلاقي للنظام الرأسمالي الليبرالي الغربي الذي أنتج أزمات اقتصادية متعددة عبر قرن من الزمان، وكذلك الخلل الأخلاقي للنيوليبرالية ورؤيتها الضيقة للمصالح العالمية، وكيفية تفاعل الفاعلين الدوليين -سواء أكانوا دولًا أو شركات عابرة للجنسيات- في داخل النظام الدولي. لا نحتاج إلى استشهادات كثيرة لنذكر بأن أبا الفكر الاقتصادي الغربي الحديث آدم سميث صاحب كتاب "بحث في طبيعة وأسباب تقدم الأمم" هو نفسه صاحب كتاب "نظرية في المشاعر الأخلاقية The theory of Moral Sentiments"[(١)].

من منظور حضاري إسلامي مقارن، فإن الأخلاق لازمة للإنسان في فكره وشعوره وسلوكه؛ وهي عبارة عن صفات الأفعال التي تمنح الفعل معنى خيرًا حسنًا أو معنى شريرًا قبيحًا. ومن ذلك، أخلاق السياسات؛ فالسياسات منها العادلة ومنها الظالمة، ومنها النافعة ومنها الضارة. ومن ثم فإن الإشكال الأول هو في المنطق السائد المُنحِّي للأخلاق عن الاقتصاد، ويتصل به إشكال ربط الاقتصاد بالسياسي مع فصل الاثنين عن الاجتماعي، ثم السؤال العملي هو كيف تلعب الأخلاق دورًا في تحقيق المصالح الاقتصادية على طريقتها اللائقة بها؟ وكيف تتجلى موازنة الأخلاق والمصالح في الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة؟

ما تفترضه هذه الورقة هو أولا أن الفلسفة الراهنة للاقتصاد بعامة والعالمي منه بخاصة لها دور في أزماته، وبالأخص موقف هذه الفلسفة من الأخلاق، وأن جزءا أساسيا من أسباب الأزمات الاقتصادية يتمثل في إنكار أن الأخلاق والفضائل تحفظ المصالح الاقتصادية ولكن بطريقتها الإنسانية العادلة الفاعلة، إن وجدت، وتتجدد الأزمات بفعل عوامل عديدة لكن من أهمها غياب البُعد الأخلاقي في السياسات الاقتصادية عبر العالم المعاصر.

أولا- الأخلاق والاقتصاد والاجتماع: نحو منظور عمراني

يقول الكاتب الاقتصادي الأمريكي تيموثي تايلور: "يفضل خبراء الاقتصاد التغاضي عن القضايا الأخلاقية؛ إذ يستهويهم القول بأنهم يدرسون المفاضلات والحوافز والتفاعلات، تاركين الحكم على القيم الأخلاقية للعملية السياسية والمجتمع. ولكن الأحكام الأخلاقية لا تغضّ الطرف عن الاعتبارات الاقتصادية. ويمكن تقسيم النقاد المعنيين بالعلاقة بين الاقتصاد والفضيلة الأخلاقية وفق ثلاثة مفاهيم رئيسية: **إلى أي مدى يمكن تحقيق الفضيلة في الحياة الاقتصادية المعتادة؟** وهل يتجاوز التحليل الاقتصادي حدوده ويقترب من سلوكيات ينبغي حمايتها من

---

* مدير مركز الحضارة للدراسات والبحوث بالقاهرة.

(١) عبد الحليم الجندي، الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٧)، ص٤٦. وانظر إلماحة إلى جدلية الأخلاق والاقتصاد في الفكر الغربي في: الأخلاق والاقتصاد .. أين يتقاطعان ومتى يفترقان؟، موقع أرقام، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3rstcGc

الاقتصاد؟ وهل دراسة الاقتصاد في حد ذاتها تحيد عن السلوك الأخلاقي؟"[١].

يمكننا المقارنة بين منظورات مختلفة للعلاقة بين الاقتصاد والأخلاق، وبين منظومات ومفردات أخلاقية أو قيمية مختلفة يقدمها كل من فلاسفة المجالين للوصل بينهما؛ وهي تدل على أنساق معرفية مختلفة وتمايز مهم بين المفاهيم الأساسية للاقتصاد والأخلاق[٢]. ولكن ثمة ثلاث وجهات نظر كبرى في هذه العلاقة؛ أكثرها رواجًا تمنح الأولوية للمعيار الاقتصادي وتؤول المعيار الأخلاقي ليتوافق معه، تقابلها رؤية ترى أنه ليس من الأخلاقي تقديم الأرباح على الأرواح وأن الأليق بالإنسان مراعاة الأخلاق أولًا، وأن يكون الاقتصادي خادمًا وتابعًا للأخلاقي على مستويي المقاصد والوسائل. وبينهما رؤية توفيقية تتعدد داخلها الاجتهادات.

وثمة اتجاهٌ حديثٌ خطيرٌ يتّجه لأقصدة الاخلاق؛ أي تحويل قضايا الأخلاق (يحسُن.. ويقبُح..) إلى قضايا تسعيرٍ وتسليعٍ: تسعير العلاقات الاجتماعية، تسعير الخدمة العسكرية (توسيع مفهوم الارتزاق العسكري)، تسليع الأرحام (الأمهات البديلة) والتبني والتبرع بالدم وبالأعضاء الجسدية البشرية، والجِنسية وحقوق الهجرة، والصوت الانتخابي، فضلًا عن الجِنس. ويحذِّر بعض الأساتذة أن ذلك نذيرُ باضمحلال "بعض السلع الأخلاقية والمدنية" وفق مايكل ساندال- أستاذ الفلسفة بجامعة هارفارد[٣].

بين مفهومي الاقتصاد والمعاش الإنساني

وكما أُشير، فهذا السجال فرعٌ عن تعريف كلٍّ من مفهومي الأخلاق والاقتصاد. فالاقتصاد بالمعنى الحديث يشمل الأنشطة (زراعة، صناعة: استخراج وتحويل، تجارة، وخدمات)، والتمويل، والتسويق، ومكملاتها. وثمة عمليات تحِفُّ بهذا الاقتصاد عملياتٌ؛ إحداها من عالم السياسة تتعلق بتخصيص الموارد العامة لصالح الاقتصاد، والأخرى من عالم الحياة الخاصة والاجتماعية؛ وهي الاستهلاك أو الانتفاع، الذي يستخدمه الاقتصاديون لتبرير البيع وترويج التجارات، ولا يمتد اهتمام الاقتصاد إلى تفاصيل هذا الاستهلاك الحياتية الاجتماعية.

ولعل التعبير عن الاقتصاد **بالمعاش والمعايش** أوسع وأقرب إلى وصف الواقع الاقتصادي ووصله بالواجب الأخلاقي[٤]، ويكشف كثيرا من غموض المفاهيم الاقتصادية، وتمويه العمليات والتعاملات الرأسمالية. فالمعايش جمع معيشة؛ وهي تشير إلى المنافع التي يتبادلها المتاجرون بجهودهم (الفكرية والعملية) وأموالهم (العينية والنقدية)؛ ومن ثم تكشف حجم الفجوة بين انتفاعات قطاعات من الناس وانتفاعات آخرين. وبتطبيق ذلك على الاقتصاد الرأسمالي يتضح أنه اقتصادُ كبار التجار والمسوقين، وكبار الصناع المنتجين، وكبار الممولين، وكبار المديرين لهذه القطاعات؛ سواء أكانوا دولًا أو شركاتٍ أو عائلاتٍ أو أفرادًا. وبالتالي؛ فمعايش غيرهم من بقية العالم ملحقة بهم. ويسفر مفهوم المعايش أيضا عن وجوه من كنز

---

(١) تيموثي تايلور، الاقتصاد والأخلاق، من منشورات صندوق النقد الدولي، (التمويل والتنمية، ٢٠١٤)، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/46LipaA

وتيموثي تايلور هو مدير تحرير مجلة "**المنظورات الاقتصادية**" الصادرة عن الجمعية الاقتصادية الأمريكية، ومقرها كلية ماكالستر بمدينة سانت بول بمينيسوتا.

(٢) قد تصل الاختلافات إلى درجة التناقض، كما يتَّضح مثلًا من ترتيب أخلاق الاقتصاد بين كلٍّ من رفعت العوضي وديردر ماكلوسكي Deirdre McCloskey؛ فبينما العدل هو القيمة الأولى من سبع قيم عند الأول وعند مدرسته، فإن الثاني يجعلها السابعة الأخيرة بعد [الحب (الطيبة والكرم والصداقة)، والإخلاص (النزاهة)، والأمل (العمل الحر)، والشجاعة (التحمُّل والمثابرة)، وضبط النفس (التحكُّم الذاتي والتواضع)، والتحوُّط (المعرفة والبصيرة)، والعدالة (التوازن الاجتماعي والصدق)]. انظر: رفعت السيد العوضي، الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ٢٠٢١)، وورقة: تيموثي تايلور المشار إليها.

(٣) راجع: تيموثي تايلور، الاقتصاد والأخلاق، مرجع سابق، ص ٣.

(٤) انظر فصول البابين الثالث والرابع في: عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، (دمشق: دار يعرب، ٢٠٠٤).

أموال عند شرائح ومراكمة رءوس أموال نخب ومجموعات أو طبقات في جهة من العالم، كثير منها مقتطع من حقوق شعوب واسعة في بقية الجهات. فالكنز والمراكمة ليسا من المعايش في شيء، ما لم يعودا على البقية بمنافع عامة، كما انتفع أصحابها من الموارد العامة أكثر من غيرهم.

وأخلاق المعايش الاجتماعية -التي تتَّسع لما بين المجتمع المحلي والمجتمع العالمي- تعني العمل بالعدل في تقديم الجهد أو الفكر، وفي توظيف رأس المال أو تداوله، وفي تقييم الأجر وتحديد السعر، وفي الانتفاع بما ينتج عن هذا المجال من سلع وخدمات تتشكل بها معايش الناس. ومن ثم تنتقد ظلم الأشياء، وظلم النفس، وظلم الغير. فمن ظلم الأشياء الإسراف والتبذير، ومن ظلم النفس التقاعس وإهدار الإمكانية والتمكين لظلم الآخرين للنفس، أما ظلم الغير فأظهره استباحة الجهد واستباحة المال خاصة بتلك الأشكال غير المباشرة والمبهمة؛ من التحكم في تسعير الجهد بالبخس، وتسعير السلع والخدمات بهامش ربح مضاعف، وإطلاق العنان لقيمة رأس المال، واستعمال الدعاية والإعلان لإفساد موازين المعايش والترويج للكماليات كالضروريات وللتنافس عليها بصور لا حصر لها.

أريد -نظريا- للاقتصاد النموذجي أن يحكمه العقل وتوجهه الرشادة العقلانية، أو يسيِّره الواقع بقواه وتوازناتها أو اختلالاتها. فوَفق العقلانية الراشدة يقيم كل طرف حساباته العقلية في الإنتاج والعمل والبيع والشراء والتمويل وغيرها، لكن هذه العقلانية تتغافل عن الواقع الذي يتشكل من قوى غير مكتافئة، فكيف يفعل القوي والضعيف بعقلهما، أما رغباتهما في أكبر قدر من المصالح الذاتية وأقل قدر من المضار الذاتية؟ هل يفكران بأخلاق عدل أم بِشُحِّ نفْس؟ ثم الوضعية التي تغلب الواقع من غير عقل، فهي تؤول إلى الوقوع في غابة تستلم غزلانها لوحوشها، وتفترس وحوشها غزلانها، وكلٌّ منها تقنع ذاتها أن هذا هو منطق الأمر الواقع الذي لا مفرَّ منه.

العلاقة بين الأخلاق والاقتصاد عمرانيًّا

لكن من منظور حضاري مقارن، تبدو العلاقة بين الأخلاق والاقتصاد تكاملية وتعادلية، وتفرض العدل وتستدعي موارده المختلفة؛ من الدين والعقل والأخلاق والمصلحة المستديمة.

وجه التكامل أنه لا معنى للأخلاق إن لم تتجلَّ في مكاسب وخسائر مادية ومعنوية، وابتلاءات باحتمالات هذه أو تلك، وكذلك فإن السلوك الاقتصادي -كأي سلوك- يخضع للابتلاء المتعلق بإمكانية الخير والشر والتخيير بينهما، فلا يوجد سلوك لا يمكن القول بوجوبه أو جوازه أو منعه أخلاقيا، أو باستحبابه أو كراهيته. ومن ثم يحتاج السلوك الاقتصادي للضابط الأخلاقي حتى لا يقع -بالضرورة- في الشر والقبح، وكذلك يتفاعل البعد الأخلاقي مع ضمائر أهل الأسواق والتصنيع والتمويل والعمل أثناء تخطيطهم وممارستهم للعمل الاقتصادي.

أما وجه التعادل، فإن ما تفرضه الأخلاق قد يتعارض مع مصالح اقتصادية لبعض الفئات، وما ترفضه الأخلاق قد يكون مطلوبا لبعض الأنشطة وتعطيله يهدر مصالح فئات أخرى، فكيف نقيم المعادلة بين هذا وذاك؟ فمثلا خفض الأسعار في سلع أو خدمات معينة يفيد المستهلكين لكنه قد يضر بالمنتجين؛ وهنا تتدخل الأخلاق لتحقق العدل بين الطرفين، وبالأخص من منظور الفقه الإسلامي الذي يطرح مفهوم "السعر العادل"، أو "سعر المثل". ويبحث هذا السعر في عناصر التكلفة ليضيف عليها هامش ربح معقول، ويشترط أن يتم ذلك مع كل السلع والخدمات؛ أي أن يكون العدل شاملا، وإلا فتجزيئ العدل ظلم. ولكن إن لم يمكن أن يعم العدل عمليات التسعير (وتشمل تسعير الخامات والسلع والخدمات والعوائد والأجور،....)، ولم يُقدر على ذلك، ففقه الأولويات ترتيب هذا الفرض ليكون في الضروريات أولا، ثم الحاجيات؛ أي الاحتياجات دون الضرورية وفوق الكمالية، وليس أن تُقلب الأولويات أو تُهدر وتُترك فوضى.

ومن ناحية أخرى، يقدم المدخل المقاصدي-القيمي إطارا حاضنًا للاقتصاد بمعنى المعايش وأعمالها يراعي: الأولويات، والمآلات، والإمكانيات، ويُجري بين هذه وسائر معطيات العملية الاقتصادية نوعًا من الموازنات التي تساعد في تخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية من جهة، وتضبط سلوكيات المعايش من جهة أخرى، ثم تقيم الأداء في كل حالة. فإذا كانت السياسات

الاقتصادية العالمية الراهنة لا تراعي أولويات الاحتياج البشري بقدر ما تتماشى مع أغراض أصحاب الأموال الذين يقودون الأنشطة الاقتصادية، فإن رعاية المآلات الإنسانية العامة أولى بكل معنيٍّ بالسياسات العامة الداخلية والعالمية. وكذلك مطلب فقه الإمكانيات ووجوب حفظها -بالتعبير المقاصدي- هو مما يكشف عن عوار سياسات الدول النامية حين تفرِّط في حقوق شعوبها وفي مواردها الطبيعية وترضخ لتسعيرات جائرة للمواد الخام ومصادر الطاقة، وتكتفي بالاستخراج دون التحويل، بل تتقاعس أحيانا كثيرة عن الاستخراج نفسه وتكله إلى شركات الشمال والغرب لتقوم عنها بأبسط الأمور مثل هذه[١].

هنا يأتي دور فقه الموازنات ليقدم نقدا وبدائل مهمة لمناهج صنع السياسات وصنع القرارات الاقتصادية المحلية وتلك المتصلة بالسياسات العالمية؛ ويبين أن هذه المناهج والعمليات ينبغي أولا أن تتوخى المصلحة العامة للمجتمع، وتلتزم العدل مع بقية المجتمعات تحت قاعدة (لا تَظلِمون ولا تُظلَمون)-الآية، وتمنع الآخرين أيضًا من الجور؛ وذلك كله من مدخل أخوي حضاري عالمي ينصر المظلوم وأيضًا ينصر الظالم؛ ونصرة الظالم فيه أن (ترده عن ظلمه) كما جاء في الحديث النبوي الحكيم. هذه الموازنات التي تجمع بين المصلحة الذاتية والمصلحة العامة، وبين حقيقية المصلحة وفعالية القيم الإنسانية الثابتة، وبين نوعية السياسات وفقه المآلات المترتبة عليها، وبين الإمكانيات المتاحة والغايات المشروعة.. هذه العملية من الموازنة هي قوام السياسة العادلة في الاقتصاد وغيره.

ومن ذلك **ربط الاقتصاد بالسياسي من دون الاجتماعي:**

فقد اعتاد النسق المعرفي الغربي على وصل الاقتصاد بالسياسة قبل أي شيء، ولا ضير في ذلك، لكن فصل المجالين عن ثالثهما؛ وهو الاجتماع الإنساني ليس مفهوما إلا في إطار غير قيمي؛ إطار يكرس في الاقتصاد ماديته ودنيويته، ويبث في السياسة عقلانية مادية جافة تشبه عقلانية الاقتصاد، ويعزلهما عن معايش الأفراد والمجتمعات، وحديث الطبقات وخاصة الفقراء والمعدمين والمهمشين والمبتلين عبر العالم وقاراته.

إن عزل السياسي والاقتصادي عن الاجتماعي إنما هو غمض عين عن القيم الإنسانية الحاكمة للتعاملات الاقتصادية وتغميض أعين الآخرين عن السياسات الاقتصادية الجائرة. فيقال إن للسياسة والاقتصاد منطقيْهما الخاصين بهما، وللمجتمع منطقه، فيتقطع الإنسان ووعيه وسعيه بين قطاعات حياته، ويدخل هذه ماكينة تلتهم وقودًا وتعمل، ويمارس تلك موظفًا أو جنديًّا يسمع ويطيع، ويفقد من ثم معنى العيش والتفاعل والرضا والسُّخط والقبول والرفض... ولا يمكنه الخروج من الآلة الدائرة.

وفي هذا الإطار يشار إلى اتجاه يعيد النظر في الممارسات الاجتماعية الأساسية والفرعية من باب اقتصادي: كالزواج والعلاقات الزوجية والأسرية وتربية الأطفال والعمل الخيري والنظافة ومواجهة المشكلات البيئية ومنع شرب الخمور وتعاطي المخدرات[٢].

ومن هنا تأتي أهمية منظور العمران البشري الذي طرحه ابن خلدون ومدرسته لوصف الحقائق المعيشية، ووصف

(١) انظر: أحمد فراس العوران، دروس مستخلصة من الأزمة المالية المعاصرة: وجهة نظر إسلامية؛ في: أحمد فراس العوران (تحرير)، الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، (عمان-الأردن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ٢٠١٢). و: فؤاد حمدي بسيسو، عالمية النظام الاقتصادي ومحددات نفاذه في ضوء الأزمات العالمية، في: المرجع السابق. وانظر: عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، الأزمات المالية الرأسمالية بين التدويل والتعولم الثلاثي، في: المرجع السابق. و: عبد الله الشعيبي، آثار الأزمة المالية العالمية، (القاهرة: هفن للترجمة والنشر والبرمجيات، ٢٠٠٩)، قحطان عبد سعيد: الأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧.. الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨: الأسباب، الآثار والدروس المستفادة: دراسة مقارنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢١، ٢٠٠٩. و: د. محمد صديق، نظرية الأخلاق والاقتصاد الإسلامي: المرجعية الأخلاقية في التمويل الإسلامي، منشور على موقع مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق، ٢٦ يناير ٢٠٢٠، (قدمت هذه الورقة في المؤتمر الدولي الثالث لمركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق المنعقد في بروكسيل - بلجيكا في ١٤-١٥ مارس ٢٠١٥)، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3Db5gty

(٢) تيموثي تايلور، الاقتصاد والأخلاق، مرجع سابق، ص ٤.

الصنائع والأعمال والأسواق والسياسات المالية والاقتصادية، وربطها بالأخلاق الخاصة والعامة؛ خاصة بقضيتي العدل (والظلم المؤذن بخراب العمران)، والعقل أو الرشد السياسي.

في التحليل العمراني للمعاش وأزماته: العدل أولًا

يصل منظور العمران البشري أخلاق السوق بأخلاق القصر بأخلاق الناس في بيوتهم وسائر شئونهم. وينبه إلى سنن ذلك القاضية وطبائعه الغالبة على البشر في كل الأعصار والأقطار.

ويكشف التحليل العمراني الخلدوني لأمور المعاش ومنها الزراعة (يسميها الفلاحة)، والصناعة (الصنائع) والتجارة عن أخلاقها، وطرق تدبيرها التي تختلط بأخلاق عامة، وأخلاق تخص كلًا منها، وخاصة التجارة. وفي التجارة وعمليات نقل البضائع بين البلدان وابتغاء الارباح الضخمة بالطرق التعاملية المختلفة قليلا ما تتجلى أخلاق شريفة، بينما يغلب على هذا القطاع أخلاق رذيلة شبَقًا وتعطُّشا للربح الكبير، وهلعًا من احتمالات الكساد والخسارة.

فابن خلدون يجعل المعاش جزءا أساسيا من العمران إلى جوار السياسة وله مظاهره وعلله وأسبابه: (الكتاب الأول في العمران وذكر ما يعرض فيه من العوارض الذاتية من الملك والسلطان، والكسب والمعاش، والصنائع والعلوم؛ وما لذلك من العلل والأسباب)؛ مشيرا إلى صنائع قوة وسياسة، وصنائع معاشية للكسب[١]. وهو يقصد بالمعاش الاحتياجات والأنشطة الضرورية وفق المعنى المقاصدي (المعاش ضروري طبيعي، ... فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه ونشيط، قبل الحاجي والكمالي... ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه دعاهم ذلك إلى السكون والدعة وتعاونوا في الزائد على الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر ثم تزيد أحوال الرفه والدعة فتجيء عوائد الترف البالغة مبالغها في التأنق في علاج القوت واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها من الحرير والديباج وغير ذلك ومعالات البيوت والصروح وإحكام وضعها في تنجيدها والانتهاء في الصنائع في الخروج من القوة إلى الفعل إلى غايتها فيتخذون القصور والمنازل ويجرون فيها المياه ويعالون في صرحها ويبالغون في تنجيدها ويختلفون في استجادة ما يتخذونه لمعاشهم من ملبوس أو فراش أو آنية أو ماعون وهؤلاء هم الحضر ومعناه الحاضرون أهل الأمصار والبلدان ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة..)[٢].

وكما يفسر ابن خلدون التغالب في السياسة في باب الحروب ومنها حروب البغي والعدوان وحروب العدل والإصلاح، يصل بها التنافسات في المعايش وتبادلها، إما غصبا وسلبا وظلما، وإما بالرفق والتراضي والعدل. ولذا يرفض المنطق العمراني إدخال السياسة بقوتها وسلطانها على الأسواق والتجارات بحريتها وعرضها وطلبها؛ فقال إن : (التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ومفسدة للجباية)؛ لماذا؟ لأن السوق ساعتها يفقد توازنه الطبيعي ويغلب فيه القوي الضعيف ويظلمه ظلمًا غير محسوس/ ثم تحس آثاره على التكرار والتراكم والتوالي؛ بأي بمتسلسلات زمنية؛ حتى نصل إلى حال الأزمة التي تتراجع فيها الصنائع والتجارات ركودا وكسادا وغلاء وفقرًا.

ثم إن هذا الظلم هو نفسه ما ينذر بالتراجع الحضاري أو خراب العمران: (الظلم مؤذن بخراب العمران: اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها؛ لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك، وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب؛ فإذا كان الاعتداء كثيرا عاما في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميع أبوابها وإن كان الاعتداء يسيرا كان الانقباض عن الكسب على نسبته. والعمران ووفوره ونفاق [أي رواج] أسواقه إنما هو بالأعمال وسعي الناس في المصالح والمكاسب ذاهبين وجائين؛ فإذا قعد الناس عن المعاش

(١) ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص ص ١٢٥-١٢٦، ١١٧-١١٨.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٢٤٣-٢٤٥.

وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران وانتقضت الأحوال، وابذعر [أي تفرق] الناس في الآفاق من غير تلك الإيالة [الدولة] في طلب الرزق فيما خرج عن نطاقها؛ فخف ساكن القُطر وخلت دياره وخربت أمصاره واختل باختلاله حال الدولة والسلطان لما أنها صورة للعمران تفسد بفساد مادتها ضرورة)[١]. ويقاس هذا على العالم وسياساته الاقتصادية وما فيها من ظلم أو عدل.

وهنا يوضح سعة مفهوم الظلم، وخطورته إذا التصق بالسياسي: (والمراد من هذا أن حصول النقص في العمران عن الظلم والعدوان أمر واقع لا بد منه لما قدمناه ووباله عائد على الدول ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو المشهور بل الظلم أعم من ذلك وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع فقد ظلمه فجباة الأموال بغير حقها ظلمة والمعتدون عليها ظلمة والمنتهبون لها ظلمة والمانعون لحقوق الناس ظلمة وخصاب الأملاك على العموم ظلمة ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذى هو مادتها لإذهابه الآمال من أهله واعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم وهو ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري وهي الحكمة العامة المراعية للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال فلما كان الظلم كما رأيت مؤذنا بانقطاع النوع لما أدى إليه من تخريب العمران كانت حكمة الخطر فيه موجوده فكان تحريمه مهما واحالته من القرآن والسنة كثيرة أكثر من أن يأخذها قانون الضبط والحصر ولو كان كل واحد قادرا على الظلم لوضع بإزائه من العقوبات الزاجرة ما وضع بإزاء غيره من المفسدات للنوع التي يقدر كل أحد على اقترافها من الزنا والقتل والسكر إلا أن الظلم لا يقدر عليه إلا من يقدر عليه لأنه إنما يقع من أهل القدرة والسلطان فبولغ في ذمة وتكرير الوعيد فيه عسى أن يكون الوازع فيه للقادر عليه في نفسه وما ربك بظلام للعبيد)[٢].

وإذا انتقلنا من ابن خلدون إلى تلميذه المقريزي الذي درس الأزمات الاقتصادية القديمة (الشِّدَد جمع شدة) في كتابه (إغاثة الأمة) واستخرج قوانين أساسية لوقوعها وقوانين لمنعها أو دفعها أو رفعها؛ نرى أنه ركز -بعد الاعتراف بالعوامل القدرية- على دور السياسات العامة -بتعبيرنا المعاصر- في تردي العملات والنقود وتدهور الأنشطة الاقتصادية وسوء السياسات الضريبية، وعدم التخطيط للأزمات، ولا تدبير مواجهتها بالعدل والعقل، ما أدى إلى "شدد" كثيرة وشنيعة[٣].

فإذا ضممْنا إلى ذلك ما أشار إليه الفكر الإسلامي القديم والمعاصر من دور الأخلاق في الاقتصاد حال تبنيه مرجعية إسلامية، تبين كيف أن الأمر في العالم الإسلامي تتداخل فيه المصالح مع المرجعية تداخلا تخلت عنه النظم ذات المرجعية العلمانية في الغرب والشرق؛ ومن ثم تتركب القضية من هذا المنظور، وتصبح قضية حضارية تدخل في تدافع الحضارات، والبحث عن بديل حضارية أكثر عدالة وإنسانية وعالمية[٤].

فيشير د. رفعت العوضي إلى قيم سبعة: العدل، ومنع الظلم، وحماية البيئة المسخرة تكريما لا تألها للإنسان، والعمل وإتقانه، وأخلاق الدولة في المالية والاقتصاد والعمران، وأخلاق المصرفية وقيمها (وذكر لها سبع قيم أخرى). ويشير الشيخ يوسف القرضاوي والمستشار عبد الحليم الجندي إلى أهمية الإيمان والشريعة في ضبط نوازع الاقتصاديين النفسية المائلة باتجاه الجشع والاستغلال والمكاسب السريعة الضخمة، والانفلات من الضوابط، فيما الاقتصاد المنشود: رباني، أخلاقي،

(١) المرجع السابق، ص ص ٤٧٧-٤٧٨.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٤٧٨-٤٧٩.

(٣) تقي الدين المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق: كرم حلمي فرحات، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية، ٢٠٠٧)، ص ص ١١٥-١٣٥.

(٤) راجع في ذلك: مقدمة ابن خلدون، كتاب إغاثة الأمة للمقريزي تلميذ ابن خلدون، ثم معاصرًا: رفعت السيد العوضي، الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ص ٥-١٠.

إنساني، وسطي[١].

الأخلاق تحقق المصالح الاقتصادية وليست تهدرها

ومن هنا يتجلى أن منظورا حضاريا عمرانيا يجمع بين الأخلاق والاقتصاد، وبين الاقتصاد والسياسة والاجتماع في إطار عمران إنساني حيوي، يجعل للأخلاق دورا أساسيا في تحقيق المصالح العامة والخاصة؛ ومنها المصالح الاقتصادية، ويحفظ عليها سعتها وعدلها وإنسانيتها وديمومتها، ولا يكتفي بمؤشراتها المادية الضيقة والمؤقتة والأنانية أو الطبقية. يرفض هذا المنظور تلك الفكرة المروجة بأن منطق الأخلاق والتمسك بها يمثل طريق خسائر من المنظور الاقتصادي المعاصر؛ فالتعاون مثلا أفضل من الصراع في تحقيق مصالح خاصة وعامة، والتنافس الشريف يوفر الكثير من الإهدارات عن التنافس الخسيس في أسواق الإنتاج والتجارة والاستثمار والتمويل وغيرها، وإمكان ذلك ليس مستحيلا، وإن كان صعبا في ظل اختيار فئة كثيرة من بني آدم لطرق غير عادلة.

وفي هذا الإطار فإن من أهم ما يشير إليه المدخل المقاصدي والمنظور العمراني للمعاش الإنساني أن الأخلاق المنشودة هنا ليست أخلاق الرحمة والرفق والطيبة والتعاطف فقط، وإن كانت مطلوبة ومقدرة، لكنها قبل ذلك أخلاق العدل والإنصاف؛ وهي التي تفرض قيما على الأقوياء والأغنياء أهمها الترفع عن أكل أموال الناس بالباطل أو بالبغي والاستناد إلى فوارق القوة والقدرة في ذلك، وتفرض أيضا قيمًا مقابلة على الضعفاء والفقراء تتمثل في المروءة والعزيمة وهمة السعي الدءوب للكسب وتحقيق الذات ومن أهمها: خُلُق الاستغناء عما يكرس التبعية؛ كالمنح والمساعدات وما إليه، ومقاومة الظلم خاصة عبر فقه أولويات يمنع من خلط الكماليات بالضروريات، ويدعو إلى تحمل الأضرار الصغيرة لتفادي الوقوع تحت الأضرار الأكبر والأكثر استمرارًا مستقبلًا (فقه مآلات)، ومراعاة الإمكانيات المتاحة أمام التعاملات الاقتصادية المنشودة.

ثانيا- تحليل الأزمة الاقتصادية عبرتقاريرها الدولية

مضمون الأزمة الاقتصادية نتائج لها أسباب، وبينما ينشغل عامة الناس بمضمون الأزمة أو نتائجها التي تؤثر على حياتهم اليومية، ينشغل الساسة والاقتصاديون وخواصّ المجتمعات عبر العالم من الخبراء وكبار الملاك والتجار والناشطين اقتصاديا بأسبابها ومصادرها. الأولون يريدون الخروج منها ولو بالتمني والشجْب والدعاء، والأخيرون يبحثون عن مخارج لوقف نزيف خساراتهم النسبية واستئناف مسيرتهم الربحية. ومن هؤلاء قليلون جدًّا (من الأخلاقيين الإنسانيين) من يعنون بحالة العالم وعمرانه، وكيف تكشف الأزمات الاقتصادية عن عوارٍ في السياسة العالمية التي يشارك فيها الجميع، وأيضا كيف تكون الأزمة هي ذاتها مخرجًا من إطار حضاري جائر ومادّيّ إلى إطار حضاري عادل وإنساني.

دائرية العلاقة بين نتائج الأزمة وأسبابها

في **نتائج الأزمات** التي تشكل مادتها ومضمونها، تتجلى المؤشرات المعروفة محليا ودوليا: كساد البضائع وتراجع الإنتاج، فانكماش الاقتصاد الوطني والعالمي، ارتفاع أسعار السلع والخدمات خاصة الضرورية كالأغذية والأدوية ومصادر الطاقة، والأصول والبنى التحتية، التضخم وتدهور حال العملة وضعف السيولة، تدهور الدخول الحقيقية وارتفاع تكلفة المعايش وضرب الطبقة الوسطى والطبقة الأدنى منها، مع ارتفاع معدلات البطالة، وتدهور الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية، انهيار أسواق الأسهم وتراجع معدلات الاستثمار، فضلا عن الأزمات المالية التي تتعلق بميزان المدفوعات والموازين التجارية وتراكم الديون الداخلية والخارجية، وغيرها.

وكما هو واضح ليست كل هذه المؤشرات ذات دلالة إنسانية حاسمة، اللهم إلا في التزامها حدود العدل والاعتدال أو تجاوزها لها. فارتفاع أسعار السلع ينفع أقواما ويضر آخرين، وكذلك انخفاض أسعارها ليس نافعًا دائمًا كما قد يتصوَّر البعض،

(١) يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٥)، ص ص ٥٧-٦٣.

والواجب دائما هو الاعتدال في مراعاة الظروف المعيشية، والعدل بين المنتجين والتجار والمنتفعين.

أما عن **أسباب الأزمات** فتارة تكون طبيعية كالجوائح والأوبئة والكوارث البيئية، كما حدث في أزمة جائحة كورونا ٢٠١٩-٢٠٢٢، وتارة تكون بفعل أحداث غير اقتصادية كالحروب؛ كالحربين العالميتين في النصف الأول من القرن العشرين، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ومعها حرب النفط العربي، وحروب الخليج، فالحرب الأمريكية على ما سمي بالإرهاب الدولي منذ ٢٠٠١، وصولا إلى الحرب الروسية-الأوكرانية الحالية منذ فبراير ٢٠٢٢، ومنها أسباب تتعلق بالسياسات الاقتصادية العالمية؛ وبالأخص بقواعد إدارة النظام الاقتصادي العالمي منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، فما بعد انتهاء الحرب الباردة، فسياسات العولمة، وسياسات ما بعد العولمة، وسياسات تحولات القوى السياسية الاقتصادية مع ظهور الصعود الصيني خلال العقد الأخير مع نهايات الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

كما تختلط الأسباب بالنتائج، ومن مدخل سُنني تختلط الأسبابُ القدريةُ بالأسباب السياسية، وبين كل من هذه وتلك علاقات دائرية؛ فالنتائج تتحول إلى أسبابٍ لمزيد من التأزُّم، والسياسات قد تمكّن للكوارث البنيوية كما تتأثر بها. ولسياسات إدارة الأزمة الاقتصادية العالمية اتجاهان رئيسيان: إما المفاقمة؛ خاصة ممن ينتفعون منها، وإما الإدارة والمعالجة بغية الخروج منها والعودة إلى حالة طبيعية. لكن حتى الحالة التي نصفها بالطبيعية منها الجائر (وإن تعايش معه الناس)، ومنها العادل؛ وهو الذي تراعى فيه مصالح الجميع أولا في الضروريات بإطلاق، ثم فيما بعد الضروريات بنسب عادلة؛ حذرًا من أكل أموال الناس بالباطل، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وتجنبا لآفات الغرر (الميسر) والإكراه (الغصب والعسف..)، والظلم بجميع ألوانه؛ وتحقيقا لمبادئ العدالة والإرادة الحرة والتراضي؛ ولما يترتب على ذلك من مآسٍ إنسانية كبرى.

وفي الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية يختلط خطاب نتائجها بخطاب أسبابها، ويغلب التمويه على دور عزل الأخلاق عن الفكر والممارسة في عالم الاقتصاد، في مفاقمة مسارها وآثارها، وفي تحويل أكثر مآسيها وويلاتها إلى الدول والمجتمعات الفقيرة والضعيفة في هيكل النظام العالمي الراهن.

خطاب الأزمة في تقارير محلية ودولية: قلق ولا يقين وتجزؤ

أبرز تقرير لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري تحت عنوان "الأزمات الاقتصادية... تعثر يعقبه تعافٍ"، بعض أهم التحديات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي في الأونة الأخيرة؛ بدءًا من انتشار جائحة كورونا ٢٠٢٠، حيث نتج عن هذه الأزمة خسائر في الأرواح والاقتصاد، كما كان للقيود التي فرضت لكبح انتشار الفيروس تأثير على النمو الاقتصادي، ثم تعافي النمو الاقتصادي العالمي سريعًا (ليصل النمو في عام ٢٠٢١ إلى ٥,٢٪)، لكن هذا النمو لم يدم طويلًا حيث بدأت الأزمة الروسية- الأوكرانية مطلع ٢٠٢٢، والتي نتج عنها أشد أزمة طاقة تشهدها الاقتصادات المتقدمة منذ سبعينيات القرن السابق، وارتفاع التضخم بشكل غير مسبوق، واتجاه البنوك المركزية الكبرى نحو تشديد السياسات النقدية؛ ليعود النمو مرة أخرى للانخفاض (ويصل عام ٢٠٢٢ إلى ٢,٤٪)[١].

أشار التقرير إلى أنه في بداية عام ٢٠٢٣، أصبح العالم يواجه مجموعة من المخاطر ظاهرها مألوف، ولكنها -من حيث النوع والتأثير والشكل والانتشار- جديدة تمامًا. تتمثل أبرز تلك المخاطر في: معدلات التضخم، وأزمات تكلفة المعيشة، والحروب التجارية، وتدفقات رأس المال الخارجة من الأسواق الناشئة، والاضطرابات الاجتماعية واسعة النطاق، والمواجهة الجيوسياسية، إلا أنها جديدة من حيث ظهور عصر جديد من

(١) هند مختار، عرض تقرير: معلومات الوزراء يستعرض تاريخ الأزمات الاقتصادية العالمية على مدار قرن سابق، ١٣ مارس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3O96jRf

النمو المنخفض على مستوى معظم دول العالم، وانخفاض معدلات الاستثمار العالمي، وتراجع العولمة، وتراجع معدلات التنمية البشرية بعد عقود من التقدم، والضغوط المتزايدة بسبب تأثيرات تغير المناخ،.. هذه العناصر كلها اجتمعت وتقاربت معًا لتشكل مخاطر وأزمات مألوفة من حيث الشكل، ولكن بمضمون جديد تمامًا[١].

وطبقًا لتقرير المخاطر الذي نشره "المنتدى الاقتصادي العالمي"، بالتعاون مع "مارش ماكلينان" ومجموعة زيورخ للتأمين Marsh McLennan and Zurich Insurance Group؛ عن نتائج أحدث مسح لتصور المخاطر العالمية (GRPS)[٢]، فإن سياسات الدول قد أسهمت -قبل أي أزمة وفي أعقابها مباشرة- في إحداث فروق في مستويات أداء الناتج لديها، وقد أثرت هذه الإجراءات على مدى قدرة تلك الدول في مواجهة أية مخاطر أو تقلُّبات، وحجم الضرر الذي وقع عليها، وقدرتها على التعافي؛ ما بين ثلاث فئات رئيسية؛ وهي: احتواء الهشاشة المالية، والإجراءات الوقائية، وسياسات ما بعد الأزمة[٣].

ومن الملاحظ لمن يتابع التقارير الدولية حول الأزمة، فإنه عبر عام ونصف من الحرب الروسية الأوكرانية، يتم كل شهر تقريبا خفض توقعات النمو العالمي عبر تقارير المؤسسات العالمية الراصدة (البنك والصندوق وغيرهما..)، سواء التوقعات على الصعيد العالمي أو الأصعدة الوطنية، وتتعرض التقارير لاضطرابات كبيرة ما بين الأمل وخيبة الأمل، على نحوٍ ما يظهر بوضوح في "تقرير آفاق الاقتصاد العالمي" الذي يصدر عن صندوق النقد الدولي[٤]. فلقد جاء التقرير الأخير منه أبريل ٢٠٢٣ تحت عنوان "تعافٍ متأرجح"، لكن مضمونه مشحونٌ بمفهوم "عدم اليقين" و"عدم التفاؤل"؛ وملخصها:

"أصبحت الآفاق محفوفة مجددًا بعدم اليقين وسط اضطراب القطاع المالي وارتفاع التضخم والآثار المستمرة من الغزو الروسي لأوكرانيا وجائحة كوفيد التي امتدت لثلاث سنوات. وتشير تنبؤات السيناريو الأساسي إلى هبوط النمو من ٣,٤٪ في ٢٠٢٢ إلى ٢,٨٪ في ٢٠٢٣، قبل أن يستقر عند ٣,٠٪ في ٢٠٢٤. ويُتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة تباطؤًا ملحوظًا بصفة خاصة في النمو، من ٢,٧٪ في ٢٠٢٢ إلى ١,٣٪ في ٢٠٢٣. وفي سيناريو بديل معقول من زيادة الضغوط في القطاع المالي، يتراجع النمو العالمي إلى نحو ٢,٥٪ في ٢٠٢٣ مع هبوط النمو في الاقتصادات المتقدمة إلى أقل من ١٪. ويتوقع السيناريو الأساسي انخفاض التضخم الكلي العالمي من ٨,٧٪ في ٢٠٢٢ إلى ٧,٠٪ في ٢٠٢٣ على خلفية انخفاض أسعار السلع الأولية غير أن وتيرة تراجع التضخم الأساسي من المرجح أن تكون أبطأ. ولا يُرجح عودة التضخم إلى مستواه المستهدف قبل عام ٢٠٢٥ في معظم الحالات"[٥].

وتحت عنوان "تفاقم الضغوط" يشير التقرير إلى "تخفيض التوقعات في جميع المجموعات (من الدول) على المدى المتوسط، ما عدا البلدان المصدرة للسلع الأولية المستفيدة من الارتفاع الحادّ في أسعار الطاقة والغذاء. أما في الاقتصادات المتقدمة، فسيستغرق تعافي الناتج الكلي -وصولا إلى اتجاهات ما قبل الجائحة- وقتا أطول. ويُتوقع استمرار التباعد الذي شهدناه منذ عام ٢٠٢١ بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق

(١) المرجع السابق.

(٢) ويحلل المخاطر الشديدة الناشئة حديثًا والمتغيرة بسرعة، التي من المحتمل أن يواجهها العالم على مدى السنوات العشر القادمة، وكيف سيؤدِّي اتِّساع الشقوق الجيوسياسية والاقتصادية والمجتمعية إلى إثارة الأزمات القادمة وتفاقمها.

(٣) هند مختار، عرض تقرير: معلومات الوزراء يستعرض تاريخ الأزمات الاقتصادية العالمية على مدار قرن سابق، مرجع سابق.

(٤) عادة ما يتم إعداد هذا التقرير مرتين سنويا في سياق إعداد الوثائق المطلوبة لاجتماعات اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، كما يستخدم باعتباره الأداة الرئيسية لأنشطة الصندوق في مجال الرقابة الاقتصادية العالمية، لكنه في الآونة الأخيرة يصدر تباعًا ليعرض وجهات نظر خبراء الصندوق في الأزمة ومؤشراتها. راجع هذه التقارير حتى أحدثها على الرابط التالي: https://bit.ly/43gTNTT

(٥) انظر تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (تعاف متأرجح)، موقع صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3pLTJy0

الصاعدة والاقتصادات النامية؛ مما يشير إلى وجود بعض الندوب المزمنة التي خلفتها الجائحة"[١].

ومن نتائج الأزمة وتفاقمها الراهن وخاصة الحرب القائمة الزيادة من "خطر تجزؤ الاقتصاد العالمي بشكل دائم إلى كتل جغرافية-سياسية لكل منها معايير تكنولوجية ونظم مدفوعات عبر الحدود وعملات احتياطي خاصة بها". هذا "التحول الهيكلي" يؤدي إلى "تراجع في مستويات الكفاءة على المدى الطويل والمزيد من التقلبات، فضلا عن أنه يفرض تحديات كبيرة أمام الإطار القائم على القواعد الذي ساهم في تنظيم العلاقات الدولية والاقتصادية على مدار الخمسة والسبعين عاما الماضية"[٢].

العمراني والأخلاقي في خطاب تقارير الأزمة:

بقراءة في هذا التقرير الدولي الأخير -وغيره- نجده يتطرق إلى "أولويات" السياسات الوطنية ومتعددة الأطراف لمواجهة الأزمة، ويتكرر فيه الحديث عن التواصل والتنسيق، وكذلك القول بأنه "ينبغي أن يضمن صناع السياسات فعالية شبكة الأمان المالي العالمية... ويعد غياب إطار فعال وسريع بمثابة صدع في النظام المالي العالمي. وينبغي أيضا التركيز بوجه خاص على الاستقرار الكلي للنظام الاقتصادي العالمي للتأكد من عدم تفكك الإطار متعدد الأطراف الذي ساهم في تحرير مئات الملايين من براثن الفقر".

يستشعر التقرير تعقد الأزمة بسبب التضارب بين تفاعلات عناصرها الإشكالية (المخاطر)، وتضارب الحلول (السياسات) أيضا: "توجد تفاعلات معقدة بين هذه المخاطر والسياسات

أحدث توقعات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

توقعات

(إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير السنوي ٪)	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
الناتج العالمي	٣,٤	٢,٨	٣,٠
الاقتصادات المتقدمة	٢,٧	١,٣	١,٤
الولايات المتحدة	٢,١	١,٦	١,١
منطقة اليورو	٣,٥	٠,٨	١,٤
ألمانيا	١,٨	-٠,١	١,١
فرنسا	٢,٦	٠,٧	١,٣
إيطاليا	٣,٧	٠,٧	٠,٨
إسبانيا	٥,٥	١,٥	٢,٠
اليابان	١,١	١,٣	١,٠
المملكة المتحدة	٤,٠	-٠,٣	١,٠
كندا	٣,٤	١,٥	١,٥
اقتصادات متقدمة أخرى	٢,٦	١,٨	٢,٢
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,٠	٣,٩	٤,٢
آسيا الصاعدة والنامية	٤,٤	٥,٣	٥,١
الصين	٣,٠	٥,٢	٤,٥
الهند	٦,٨	٥,٩	٦,٣
أوروبا الصاعدة والنامية	٠,٨	١,٢	٢,٥
روسيا	-٢,١	٠,٧	١,٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤,٠	١,٦	٢,٢
البرازيل	٢,٩	٠,٩	١,٥
المكسيك	٣,١	١,٨	١,٦
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٥,٣	٢,٩	٣,٥
المملكة العربية السعودية	٨,٧	٣,١	٣,١
إفريقيا جنوب الصحراء	٣,٩	٣,٦	٤,٢
نيجيريا	٣,٣	٣,٢	٣,٠
جنوب إفريقيا	٢,٠	٠,١	١,٨
للتذكرة			
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٣,٩	٣,٩	٤,٠
البلدان النامية منخفضة الدخل	٥,٠	٤,٧	٥,٤

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠٢٣.

ملحوظة: بالنسبة للهند، تُعرض البيانات والتوقعات على أساس السنة المالية، علما بأن السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ المبينة في العمود ٢٠٢٢ تبدأ في إبريل ٢٠٢٢. وتبلغ توقعات النمو في الهند ٥,٤٪ في عام ٢٠٢٣ و ٦,٣٪ في عام ٢٠٢٤ على أساس السنة التقويمية.

صندوق النقد الدولي IMF.org

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

عبر مختلف الآفاق الزمنية. فارتفاع أسعار الفائدة والحاجة إلى حماية الفئات السكانية المعرضة للمخاطر في مواجهة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة يجعلان الحفاظ على استدامة المالية العامة أشد صعوبة. ويؤدي تآكل الحيز المالي بدوره إلى زيادة صعوبة الاستثمار في التحول المناخي، في حين أن إرجاء التعامل مع أزمة المناخ يجعل الاقتصادات أكثر عرضة لمخاطر صدمات أسعار السلع الأولية، مما يؤدي إلى تضخم الأسعار وزعزعة الاستقرار الاقتصادي. وتتسبب حالة التشتت الجغرافي-السياسي في اشتداد وطأة هذه المفاضلات، مما يزيد من خطر الصراع والتقلبات الاقتصادية وتراجع الكفاءة ككل"[١].

تبدو نقطة الضعف الأبرز في مثل هذا التقارير -ومنها ما يقدمه البروفيسور بيير-أوليفييه غورينشا (المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي)[٢]- في **غياب ميزان الثوابت والمتغيرات**، أو بلغة اقتصادية حديثة: المستويات البنيوية الثقيلة الكامنة في هيكل النظام الاقتصادي العالمي بقواه الحاكمة ومؤسساته وبقواعد حركته والأسس الراسخة لصنع سياساته، في مقابل المتغيرات الجارية سواء من الوقائع المتتالية أو السياسات المتغيرة. يتجلى ذلك في القيود المحيطة بالسياسات الوطنية ومتعددة الأطراف والآثار الجانبية المتضخمة لها، وفي التسلسل التاريخي لأسباب الأزمة ونتائجها.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية ليست رهينة الجائحة والحرب الروسية الأوكرانية وحدهما، ولن تضمن الإجراءات الكثيرة والكثيفة والمتغيرة التي تقوم بها الدول والمجموعات المختلفة الخروج الحقيقي منها؛ إذ إن ثمة أزمة أوسع وأطول عمرا تتعلق بالمبادئ الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي والفكر الحاكم للسياسات. وليس الإشكال في ذلك في إجراء تعديلات هنا أو هناك، بقدر ما هو في القناعة بأهمية منظور جديد للعالم واقتصادات مجتمعاته؛ منظور يعيد المصالحة بين الاقتصاد والمجتمع، وبينهما وبين السياسة، ويؤمن بشيء اسمه مصلحة عامة عالمية، مقدمة على المصالح الأنانية، ومن وراء ذلك يؤمن بأخلاق عالمية توجه الاقتصاد إلى الخير الإنساني العام لا إلى التنافس على خيرات الأرض تنافسا أنانيا شرسا.

خاتمة: مدخل عمراني مقاصدي للعدل في الأزمات

في ظلال الأزمة الاقتصادية الراهنة تتجلى أكثر الإشارات السابقة، وتتحقق أولى افتراضات هذه الورقة: أن الفكر الراهن الموجه للاقتصاد العالمي له دور أساسي في أزماته، وبالأخص من باب فصله بين الاقتصاد والمجتمع والأخلاق، وأن إنكار ذلك الفكر السائد في الغرب والمعولم أن الأخلاق الفاضلة تحفظ المصالح الاقتصادية وتنميها، ليس له ما يسوغه من واقع الاقتصاد ولا أزماته ولا تاريخ ذلك، إنما هي اختيارات لاأخلاقية أشاعتها الحضارة الغربية ولا تزال، وأخيرا فإن الأزمات تتجدد بفعل عدة عوامل لكن في قلبها أثر غياب الالتزام الأخلاقي في السياسات الاقتصادية المحلية والإقليمية العالمية.

فإذا أردنا أن نستفيد مما سبق في تخطيط مبدئي لتقرير المعاش العالمي وأزماته، فيمكن الإشارة إلى بعض أعمدته وشروطه على النحو الآتي:

- **العمود الأول:** "العدل والإنصاف" في جميع المعاملات مع الجميع وفي كل حال: (لا تظلمون ولا تظلمون)؛ فلا تبخس الأرباح الرأسمالية، ولا تبخس الحقوق الأخرى الكثيرة.
- **العمود الثاني:** هو فقه الأولويات الذي يقدم الضروري على الحاجي على التحسيني، في العمليات الاقتصادية كلها ومنها التجارة العالمية.
- **العمود الثالث:** إنسانية التعامل في الضروريات فرضا لا عرضا؛ بمعنى أنه يجب اتخاذ كافة التدابير لتوفير الضروريات لجميع البشرية على حدٍّ سواء؛ وتجريم الاحتكارات فيها.

(١) راجع التقرير المشار إليه وكذلك مدونة الصندوق في: المرجع السابق.

(٢) بيير-أوليفييه غورينشا، التعافي الاقتصادي العالمي مستمر لكن طريقه أصبح وعرًا، موقع صندوق النقد الدولي، ١١ أبريل ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3NQUiym

- **العمود الرابع:** بناء السياسات وقياس المؤشرات وفق مفهوم للمصلحة العامة العالمية؛ ووفق (فقه للموازنات) لا يفرق بين البشر عبر العالم.
- **العمود الخامس:** رعاية مستقبل المعايش العالمية بحفظ البيئة من باب (فقه المآلات).
- **العمود السادس:** تقديم التعاون في المعايش على التنافس دون إلغاء الأخير، وضبط التنافس بحيث لا يصل إلى التصارع.
- **العمود السابع:** القضاء على الربا الذي يربي (ينمي) أموال الأغنياء من أموال الفقراء من غير قيمة مضافة حقيقية.
- **العمود الثامن:** الحرية للمجتمعات في دواخل الدول ومراعاة حقوق إنسانها شرط ضروري لتحرير الدول ذاتها من ربقة النظام الاقتصادي العالمي الراهن، وتجنب دفع فاتورة أزماته الكبرى.
- **العمود التاسع:** لا ينتظر التزام الدول والقوى الاقتصادية الغنية بأخلاق العدل والإنصاف ما لم تتمسك الدول النامية والقوى الصغيرة والفقيرة بأخلاق العمل والاستغناء ومقاومة التبعية وعدم الاستسلام للحسابات الجزئية والمؤقتة.
- **العمود العاشر:** مراجعات لسياسات عالمية؛ كإعادة تسعير عناصر الاقتصاد العالمي من أول العمل ورأس المال إلى السلع والخدمات النهائية وفق موازين عدل وعقل.

نموذج تكويني مبسط للتقرير

الترتيب	العمود	مؤشراته (على سبيل المثال)	واقع المؤشرات	السياسات اللازمة
الأول	"العدل والإنصاف"	الأرباح الرأسمالية أسعار الخامات الأجور والمرتبات		
الثاني	"الأولويات"	الضروري الحاجي الكمالي		
الثالث	تدابير خاصة لتوفير الضروريات	شمولها المساواة فيها الاحتكارات فيها		
الرابع	"الموازنات"	المصلحة العامة العالمية المصالح القومية المتعارضة		
الخامس	"المآلات"	النمو المادي الرعاية المجتمعية حفظ البيئة		
السادس	العلاقات والتفاعلات	التعاون التنافس التصارع		
السابع	اللا-ربا	السياسات المصرفية السياسات التمويلية		
الثامن	قدر الحرية المجتمعية وحقوق الإنسان	دواخل الدول النظام الاقتصادي العالمي		
التاسع	التقييم الأخلاقي للسياسات	القوى الكبيرة القوى المتوسطة القوى الصغيرة		
العاشر	المراجعات	إعادة تسعير الموارد إعادة تسعير العوائد ضبط العملات		

عروض كتب

الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين ٢٠٠١

مروة يوسف*

مقدمة:

تعرض هذه الورقة لكتاب "الأرجنتين منذ أزمة ٢٠٠١ الاقتصادية: التعافي من الماضي والبحث عن المستقبل"(١) الذي حَرَّرَه كلٌّ من كارا ليفي ودانيال أزارو وكريستوفر وايلد. ويناقش الكتاب الأزمة الاقتصادية التي عانتْها الأرجنتين في ٢٠٠١ وتبعاتها، وهي أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها الحديث، وقد أدَّت إلى مقْتل ٣٨ شخصًا واستقالة وهروب خمسة رؤساء في خلال أسبوعين، حيث أدَّت السياسات الاقتصادية في التسعينيَّات، ومنها الاستدانة إلى زيادة معدَّلات الديون الخارجية إلى ١٤٦,٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٠، وهو ما يوازي ٥٦٪ من الناتج القومي الإجمالي للأرجنتين في العام نفسه، واستهلكت خدمة هذه الديون نحو ٧٥,٧٪ من إجمالي حصيلة الصادرات الأرجنتينيَّة من السلع والخدمات؛ ممَّا أجْبر الأرجنتين على الاستدانة مجدَّدًا لتمويل وارداتها من السلع والخدمات. ومن جانب آخر، معدَّل صرف الدولار مقابل بيزو غير الواقعي حيث كان البيزو يساوي الدولار رسميًّا، والاستهلاك المتزايد من قبل الطبقات الوسطى والعليا دون وجود تنمية اقتصادية حقيقية نتيجة لسياسات الحكومة، ومع وصول حال الاقتصاد إلى حالة حرجة وفي محاولة من الحكومة للسيطرة على الانهيار الاقتصادي فقد عمدت إلى فرض حصار على الودائع في البنوك، ممَّا أدَّى إلى انخفاض كبير في قيمة البيزو مقابل الدولار الأمريكي، وتبخَّرت أموالُ المودعين في البنوك في ليلة وضُحاها، وسقط ٤٠٪ من المواطنين تحت خط الفقر في لمح البصر، ثم دخلت البلاد في موجات احتجاج ومظاهرات ورفْض للانهيار الاقتصادي للبلاد، وأعلنت الأرجنتين إفلاسَها وعجزَها عن سداد الديون التي غرقت فيها(٢).

- **منهجية الكتاب:**

يحاول الكتاب تجاوز ثنائية الجديد والقديم وفصل الأسباب للحوادث المعاصرة عن التاريخ، فلا يمكن إرجاع الأزمة إلى أسبابها المالية وحدها، أو إلى السياسات الاقتصادية قبيل حدوث الأزمة، فلا توجد أزمات تنشأ دون تداخل السياسي والاقتصادي والاجتماعي معًا على مدار مراحل مختلفة عاشتْها الأرجنتين بعد انتهاء الحكم العسكري وأثناءه، ويهدف الكتاب إلى الكشف عن هذا التداخل بين الماضي والحاضر والسياسي والاقتصادي والاجتماعي في مناقشة أسباب الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين على أعتاب الألفية الثالثة، بالإضافة إلى أن الكتاب يعرض لتجلِّيات الأزمة في عددٍ من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويقترب الكتاب من الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين ٢٠٠١ من خلال اقتراب الاقتصاد السياسي الدولي، والتي حسب رؤية الكتاب يشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية، فعلى سبيل المثال في حالة الأرجنتين (وأمريكا اللاتينية على نطاق أوسع) ومع تطبيقها نموذج الليبرالية الجديدة في الثمانينيات

---

* باحثة في مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(1) Cara Levey (et al.), Argentina since the 2001 Crisis Recovering the Past, Reclaiming the Future, (New York: Palgrave Macmillan, 2014).

(٢) للمزيد حول الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين ٢٠٠١، انظر:

- بعد أزمتين هزتا اقتصادها..هل تنجو الأرجنتين من الثالثة؟، قناة العربية، ٢ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/IjPj9
- الأزمة الاقتصادية الكبرى في الأرجنتين: ندوب المأساة ظاهرة بعد ٢٠ عامًا، العربي الجديد، ١٨ ديسمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/taqjE
- تجربة إفلاس الأرجنتين.. الشبح الذي يطارد الاقتصاد المصري، موقع أخبارك، يوليو ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/YK3Th
- أسماء شاكر، تاريخ كارثة ٢٠٠١ الأرجنتين، موقع أي عربي، ٢١ أبريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/eSf7U

والتسعينيات، اختلفت كافة السياسات العامة داخل البلاد، فالكتاب لا يدرس السياسات الاقتصادية فقط ولكن يدرس أيضًا طبيعة العقد الاجتماعي، والاختلال الثقافي، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي.

فتلك الأزمة الاقتصادية تمثِّل حَدًّا فاصلًا في تاريخ الأرجنتين الوطني بل وتاريخ الإقليم، من حيث آثار حجم الانهيار الاقتصادي، إلى جانب أزمة الشرعية السياسية، وصعود مطالب بتغيير النخب السياسية تحت شعار (ليرحلوا جميعًا) الشعار الذي استخدمه المتظاهرون خلال أحداث العنف في ١٩ و٢٠ ديسمبر ٢٠٠١، فسادت المطالبُ الراغبةُ في استبدال كافَّة صياغات المؤسَّسات السياسية والقانونية والاقتصادية وكذلك النموذج النيوليبرالي كله وتأثيراته على الحياة في الأرجنتين.

وعليه، يحاول الكتاب توفير عدسات مختلفة للنظر إلى الأزمة وما قبلها وأثناءها وما بعدها، فالمشاهد الثلاثة أنتجوا الأرجنتين الحديثة، وأدُّوا إلى استمرارية الأزمة بشكل أو بآخر، من خلال التشابك والتعقُّد بين الجوانب المختلفة للأزمة والتعامل معها وتداعياتها، وقد أدَّى ذلك إلى ازدواجية بين التغيير ومطالبه والاستمراريَّة ودوافعها، فتكرَّرت أزمةٌ اقتصاديةٌ وإن كان تأثيرها أقل في ٢٠١٨، وتعيش الأرجنتين مع الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية أزمتَها الاقتصادية الخاصة.

- **مضمون الكتاب:**

وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء، الجزء الأول يدور حول الاقتصاد السياسي لما بعد الأزمة في الأرجنتين، والجزء الثاني يتناول الحركات الاجتماعية والحشد الجماعي قبل وأثناء وبعد مظاهرات (ليرحلوا جميعًا)، أما الجزء الثالث فيعتني بردود الأفعال الثقافية والإعلامية على أزمة ٢٠٠١. وينقسم كل جزء بالتبعية إلى عدَّة فصول تناقش الموضوع من جوانب مختلفة، وفيما يلي شيء من التفصيل:

أولًا- الاقتصاد السياسي للأرجنتين (ما بعد) الأزمة: ينقسم الجزء الأول إلى ثلاثة فصول فرعية كالتالي:

١- الاستمرارية والتغيير في تفسير الاضطرابات: إعادة النظر في الأزمة الأرجنتينية ٢٠٠١-٢٠٠٢:

يحاول هذا الفصل تحديد السبب الرئيسي للأزمة الاقتصادية في الأرجنتين في ٢٠٠١-٢٠٠٢، وعلى الرغم من أن الفصل يؤكد على تعدُّد الأسباب والتفسيرات وتداخلها لإنتاج تلك الأزمة، فإنه يري أن سياسة سعر الصرف تُعَدُّ حجرَ الزاوية في تلك الأزمة، وتمثَّلت تلك السياسةُ في أن البيزو يساوي الدولار الأمريكي وهي السياسة التي انتهجتْها الحكومة الأرجنتينيَّة منذ ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٢ وتلك السياسة كانت محاولة للقضاء على التضخم وتحفيز الاقتصاد إلا أن نتائجها كانت على عكس أهدافها.

نتج عن سياسة سعر الصرف تلك تصوُّرات خاطئة لدى السياسيِّين في تقدير مستويات الدخل والادِّخار في المستقبل، وفهْم القدرة التنافسيَّة التصديريَّة للأرجنتين بسبب دور الصدمات الخارجية في معدَّل العائد على الموارد، وبالتالي تمَّ تشجيع الشركات والأفراد على تبنِّي عادات استثمارية وادِّخارية ضعيفة؛ وقد نتج عن ذلك صعود مستويات الديون الكبيرة (العامة والخاصة) نظرًا لفشل الاقتصاد في النمو، ولم يُؤَدِّ هذا إلى انهيار الثقة في القطاع المصرفي وحسْب -ممَّا أدَّى إلى إفلاس البنوك- ولكنه أدَّى أيضًا إلى أكبر تخلُّفٍ عن سداد الديون الخارجية في التاريخ الحديث.

ساهم في زيادة أزمة سعر الصرف في الأرجنتين الضعفُ المؤسَّسيُّ لكلٍّ من جهاز الدولة نتيجة عقود من الديكتاتورية والإصلاحات النيوليبرالية في التسعينيَّات، ممَّا أدْخل البلاد في دوامة لا يمكن السيطرة على تأثيراتها الاجتماعية، فالضمانات المؤسَّسية وشبكات الأمان الاجتماعي التي كان ينبغي أن توفر الحماية لملايين المواطنين المستضعفين كانت غائبة على وجه التحديد في الوقت الذي انزلقت فيه البلاد إلى الفقر، اجتمعت كلُّ هذه العوامل لإنتاج أحداث الاضطرابات التي وقعت خلال ديسمبر ٢٠٠١ ويناير ٢٠٠٢، وعواقبها المأساوية على شعب الأرجنتين.

٢- قابلية النمو ما بعد التحويل في الأرجنتين: الديناميكيات طويلة الأجل وحدودها ١٩٦٠-٢٠٠٨:

يحاول هذا الفصل تحديد السبب الذي أدَّى إلى أزمة ٢٠٠١-٢٠٠٢ في الأرجنتين؛ فيعود في دراسة سياسات الادِّخار والركود منذ ١٩٦٠-٢٠٠٨، يرى الكاتب أن سياسات الادِّخار كان لها دورٌ أساسيٌّ في تحقيق التراكم والنمو الاقتصادي، ففي الفترة ١٩٦٠-١٩٨٠ كانت نسب الادخار ثابتة ولها دور في تحقيق النمو وذلك لأن الرأسماليِّين كانت لهم النسبة الأكبر في ذلك الادِّخار، حتى العمال وأجورهم الثابتة كان لهم دور أيضًا في تحقيق نسب ثابتة وتراكميَّة في الادِّخار والاستثمار ومن ثم تحقيق النمو.

ومع بداية فترة الديكتاتورية وأثرها على الأوضاع السياسية في البلاد نجد أن نسب الادِّخار تراجعت بشكل ملحوظ في تلك الفترة لعدم الإقبال على الاستثمار أو ثبات الأجور، فكل الأوضاع متغيِّرة، وحجم التغيير فيها كبير ممَّا ينعكس على النموِّ الاقتصادي الذي ينمو في ظلِّ استقرار نسبي سياسي واجتماعي، وأن عدم الثبات في الاستثمار أو الادِّخار ساهمَ بشكلٍ أو بآخر في حدَّة أزمة ٢٠٠١ وحدَّة أثرها على الشعب الأرجنتيني حتى الآن.

٣- حوكمة الاقتصاد الكلي في الأرجنتين ما بعد الليبرالية الجديدة وقوة الشركات متعدِّدة الجنسيات: حالة مجمع فول الصويا

يطرح هذا الفصل رؤية تقييميَّة لسياسات الحكومات المتعاقبة بعد أزمة ٢٠٠١، ونجد أنه منذ ٢٠٠٣ ومع صعود نستور كيرشنر للرئاسة تمَّ انتهاج سياسات مضادَّة للنيوليبرالية السائدة في الأرجنتين منذ ١٩٧٦، حيث أسَّست حكومةُ كيرشنر مجموعة من السياسات سُمِّيَتْ "الكيرشنرية" تعتمد على النمو الصناعي، وخفض الديون، والفوائض التجارية، وتراكم الاحتياطيات الدولية، ونهاية السلطة التأديبية لصندوق النقد الدولي، والنفقات الاجتماعية المتزايدة، إلا أنه وفي ظلِّ أهمية العملات الأجنبية وعائدات الضرائب على استدامة سياسات كيرشنر، فقد ظلَّ الثقل الاقتصادي الذي كانت تمتلكه الشركات متعدِّدة الجنسيات بعد أزمة ٢٠٠١ كبيرًا على الاقتصاد الكلي ومؤثِّرًا.

وأصبحت الشركات المتعدِّدة الجنسيات خاصة ما يسمَّى بمجمع فول الصويا أحد القيود الخارجية على سياسات كيرشنر، خاصة فيما يتعلَّق بعوائد النقد الأجنبي والتصدير، حيث سيطرَ ما يقْرب من ستِّ شركات متعدِّدة الجنسيات المصدِّرة لفول الصويا على ما يقرب من ٢١,٣٪ من إجمالي الصادرات الوطنية حتى عام ٢٠١٠، وفي عام ٢٠١٠ ساهمت هذه الشركات بـ ١٤ مليار دولار من النقد الأجنبي للاقتصاد و ٤,٨ مليار دولار في عائدات ضرائب الصادرات.

وعلى الرغم من أن سياسات كيرشنر كانت تهدف للتخلُّص من القيود الخارجية المتمثِّلة في صندوق النقد الدولي والسياسات النيوليبرالية. ودعا لتدخُّل الدولة في الاقتصاد من أجل تحقيق التوازن، فإنَّ الواقع يُظهر صورةً مغايرةً لتلك الأهداف، فبدلًا من صندوق النقد الدولي نجد أن الشركات متعدِّدة الجنسيَّات أصبحت هي المتحكِّمة في المشهد الاقتصادي في الأرجنتين.

ثانيًا- الحركات الاجتماعية والحشد الجماعي قبل و أثناء وبعد حركة "ليرحلوا جميعًا"، وينقسم هذا الجزء أيضًا إلى أربعة فصول:

١. دور الأزمة السياسية في التعبئة الجماهيرية: حالة الأرجنتين عام ٢٠٠١

في ١٩ ديسمبر ٢٠٠١ نزل مئات الآلاف من المواطنين "العاديِّين" إلى شوارع المراكز الحضرية في الأرجنتين خاصة في مدينة بوينس آيرس، وذلك بعد أشهر من الإضرابات النقابية والعمالية المنسَّقة، واحتجاجات الطلبة، وأعمال النهب والسطْو، وقد سعى هذا الفصل إلى تحديد ما الذي دفع هؤلاء الأرجنتينيِّين "العاديِّين" أخيرًا إلى التدفُّق إلى الشوارع والانضمام إلى الاحتجاجات بشكل جماعي؟

يوفِّر السياق الأرجنتيني في ٢٠٠١ الإجابةَ على هذا السؤال دون مواربة، فكانت الأزمة الاقتصادية وضعف الحكومة وعزلتها، وقوة المعارضة، والتحوُّل في ديناميكيَّة السلطة وعدم قدرة الحكومة في السيطرة إلا من خلال العنف، بالإضافة إلى

فقْد جزءٍ كبيرٍ من المواطنين "العاديّين" الثقةَ في المؤسسات السياسية والاقتصادية، كل تلك الأسباب كانت الدافع وراء ظهور حركة احتجاجية كبيرة في البلاد تحت شعار (ليرحلوا جميعًا) والمقصود بالرحيل القادة السياسيُّون والاقتصاديُّون، حيث اجتمع سكَّان الأرجنتين مرةً أخرى حول هدف واحد ومطالب جماعية تمسُّ كافَّة أطياف الشعب دون تفرقة بين طبقات ودون اختلاف حول أهداف، مثلما حدث في الماضي القريب عندما اجتمعوا رفضًا للحكم العسكري والديكتاتوريَّة.

٢. الخلاف والأمل: القواعد الكامنة في الانتعاش السياسي في الأرجنتين ما بعد الأزمة

يركِّز هذا الفصل على ردِّ فعل المجتمع الأرجنتيني للأزمة، وليس المقصود هنا الرد الاحتجاجي الذي ركَّزت عليه الفصول الأخرى، ولكن الرد التكافلي وظهور منظمات المجتمع المدني التي تهدف لتحسين الحالة المعيشيَّة للملايين الذين سقطوا في براثن الفقر فجْأة ودون أيِّ غطاء من الدولة.

منذ فترة ما بعد الأزمة في الأرجنتين بدأت العديد من منظمات المجتمع المدني تعمل في الأحياء الأكثر فقرًا والتي شهدت مواجهات مع الشرطة لإعادة إحياء الأمل وتخفيف حدَّة الخلاف بين المواطنين وممثِّلي السلطة، وذلك من خلال العديد من الآليَّات التعاونيَّة والتضامُنية مثل مطابخ الأحياء (مطابخ تقدم الطعام المجاني للمحتاجين)، مع التأكيد على أن تلك المنظمات لم تركِّز على تخفيف حِدَّة الفقر فحسْب، بل كانت منطلقًا للعديد من النقاشات حول الوضع السياسي والاقتصادي ونقد السياسات الرأسمالية وطرح بدائل للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية، ومن ثم كانت المنطلقَ للعديد من التنظيمات السياسية فيما بعد.

٣. الأرجنتين منذ عام ٢٠٠١: من الانتفاضة العفوية إلى "الانتقال"

يركِّز هذا الفصل على النضال العمالي والطلابي بعد اندلاع الأزمة، وذلك في خضم إعادة تنظيم السياسي والاجتماعي، ففي ظل سياق إقليمي -متمثل بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية- يدفع بالنيوليبرالية لِتُفْرَضَ على دول أمريكا اللاتينية، كانت عمليات إعادة التنظيم تلك مدفوعةً من أسفل نتيجةً للأثر البالغ للأزمة الاقتصادية على المجتمع الأرجنتيني، حيث أعادتْ فئات المجتمع تنظيمَ ذاتها في الوقت الذي لا تملك تلك الفئات القدرة الاقتصادية لطرح بدائلها على السلطة، ونتيجةً لضعف فئات المجتمع نتيجة للأزمة الاقتصادية؛ فقد برزت فئات الطلاب والعمال وظهرت مقدرتهم -مقارنة بباقي الفئات- على تنظيم أنفسهم وطرح رؤاهم من خلال محاولاتهم إنشاء أحزاب سياسية، فزاد عدد الأحزاب السياسية في الأرجنتين إلى ٧٠٠ حزب بحلول ٢٠٠٥.

كانت قدرات الطلبة والعمال المرنة في تنفيذ إضرابات وتظاهرات في ظلِّ القمع المستمرِّ من الحكومات المتعاقبة -على الرغم من نفْي تلك الحكومات ممارستها أي نوع من أنواع القمع والعنف ضدَّ أي فئة من فئات المجتمع- هي المحك في استمرارهم وقدرتهم على البقاء فى مواجهة الحكومة والأزمات الاقتصادية المتتالية التي ستواجهها الأرجنتين.

٤. إعادة زيارة الأرجنتين ٢٠٠١-٢٠١٣: من مظاهرات "ليرحل الجميع" للعقد البيروني

يشير هذا الفصل على الرغم من أن النشاط الاحتجاجي بعد الأزمة كان يهدف لرفض السياسات النيوليبرالية والرأسمالية المتوحِّشة التي اتَّسمت بها السياسات الاقتصادية في الأرجنتين، فإن العقد الذي يلي الأزمة وحتى ٢٠١٣ شهد مزيدًا من التعايُش بين زيادة الاضطرابات السياسية وسياسات نزع الملكية، ممَّا وضع الأرجنتين في موقفٍ هَشٍّ وغير مستقر.

فشهد هذا العقد ظهور دورة جديدة من انتهاكات حقوق الإنسان على المستويين الجماعي والفردي، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بظاهرة نزع الملكية، حيث قُتل أو مات ١٢ من السكَّان الأصليِّين والفلاحين في ظروف مريبة خلال السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٣؛ وتم تسجيل معظم الوفيات رسميًّا على أنها "حوادث" من قبل السلطات. تشير التغييرات في أنواع القمع إلى تزايد عمليات إسناد أعمال العنف لقوات الشرطة المحلية والعصابات والقتلة الذين يتمُّ تعيينهم من قبل مالكي شركات

فول الصويا وكبار مالكي الأراضي، وعلى الرغم من محاولة إخفاء هذه الحوادث إلا أن تكرارها يخلق نمطًا يُظهر حقيقة السياسات العامة في مجملها وتوجُّهها الرأسمالي على الرغم من نضال الشعب الأرجنتين لمواجهتها.

ثالثًا- رودود الفعل الثقافية والإعلامية على الأزمة، وينقسم هذا الجزء إلى ثلاثة فصول كالتالي:

١) بوينس آيرس الاستوائية: تمثيلات العرق في الأدب الأرجنتيني خلال أزمة عام ٢٠٠١ وما بعدها

كان تأثير الأزمة الاقتصادية قويًا وعميقًا داخل المجتمع الأرجنتيني -كما سبق الذكر- ليتجاوز المساحات السياسية والاقتصادية وليتغلغل في قلب النسيج الاجتماعي والهوية للمجتمع، اتَّضح ذلك الأثر في النسيج الاجتماعي عن طريق الأدب وتناوله للأعراق خلال الأزمة الاقتصادية ٢٠٠١ وما بعدها، وهو ما يركِّز عليه هذا الفصل من خلال دراسة بضع نماذج مختلفة للأدب الذي تمَّ إنتاجه بعد الأزمة.

كانت السردية السائدة للهوية والتاريخ الأرجنتيني تنزع إلى أن البلاد أقرب ما تكون للدول الأوروبية -خاصة في أثناء الفترة الديكتاتورية- وإنها تُعَدُّ استثناءً في محيطها الإقليمي من حيث هُويتها العرقية الأقرب إلى البياض منها إلى السكَّان الملوَّنين والأصليِّين، جاءت الأزمة لتهزَّ كافَّة سرديَّات السلطة عن الأرجنتين ومنها هُويتها داخل الإقليم وحجمها في العالم، وظهرت التعدُّدية الثقافية للأرجنتين في تلك الفترة من خلال الحراك الذي شهده المجتمع في مختلف الجوانب، سواء في صراعه مع السلطة وفشلها وقمعها، أو مع باقي فئات المجتمع في محاولة للتضامن حتى لا تنهار البقيةُ الباقيةُ من نسيج المجتمع. نتج عن ذلك الحراك صعود الخطابات العرقية الثقافية في الأدب، وأيضًا في الاحتجاجات، ويتَّضح ذلك في جوانب الفصل من خلال مراجعة خمس روايات صدرت بعد الأزمة حتى ٢٠١٠، كيف ظهرت الأرجنتين الملوَّنة المرتبطة بالسكَّان الأصليِّين المتعدِّدة الأعراق والإثنيَّات.

٢) الاتصالات ونضالات مابوتشي[١] في باتاجونيا[٢] بعد الأزمة:

حاول السكَّان الأصليُّون (مابوتشي) في فترة ما بعد الأزمة أن يقوموا بتجميع أنفسهم في شكل تنظيمي واحد من أجل الدفع بمطالبهم أمام الحكومات المتعاقبة خاصة حكومة كريشنر، في فترة الصحوة الإثنية والاعتراف بالتعدُّدية في أنحاء الأرجنتين، وذلك من أجل الاعتراف بهم كأشخاص يتمتَّعون بحقوق متساوية في الوصول إلى موارد الدولة وعلى وجه الخصوص في العقد اللاحق للأزمة الاقتصادية، وهو ما يطرحه الفصل بشيء من التفصيل.

كان السكَّان الأصليُّون محرومين من الوصول إلى الموارد والأراضي، وكانت الاتصالات في مجتمعاتهم سيئة على الدوام، كانت قضية الاتصالات إحدى أهمِّ القضايا على أجندة مابوتشي في باتاجونيا، لأنها محورية في قضايا التعليم والمعرفة واختراق المساحات المغلقة ودائمًا ما كان يتم تسييس الموضوع وتجاوزه حَدَّ السياسة العامة لأيِّ حكومة صعدت إلى سُدَّةِ الحكم في الأرجنتين، وعلى الرغم من نضال السكَّان الأصليِّين في هذا الملف، فإن انتصاراتهم كانت محدودةً مثل إنشاء محطات إذاعية جديدة بدلًا من المتهالكة.

٣) الذكرى المئوية الثانية للأرجنتين واستعادة المجال العام في أعقاب أزمة عام ٢٠٠١:

يدرس هذا الفصل الجدال حول الاحتفال بالذكرى المئوية الثانية لثورة الأرجنتين في عام ٢٠١٠، خاصة مع عدم تعافي البلاد بشكل كلي من الأزمة الاقتصادية بالإضافة إلى آثارها التي

(١) المابوتشي هم مجموعة من الشعوب الأصلية الأمريكية والتي تتمركز في وسط وجنوب تشيلي وجنوب الأرجنتين، المابوتشي يشكِّلون نحو ٤٪ من سكَّان تشيلي، ويتوزَّعون بشكل خاص في منطقة أرَوكانيا التشيلية، وأيضًا في منطقتي باتاجونيا التشيلية والأرجنتينية.

(٢) هي منطقة طبيعية ذات كثافة سكانية منخفضة في الطرف الجنوبي من أمريكا الجنوبية، تحكمها الأرجنتين وتشيلي، وتبلغ مساحتها داخل بلدين: ١٠٪ في تشيلي و ٩٠٪ في الأرجنتين.

ما زالت واقعةً على فئات المجتمع المختلفة، خاصة أن الخلافات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ما زال وقْعها على النسيج الاجتماعي مؤثِّرًا. واعتبرَ الكثيرُون -وخاصة المنظمين- أن هذا الاحتفال يمكن أن يكون فرصةً لإعادة تخيُّل المجال العام والذاكرة التاريخية للأرجنتين وإعادة التلاحم بين المجتمع.

خاتمة:

إن أزمة الأرجنتين الاقتصادية في ٢٠٠١-٢٠٠٢ كانت أكبر أزمة تعرَّضت لها البلاد في تاريخها، إلَّا أنها لم تكن بأيِّ حال من الأحوال الأزمة الأخيرة في تاريخها حيث اعقبها أزمات في ٢٠١٨، ٢٠٢٣ أزمات مازالت تؤكد أن تداعيات أزمة ٢٠٠١ لم يتم التعافي منها حتى الآن، فتلك الأزمة تدق ناقوس الخطر للعديد من دول العالم الفقير والنامي من حيث سيناريوهات الافلاس أو وتداعياته وحتى الاحتجاجات عليه، فشعار ليرحلوا جميعًا لن يكون خاصًا بالحالة الأرجنتينية بل سيتردد صداها في ٢٠١٩ في لبنان كلن يعني كلن. ومن الدروس المستفادة التي تطرحها تلك الأزمة بالنسبة للأرجنتين وباقي دول العالم التي تعاني من أزمات مشابهة في ٢٠٢٣ مع صعود الأزمة الاقتصادية العالمية على السطح:

إن ارتباط السياسي بالاقتصادي ارتباط حتمي، فلا وجود لتنمية حقيقة في ظلِّ ديكتاتورية وقمع من الشرطة للمواطنين، بل إن نتائج استمرار الاستبداد كارثية على الوضع الاقتصادي حتى ولو انتهي الاستبداد، فآثاره قد تستمر لعقود ممتدَّة.

إن محاولات السيطرة على التضخُّم والأزمات الاقتصادية بالسياسات المالية الخاطئة -تثبيت سعر الصرف- غير مجدٍ في كثيرٍ من الأحيان، خاصة في حالات الأزمة الهيكليَّة الاقتصادية، فإنها تحتاج إلى حلول هيكليَّة وليس حلولًا شكلية مؤقَّتة.

إن المجتمعات القوية المتمكِّنة من مساحاتها العامة ومناقشة أوضاعها السياسية بكل حرية، قادرة على التفاعل بشكل جيد مع الأزمات وطرح حلول وبدائل تكافليَّة لتخفيف وقع الصدمة، والعكس صحيح فكلما ضعفت المجتمعات كلَّما كان تأثير الأزمات عميقًا وحادًّا حتى تصبح الأزمة في الذاكرة الجماعية حية ومستمرَّة كجرحٍ لا يندمل.

وأخيرًا، إن المتأمِّل في حال الاقتصاديات الفقيرة والنامية يجد أنماطًا متكرِّرة من الأخطاء السياسية والاقتصادية تؤدِّي إلى أزمات كبرى، وعند سقوط أي دولة في براثن الأزمات الاقتصادية يتمُّ الحديث عن فرادة الحدث دون النظر في النمط، فالخبرات موجودة وتحتاج إلى إعادة النظر واستخراج العبر.

فهم الأزمة باليونان: من الصعود إلى السقوط

قراءة وعرض: د. شيرين حامد فهمي*

يعكس مشهد الاقتصاد اليوناني نموذجًا غريبًا وفريدًا من نوعه من حيث التناقض والتضارب. إنه مشهد يبرز اللامنطق واللاعقل لكلّ من ينظر إليه نظرةً خاطفةً سريعةً، لكنه يبرز كل المنطق وكل العقل لمن ينظر إليه نظرةً تحليليةً متفحِّصةً، متدبِّرًا ومتأمِّلًا ذلك التناقض الصارخ بين اقتصادٍ نامٍ نموًّا سريعًا من ناحية، وبين بلدٍ مُكَبَّلٍ بديونٍ لا حصر لها، من ناحيةٍ أخرى. ذلك ما تناوله كتاب Understanding the Crisis in Greece: From Boom to Bust (فهم الأزمة باليونان: من الصعود إلى السقوط)، للمؤلفين Michael Mitsopoulos و Theodore Pelagidis، والصادر في عام ٢٠١١، عن دار نشر Palgrave Macmillan (لندن)، والمؤلَّف في خمسة فصول، على مدى ٢٦٨ صفحة.

يخلص الكتاب لفرضية مركزية، مفادها أن النظام السياسي والسياسات الحكومية هما السبب الرئيسي لهذا التضارب المتمثِّل في تحقيق اليونان معدَّلات نموٍّ سريعة ومرتفعة، وإشرافه في ذات الوقت على هامش الإفلاس. تقوم الفرضيَّة الأساسية في الكتاب على اعتبار النظام السياسي - بتحالفاته وسياساته- العامل الرئيسي لما شهده اليونان من تخبُّطٍ وتأزُّمٍ اقتصادي في القرن الواحد والعشرين.

إنه ذلك النظام الذي تحالفت فيه الحكومة مع كلٍّ من جماعات المصالح والإعلام والقضاء والناخبين ضدَّ المصلحة العامة للشعب اليوناني. إنه ذلك النظام، كما يؤكِّد الكتاب، الذي أفْضى إلى إيجاد كوارث سياسية واقتصادية ومجتمعية، قُضمت على آثارها كلُّ ثمار النمو الاقتصادي السريع. تنوَّعت تلك الكوارث من إجهاض التنافسية الاقتصادية، إلى إفساد الأسواق، إلى احتكار الإعلام، إلى إهمال المنظومة التعليمية، إلى إدماج السلطات المختلفة، إلى إضعاف المؤسسات ومن ثم إضعاف آليات الضبط والموازنة، إلى تغييب الفعالية القضائية، إلى تجهيل الفرد الناخب والتهوين من قدرته ومسئوليته في إحداث الإصلاح، وأخيرًا إلى التشويش على رؤيته حتى يرى في التغيير شرًّا مستطيرًا. لقد أدَّت تلك الكوارث بدورها إلى تعويق أي بادرة إصلاح لوضْع اليونان المتأزِّم.

موجز القول، إن عوامل الضعف الاقتصادي الكامنة في اليونان إنما حَلَّتْ بهذا البلد، بسبب نظام سياسي بعينه، يغذِّي تحالفاتٍ بعينها، أثرت سلبيًّا على الأداء والهيكل الاقتصادي، على المدى الطويل. ولا يجد مؤلِّفَا الكتاب بُدًّا من الخروج من تلك الأزمة إلا بمراجعة وإعادة تصميم ذلك النظام السياسي، بكلِّ تحالفاته وسياساته، ومدخلاته ومخرجاته. ومن أجل مراجعة ذلك النظام، كما يؤكِّد المؤلِّفان، لا بدَّ من وجود سياسيِّين قادرين على مقاومة ضغوط جماعات المصالح، وتغيير قواعد اللعبة، ممَّا سيؤدِّي تلقائيًّا إلى تقوية الفرد والمؤسسات، وإلى إيجاد ديمقراطيةٍ حقيقيةٍ، تقوم على تحرير الأسواق من هيمنة وتسلُّط الدولة المتحالفة مع جماعات المصالح، كما تقوم على الفصل بين السلطات، وإصلاح القضاء، وإنجاز العدل. ويتأسَّى المؤلفان بالنموذجين الفنلندي والأيرلندي اللذين استطاعا الخروج من أزمتهما الاقتصادية عبر تغيير جذري لقواعد اللعبة السياسية، وإيجاد اتزانٍ جديد، يصلح من الشأن العام، ومن شأن العامة في أنحاء البلاد.

اقتصاد التناقضات

قبل الدخول في الحديث عن مواصفات ذلك النظام، وآليات عمله، سنقوم بالتعرض أولًا لظاهرة التناقض التي شهدها الاقتصاد اليوناني في الفترة ما بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٠، كما

* دكتوراه في العلوم السياسية.

أورد الكتاب. تلك الفترة التي شهدت نموًّا اقتصاديًّا ملحوظًا، بمعدل ٤٪ سنويًّا، ودخلًا محليًّا مرتفعًا، أوْصل اليونان للالتحاق بـ"منطقة اليورو eurozone" في عام ١٩٩٨؛ إلا أنها شهدت في الوقت ذاته عدَّة تناقضات ومثبِّطات، أجهضت ذلك النمو؛ أهمها: التضخُّم المرتفع، والعجز الشديد والمستمر في الميزان التجاري، والمستوى المتدني للاستثمارات الخارجية، و"الطلب" المرتفع محلِّيًّا و"العرض" المنخفض في المقابل، والحوكمة الضعيفة، وبيئة العمل الضعيفة غير الجاذبة للاستثمار. جميع تلك المثبطات أفْضت إلى وضع اليونان في مستوى متدنٍّ، مقارنةً بدخلها المحلي المرتفع؛ وهو ما صرَّحت به التقارير والاستقصاءات والتحليلات الدولية الخاصة بالبحث في مسألة تنافسية الأسواق في داخل الدول، مثل تقارير Doing Business ومنتدى World Economic Forum وCompetitiveness Index.

فبالرغم من اعتبار اليونان دولةً من الدرجة الأولى في الدخل المحلي للفرد، فإنها تتبوَّأ الدرجة الثانية في الحوكمة والمؤسساتية. بل إنها تعتبر أكثر الدول (من ضمن دول الOCED[1]) تعقيدًا في الإجراءات الحكومية، ممَّا يعوق الاستثمار المحلي التابع للقطاع الخاص، وكذلك الاستثمار الخارجي.

وبالرغم من ارتفاع نسبة التشغيل في سوق العمل، فإن الأخير شابَهُ أيضًا عدد من المثبِّطات المُجهضة لذلك الارتفاع. إذ أدَّى التوسُّع في نفقات الدولة إلى ارتفاع الدين، ممَّا أدَّى بدوره إلى إضعاف الهيكل الاقتصادي، ومن ثم ارتفاع كلٍّ من البطالة والتضخُّم. حتى في الفترات التي شهدتْ نموًّا ملحوظًا في تسعينيَّات القرن العشرين، وتحسُّنًا ملحوظًا في سوق العمل ما بين عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٧، إلا أن تدنِّي التنافسية الاقتصادية مع شيخوخة المجتمع اليوناني (ازدياد عدد اليونانيِّين فوق سن الخامسة والستين بصورة ملحوظة)، نقول إن هذين العاملين أدَّيَا إلى خفض كفاءة سوق العمل.

ملخَّص القول، إن عدم تنافسية الاقتصاد اليوناني، ومن ثم عدم إيجاد الإيراد المطلوب لخدمة الدين، أجهض النموَّ السريع، كما قلَّل من فرصة النمو الاقتصادي بعيد المدى.

النظام السياسي والتحالفات

كما يشير الكتاب، يُعتبر النظام السياسي هو المسؤول الأول عن إجهاض ثمرات الاقتصاد اليوناني، وتحويله من بلدٍ في قمة النمو الاقتصادي، إلى بلدٍ غارقٍ في الدَّيْن والوهن الاقتصادي. إذ تأسَّس ذلك النظام على تحالفاتٍ معقَّدة بين كلٍّ من الحكومة وجماعات المصالح والإعلام والقضاء والناخبين، في ظلِّ ضعفٍ مؤسَّسي واضح. لقد صُمِّمَ ذلك النظام بشكلٍ ينفع ويغذِّي تلك التحالفات وحدها، ولا يحقِّق -البتَّة- المصلحة العامة للشعب وعموم الناس. فتقوم الحكومة، في تلك المنظومة، بفرض هيمنتها على الأسواق لتصير في خدمة جماعات المصالح فقط، دونًا عن بقية أطياف وفئات الشعب، كما تقوم بتسخير الجهاز البيروقراطي لتأييد وخدمة تلك الجماعات فقط، الأمر الذي أوجد مناخًا اقتصاديًّا غير مشجِّع لمن هم دون جماعات المصالح، سواء في الداخل أو الخارج.

تقوم جماعات المصالح بالاستيلاء على أي شيء، بحريةٍ مطلقةٍ، وبمساعدةٍ من الحكومة، بل بمساعدة النظام السياسي بأكمله الذي يغيِّب -عن قصدٍ- كلَّ معايير المحاسبة والمراقبة والشفافية. فيقوم الإعلام بدوره في تجهيل الناخب، ليصير خائفًا متوجِّسًا من أيِّ بادرة إصلاح أو تغيير لذلك النظام. فيصير الإعلام ملبِّيًا لنداءات الحكومة وجماعات المصالح التي تريد تعويق المجتمع وإثناءَه عن المطالبة بالإصلاح.

(١) الOCED هي "منظمة التحالف والتنمية الاقتصادية" أو Organization for Economic Cooperation and Development؛ تأسست في عام ١٩٦٨؛ تضم ٣٨ دولة؛ وهي منظمة أو منتدى لتحالف الدول الأعضاء اقتصاديًّا وتنمويًّا، وتنمية معايير سياسية معيَّنة لإنجاز تنمية اقتصادية مستدامة. تتبع كل الدول الأعضاء اقتصاد السوق.

ثم يقوم القضاء -في تلك المنظومة- بدوره المنوط به في تجاوز قيمة العدل، المُكَلَّف بها أصلًا، من خلال التنصُّل بقصدٍ عن مسؤوليته في إصدار الأحكام المحقِّقة للعدل، المُنصفة لكلِّ مظلوم، كان ضحيةً لتلك التحالفات.

خلاصة القول، في هذا النظام -كما أورد الكتاب- يصير كلُّ المُكَلَّفين بالولاية والمسؤولية العامة (في السلطات الثلاث) مسؤولين فقط أمام جماعات المصالح، وليس أمام الشعب، كما هو المفترض، أو كما ينبغي أن يكون. إذ يتحالف المكلَّفون بالولاية مع جماعات المصالح، فيحتكرون الإعلام ليمنعوا ظهور أية منصَّات إعلامية منافسة أو معارضة، تدعو إلى إصلاحٍ حقيقي، يصبُّ في مصلحة الناس. ويحتكرون القضاء ليمنعوا صدور أية أحكام، تقوِّض مطامع جماعات المصالح أو تحدُّ منها. يفعل المكلَّفون بالولاية كلَّ ذلك، تفاديًا لانتقام جماعات المصالح منهم.

ومن ثم، تصير جميع تلك التحالفات غير ممثِّلة لمصالح الناخب المُجَهَّل الذي يتصوَّر -خطًا وسذاجةً- المسؤولَ (المُكَلَّف بالولاية) هو المنقِذ الوحيد له من فساد جماعات المصالح، فيطالبه بالتدخُّل، ولا يعي أن تدخُّل المسؤول سينتج عنه جلب المزيد من الخدمات والامتيازات لجماعات المصالح. ومن ثم يطرح الكتاب الحلَّ، متمثِّلًا في ضرورة وحتمية فكِّ تلك التحالفات، وإعادة تصميم النظام السياسي، وهي خطوة لا مناص منها، من أجل فَكِّ شفرة تلك الأزمة المستعصية.

سطوة جماعات المصالح أو الVikings

صُمِّمَ ذلك النظام السياسي اليوناني -كما يشير الكتاب- بشكلٍ لا يُمكن السياسيِّين الوطنيين الشرفاء من مواجهة جماعات المصالح. فإنْ خَطَرَ على بال أيِّ سياسيٍّ شريفٍ مجرَّد التفكير في "المواجهة" -بهدف زعزعة هذا "الاستقرار"- فإن مصيره سيكون العزل السريع، أو الطرد بلا رجعة من المشهد السياسي كله. أمَّا السياسي المتحالف مع جماعات المصالح، فتتمُّ مكافأتُه بالمنصب السياسي الممتدِّ زمنيًّا، وبالحماية من العقوبة جرَّاء أيِّ ممارسة -غير قانونية- صادرةٍ منه. في مثل هذا النظام، تنتفع جماعات المصالح من ضعف السياسيِّين، ومن ضعف المؤسَّسات و"انغلاقها"، للحصول على أكبر قدْر من الإيرادات والثروات والمنافع الاقتصادية والمالية، دون حسيبٍ أو رقيب.

يُسَمِّي الكتابُ جماعات المصالح بالVikings؛ وهي جماعات من القراصنة، كانت قد استوطنت الشمال الأوروبي ما بين القرنين الثامن والحادي عشر الميلادي، وعُرفت بهجماتها المستمرَّة على السواحل البريطانية والفرنسية أثناء تلك الفترة. فكما كانت الVikings تسْطو على ممتلكات الآخرين، دون وجه حق، فكذلك جماعات المصالح، الآن، تسلك نفس المسلك، وإن اختلفت الوسائل والأدوات.

إن جماعات الVikings اليوم -كما يؤكِّد مؤلِّفَا الكتاب- تستولي على أيِّ شيءٍ يقع تحت يدِها. وتجوب -في ذات الوقت- بحريةٍ مطلقةٍ وسط الأنشطة المجتمعية والاقتصادية. إنها جماعات تستنفد وقتها وجهدها في حفظ إيراداتها المهولة التي ليست بحاجةٍ إلى عملٍ أو جهدٍ يتكافأ مع حجم "غنائمها"، في حين تكْدح غالبية الشعب ولا تنال إلَّا الفُتات. إنها جماعات تدعم التشريعات التي تخدم مصالحها فقط، وتستغل كل الفرص لتضخيم ثرواتها التي تستخدمها بعد ذلك في التأثير على صنَّاع السياسة ورجال القضاء والتشريع والإعلام، من أجل تمرير القوانين التي تجعل ثرواتها مشروعة و"دستورية".

وتقوم الحكومة بدورها في توفير وتأمين "جيوب الإيرادات" أو الRent pockets، عبر تقليل قدر الشفافية في إدارة ومراقبة المال العام، ومنع التنافس الحر. تلك "الجيوب" تغذِّي بدورها تلك الجماعات المستحوِذة على إيرادات البلاد -Powerful rent seeking groups بطرق غير أخلاقية، تضرُّ في النهاية بالمصلحة العامة للمجتمع.

تحصل جماعات الVikings على إيراداتها الطائلة عبر نظامٍ سياسيٍّ، يُغَيِّبُ أدوات المراقبة والمحاسبة والضبط والموازنة Check and balance بين السلطات الثلاث. فتلك الجماعات متأكِّدة تمام التأكُّد أن النظام السياسي لن يسْمح بوجود أولئك النواب الذين يُشَرِّعُون القوانين المعارِضة لممارساتها "الاستحواذية"، والمناقضة لاستمرار بقاء ممتلكاتها غير

المشروعة، وتدفُّق ثرواتها التي لا حَدَّ لها. كما أنها متأكِّدة تمام التأكُّد أن النظام السياسي لن يسمح بوجود إعلامٍ فاضحٍ وكاشفٍ لما تقوم به من عمليات غير أخلاقية تضرُّ بالمصلحة العامة للناس.

النظام السياسي وتغييب الفعالية القضائية

ركَّز الكتاب على إسهام النظام السياسي في اليونان -بشكلٍ جذري- في إفشال وإجهاض الفاعليَّة القضائيَّة؛ الأمر الذي أثَّر سلبيًّا على مجالات حقوق الإنسان والاستثمار. وهو ما كشفتْه بحوث ودراسات "البنك الدولي"، في تقارير Doing Business، التي أشارت إلى عيوبٍ عديدة في أداء النظام القانوني اليوناني؛ أهمها: التباطؤ الشديد في: سير القضايا، وصعوبة الوصول للمعلومات الخاصة بالقضية المعنية، وتدنّي جودة المحاكم الصغرى المتخصِّصة، وارتفاع مصاريف الإجراءات القضائيَّة ممَّا يزيد من وتيرة التباطؤ، وضعف القوانين وضعف تطبيقها، وفساد القضاة وعدم وجود آلية لمراقبة أجورهم ورواتبهم.

أفْضت جميعُ تلك العيوب إلى غياب أو تغييب الدور الرادع للنظام القانوني؛ الأمر الذي أدَّى إلى تدنّي قيمة العدل، وانتهاك حقوق الإنسان، وهو ما أفْصحت عنه "المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان" في إدانة صريحة لذلك الوضع القضائي المتدهور.

وبالرغم من وجود مقاييس مختلفة لفاعليَّة القضاء، فإنَّ هناك اتفاقًا بين جموع الباحثين على مقياسٍ واحدٍ، وهو مقياس الفترة الزمنية لتسوية النزاع وإصدار الحكم، كما توضِّح تقارير Doing Business. فالتأخير المُبالغ فيه -من أجل إتمام العملية القضائية- يؤدّي تباعًا إلى دحْض الفاعليَّة القضائية. وقد شهد اليونان -وبشكلٍ ملحوظ منذ سبعينيَّات القرن العشرين- ارتفاعًا متصاعدًا في عدد القضايا المؤجَّلة، كما ورد في الكتاب.

فكما أكدت هذه التقارير، هناك ١٠٠ قضية لعام ٢٠٠٦ (٦٠٪ من مُجمل القضايا) يصل عمرها الزمني إلى سبع سنوات ونصف. وهناك ١٠٠ قضية، من أصل ٩٧٨ قضية، تم إعادة الحكم فيها بسبب عدم اتِّباع الإجراءات المفروضة اللازمة، إذ وصلت فترة إعادة الحكم (مرارًا وتكرارًا من قبل محاكم الاستئناف) إلى ١٢ سنة. هذا فضْلًا عن صعوبة وصول الباحثين لمعلوماتٍ تكْشف عن المدَّة الزمنية للعملية القضائيَّة، ممَّا يُعتبر مؤشِّرًا مؤكَّدًا لعملية الإفساد المقصودة. وقد أقرَّت "المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان" بعدم جواز تلك الإطالة غير المبرَّرة؛ وهو ما ينتهك "الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان". كما أقرَّت بتقاعُس الحكومة اليونانيَّة عن محاسبة المعتدِين على حَقِّ الوصول إلى الأحكام القضائيَّة، وهو ما يمثِّل تعدّيًا آخرَ على "الميثاق".

وممَّا زاد الطين بلَّة، تغييب النظام السياسي المعنيّ لمعايير الشفافية المعلوماتيَّة في الوصول للقضايا غير المنشورة، واحتكارها فقط من قبل الأطراف التي لديها مصلحة قانونية في الحصول على نسخةٍ من الحكم الصادر. أما الأطراف المتضرِّرة، فهي تفتقد -في ظلِّ تلك المنظومة- أيةَ سلطة وطنية مستقلَّة تستطيع اللجوءَ إليها، والتحصُّن بها.

وكان من آثار "انغلاقية" السوق على كافَّة المستويات، كما أشار الكتاب من قبل، (والتي هي من أهمِّ خصائص ودعائم بقاء النظام)، إيجاد سوق مغلقة للخدمات القانونية، يمَكِّن المحامين من التلاعُب بالأطراف المتنازعة، وإعطاء معلومات مغلوطة عن الإمكانيَّات الحقيقيَّة لكسْب القضية، كما يمكِّنهم من فرض مصاريف باهظة على الإجراءات القانونية، في ظلِّ غياب تنافسٍ نزيهٍ وعادلٍ في سوق تقديم الخدمات القانونية، الأمر الذي يضْمن توفيرَ إيرادات مستمرَّة لمقدِّمي الخدمات القانونية والقضائية. موجز القول، إن القضاة والمحامين يخافون من تسريع وتيرة القضايا، لما في ذلك من تقليل لإيراداتهم التي يستحوذون عليها بشكلٍ دوري.

وتمتدُّ آثارُ ممارسات النظام السياسي باليونان إلى تغييب آليَّات قياس عمل ونزاهة القضاة، ممَّا يقلِّل من فرص مساءلتهم. فرواتب القضاة في اليونان ليست مُسَجَّلةً في أية دراسات إمبريقيَّة، ممَّا يجعل مراقبة إيراداتهم مستحيلة، ويقلِّل من فرص إدخال مقاييس المساءلة والمحاسبة؛ وهو عامل آخر يؤدِّي إلى التقليل من الفاعليَّة والجودة القضائيَّة، كما تُظهر

التقارير والخبرات الدولية.

وأخيرًا، وليس آخرًا، لا يُنْسى عامل ضعف العملية التعليمية في اليونان، بالنسبة لإعداد المحامين والقضاة، كما يؤكِّد الكتاب؛ ممَّا يؤثِّر سلبيًّا على جودة الإجراءات والقرارات والأحكام القضائية برمَّتها.

كيفية الإصلاح

يطْرح الكتاب إصلاحًا أساسيًّا وجوهريًّا، متمثِّلًا في تعديل وجهة البلاد نحو اتزان (Equilibium) جديد، يتم فيه استبدال الإيرادات الناتجة عن سيطرة الحكومة على الأسواق إلى إيرادات ناتجة عن وجود أسواق حرَّة متنافسة، متحرِّرة من المحسوبيَّات، ومن تحالفات السلطتيْن التنفيذية والتشريعية. فإن تحقيق هذا الاتِّزان الجديد سيضْمن تحقيقَ تنميةٍ مستدامة، وليس مجرَّد تنمية سريعة وقتيَّة، كما سيضْمن إيجادَ فرص عمل متنوِّعة، ومؤسَّسات قويَّة، وتعايُش مجتمعي فعَّال.

ويقدِّم الكتاب الدرسيْن الفنلندي والأيرلندي كمثاليْن أو نموذجيْن تطبيقيَّيْن في تجاوز الأزمات الاقتصادية. فأمَّا فنلندا، فقد استطاعت -على نهاية الثمانينيَّات- تجاوز أزمة اقتصادية طاحنة، كانت ناتجةً عن تدهْوُر علاقتها التجارية مع روسيا من ناحية، وعن ركود اقتصادي عالمي من ناحيةٍ أخرى. وقد تجاوزتْ فنلندا تلك الأزمة بفتح اقتصادها وتحرير أسواقها من قبضة الدولة، وبإرْساء دور جديد للدولة كضامن لسيادة القانون. كذلك قامت فنلندا بالعمل على توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية في ظلِّ أسواقٍ مفتوحةٍ متنافسةٍ، وعلى ترشيد النفقات الحكومية، ودعم مساءلة الوزراء فيما يخصُّ الإنفاق.

أمَّا أيرلندا، فقد استطاعت تجاوز كبوتها الاقتصادية من خلال توجُّهها نحو تحرير الأسواق وبيع الشركات الحكومية، وتقليل معدَّل الضرائب المفروضة؛ ممَّا أسْهم في جذْب الاستثمار الخارجي وتحسين الهيكل الاقتصادي.

أمَّا الإصلاح القضائي الذي لا ينفصم عن الإصلاح الاقتصادي -والذي أفرد له المؤلِّفان جزءًا كبيرًا من الكتاب- فهو يرتكز إجمالًا على مسائل عدَّة، أولها- تسْهيل الإجراءات، ثانيها- إدخال التنافس الحرِّ في سوق تقديم الخدمات القانونيَّة، ثالثها- حفظ استقلالية القضاء من تأثير جماعات المصالح، رابعها- إيجاد أدوات فعَّالة لمحاسبة القاضي.

الأمة وأزمة الثقافة والتنمية*

محمد كمال محمد**

مقدمة:

زرْع الأمل ورعايته له تاريخ وأصول، كتب ابن خلدون في مقدِّمته عن العمران في ظلِّ اضطرابات سياسية واجتماعية تمور بالأمة، وألَّف سعيد حليم باشا (رئيس وزراء الخلافة العثمانية وحفيد محمد علي باشا) كتابه "لماذا تأخر المسلمون"، والعنوان دالٌّ على حال الأمة عند صدور الكتاب؛ إذ لم يَحُلْ تراجع حال الأمة على كافَّة الأصعدة من غرْس بذور النماء بالوقوف على أسباب الضعف ورسْم مسار النهوض، باتِّباع أصول الاجتهاد من صبْر ومثابرة وجدِّيَّة في العمل وتنسيق وتعاون بين أبناء الأمة الذين يعملون بعزم من أجل رعاية فسائل الخير وخمائر النماء في أشدِّ وأَحْلَكِ الأوقات.

في هذا الإطار، جاء كتاب «الأمة وأزمة الثقافة والتنمية»، فهو يركِّز على أحد أهمِّ مجالات الدراسات الحضارية، وتتأسَّس فكرتُه الأساسية على ما للحضارة الإسلامية من طبيعة ثقافية خاصة متميِّزة، تستمدُّ جذورَها من الإسلام وتاريخ الأمة الإسلامية وتراثها، فالثقافة كقيم وتقاليد وقدرات شخصية تؤثِّر وتتأثَّر بالبيئة وطبيعتها وإمكاناتها وتحدياتها. كما أن طبيعة الأهداف والقيم والمبادئ والتقاليد لأي ثقافة هي التي تشكِّل طبيعة الحضارة وتصبغها بصبغتها وتعطيها شخصيَّتها المتميِّزة؛ ولذلك فإن أيَّ فهم للأمم وحضاراتها وما تشْهده من إيجابيَّات وسلبيَّات، وما تحقِّقه من تقدُّم أو تنتهي إليه من تخلُّف أو انهيار، لا يكون إلا بفهم ثقافة الأمة وما تمثِّله جذورُها من قيم ومبادئ وتقاليد وتراث وذاكرة وتجربة، وإذا أردْنا فهمَ الحضارة الإسلامية في ماضيها الزاهر أو حاضرها المتدهْور، فإنه لا بدَّ لنا من دراسة متعمِّقة لشخصية الأمة وجذورها الثقافية. وفي صدد البحث عن الأسباب فإن من المهمِّ أن نميِّز بين الإسلام ومساهماته الإيجابيَّة في بناء الأمة ومقاومة عوامل التدهور في أوضاعها وبين ثقافة الأمة وما تحْمله من عوامل تفكُّك بدلًا من أن تكون عوامل توحيد.

وعلى هذا الأساس انبنت فكرة المؤتمر الدولي «الأمة وأزمة الثقافة والتنمية»، الذي عُقد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة في ٦-٩ ديسمبر ٢٠٠٤، بالتعاون بين برنامج حوار الحضارات (برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات فيما بعد) والمعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية. وشارك في هذا المؤتمر الدولي باحثون من دول مختلفة ومن تخصصات متعددة في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والتربية والدراسات الإسلامية،

ويحتلُّ موضوعُ المؤتمر أهميةً كبيرةً لعدَّة اعتبارات -كما أوضحتْها الأستاذة الدكتورة نادية محمود مصطفى في كلمتها الافتتاحية للمؤتمر- فمن ناحية أولى، يندرج المؤتمر في تيار الاهتمام بالبعد الثقافي في دراسات العلوم الاجتماعية الحديثة، وهو الاهتمام الذي قفزَ قفزةً كبيرةً للأمام، في ظلِّ المراجعات الدائرة منذ ما يقارب العقدين في منظورات هذه العلوم، ولهذا لا عجب أن المؤتمر، بباحثيه ورؤساء جلساته والمعقِّبين فيه، إنما يعبِّر عن تعدُّد المجالات المعرفية التي تتقاطع حول هذا الموضوع المهم وتخدمه؛ مثل تخصُّصات التربية والاجتماع والفلسفة وعلم النفس والاقتصاد والسياسة والقانون والشريعة.

* د. رفعت العوضي، د. نادية محمود مصطفى (تنسيق علمي وإشراف)، الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٧)، عدد الصفحات: ١٠٠٨.

** باحث في العلوم السياسية.

من ناحية ثانية، يعبّر المؤتمر عن الاستجابة لنمطٍ مهمٍّ من أنماط التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية، ألا وهي التحديات الثقافية، والأمة وإن واجهت دائمًا هذه التحديات من قبل، فإن هذه التحديات تصل الآن إلى درجة كبيرة من الخطورة، في ظلّ التدخُّلات الخارجية على الأمة من ناحية، وتدهور الأوضاع الداخلية فيها من ناحية أخرى؛ تلك التدخُّلات الخارجية التي تلتحف بِأَرْدِيَةٍ ثقافية عقيديَّة، تُخفي بها مصالح أخرى، على نحوٍ أثارَ الجدال المهمَّ حول العلاقة بين الأبعاد الثقافية العقيديَّة والأبعاد السياسية الاقتصادية العسكرية في تلك المرحلة الراهنة من مراحل تطوُّر وضع العالم، وهي المرحلة التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، كما تتَّسم خلالها النظم السياسية والاجتماعية في الأمة بكثير من الاستبداد السياسي والتخلُّف الاقتصادي والجمود الثقافي.

ومن ناحية ثالثة، إن موضوع هذا المؤتمر عن الثقافة والتنمية هو تعبير عن أجندة أولويات للاهتمام بتأثير البُعد الثقافي. قد تبدو هذه الأجندة متَّخِذَةً مسارًا على عكس مسار أجندات أخرى، تلك التي تركز على ما نسمّيه بذور الإرهاب الدولي، النابع من أبعاد ثقافية في مجتمعاتنا. فبعد أن تركَّزت التفسيرات للصحوة الإسلامية في السبعينيَّات والثمانينيَّات على أبعاد الاقتصاد السياسي للمجتمعات الإسلامية، نجد الآن تيارًا مهمًّا من الفكر والحركة، يعمل على تفسير ما يسمَّى "الإرهاب" بأبعاد ثقافية. وفي المقابل، فإن مستقبل التنمية الشاملة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية لا يتوقَّف على أبعاد مادِّيَّة فحسْب، ولكن على أبعاد ثقافية، شريطة ألَّا تفْصلها عن نظائرها السياسية والاقتصادية والمجتمعية بصفة عامة. إن ما سبقَ يقْتضي ضرورة الاهتمام العلمي المنظَّم بالأبعاد الثقافية وما تحْمله من وجْهين؛ الوجه الأول: الذي يفرز من الثقافة السائدة آثارًا سلبية على الجوانب التنموية تقتضي المعالجة لكي يحدث التغيير المنشود، والوجه الآخر هو الذي يحْوي إمكانات كامنة إيجابية، تستوجب الاستدعاء والتفعيل، لدعم نموذج حضاري للتنمية. إن الحرية والتنمية بمفهومهما الشامل هي أهدافنا، في حين أن مجرد محاربة ما يسمَّى بالإرهاب هي أهدافهم، التي تتراجع أمامها كلُّ الأهداف الأخرى، بما في ذلك الأهداف التي يرفعون شعاراتها؛ مثل التحوُّل الديمقراطي وحقوق الإنسان. **لقد آن الأوان لِنُحَرِّرَ مفاهيمَنا وخطاباتِنا، بما يتناسب وأولويَّة اهتماماتنا ومصالحنا**. ومن ثم فإن الاهتمام بالأبعاد الثقافية لقضايا الأمة لا يعكس على الإطلاق - كما يدَّعي الداخل والخارج على حدٍّ سواء بحسن نية أو بسوء قصد- قَلْبًا للأولويات أو حَجْبًا لأمور أخرى لا تقلُّ أهميةً مثل التدخُّلات الخارجية وسياسات القوى العالمية المتحيِّزة الظالمة التي تُريد إخفاءَ مخطَّطاتها الكبرى باستدْعاء أعذارٍ ذات طابع ثقافي، فتغرقنا معها في مَدٍّ لا نهاية له، أو مثل السياسات الداخلية التي تريد تمييع عمليات الإصلاح السياسي والدستوري والقانوني، فترفع مقولة الحاجة لتغيير ثقافي، ليصبح الشعب أكثرَ أهليةً وقدرةً على تحمُّل مسؤولية المشاركة والحرية وممارسة الديمقراطية، فبالرغم من أن هذه الأبعاد الثقافية جميعها مهمة فإنه لا يجب توظيفها كأعذار، ولكن يجب الاهتمام بها بالفعل. ومن ثم **فإن الاهتمام بالثقافة والتنمية هو اعتراف بأن معركتنا السياسية من أجل تحرير الأرض والعقل تبدأ من الداخل، وتعود إلى الداخل، مهما كانت وطأة التحديات الخارجية وتدخُّلاتها**. نعم نحن في حاجة إلى تغيير، ولكن كيف وأين وبماذا؟ ومن هنا، يصبح هذا المؤتمر إسهامًا في المراجعة المعرفية والفكرية المطلوبة من إسهامات أخرى على طريق طويل[١].

يحْوى هذا الكتاب -الصادر في مجلَّدين- أعمال المؤتمر، الذي انقسمت بحوثُه بين محورَيْن؛ المحور الأول نظري يتناول

(١) د. نادية محمود مصطفي،الكلمة الافتتاحية للمؤتمر، في: د. رفعت العوضي، د. نادية محمود مصطفى (تنسيق علمي وإشراف)، الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٧)، ص ص١٢-١٣.

إشكالية المفاهيم والتحديات والمعايير والقيم، والمحور الثاني تطبيقي يتناول خبرات وتجارب تنموية في العالم الإسلامي، ما بين خبرات دول بعينها (ماليزيا وإيران وتركيا ودول أفريقية وفلسطين) وخبرات مؤسَّسية داخل الأمة. ويضمُّ الكتابُ ثلاثين دراسة توزَّعت على ثلاث عشرة جلسة.

يقدم هذا التقرير عرضًا وصفيًّا للكتاب، ولذا يأتى على قسمين: الأول يعرض لدراسات محور "إشكالية المفاهيم والتحديات والمعايير"، ويتناول الثانى بحوث محور "تطبيقات وتجارب في العالم الإسلامي". وتقدم الخاتمة ثلاثة مقترحات للاستفادة من هذا الكتاب الجدير بالاهتمام والقراءة والدراسة.

أولًا- إشكالية المفاهيم والتحديات والمعايير

تناول المحور الأول عملًا تأسيسيًّا يتعلَّق بأصول التنظير وعمليات التأصيل، وقد حمل المؤتمر أربعة مفاهيم أساسية: الأمة - الأزمة - الثقافة - التنمية: الأمة بما هى مجال حيوي يعاني من أزمة حقيقية هي مجال التفاعل بين الثقافة والتنمية، والأزمة هي تأشير على التحديات -كمًّا ونوعًا- التي تواجه هذه الأمة، والتي تفترض النهوض بالوعي الثقافي والسعي التنموي والعمراني، والثقافة والتنمية بما تشكِّلان من علاقة أكيدة تحمل مفهومَيْن مركزيَّيْن في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، تتواصل فيها بعالم (مفاهيم الأمة) بَدْءًا من ضرورات تعْيينها، وتحديد المواقف العلمية والعملية منها، والعلاقات فيما بينها، بما يمكن تسميته (مفاهيم العلاقة) من مثل الثقافة / الدين، الثقافة / التنمية، الدين / التنمية، ولا شكَّ في أن عمليات البناء تحتلُّ مكانةً مؤكَّدةً في سُلَّمِ عمليَّات التنظير والتأصيل[1].

ومن هنا كانت أولى جلسات المؤتمر التي ترأَّسها الدكتور جلال أمين وعقَّب على بحوثها، وقَدَّمَ فيها الدكتور عبد الحميد أبو سليمان دراستَه "إشكالية الرؤية والمفاهيم وآثارها في مجال التنمية في العالم الإسلامي"، كمدخل تأسيسي للمفاهيم المفْردة التي اشتملَ عليها عنوان المؤتمر "الأمة، والثقافة، والتنمية)، والذي لم يتناول مفهوم "الأزمة"، وإن تعرَّض له بشكلٍ غير مباشر في ثنايا هذا المدخل التأسيسي الدكتور عبد الرحمن النقيب في دراسته "مدخل تأسيسي لمفاهيم المؤتمر: الأمة - الثقافة - التنمية" (ص ص ٤٧-٧٠). ولأن الصلة بين الرؤية والمدخل التأسيسي لا يمكن أن تتمَّ أو تتوثَّق عُراها إلَّا بالنظر المقارن الذي يرى مفهوم التنمية ونظرياتها من منظور مقارن، ولقد حاول الدكتور كمال حطاب أن يشير إلى أهمها في بحثه الموسوم "في مفهوم التنمية الاقتصادية من منظور مقارن" (ص ص ٧١-٩٤).

ومن (عملية التحديد والتعيين والتعريف والتصنيف) إلى ضرورة الربط بين هذه المفاهيم المفردة، في علاقات توضِّح الإشكالات الإضافية التي تتركها تلك العلاقات بين عالم مفاهيم الثقافة والتنمية، فإن ذلك كان موضع اهتمام ثاني الجلسات حول مفاهيم العلاقات، والتي ترأَّسها الدكتور علي الدين هلال. استعرض البحث الأول فيها "إشكالية العلاقة بين الثقافة والتنمية في الاتجاهات الفكرية الغربية" (ص ص ١٠١-١٥٢) للدكتورة باكينام الشرقاوي، التي استعرضت اتجاهات العلاقة داخل الإسهامات الفكرية الغربية في علوم التنمية والاجتماع والأنثربولوجيا، فضلا عن علوم السياسة، وضمن سياقات التحوُّل المفاهيمي تتحوَّل قطعًا العلاقات، وبما أن نظريات التنمية وعملياتها تقع في القلب من اهتمام علم الاجتماع ونظرياته، فلقد أتى بحث الدكتور علي ليلة ليقدِّم رؤية عميقة لتحولات مفهوم "الثقافة في تصورات نماذج التنمية: رؤية من مدخل النظرية الاجتماعية" (ص ص ١٥٣-١٩٣).

هذه الثنائية البحثية التي أسَّست لدراسة مفاهيم العلاقات (الثقافة والتنمية) اكتملت ببحثين في الجلسة الثالثة، واحد منهما تناول "واقع التنمية العربية والنسق الثقافي للتنمية الفعَّالة" (ص ص ٢٠٣-٢٣٢)، وقدَّم هذا البحث الدكتور سعيد عبد الخالق، بينما اكتملت عناصر هذه الحلقة الرباعية ببحث

(١) د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح، التقرير الختامي: قضايا واتجاهات المناقشة، في: المرجع السابق، ص٩٩٢.

الدكتور عبد الحميد الغزالي ليقدِّم رؤيته المهمة حول علاقة المصطلحات بالواقع والمستقبل، وحول عملية التدقيق والتحرير لعالم المصطلحات، في دراسة بعنوان "واقع اقتصاد الأمة ومستقبله في تحرير المصطلحات وتدقيقها من منظور إسلامي" (ص ص ٢٣٣-٢٥٧).

في مفتتح اليوم الثاني من أيام هذا المؤتمر، ترأَّس الدكتور نبيل السمالوطي الجلسة الرابعة من جلسات المؤتمر التى قدَّم فيها الدكتور سيف الدين عبد الفتاح دراسته حول معايير ومقاصد التنمية بعنوان "مقاصد ومعايير التنمية: رؤية تأصيلية من المنظور المقاصدي" (ص ص ٢٧٣-٣٤٨) وتحرَّك البحث ضمن عناصر مثلث يحاول الربط بين (المقاصد والمعايير والمؤشرات). هذه الرؤية كان قوامها المدخل المقاصدي الذي يشير إلى عملية توظيف للمقاصد الكلية العامة للشريعة.

وضمن هذه الجلسة قدَّم الأستاذ محمد بريش المهتم بالدراسات المستقبلية، موضوعًا يؤشِّر على ضرورة الاهتمام بالمستقبل كقيمة كبرى تؤثِّر في الأُفق الثقافي من ناحية، والعمليات العمرانية ومناهج النظر لتفعيلها في الوعي والسعي على حَدٍّ سواء، هذه المداخلة اختار لها صاحبها عنوان "تأزيم المستقبل: الثقافة والمستقبل التنموي المفقود" (ص ص ٢٦٥-٢٧١).

وضمن هذه الرؤية للمقاصد والمعايير والمؤشرات والمقاربات المستقبلية، كان حريًّا الاهتمام بقضية الإنسان القيمية وعلاقتها بالثقافة من ناحية، وبالتنمية من ناحية أخرى، كان ذلك موضع اهتمام خامسة جلسات المؤتمر، والتي ترأَّسها الدكتور أحمد زايد، وقدَّم فيها الدكتور رفعت العوضي ورقته البحثية التي تعلَّقت بمفهوم التنمية أساسًا بعنوان "القيم الإسلامية الحاكمة في تنمية المجتمع" (ص ص ٣٥٥-٣٨٥)؛ إذ يقع نسق القيم الإسلامي في القلب ضمن مجموعة الأنساق الثقافية، ومن هنا كان اهتمام ذلك البحث بها.

وفي إطار الحلقة الواصلة والوسيطة بين المحور الأول الذي يهتم بعملية التأصيل والتنظير، والمحور الثاني الذي يركِّز على التطبيقات والخبرات في العالم الإسلامي تقع **فكرة التحديات** التي تشير إلى الأزمة كمًّا وكيفًا، تراكمًا وأسبابًا، فالتحديات مقدمة لرصد المتغيرات، والأسباب التي تستدعي بطبيعتها استجابات يجب أن تكون على مستواها في التعامل والتناول وفي القدرة على المواجهة وتفعيل رؤى الوعي المتعلقة بها. إن التحديات، فضلا عن أنها واصلة بين عناصر (الأمة - الأزمة - الثقافة - التنمية) فإنها كذلك واسطة بين التنظير والتطبيق، نخرج من باب التنظير وندلف إلى باب الخبرات والتطبيقات والآليات ونماذج منها، وهو ما كان موضعًا لاهتمام الجلستين السادسة والسابعة من جلسات المؤتمر.

في الجلسة السادسة والتي ترأَّسها الدكتور صلاح عبد المتعال، قدَّم الدكتور محمد عمر شابرا رؤية كلية عامة حول التصور العام للأزمة التى تحيق بالعالم الإسلامي المعاصر في محاولة لطرح رؤية نظرية حول المسببات والحلول، وقد استدْعى واحدًا من أهمِّ النماذج التراثية والذي كان مؤسِّسًا للمدرسة العمرانية الخلدونية؛ ومن ثم كان عنوان الورقة "علل العالم الإسلامي المعاصرة.. المسبِّبات والحلول في ضوء نظرية العمران لابن خلدون" (ص ص ٣٩١-٤٣٢).

وضمن بناء رؤى كلية التصور، كانت الورقة الفكرية الأخرى والتي شيَّدت بنيانها على قاعدة من (مفهوم وقضية وأزمة الثقافة)، ومن هنا حملت الورقة عنوانًا دالًّا في هذا المقام "التنمية وأزمة الثقافة: بين الظاهرة الاستلاب وفاعلية التغيير"، قدَّمها الدكتور وليد منير (ص ص ٤٣٣- ٤٦٤).

وضمن هذه الرؤية للتحديات تطلَّع المؤتمر واستشرفَ واحدًا من هذه التحديات، والذي يتعلَّق بمجال "التربية والتعليم" لما يسْهم به من التشكيل الثقافي؛ ولأنه يشكِّل البيئة لرؤية تأسيسية ثقافية وعمرانية. ومن هنا قدَّم الدكتور عبد الناصر أبو البصل رؤية عميقة للعلاقة بين العقل المسلم والمشروع الحضاري ومؤسسات التعليم، في تفاعلٍ يحرِّك عناصر تَحَدٍّ مركَّب، وَجَبَ على العقل المسلم أن يحشدَ استجابات واعية قادرة على التعامل مع هذا التحدِّي. من هنا حملت الورقة عنوانًا دالًّا في هذا المقام: "تحديات تأهيل العقل المسلم للمساهمة في المشروع الحضاري: دراسة في ضوء واقع

مؤسسات التعليم والتوجيه" (ص ص ٤٧١-٤٨٣).

وضمن رؤية من خلال خبير تربوي في قضايا التربية والتعليم قدَّم الدكتور سعيد إسماعيل علي ورقته حول التأثيرات التي يتركها الازدواج التعليمي على ثقافة الأمة ومداخل انقسامها، وإمكانات استيعاب أنساق التنوُّع ضمن ثقافة الأمة، وعنوان ورقته "ازدواجية التعليم وأثرها على ثقافة الأمة" (ص ص ٤٨٥-٥٢٦).

وهكذا ركَّز المجلد الأول من الكتاب على عالم الأفكار: الثقافة والتنمية والعلاقة بينهما على مستويات تأصيل المفاهيم والرؤى المختلفة لها، ومفاهيم العلاقات، والمعايير والقيم والمؤشِّرات، والتحديات.

ثانيًا- تطبيقات وتجارب في العالم الإسلامي

وضمن رؤيته الكلية الواصلة والمتفاعلة، انطلق اهتمام المؤتمر في محوره الثاني إلى معمارٍ يَصِلُ بين (الخبرة والعبرة). ما بين خبرات تنموية تمثَّلت في الخبرة الإيرانية والمنظور الثقافي للتنمية في إيران وأبعاده للدكتور محمد علي آذرشب (ص ص٥٣٧-٥٥٣) والتنمية والقيم الثقافية: تجربة التنمية الماليزية للدكتور محمد شريف بشير (ص ص ٥٥٥-٥٩٧)، والبُعد الثقافية للتنمية في أفريقيا للدكتورة حورية مجاهد (ص ص٦١٧-٦٢٤)، وثقافة المقاومة ودورها التنموي: دراسة في حدود وإمكانيات التنمية في الحالة الفلسطينية للأستاذ أمجد أحمد جبريل (ص ص ٦٣٩-٦٦١)، وكذلك التجربة التركية وخبرتها التنموية والثقافية في دراسة بعنوان "المدنية وسياسة التثاقف: الحالة التركية" (ص ص ٦٢٥- ٦٣٨) للدكتور إبراهيم كالين رئيس الاستخبارات التركية الحالي.

أشار آذر شب إلى خطة تطلُّعات إيران إلى أفق ٢٠٢٥ وهي أن تكون إيران بلدًا ناميًا، يحتلُّ على صعيد المنطقة مكانةً أولى في الحقل الاقتصادى والعلمي والتقني، وذا هوية إسلامية وثورية، ومصدر إلهام في العالم الإسلامي، مع تعامل بنَّاء وفاعل في العلاقات الدولية، مؤكِّدًا على أن عملية التنمية في إيران تتوقَّف على تقوية الدافع الديني. وأهم دعامات هذا الدافع هو نظام ولاية الفقيه -على حَدِّ قول الباحث- إلى جانب الدافع الوطنى، وهو دافع امتزج بالدين والتاريخ والأدب الفارسي.

وفي تناوله للتجربة التنموية الماليزية أرجع محمد شريف بشير نجاحها إلى عدَّة أسباب: استقرار السياسات الاقتصادية، وتراكم رأس المال البشري والمادي، والمزاوجة بين التدخُّل الحكومي والحرية الاقتصادية، واقتناء المعرفة التقنية واستيعاب دورها في إطار التنمية، وتشجيع القطاع الخاص، وتوظيف القيم الثقافية والروحية الإيجابية. ومن أهمِّ هذه القيم: الاعتماد على الذات، والمحاكاة المبصرة، والموضوعية السياسية والتصحيح، والبساطة وعدم الإسراف، واحترام الكبير وتقديره، والأسرةالمستقرة، والتسامح والوائام العرقي، والاعتداد بالقومية.

وأكَّدت الدكتورة حورية مجاهد -في تناولها للبعد الثقافي للتنمية في أفريقيا- على أن الهوية الأفريقية رابطة سياسية ثقافية اتُّخذت كأساس للتنمية الشاملة في كافَّة أبعادها؛ سياسية واقتصادية واجتماعية.

ورسم إبراهيم كالين في تناوله للحالة التركية ملامح خبرتها في التحديث كحركة فوقية تتمركز حول نخبة الحكَّام، ثم تناول مسألة الهوية والتنمية الثقافية في المجتمعات المسلمة اليوم، واقترح استراتيجية ثلاثية الأضلاع للتعامل معها:

أولًا- إنتاج نقد عميق للثقافة الحديثة والتي يُمَثِّلُ العالمُ الإسلاميُّ الآن جزءًا منها. وذلك على أساس منتظم ودائم، فلا يكْفي العمل في إطار من الأبيض والأسود برفض كلِّ ما هو غربي؛ لأنه غير إسلامي، فلا بدَّ أن نكون أكثر دقَّة في فهمنا للثقافة الحديثة، مع تركيز اهتمامنا على الوسائل الواضحة والخفيَّة التي تقوم من خلالها الممارسات الثقافية الحديثة بتشكيل هويَّاتنا من نيويورك ولندن إلى إسطنبول والقاهرة.

ثانيًا- لا بدَّ أن نستعيد التقليد الفكري الإسلامي بنظرة تتَّجه نحو معالجة القضايا المذكورة أعلاه، دون مجرَّد الابتهاج بالأمجاد الماضية للحضارة الإسلامية الكلاسيكية، سواء عن قصد أو غير قصد، لقد كنَّا نحتكم على ميراثٍ ثريٍّ جدًّا، ميراث

أكثر إنسانية وعالمية -بأكثر من وجه- من الثقافة الحديثة التي نعيش فيها، هذا التقليد يمدُّ لنا مَرْسًى يوفِّر أساسًا لتأكيد وجودنا في عالم متعولم لن يفيد فيه انعزال المهمَّشين.

ثالثًا- من أجل تحقيق الهدف الثاني؛ على كلِّ أمة في العالم الإسلامي أن تطبِّق هذا البرنامج في سياقها الثقافي والتاريخي، فبينما لا تزال الأمة الإسلامية تشترك في مصير متحرِّك في العالم الحديث، هناك أمور تاريخية محدَّدة لا بدَّ أن تُؤخذ بجدِّيَّة للوصول إلى استراتيجيَّة مناسبة للتعامل مع قضايا الهوية والتنمية الثقافية[١].

وناقشت دراسة أمجد جبريل ثقافة المقاومة، وتناولت تجربة انتفاضة (١٩٨٧) مقارنة بين التبعية الفلسطينيَّة قبلها وحالة الاستقلال النسبي أثناءها، وقدَّمت الدراسةُ تحليلًا للوضْع التنموي أثناء مرحلة أوسلو (١٩٩٣-٢٠٠٠).

خبرات خمس تنوَّعت ما بين خبرة ثورية استندت إلى ثورة إيرانية بدا لها أن تتحرَّك من الثورة إلى الدولة في أطوار يجب مراعاة خصوصيتها في هذه التجربة وأدوارها، وكذلك خبرة تنموية ماليزية تعبر عن انتقال سياسي وَضَعَ نُصْبَ عينيْه رؤيةً تنمويَّة أُريد لها أن تمكَّن على أرض الواقع، وخبرة تنموية قارِّية تتعلَّق بالقارة الأفريقية ملكت من الخصائص الجامعة، كما تميَّزت بعناصر فارقة: الامتداد القاري، والجامع الثقافي، والتنوُّع في تجلِّيات الثقافة، وشكَّل ذلك إطارًا لخبرة قارِّية حملتْ أشكالًا من العلاقة بين الثقافة والتنمية، ولقد كان من المهم التوقُّف عند مناهج النظر التي تتعلَّق بقارة بأكْملها. وخبرة نموذج تمثِّله التجربة التركية، والتي تمثِّل خبرة فريدة في ذاتها بما تحْمله من ذاكرة حضارية غربية من جهة وذاكرة العالم الإسلامي من جهة أخرى. إنه التداول التركي الذي يسْفر تارةً عن وجهه العلماني وتارةً عن وجهه الإسلامي ضمن قواعد تسوية تؤثِّر يقينًا على العلاقة بين الثقافة والتنمية في اتجاهاتها ومساراتها. أما الخبرة الخامسة فتمثِّلها الخبرة الانتفاضية في مواجهة الاحتلال ضمن ثقافة المقاومة وهي مع سابقاتها تملك عناصر فرادتها، تطرح سؤالًا محوريًّا حول إمكانات التنمية تحت الاحتلال، وهو نموذج يتحرَّك ويحرِّك رؤى منهجية يجب أن تُفعل كامل الخبرة وتتفاعل مع ذلك النموذج.

وبعد تناول خبرات أربع دول وقارة، كان من الضروري الالتفات إلى خبرات مؤسسية. "مؤسسة الدعوة ودورها الثقافي والتنموي: الأزهر الشريف نموذجًا"، الذي كان موضع دراسة الشيخ جمال الدين قطب (ص ص ٦٦٩-٧٠٨)، و"مؤسسة الزكاة: آلية إسلامية لمواجهة أزمة الثقافة والتنمية" للدكتورة نعمت مشهور (ص ص ٧٠٩-٧٣١)، و"الوقف وعمارة المرأة في الإسلام: قراءة معرفية في الخبرة التاريخية ودلالاتها المعاصرة بالنسبة لدور المرأة في التنمية" للدكتورة منى أبو الفضل (ص ص ٧٣٧-٧٤٢)، و"دور التليفزيون في التنمية الثقافية للأطفال: مصر نموذجًا" للدكتورة إيمان نور الدين (ص ص ٧٤٣-٧٨٨)، و"خبرة المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في إقليم شرق المتوسط: البعد الثقافي في برامج التنمية الصحية"، للدكتورة فاطمة العوا (ص ص ٧٨٩-٨٠٦)، و"إسهام ثقافة العمل الخيري في التنمية الإنسانية: تجربة العون المباشر في مجتمعات أفريقيا جنوب الصحراء" للدكتور إبراهيم البيومي غانم (ص ص ٨١٣-٨٥٤)، و"الطرق الصوفية وعملية التنمية في العالم الإسلامي: دراسة في مدى ملاءمة ثقافة التصوف لشروط الإنجاز" للدكتور عمار علي حسن (٨٥٥-٨٨٨)، و"مدخل إلى فلسفة الاجتماع الإسلامي: دور الوقف الإسلامي في التنمية الاجتماعية نموذجًا" للدكتور محمد همام (ص ص ٨٨٩-٩١٤).

تضمَّنت دراسة الشيخ جمال الدين قطب عرضًا تاريخيًّا ينبض بالحياة لدور الأزهر الشريف كمؤسسة للدعوة، ومن بين أهمِّ محطات هذا الدور ما قام به شيوخ الأزهر وعلماؤه من جهود في تعبئة الجماهير ضد المستعمر والحصول على الاستقلال، وما واجهه الأزهر من محاولات إعاقته عن القيام بدوره من خلال ما سُمِّيَ بقانون تطوير الأزهر، ويختم بتقديم مخرج لهذه الأزمة وخطوات للتصحيح.

(١) المرجع السابق، ص٦٣٨.

وتناولت دراسة الدكتورة نعمت مشهور دور الزكاة في تحقيق التنمية بالمفهوم الإسلامي، موضِّحة الآثار النفسية والاجتماعية لتلك الفريضة، كما ركَّزت على آثارها الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى دورها في تأصيل قيم التنمية الشاملة.

وأكَّدت الدكتورة منى أبو الفضل على أن هناك علاقة وطيدة بين الوقف والمرأة، وأنه إذا كان الوقف كمؤسسة هو عماد العمران الإسلامي أو هو العمود الفقري له في مجالات شتَّى، فإنه من خلال هذا الوقف كانت المرأة المسلمة في القلب من هذه المؤسسة فقد كانت المرأة مشيِّدة لمؤسَّسات ومدبِّرة لكيف تُدار وكيف تُؤَمَّنُ لها الاستدامة.

وتخُلص دراسة الدكتورة إيمان نور الدين عن دور التليفزيون في التنمية الثقافية للأطفال إلى أنه من خلال متابعة البرامج التليفزيونية، تبيَّن عدم وضوح الرؤية لدى القائمين على وضْع السياسة الإعلامية، فما يُسيطر على تلك البرامج من قيمٍ لا يُعَدُّ كافيًا لتحقيق الهدف الرئيسي من التنمية الثقافية وهو بناء الإنسان.

فيما تناولت دراسة الدكتورة فاطمة العوَّا عدَّة برامج لمكتب منطمة الصحة العالمية الإقليمي لشرق المتوسط كبرنامج مكافحة التدخين، وبرنامج تعريب العلوم الصحية، والبرامج التوعوية لمرض الإيدز، وأوضحت أنه لا بدَّ من وضع الأبعاد الثقافية في الاعتبار عند رسم السياسات التنموية المختلفة وتطبيقها.

وناقشت دراسة الدكتور إبراهيم البيومى غانم نشاط جمعية "العون المباشر" في مجال الرعاية الاجتماعية، وفلسفة عمل الجمعية وأهدافها العامة، وتطوُّر البناء الإداري للرعاية الاجتماعية والأداء التنموي لدور الأيتام من خدمات وبرامج وأنشطة. كما ناقشت الدراسة تطوُّر الأداء المؤسَّسي للرعاية الاجتماعية، وإنجازات الجمعية والتحديات التى تواجهها واتجاهات تطوير الجمعية.

بينما ركَّز الدكتور عمار علي حسن على بيان علاقة التصوف بالإنجاز في مسألتين: ١- حركة الجهاد التي قامت بها الطرق الصوفية ضدَّ الوثنيَّة والاستعمار. ٢- الدور الذي يمارسه المتصوِّفة في تنمية المجتمعات التي يحْيون بين ظهرانيها، وذلك بالتطبيق على نماذج صوفية فاعلة في العالم الإسلامي مثل الطرق (النقشبندية - القادرية - التيجانية - السنوسية - المهدية وغيرها).

أما دراسة الدكتور محمد همام فقد أوْصت بالعمل على إقناع الأغنياء والمحسنين وأهل المال بالفائدة الحضارية المُلِحَّة للأوقاف، والشروع في إنشاء مشاريع وقفيَّة اقتصاديَّة أو اجتماعية أو علميَّة، يُقْتَدَى بها في ما يمكن أن يتأسَّس من مشاريع مستقبلية تتولَّاها أيادٍ أمينة وكفاءات قويَّة.

وتُختتم هذه السلسة من الاهتمام بالبحث في قطاع مهمٍّ يتطلَّب وضوحَ الرؤية والاستراتيجية والمسار، وهو قطاع الصناعة وقطاع التجارة، وضمن رؤية معرفية عميقة يقدِّم الدكتور حامد الموصلي ورقتَه حول "الخامات المحلية: ركيزة لبناء الذات والبعث الحضاري" (ص ص ٩٢١-٩٤٣) وهي ورقة حملت من المعاني الكثير، الأهم فيها تحويل عالم الأشياء إلى أفكار وقيم ضمن إشارةٍ إلى علم عمران الخامة والتعمير من خلالها، وأخيرًا دراسة الدكتور أسامة قاضي "نحو ثقافة استهلاكية إسلامية: «صنعوا واستهلكوا إسلاميًّا وصدِّروا عالميًّا» تجربة منظمة التجارة العالمية في العالم الإسلامي" لتتوّج عناصر هذه الرؤية، ولتقدِّم دراسة وشعارًا، حالة دراسية حول استشراف أُفق ثقافة استهلاكية إسلامية، وشعارًا جمع فيه عناصر رؤية "صنِّعوا واستهلكوا إسلاميا وصدروا عالميا"، وذلك ضمن تجربة وحالة منظمة التجارة العالمية في العالم الإسلامي.

خاتمة:

أقصى ما يطْمح إليه عرض كتاب هو حَفْزُ من طالعَه إلى قراءة الكتاب المعروض. وما قدَّمه هذا التقرير هو صورة مصغَّرة جدًّا لهذا الكنز. نعم كنز. فالكتاب بمجلَّديه يجمع شتات "معرفة جادَّة أصيلة مبعثرة". مبعثرة على معنى أنها موزَّعة على تخصُّصات متنوِّعة وتجارب دول ومؤسَّسات محليَّة ودوليَّة، كل ذلك في كتاب واحد.

والجدِّيَّة واضحةٌ في مستوى الدراسات والباحثين المشاركين في الكتاب، ويكفى أن يعلم القارئ أن الإعداد للمؤتمر الذي يضمُّ الكتابُ أعمالَه استغرق الإعداد له عامًا ونصف. واستمرَّ إعداد البحوث للنشر في هذا الكتاب ما يقرب من ثلاث سنوات.

والأصالة تَدُلُّ عليها القدرات التحليليَّة للمشاركين في الكتاب وخبراتهم وتجاربهم، وتنوُّع مداخلهم المنهجية وأدواتهم البحثية، كما أن معظم تعقيبات رؤساء جلسات المؤتمر الواردة في الكتاب تحوي نقدًا لدراساته، يأتي من مدارس فكرية متنوِّعة ما بين قومية ويسارية وليبرالية، ممَّا يُشير إلى الثقة في الذات والرغبة في الحوار والنقاش التي يتمتَّع بها القائمون على تنظيم المؤتمر وإخراج أعماله في هذا الكتاب.

ويمكن الإشارة إلى ثلاثة مقترحات للاستفادة من هذا الكتاب الكنز:

١- وضع الكتاب ضمن القراءات الأساسية لدارسي العلوم السياسية وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع والدراسات الإسلامية ودراسات التنمية في مرحلتي الماجستير والدكتوراه.
٢- تحويل بعض دراسات الكتاب إلى برامج تدريبية لممارسي الأنشطة التنموية.
٣- دعوة بعض باحثي الكتاب لإعادة تناول موضوع دراساتهم بعد مضيِّ ما يقْرب من عقديْن على ما كتبوه، ليجيبوا على سؤال مفاده: ما الجديد؟ هل ثمة تغيير في زاوية النظر لتغيُّر الأحوال أو استمرارها؟

ويبقى السؤال الذى طرحته الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى في كلمتها الافتتاحية للمؤتمر الذي ضَمَّ هذا الكتاب بمجلَّدَيْه أعمالَه: نعم نحن في حاجة إلى تغيير، ولكن كيف وأين وبماذا؟ من أجل تجدُّد التفكير بالقضايا، وتجدُّد الوعي والسعي لاستجابات مهمَّة على نفس القدر من خطورة التحديات"[١].

(١) د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح، التقرير الختامي: قضايا واتجاهات المناقشة، في: المرجع السابق، ص١٠٠٦.